إستراتيجية التعاون العربي الافريقي

د. سالم حسين عمر البرناوي

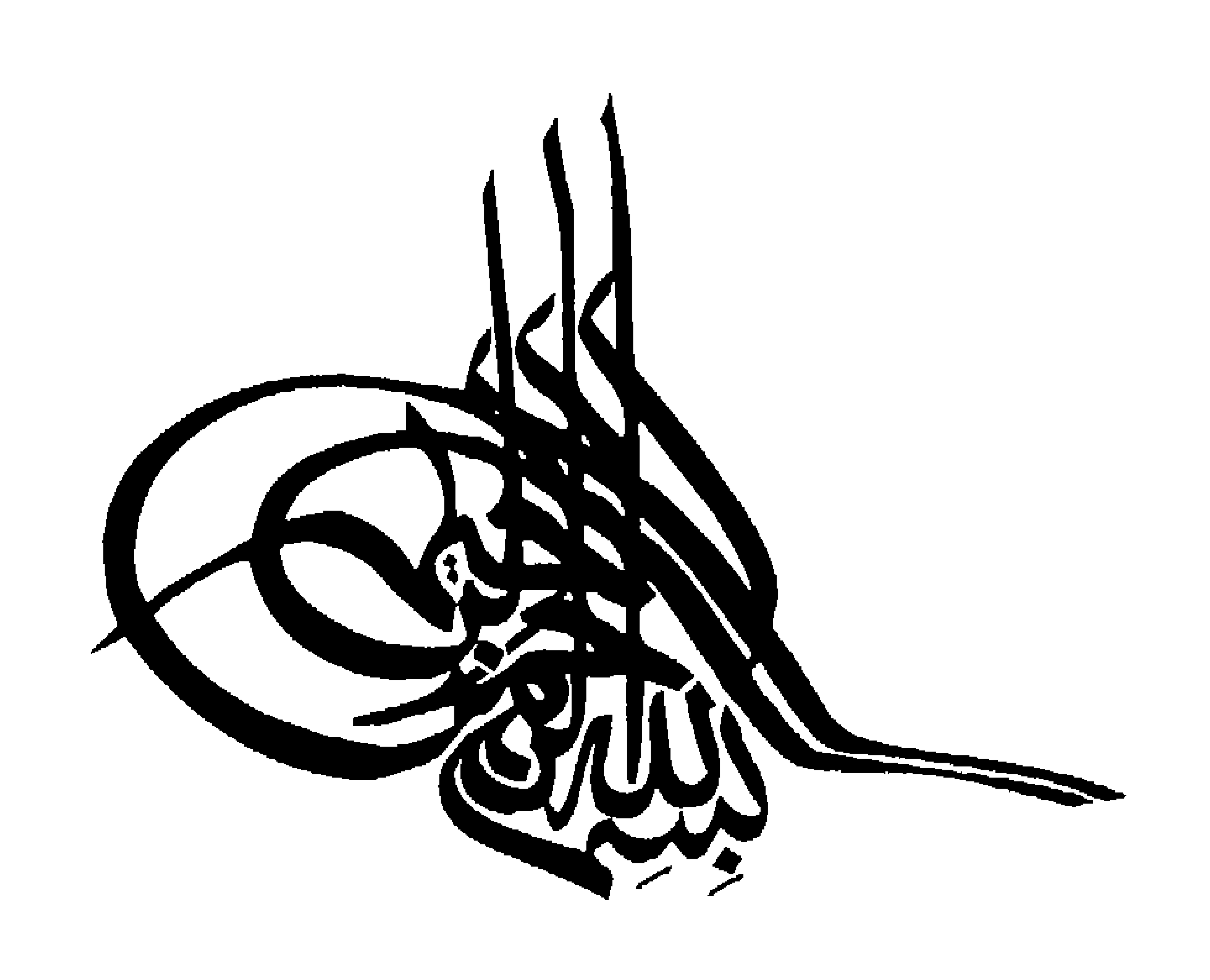


المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

استراتيجية التعاون

العربي ـ الأفريقي

1967 ـ 1986

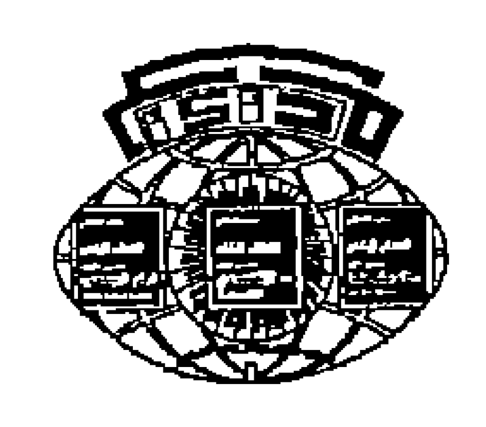


وبه نستعين

استراتيجية التعاون العربي ـ الأفريقي

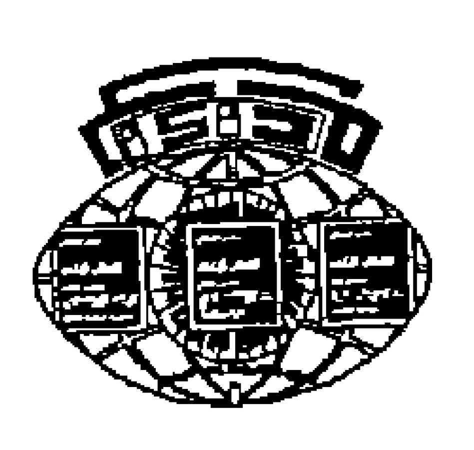
1967 ـ 1986

د. سالم حسين عمر البرناوي
استاذ مشارك ـ قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة قاريونس



المركز العالمي لدراسات وأبحاث
الكتاب الأخضر

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا
الطبعة الأولى 2005 م
رقم الإيداع: **2004 / 6290**
ردمك: **ISBN 9959-26-080-1**



المركز العالمي لدراسات الكتاب الاخضر
www.greenbookresearch.com
هاتف: 218-21-3403611/12
بريد مصور: 00218-21-3330809
بريد الكتروني: info@greenbookresearch.com

استراتيجية التعاون العربي - الافريقي

إهداء

إلى روح والدتي، وروح والدي

وإلى روح شقيقيّ فرج ومفتاح.

شكر وتقدير

إن العمل العلمي مثله مثل معظم الأعمال الأخرى، لا يتحقق ولا يكتمل إلا بتعاون أطراف كثيرة، منها ما يتم التعرف عليه مباشرة، ويسهل لذلك شكرها وتقديرها ومنها أطراف مجهولة قد لا يطالها شكر ولا ينالها تقدير.

وإذا كنت أحمل لوحدي مسؤولية كل ما ورد في هذا الكتاب من اجتهادات، أو ما قد يحتويه من أخطاء غير مقصودة، فإنني أرغب صادقاً في توجيه الشكر وعظيم التقدير إلى كل الذين قدموا لي المساعدة، والمشورة، وأخص بالشكر والتقدير أعضاء هيئة التدريس بقسمي العلوم السياسية بجامعتي قاريونس والقاهرة، وكذلك الأخوة بالإدارة الأفريقية بالمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، والأخوة بدار الكتب في بنغازي، وإدارة الإعلام بالمصرف العربي للتنمية الأفريقية بمدينة الخرطوم.

كما لا يفوتني أن أقدم جزيل الشكر للمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر وأمينه العام الدكتور عبدالله عثمان على تفضله بالموافقة على نشر هذا الكتاب.

المؤلف

مقدمة

تلعب عملية التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والاقليمية دوراً هاماً في صياغة سياسات واستراتيجيات هذه الدول والتنظيمات، سواء على المدى القصير أو البعيد.

ويعتبر التعاون الدولي في العصر الحديث أحد المرتكزات الأساسية في التغلب على العديد من المشكلات المعقدة، سواء على المستوى القومي أو الإقليمي أو الدولي، ولهذه الأسباب فإنه من اليسير الاتفاق مع الرأي القائل، أن التعاون سمة من سمات هذا العصر[1] برغم أن بعض الباحثين يعتقدون أن الصراع، وليس التعاون هو الأكثر بروزاً في العلاقات الدولية، خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية[2].

وإذا كانت الدول المتقدمة صناعياً، وبإمكانياتها المتعددة سواء تلك الدول الأوروبية أو الأمريكية، قد انخرطت في العديد من تجارب وأشكال

---

(1) أنظر في ذلك كلا من:ـ

a- J.Wilkenbeld.ed, Conflict Behavior and Linkage Politics. David Makay Company Inc., New York 1973.

b- C.P. Schieich, International Relations. Prentice Hall, USA, March 1963, PP 331-333.

(2) جيمس دورثي بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1985، ص65.

التعاون في ما بينها. وأقامت الأسواق المشتركة، والمنظمات والأحلاف على كافة المستويات، وفي العديد من المجالات، وحققت كثيراً من أهدافها القومية والإقليمية والدولية عن طريق التعاون في ما بينها فإن التعاون بالنسبة للدول النامية، والتي تعاني مشكلات متعددة وحادة من مثل نقص الغذاء، والطاقة، وقلة الإمكانيات التكنولوجية ومن مشكلات البيئة، والأمن وغيره، فهذه الدول تعتبر أشد حاجة إلى إقامة التعاون في ما بينها، الأمر الذي سيخفف عنها بعض من هذه المعضلات والمشكلات الحادة.

وعليه، فإن التعاون بين الدول النامية لم يعد مسألة خيار، وهل تتعاون هذه الدول أو لا تتعاون، وإنما الأمر المطروح، هو كيفية البدء في التعاون، وما هي أحسن السبل للوصول إلى أهداف التعاون في أفضل الظروف وبأقل التكاليف المادية والمعنوية.

هذا على المستوى العام، أما في ما يتعلق بموضوع التعاون العربي الأفريقي، فإن كثيراً من الباحثين قد اهتم بدراسة هذه الظاهرة واتفقوا على أهميتها وحيويتها سواء بالنسبة للقارة الأفريقية أو للوطن العربي، وإن اختلفت آراء هؤلاء الباحثين حول مراحل التعاون العربي ـ الأفريقي وأسباب تذبذب وتيرته من مرحلة إلى أخرى. فهناك من الباحثين من يشير إلى أن بداية التعاون العربي ـ الأفريقي كانت في مؤتمر باندونج 1955م وتشكل المجموعة العربية ـ الأفريقية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويشير نبيه الأصفهاني إلى أن حرب 1967م كانت بداية جديدة للتعاون العربي ـ الأفريقي[1].

وقد رأى بعض الباحثين أن التعاون العربي ـ الأفريقي قد مر بثلاث مراحل، تم تحديدها على النحو الآتي:

---

(1) نبيه الأصفهاني، التضامن العربي الأفريقي، مركز الدراسات الاستراتيجية. الاهرام، 1977، ص12

أولاً: المرحلة الأولى من عام 1952م إلى عام 1967م

وقد تميزت بوجود تعاون عربي ـ أفريقي ثنائي الطابع، وبوجود شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية الأفريقية ـ الإسرائيلية، الأمر الذي أثر على نوعية التعامل الأفريقي مع أهم قضايا الوطن العربي وهي القضية الفلسطينية.

ثانيا: المرحلة الثانية من عام 1967م إلى عام 1973م

وهي مرحلة التحول الملموس في التعاون العربي ـ الأفريقي، وخاصة بعد إقدام حوالي تسع دول أفريقية على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وذلك قبل اندلاع حرب أكتوبر1973م[*].

ثالثا: المرحلة الثالثة وهي مرحلة ما بعد عام 1973م

وهي المرحلة التي شهدت استخدام الدول العربية لسلاح النفط في المعركة السياسية ضد إسرائيل، وإقدام غالبية الدول الأفريقية على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، واتخاذها لمبادرة تدعو إلى تطوير التعاون العربي ـ الأفريقي.

وقد رأى د مجدي حماد، أنه ومنذ عام 1973م، فإن العلاقات العربية الأفريقية، قد شهدت مرحلة جديدة في دعم التعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية[1]. ويؤيد هذا الرأي، قيام مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في نوفمبر 1973م بتشكيل لجنة سباعية

(*) الدول الأفريقية المعنية هي: غينيا، كوناكري، أوغندا، تشاد، الكونغو الشعبية، النيجر، مالي، بوروندي، توجو، زائير.

(1) د. مجدي حماد، «دور الجامعة العربية في التعاون العربي. ـ الأفريقي» بحث في كتاب «ندوة: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح» إصدار: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983م، ص 510.

أفريقية، وكلفها بالاتصال بجميع الدول العربية وبجامعة الدول العربية من أجل وضع تصور متكامل لتعاون عربي ـ أفريقي مشترك.

ويرى د. يحيى رجب أن عام 1974م كان هو العام الحاسم في ظهور مرحلة جديدة للتعاون العربي ـ الأفريقي حيث استطاعت الدول العربية والأفريقية وخلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنجح في اتخاذ قرارين لصالح القضايا العربية والأفريقية بالأمم المتحدة، وهما:

أولاً: دعوة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للحديث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثانياً: منع وفد حكومة جنوب أفريقيا من حضور جلسات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

غير أن الباحث علي أبوسن قد رأى في انعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول عام 1977م بداية جديدة لمرحلة التعاون العربي الأفريقي. خاصة أن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية قد ساهمتا في الإعداد لهذا المؤتمر، وفي صياغة قراراته النهائية.

هذا وقد رأى بعض الباحثين أن التعاون العربي الأفريقي قد مر بأربع مراحل هي:

1 ـ مرحلة النضال المشترك من عام 1952 إلى عام 1967.

2 ـ مرحلة التحول في الموقف الأفريقي من النزاع العربي الإسرائيلي من عام 1967 إلى عام 1973.

---

(1) د. محمود خيري عيسى: إشراف، العلاقات العربية الأفريقية، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة 1978م. ص297.

3 ـ مرحلة التضامن من عام 1973 إلى عام 1978.

4 ـ مرحلة الجمود المؤسسي من عام 1978 إلى عام 1990[1].

هذا وإن كانت دراسة مراحل عملية التعاون العربي ـ الأفريقي وتحليل الظروف التي أدت إليها أمراً هاماً وحيوياً، فإن الأمر الأكثر أهمية هو تقييم هذه المراحل للوقوف على سلبياتها وإيجابياتها ومحاولة تسليط الضوء على العوائق الداخلية والخارجية لها، خاصة، بعد أن دخلت عملية التعاون العربي ـ الأفريقي مرحلة المؤسسات عام 1977م.

كذلك فإن النقص الذي تعانيه المكتبة العربية في الدراسات المعنية بهذا الموضوع، يعتبر أحد الأسباب التي شجعت الباحث على اختيار التعاون العربي ـ الأفريقي مجالاً للبحث والدراسة.

ولمعالجة الأمر بشكل علمي ومحدد، فقد تم اللجوء إلى المنهج المقارن والدراسات الكمية، حيث قسمت فترة الدراسة إلى مرحلتين أساسيتين تمتد أولاهما من عام 1967م إلى عام 1976م. وقد خلت هذه المرحلة من مراحل التعاون العربي ـ الأفريقي من وجود خطة أو استراتيجية مشتركة للتعاون، ولم يتيسر لتلك المرحلة مؤسسات أو هيكلية تقوم على إدارة التعاون، كما لم يتحقق لا لجامعة الدول العربية أو لمنظمة الوحدة الأفريقية النهوض بدور معين في هذه المرحلة الأولى من مراحل التعاون العربي ـ الأفريقي.

أما المرحلة الثانية من التعاون ومن الدراسة، فقد شملت الفترة الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م. وقد بدأت هذه المرحلة بانعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول بمدينة القاهرة في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 مارس 1977م، وقد اشتركت فيه غالبية الدول العربية والأفريقية.

---

(1) أحمد إبراهيم محمود. العلاقات العربية الأفريقية في بيئة دولية متغيرة، مستقبل العالم الإسلامي، السنة الثالثة، العدد6. خريف 1992م، ص126 وما بعدها.

وقامت كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بدور بارز في الدعوة والتحضير له.

وقد تميزت هذه الفترة كذلك بوجود خطة عامة للتعاون تم اعتمادها من قبل رؤساء الدول والحكومات العربية والأفريقية وشملت أربع وثائق رئيسية، من بينها وثيقة اختصت بتنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون والتي احتوت على المؤسسات التي أنيط بها تسيير التعاون.

وبهذه الوثائق والمؤسسات تميزت المرحلة الثانية من مراحل التعاون ويرى الباحث أن هناك مجموعة من الأسئلة البحثية الهامة والتي تتعلق بماهية الظروف الموضوعية التي أدت إلى ميلاد التعاون في مرحلته الثانية وأثر الأجهزة التي أنشئت لتسييره على التفاعل السياسي والاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية. كما أن هناك مجالاً لبحث أهم العوائق الداخلية والخارجية التي تعوق التعاون العربي ـ الأفريقي.

وتقول فرضية البحث «أن نمط التفاعل الجماعي الذي نتج عن قيام مؤسسات التعاون العربي ـ الأفريقي عام 1977م قد أدى إلى توحيد المواقف السياسية العربية والأفريقية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى زيادة حجم التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وذلك قياساً بنمط التفاعل الثنائي الذي كان سائداً في المرحلة السابقة، وهو الأمر الذي يشير إلى أنه كلما تمكنت الدول المعنية من توقيع اتفاقيات جماعية في ما بينها، كلما أمكنها ذلك من زيادة تعاونها السياسي والاقتصادي وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية المعلنة».

وفي سبيل الوصول إلى اختبار هذه الفرضية، فقد تم اختيار القضية الفلسطينية وقضية الاستعمار والعنصرية في الجنوب الأفريقي من أجل دراسة موقف الدول الأفريقية الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة من القضية الفلسطينية، ومواقف الدول العربية من قضايا الجنوب الأفريقي.

ويعود اختيار هذه القضايا على وجه الخصوص لأهميتها لكل من

الدول المعنية، فالقضية الفلسطينية تعتبر المحور الرئيسي للسياسات الخارجية للدول العربية منذ عام 1948م، كما أن قضيتي التحرر والعنصرية تعتبران من أهم القضايا التي وحدت مواقف الدول الأفريقية منذ قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م.

وأما بالنسبة للمجال الاقتصادي والمالي فقد وقع الاختيار على مسألتي حجم التجارة الخارجية المتبادلة بين الدول العربية والأفريقية وكذلك حجم التبادل المالي بين الجانبين.

إن السبب في اختيار هذه المؤشرات يعود إلى أمرين، الأول هو أهمية التجارة الخارجية في قياس حجم التعاون الدولي، بالإضافة إلى أهمية تحويل رؤوس الأموال، والقروض وما إليها من الدول النفطية العربية إلى الدول الأفريقية، وما ترتب على ذلك من دعم عملية التعاون بين الوطن العربي والقارة الأفريقية على وجه الخصوص، أما السبب الثاني فهو اعتبار فني حيث إنه من اليسير قياس حجم التجارة الخارجية وحساب التحويلات المالية، وذلك بالاعتماد على التقارير الدولية والإقليمية والوطنية والتي تصدر في الخصوص.

إن الغرض من دراسة هذه المؤشرات والقضايا السياسية هو الوقوف على التطورات الناشئة عن عملية التعاون في المرحلتين المعنيتين، وحساب الفروق بينهما، ومن ثم التوصل إلى إثبات أو نفي الفرضية المطروحة.

نحو تحديد المفاهيم

أولاً: مفهوم الاستراتيجية

تعتبر عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية من أهم أولويات البحث العلمي، ويسعى البحاث في كافة المجالات إلى تحقيق أكبر قدر من الدقة والوضوح في تحديد مفاهيمهم ومصطلحاتهم التي يستخدمونها، وذلك بهدف تحاشي الغموض وسوء الفهم.

وبالرغم من أن المفاهيم ذات صيغة غير ثابتة، وهي تتجدد بتجدد

المعرفة الإنسانية، إلا أن السعي إلى تحديدها، اعتبر من أهم الخطوات الإجرائية المعروفة.

وفي ما يتعلق بمفهوم الاستراتيجية، فإنه يمكن القول أن هذه الكلمة، هي ذات أصول إغريقية، اشتقت من لفظة (STRATEGUS)، وقد حملت وبمرور الوقت معاني مختلفة، حيث جاء في الموسوعة البريطانية بريتانيكا، أنها تعني (العام CENERAL)[1]، كما أشارت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية أنها تعني (الفن العام) أو (THE ART OF GENERAL)[2].

وتبدو سيطرة العلوم العسكرية وفنون الحرب واضحة على استخدام كلمة استراتيجية، ويعرفها كلاوز فيتز بأنها «فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، أي أن الاستراتيجية تضع مخطط الحرب وتحدد المتوقع لمختلف المعارك التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الاشتباكات التي ستقع في كل معركة»[3].

كما نجد أن ليدل هارت قد عرّف كلمة استراتيجية تعريفاً ذا طابع عسكري، حيث قال إن الاستراتيجية: «هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة»[4]، ورغم ذلك فإن كلمة استراتيجية قد شهدت تطوراً في استخدامها من قبل بعض الباحثين، حيث أشار اندريه بوفر إلى أن الوقت قد مضى عندما كان الأمر يستدعي الفصل بين السياسة العامة والاستراتيجية، ودعا إلى الاعتراف بأن «إدارة السياسة

---

(1) The New Encyclopedia Britanica. vol, Lx 1979 pp. 602 - 603.

(2) D. Sills, Editor Internaional, Encyclopedia of the Social Sience vol, 150, The Nacmillan Company 1968 p. 281.

(3) ليدل هيرت: الاستراتيجية وتاريخها، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت 1979م، ص274.

(4) المرجع السابق. ص276.

عبارة عن عمل يدخل في مجال الاستراتيجية الشاملة»[1].

وظهر بناء على ذلك اتجاه لاستخدام تعبير «الاستراتيجية الكبرى» والذي يشير إلى مسألة أخذ القرارات على أعلى المستويات في الدولة[2].

وقد عمد بعض الباحثين إلى توسيع استخدام كلمة استراتيجية فظهرت تعبيرات من مثل «الاستراتيجية العليا» والذي أشار إليه ليدل هارت في كتاباته، «والاستراتيجية الدبلوماسية» التي عرّفها سموحي فوق العادة بأنها «مجموعة الأساليب والطرق التي تطبقها وزارة الخارجية مباشرة أو بواسطة ممثليها الدبلوماسيين في سبيل تحقيق هدف معين»[3].

وفي مجال الدراسات الاجتماعية يرى د. علي الدين هلال أن استخدام كلمة استراتيجية يشير إلى تلك الأداة المتخذة للوصول إلى أهداف معروفة[4]. أما د. حامد ربيع فيعرف الاستراتيجية بأنها «الخطة التي تتكون من مجموعة متتالية من الخطوات والتي تنتهي إلى تحقيق هدف معين»[5].

وعرف د. بطرس غالي الاستراتيجية بأنها «تعني عمل القيادة على المستوى الدولي العام»[6] وأنها في النهاية «فن أفضل الخطط»[7].

---

(1) الجنرال اندريه بوفر. استراتيجية العمل، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت 1970م، ص18.

(2) D. sills. op. cit. p.281

(3) سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت 1974م، ص474، 475.

(4) د. علي الدين هلال. «مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية»، مجلة الفكر الاستراتيجي، العدد الرابع، أبريل 1982م، ص20.

(5) المرجع السابق. ص12.

(6) بطرس غالي: «الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية» السياسة الدولية. السنة الثانية. العدد الخامس يوليو 1965م. ص70. 71.

(7) المرجع السابق. ص 70. 71.

وفي اللغة العربية استخدمت كلمة استراتيجية لتعني الخطة المتكاملة، فاستعمل تعبير «الاستراتيجية المائية» و«الاستراتيجية التعليمية» وغير ذلك من المجالات المختلفة، وهو أمر يتمشى مع تعريف د. حامد ربيع سابق الذكر الذي يرى أن كلمة استراتيجية تعني مجموعة متكاملة من الخطوات والتي تنتهي إلى تحقيق الهدف المنشود.

والاستخدام المستهدف لكلمة استراتيجية في هذه الدراسة يتمشى مع هذا التعريف الأخير، حيث التعرض لمجموعة الخطوات التي تقوم بها الدول العربية والأفريقية من أجل تحقيق أهداف التعاون المشترك في التنمية والتحرر.

ثانياً: مفهوم التعاون

إذا كانت كلمة استراتيجية، قد ادخلت إلى اللغة العربية، واستخدمت باللفظ المعروف في اللغة الإغريقية، فإن لكلمة «التعاون» جذوراً عربية وهي من المفاهيم شائعة الاستعمال، حيث وردت في القرآن الكريم في الآية الثانية من سورة المائدة، في قوله تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان» صدق الله العظيم.

ولم ترد في التفاسير القرآنية المعروفة أية اجتهادات أو اختلافات كبرى حول معنى كلمة التعاون الواردة في هذه الآية الكريمة، كما لم يرد في كتاب لسان العرب لابن منظور أية إشارة لما يعنيه هذا المصطلح الأمر الذي يشير إلى أنه لا يثير أي التباس في الاستخدام، ولا يخرج عن المعنى الشائع له، من عدم المنافسة، وعدم الاختلاف وترك الشجار والدعوة إلى العمل الجماعي.

أما استخدام كلمة التعاون أو مفهوم التعاون في اللغة الإنجليزية مثلا ففيه اختلافات لفظية وشكلية، فهناك كلمة «Cooperation» التي تعني التعاون، وتعني التنسيق أيضاً وهناك مصطلح «collaberation» وتعني كذلك

التنسيق[1]، ويستخدم في اللغة الإنجليزية مصطلح «mutual aid» بمعنى المساعدة المتبادلة[2]، ويوجد كذلك مصطلح «Integration» الذي يعني الاندماج أو التكامل[3]، وفي هذا الشأن فإن كل هذه المفاهيم قد تستخدم في معنى التعاون، ولهذا يشير أحد الباحثين إلى «أن صانعي القرار السياسي قد دأبوا في خطاباتهم على استخدام كلمات من مثل الاندماج والتعاون والجماعية بشكل متداخل»[4].

أما الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية فقد عرفت كلمة التعاون أو «cooperation» بأنه «سلوك تنسيقي جماعي موجه نحو هدف معين لمصلحة مشتركة أو أمل لتحقيق فائدة»[5].

كما عرفت الموسوعة البريطانية بريتانيكا ـ التعاون بأنه «عمل جماعي، وتقاسم في الأرباح، ويعبر عن العمل الجماعي المؤدي إلى تحقيق هدف مشترك»[6]. وجاء في قاموس آخر للعلوم الاجتماعية بأن التعاون مفهوم يعني وبصفة عامة، أية صيغة من العمل الجماعي، كما يعني كذلك الشيء المناقض للمنافسة، أو التعارض، وهو أمر يوجد بين الجماعات عندما تكون هناك رغبة في عدم تشجيع التصادم والمنافسة[7].

هذا على المستوى العام لمفهوم التعاون، وأما بالنسبة لحالة التعاون

---

(1) D. SILLS. op.cit p.384

(2) IB. a, P387.

(3) J. Prank: Contemporary International Theary and the Behavior of States- Oxford University Press, London, p.54-1973.

(4) R. J. JACKSON & K.P. Stcein. Issues in contemporary politics. st kartins press. new york 1971 p.145.

(5) D. Sills. op. cit. p.384

(6) Britanica world language. Dictionar. Editio of prank & wangnalls Standard. new york 1963 p. 286.

(7) J. Gouid & W. L. Kolb. editors. A. publication London 1964. p.139 Distioncory of the sociat science. Tivistok

على مستوى العلاقات العربية ـ الأفريقية، فإن غالبية الباحثين قد تحدثوا عن التضامن العربي ـ الأفريقي، وعن التنسيق والتكامل بين الجانبين، ولم يتطرق أحد إلى مسألة الاندماج أو الوحدة العربية ـ الأفريقية. ولهذا فالاعتقاد السائد لدى الباحث، أن مفهوم التعاون هو أقرب المفاهيم للحالة السائدة في العلاقات العربية والأفريقية، كما أنه يمكن الجدال بأن حالة التعاون هي المرحلة الوسط ما بين مرحلة التضامن والتنسيق من جهة ومرحلة الاندماج والوحدة من جهة أخرى.

ويضاف إلى ذلك كله، أن تفضيل استخدام مفهوم التعاون، يرجع إلى أن رؤساء الدول والحكومات العربية والأفريقية، قد استخدموا هذا المفهوم في الوثائق التي صدرت عن مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول في مارس 1977م. وكذلك فإن مفهوم «التعاون» ومفهوم «الصراع» من أكثر المصطلحات استخداماً في الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية، لدرجة أن بعض الباحثين يعتقدون أن تاريخ العلاقات الدولية ما هو إلا مزيج من الصراع والتعاون[1].

خصوصيات عملية التعاون العربي ـ الأفريقي

إن لعملية التعاون العربي ـ الأفريقي أبعاداً ومجالات متعددة، ومن الصعوبة دراستها كظاهرة من كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن لهذه العملية عوامل تؤثر فيها سلباً وإيجاباً وهذه العوامل هي:

أولاً: البيئة المحلية:

تعاني الدول العربية والأفريقية ظروفاً محلية شديدة التعقيد، وهي الظروف التي لا تساعد حكومات تلك الدول على إعطاء عملية التعاون كامل اهتمامها.

---

(1) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف. مرجع سابق. ص 225. 243.

إن هناك العديد من الخلافات العرقية والدينية والمذهبية والانشقاقات السياسية، وقد وصلت الحالة في بعض الدول العربية والأفريقية إلى الحروب الأهلية كما يحدث في السودان وليبيريا وتشاد والصومال.

وإضافة إلى هذه المشكلات، تواجه عملية التعاون العربي الأفريقي من التفاوت في قدرات وإمكانيات الدول الاقتصادية، وتباين الكثافة السكانية، والتمايز في الموقع الجغرافي وغيرها من الأمور الأخرى التي تؤثر سلباً على عملية التعاون المشترك.

ثانياً: البيئة الإقليمية:

إن الدول العربية والأفريقية تنتمي إلى منظمتين إقليميتين مختلفتين، هما جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، مع وجود تسع دول عربية ذات عضوية ثنائية في كل من هاتين المنظمتين.

لقد أقامت جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية شبكة من العلاقات القومية والإقليمية والدولية، وحاولت كل منهما العمل على تحقيق الأهداف التي تضمنها ميثاق كل منها. والتعاون العربي ـ الأفريقي يتم في استمرار وجود تلك الشبكة من العلاقات والمؤسسات التي وجدت لخدمة أهداف متباينة.

ثالثاً: البيئة الدولية:

تؤثر البيئة الدولية والقوى الخارجية على عملية التعاون العربي الأفريقي لأسباب كثيرة، أهمها، أهمية دور الوطن العربي والقارة الأفريقية وأهمية موقعهما الاستراتيجي.

كذلك فإن الثروة النفطية والمعدنية التي تمتلكها القارة الأفريقية والوطن العربي تلعب دوراً هاماً في موقف القوى الخارجية من عملية التعاون العربي ـ الأفريقي.

إن الأثر التاريخي والعلاقات التي تربط القارة الأفريقية والوطن العربي بأوروبا خاصة والغرب عموماً، وكذلك بقوى دولية أخرى كروسيا والصين واليابان، يقوي من تأثير تلك القوى في عملية التعاون المعنية.

ورغم هذه العوامل والظروف المؤثرة، فإن الدول العربية والأفريقية قد تعاونت على مر السنين، سواء كان ذلك على المستوى الثنائي، أو المستوى الجماعي والمؤسسي.

إن ميثاق جامعة الدول العربية أشار إلى أهمية عملية التعاون الدولي. كما أشار إلى ذلك ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في المادة الثانية منه[1]، وذلك في أهداف المنظمة، وجاء بالبند الأول ما يفيد تشجيع التعاون الدولي، وأشار البند الثاني من ذات المادة إلى ميادين التعاون التي يعمل أعضاء المنظمة على التنسيق فيها[2].

إن ركيزة المنظمات الدولية والإقليمية في سبيل تحقيق غاياتها وأهدافها إنما هو التعاون، وكما رأى بعض الباحثين، فإن التنظيمات الدولية والإقليمية يمكنها بما تبذله من جهد أن تساهم في إيجاد الحلول لكثير من الصراعات الدولية والإقليمية وذلك إما عن طريق المشاركة الجماعية أو عن طريق إنماء الشعور والاحاسيس بالمصالح المشتركة[3].

وتتم الإشارة وفي السياق ذاته إلى الفرضيات التي حاولت تفسير

(1) تقول المادة الثانية، الفقرة الأولى: «تشتمل أغراض المنظمة على ما يلي: أ ـ تقوية وحدة وتضامن الدول الأفريقية. ب ـ تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا. ج ـ الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها. د ـ القضاء على كل أشكال الاستعمار في أفريقيا. هـ ـ دعم التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(2) د. بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، مكتبة الانجلو المصرية 1987م، ص 510 ـ 511.

(3) R.F. Hopkins & R. W. Nansbach: op. cit. p.209.

التعاون بين الدول والجماعات عن طريق القول أن التعاون يحدث إذا وجدت مجموعة من القيم أو المعتقدات أو الايديولوجيا أو التراث المشترك. والمعروف أن كافة الأديان والأعراف قد دعت إلى التعاون في أشكاله المختلفة، والدين الإسلامي أحد الأديان التي دعت للتعاون، فقد قال تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان»[1] صدق الله العظيم.

إن الدول العربية والأفريقية دول حديثة الاستقلال نسبيا، وهي دول تفتقد في غالبيتها الأسس الموضوعية للحكم وبناء الدولة الحديثة، وغالبية حكومات هذه الدول تفتقد لعامل الاستقرار والشرعية الدستورية. وهذه شروط أساسية لإقامة تعاون يقوم على أسس علمية، هذا بالإضافة إلى عدم نضج كثير من المؤسسات القائمة، وفقدان الأطر ذات الكفاءة الفنية في الإدارة والتطوير والتخطيط.

إن مسألة الخطر الخارجي والتعاون من أجل السلام، وبسبب الاشتراك في تراث وقيم واحدة أو ايديولوجية مشتركة، كلها أمور تفسر التعاون العربي ـ الأفريقي.

إن الدول العربية والأفريقية، تشعر بنوع من التهديد الخارجي، خاصة بعدما تعرضت له من استعمار قديم أو حديث، كما أن عضويتها جميعاً في حركة عدم الانحياز وعضويتها في مجموعة السبعة والسبعين ومعاداتها للاستعمار بأشكاله المختلفة، وغير ذلك من الأمور التي تساهم في خلق نواة لقيم مشتركة بين الدول العربية والأفريقية. كذلك فلابد من الإشارة إلى العامل الجغرافي ومسألة الاعتماد المتبادل خاصة وأن بعض الدراسات أشار إلى أهمية هذين العاملين في قيام التعاون بين الدول والجماعات.

هناك فرضية تدعي أن للقرب الجغرافي أثراً كبيراً في صياغة عملية

(1) سورة المائدة، الآية الثانية.

التعاون وتطورها بين الدول، وقد أشار أحد الباحثين إلى «أنه إذا تساوت الأمور الأخرى، فإن الجماعات تميل إلى التعاون مع الجيران وليس مع البعيدين[1]، وإن الدول تبعاً لذلك تفضل جيراناً طيبين، لأن ذلك يسهل من عملية التعاون، ويجعلها أمراً ممكن الحدوث[2]. وفي ما يتعلق بنمو الاعتماد المتبادل، فقد أشار بعض الباحثين أن الدولة بمفهومها القومي لم تعد قادرة في العصر الحديث على سد احتياجات مواطنيها، مهما بلغت من مقدرة اقتصادية وسياسية، حيث ضعفت قدرتها على العزلة عن العالم وعن مواجهة كثير من المشاكل من دون مساعدة الآخرين، ولذلك فإن مسألة الاعتماد المتبادل قد جعلت الصراع بين الدول والجماعات أمراً غير مرغوب فيه، وغير مربح مادياً، وأصبح التعاون هو الأمر المربح مادياً والمرغوب فيه دولياً وإقليمياً[3].

إن الحاجة ماسة لوجود نظرية متكاملة تفسر عملية التعاون العربي الأفريقي، وتعميق جذوره وتعطيه أبعادا علمية وموضوعية مستقرة، وهذا الأمر هو من مهام الاكاديميين العرب والأفارقة وكافة المهتمين بالعالم العربي والقارة الأفريقية.

أشكال التعاون ومستوياته المختلفة:

إن هناك نظريات وفروضا متعددة لعملية التعاون، ويوجد كذلك أشكال ومستويات مختلفة له، وقد أشارت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية إلى وجود خمسة أشكال من التعاون وهي: التعاون الذاتي أو الاتوماتيكي automatic، وهو الذي تقول الموسوعة المذكورة أنه يوجد بين

---

(1) J. N. Rosenan. editor : Linkage Politics. The Free Press. Second Edition. USA. 1969 p.266.

(2) Ibid. p. 266.

(3) T. Taylor. editor. Appoaches and Theory in International Relations Longmon Group L. New York 1978. p.238.

بعض أنواع الحيوانات والحشرات، وهناك التعاون التقليدي traditional وهو نوع من التعاون يوجد ما بين أفراد الأسر الكبيرة والعشائر، أما النوع الثالث من أنواع التعاون فهو التعاون التعاقدي أو ما أطلقت عليه الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية لفظ «contractual» وهو تعاون يقوم بموجب عقود واتفاقيات محددة، وهو تعاون يغلب عليه الطابع الرسمي، وهو تعاون يسود المجتمعات المنظمة، وهو التعاون الذي يوجد الآن بين الدول والمنظمات المختلفة. كما أشارت الموسوعة المذكورة إلى النوع الرابع من أنواع التعاون والذي أطلقت عليه التعاون الموجه «directed cooperation» والذي يوجد في المؤسسات العسكرية وفي الجيوش والميليشيات وما أشبه ذلك، أما النوع الخامس فهو التعاون التلقائي، والذي يتم بحسب الألفة والمحبة[1].

ويبدو أنه في الإمكان إضافة أنواع أخرى من أشكال التعاون إلى ما سبق ذكره، فهناك التعاون بحسب مجالات النشاط، فهناك التعاون السياسي أو الاقتصادي أو الزراعي ونحوه، كما أنه يمكن تقسيم أنواع التعاون بحسب مستوياته، فهناك تعاون رأسي وآخر أفقي، فالتعاون العربي ـ الأفريقي يعتبر من التعاون الأفقي بعكس التعاون بين الدول العربية والأوروبية الذي يقع في خانة التعاون الرأسي.

ويوجد أيضا التعاون المتكافئ والتعاون غير المتكافئ، وتعاون إجباري وآخر غير إجباري.

إن التعاون الذي يناسب الدول العربية والأفريقية هو ذلك المبني على التكافؤ والاحترام المتبادل، والتعاون التعاقدي الموجه.

إن السبب في الدعوة إلى التكافؤ في التعاون هو الحساسية القومية المفرطة التي تعاني منها الدول النامية عموماً، والدول العربية والأفريقية

(1) D. Sills. op. cit. pp. 385 - 4386.

على وجه الخصوص. كذلك فإن التعاون التعاقدي والموجه مطلوب في حالة الدول العربية والأفريقية، ذلك لأنه يتطلب الاتفاق المسبق على شروطه وآلياته ومجالاته وتوقيته وأهدافه وتمويله وما إلى ذلك من أمور أخرى ضرورية، وبحيث تتم دراسة كل هذه القضايا بدقة متناهية من قبل أطراف التعاون المختلفة كي يتسنى لكل منها التعرف على التزاماته وما ينتظره من مكاسب.

إن التعاون الموجه يعني بالضرورة ألا يكون التعاون بين الدول العربية والأفريقية تعاوناً عشوائياً أو انتهازياً. فأهداف التعاون وأساليبه وخططه يجب أن تكون محددة ومعروفة مسبقاً.

ولابد من التأكيد أن لعملية التعاون بعض التكاليف والمخاطر ولا يمكن الادعاء بأن كل الدول والجماعات تقبل عليها بشكل تلقائي ذاتي، وأن الإقبال على التعاون يحدث إذا رأت الدول والجماعات فائدة ظاهرة أو مصلحة مرجوة، وبناء على ذلك فلابد من العمل على خلق الظروف المشجعة والتي تساهم في دفع الدول العربية والأفريقية نحو الانخراط في عملية التعاون بشكل إيجابي، ويغريها على الاستمرار في ممارسة دورها التعاوني بأمل الحصول على أكبر فائدة ممكنة، وبأقل قدر ممكن من التكاليف والمخاطر.

أدبيات التعاون العربي ـ الأفريقي

يعتبر موضوع العلاقات العربية الأفريقية من المواضيع البارزة في الأقسام المختلفة بالجامعات العربية والأفريقية، كما وأن هذا الموضوع هو مثار اهتمام العديد من المؤرخين والباحثين السياسيين من عرب وأفارقة وغيرهم.

ولقد تفاوت اهتمام الباحثين بالعلاقات العربية ـ الأفريقية، فهناك تركيز على العلاقات التاريخية، وخاصة منذ انتشار الإسلام في وسط

وشمال القارة الأفريقية، وهجرات المسلمين الأوائل إلى أرض الحبشة، كما اهتم بعض الباحثين بفترات تاريخية حديثة وخاصة دراسة فترة التكالب الأوروبي على العالم العربي والقارة الأفريقية، وما تلا تلك الفترة من قيام حركات التحرر العربية والأفريقية، ولقد اهتم بعض الكتاب بفترة التضامن العربي ـ الأفريقي والتي يرى البعض أنها بدأت منذ مؤتمر باندونج عام 1955م، أو مؤتمر أكرا في عام 1958م، وذلك بفضل دعوات زعماء أفارقة وعرب من مثل الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وكوامي نكروما وغيرهما.

ووجد العديد من الدراسات التي تناولت «التعاون العربي الأفريقي» بشكل مباشر، وأخرى تناولته بشكل غير مباشر.

ولقد تناولت د. عواطف عبدالرحمن في كتاب لها بعنوان «إسرائيل وأفريقيا 1948 ـ 1972» موضوع التعاون العربي ـ الأفريقي تحت عنوان هامشي هو «التعاون العربي ـ الأفريقي» ورأت أن من أهم أسبابه، وقد حدث في منتصف عقد الستينيات، هو الحاجة العربية إلى مطاردة إسرائيل في القارة الأفريقية[1].

كما قامت المؤلفة المذكورة بتحليل مواقف الدول الأفريقية التي قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل وبعد حرب اكتوبر 1973م، ومالت المؤلفة المذكورة إلى اعتبار الأموال العربية كأحد أهم العوامل التي ساهمت في تغيير مواقف الدول الأفريقية من إسرائيل ومن التعاون مع الدول العربية[2].

أما نبيه الأصفهاني فقد تساءل في كتابه «التضامن العربي الأفريقي» عما إذا كانت حرب يونيو 1967م قد أدت إلى تحول الدول الأفريقية،

---

(1) د. عواطف عبدالرحمن. إسرائيل وأفريقيا: 1948 ـ 1972. مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1984، ص 108.

(2) المرجع السابق، ص 130.

وتوجهها نحو التعاون مع الدول العربية، وقد حدد المؤلف ثلاثة عوامل ساهمت في ذلك التحول، وهي:

ـ الأزمة النفطية.

ـ قلة المعونة الإسرائيلية للدول الأفريقية.

ـ سياسة إسرائيل تجاه حكومة بريتوريا العنصرية[1].

وقد رأى علي أبوسن أن يتحدث عن التعاون العربي ـ الأفريقي دون أن يستخدم مصطلح التعاون، واستعاض عنه بمصطلح آخر هو «الحوار» وقد صدر كتابه «العرب وتحديات الحوار مع أفريقيا عام 1978م» متناولاً كل أبعاد التعاون العربي ـ الأفريقي، وبرغم صغر حجم هذا الكتاب فإنه يمكن اعتباره من أهم المؤلفات العربية التي تناولت موضوع التعاون العربي ـ الأفريقي بشكل مباشر، وتم تسليط الضوء على أهداف هذا التعاون ومشاكله كما تناول الكتاب قرارات وإعلانات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول والتي أطلق عليها المؤلف «دستور التعاون بين الشعوب العربية والأفريقية»[2].

وفي كتابها عن «دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية» اعتبرت المؤلفة د. سلوى لبيب أن مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول هو نوع جديد من دبلوماسية القمة بالنسبة للقارة الأفريقية وللعالم العربي، كما اعتبرت أن من أهم أسباب تطور التعاون العربي ـ الأفريقي هو امتلاك العرب لسلاح النفط واستخدامه كأداة سياسية[3].

---

(1) نبيه الأصفهاني: التضامن العربي ـ الأفريقي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ـ مارس 1977م، ص 14.

(2) علي أبوسن: العرب وتحديات الحوار مع أفريقيا: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، أكتوبر 1978، ص 10.

(3) د. سلوى لبيب. دبلوماسية القمة، العلاقات الدولية الأفريقية، دار المعارف، القاهرة 1987م ص ص 75، 80.

وفي عام 1978م تناول حلمي شعراوي موضوع التعاون العربي الأفريقي من جانب معين، هو جانب التحرر والتشابه في حركة التحرر العربية والأفريقية، وقد انطلق المؤلف من فرضية تقول إن هناك علاقة طبيعية وطويلة بين العرب والأفارقة، وإن ما يوحد بين حركتي التحرر الوطنية في العالم العربي والقارة الأفريقية هو ذلك الموقف الواحد من الاستعمار بكافة أشكاله[1].

ومن أبرز المؤلفات التي تناولت موضوع التعاون العربي ـ الأفريقي من جوانبه التاريخية والمعاصرة هما الكتابان اللذان صدرا عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد صدر الأول منهما عام 1977م بعنوان «العلاقات العربية الأفريقية: ـ دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار»، والكتاب الثاني والذي أشرف على إنجازه د. محمود خيري عيسى وصدر عام 1978م بعنوان «العلاقات العربية الأفريقية: ـ دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة»، وقد ساهم في إعداد هذين الكتابين العديد من البحاث المتخصصين ويعتبر الكتاب الأخير منهما الأكثر تناولاً لموضوع التعاون العربي ـ الأفريقي المعاصر وبشكل مباشر حيث تم تناول أوجه التعاون المختلفة ومشاكله.

وقد أشار د. يحيى رجب أحد المساهمين في هذا الكتاب، في بحث بعنوان «التعاون السياسي العربي ـ الأفريقي بعد 1973»، إلى أن أسباب التحول التي طرأت على التعاون العربي الأفريقي عقب حرب أكتوبر 1973م ترجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية لخصها المؤلف في الالتزام التضامني مع مصر التي هي عضو مؤسس لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك بسبب سياسة إسرائيل تجاه حكومة جنوب أفريقيا، أما السبب الثالث فيرجع إلى

(1) حلمي شعراوي. قراءة جديدة لوقائع العلاقات بين حركتي التحرر الوطني العربية والأفريقية، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، سلسلة السمينارات الأفريقية رقم27، جامعة الخرطوم، ديسمبر 1978م، ص12.

نمو حركات التحرر الأفريقية، ودور المقاومة الفلسطينية في ذلك[1].

كما أشار د. يحيى رجب في بحث آخر بذات المرجع وتحت عنوان «الخلفية السياسية المعاصرة للعلاقات العربية الأفريقية» إلى بعض عوامل التقارب العربي ـ الأفريقي، ومنها العامل الجغرافي، وانتشار اللغة العربية بالقارة الأفريقية، ودور التجار العرب في اعتناق كثير من الأفارقة للدين الإسلامي، ونشوء الممالك الإسلامية حول بحيرة تشاد. وأكد الكاتب أن اللقاء الأول بين الدول العربية والأفريقية حدث في مؤتمر باندونج 1955م، وأبرز الكاتب أن جنوب أفريقيا وإسرائيل لم تدعيا لحضور المؤتمر مما يدل على أثر القوتين العربية والأفريقية على الساحة الدولية منذ ذلك التاريخ[2].

كما تناولت د. سلوى لبيب في بحث لها بالكتاب المذكور أعلاه وتحت عنوان «الدول العربية ومواقفها من القضايا الأفريقية» التعاون العربي ـ الأفريقي، وأكدت بأن مصير الأمة العربية مرتبط بمصير القارة الأفريقية، وأنه لا يمكن للعرب الحركة من دون القارة الأفريقية كما يصعب على القارة الأفريقية العمل بمعزل عن العالم العربي[3].

وقد أشارت هذه الباحثة إلى أنه نتيجة للتعاون العربي ـ الأفريقي فقد طردت جنوب أفريقيا من العديد من المنظمات الدولية بدءاً بمنظمة الفاو عام 1963م. كما أن جامعة الدول العربية قد ربطت بين التمييز العنصري والاحتلال الصهيوني منذ عام 1964م[4].

وفي مجال التعاون الاقتصادي كتب مصطفى عبدالعزيز بحثاً في

---

(1) د. محمود خيري عيسى، ،إشراف، العلاقات العربية الأفريقية، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1978م، ص384.

(2) المرجع السابق، ص 291.

(3) المرجع السابق. ص 348.

(4) المرجع السابق.ص 364.

الكتاب المذكور بعنوان «التعاون العربي ـ الأفريقي في المجال الاقتصادي» وجاء في هذا البحث ما يفيد أن جوهر التعاون الاقتصادي بين الدول يقوم على أساس تحقيق أفضل استخدام للإمكانيات المتوفرة لأطراف التعاون وذلك بغية الوصول إلى مزيد من التقدم والنمو. وأشار الباحث إلى السمات المشتركة للاقتصاد العربي والأفريقي، وذكر على وجه الخصوص تلك العلاقات غير المتكافئة التي تربط اقتصاديات الدول العربية والأفريقية بالدول المتقدمة، وأكد ضرورات التعاون العربي ـ الأفريقي للتخفيف من تلك العلاقات غير المتكافئة[1].

وفي عام 1980م صدر كتاب لمؤلفه عصام الجبوري بعنوان «العلاقات العربية الأفريقية 1961 ـ 1976م» وقد غلب عليه السرد التاريخي، مع إفراد أبواب للتعاون العربي ـ الأفريقي في إطار حركة عدم الانحياز وفي إطار منظمة الوحدة الأفريقية، واعتبر الكتاب، أن انعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول عام 1977م هو انطلاقة جديدة للعلاقات العربية ـ الأفريقية[2].

كما صدر في عام 1980م أيضا كتاب «أفريقيا والعرب» لمؤلفه أمين أسبر، وقد تم التركيز في هذا الكتاب على العلاقات العربية الأفريقية في أبعادها المختلفة، وحاول الباحث تحليل الأسباب التي أدت إلى فشل الدول العربية في مواجهة التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية، وعزا ذلك إلى الغياب الرسمي للدول العربية في القارة الأفريقية وذلك حتى حرب يونيو 1967م حيث بدأ الخط البياني للعلاقات الإسرائيلية الأفريقية في الانحدار[3].

(1) المرجع السابق. ص 193.
(2) عصام محسن الجبوري. العلاقات العربية، الأفريقية 1961 ـ 1977م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق 1981م، ص383.
(3) أمين أسبر، أفريقيا والعرب، دار الحقائق، الطبعة الأولى 1980م، ص8.

وصدر عام 1982م كتاب «التعاون العربي ـ الأفريقي: الإمارات العربية نموذج عربي للتنمية والتضامن» للباحث يوسف الحسن الذي تعرض في كتابه إلى الجذور التاريخية للتعاون العربي ـ الأفريقي، وإلى أشكال هذا التعاون التي قسمها إلى تعاون سياسي وثقافي واقتصادي، وأفرد الباحث المذكور فصلاً للرؤية المستقبلية للتعاون العربي ـ الأفريقي المعاصر، مشيراً إلى العراقيل ومحذراً من الولاءات القديمة والطموحات الإقليمية، والدعاية الغربية المضادة للتعاون العربي ـ الأفريقي[1].

وقد أصدرت دار المعارف المصرية كتاباً بعنوان «الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا» لمحبات إمام الشرابي عام 1982م، وقد تناولت المؤلفة المذكورة العديد من القضايا المتعلقة بالتعاون العربي ـ الأفريقي، وركزت على قطع الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وتطور العلاقات العربية ـ الأفريقية بعد حرب أكتوبر 1973م كما تناولت المؤلفة مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول 1977م واعتبرت أن هذا اللقاء بين الدول العربية والأفريقية قد حولها إلى قوة عالمية ومن القوى الكبرى[2].

وقد صدر عن معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم كتاب لمؤلفه د. محمد عمر بشير بعنوان «العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية» وهو مترجم عن اللغة الإنجليزية التي صدر بها الكتاب بعنوان «Terramedia» عام 1982م. وقد سار المؤلف على منوال الكتب الجامعية، فتناول تاريخ العلاقات العربية الأفريقية، وحركة الاستعمار التي تعرضت

---

(1) يوسف الحسن، التعاون العربي، الأفريقي، الإمارات العربية المتحدة، نموذج عربي للتضامن والتنمية، دار الوحدة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1982م، ص161.

(2) د. محبات إمام الشرابي: الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا: دراسة اقتصادية. دار المعارف، القاهرة 1982م، ص 225.

لها الشعوب العربية والأفريقية، وما تلا ذلك من قيام حركات التحرر العربية والأفريقية. كما أفرد المؤلف باباً لدراسة موقف إسرائيل من العلاقات العربية الأفريقية، وركز في بعض الأبواب الأخيرة من الكتاب على التعاون العربي ـ الأفريقي المعاصر في أبعاده المختلفة، وقد أوضح المؤلف أن أهم أسباب نجاح إسرائيل في التغلغل في القارة الأفريقية هو اللامبالاة العربية نحو مشاكل القارة الأفريقية، ونتيجة لبعض المفاهيم السائدة بين العرب والأفارقة عن بعضهم البعض. وتحدث المؤلف في الباب الأخير من الكتاب عن منجزات التعاون العربي ـ الأفريقي، كما رصدها منذ عام 1973م، وحلل بعض عوائق هذا التعاون وما ينتظره من مستقبل. وقد خلص المؤلف إلى أن التعاون العربي ـ الأفريقي المعاصر هو تعاون أكثر إيجابية من تعاون الماضي، وأنه قد خلق تحالفاً فعالاً في مسألة القضية الفلسطينية ومشكلة الجنوب الأفريقي[1].

كما صدر للباحث حلمي شعراوي كتاب بعنوان «العرب والأفارقة: ـ وجها لوجه»، والكتاب يتناول التعاون العربي ـ الأفريقي بشكل مباشر ومحدد. وقد حلل دور كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وناقش المؤسسات التي أقيمت بغرض تسيير التعاون، واعتبر أن إقامة مثل تلك المؤسسات إنما جاء نتيجة الاحساس بتاريخية العلاقات العربية الأفريقية وبانجازات حركات التحرر العربية والأفريقية، وللأهمية المستقبلية لهذا التعاون[2]. كما تناول الباحث أهم مميزات التعاون العربي ـ الأفريقي في ظل كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ووجد أن هذه المميزات تتلخص في الآتي:

(1) د. محمد عمر بشير، العلاقات العربية الأفريقية، دراسة تحليلية، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1984م، ص205.

(2) حلمي شعراوي، العرب والأفريقيون، وجها لوجه، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، د.ت، ص47.

أولاً: أن هذا الأمر يعطي للتعاون العربي ـ الأفريقي وزنا وثقلا سياسياً.

ثانياً: أنه يوفر للتعاون العربي ـ الأفريقي إمكانيات مادية ومعنوية هائلة.

ثالثاً: أنه يعطي للتعاون العربي ـ الأفريقي آفاقا مستقبلية أوسع[1].

وفي عام 1985م صدر كتاب «مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا» لمؤلفه حلمي الزغبي، وقد تناول فيه القارة الأفريقية كهدف من أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية. وقد أشار المؤلف إلى الأسباب التي أدت إلى نجاح إسرائيل في التغلغل في القارة الأفريقية، وخاصة في فترة ما قبل حرب أكتوبر 1973م. وقد حلل المؤلف تلك الأسباب، وحصرها في ثلاثة عوامل رئيسية هي، العامل الإسرائيلي، والعامل العربي، والعامل الأفريقي.

وقد فسر المؤلف العامل العربي بقوله، أن الدول العربية لم تتحرك بشكل كافٍ وإيجابي لمواجهة النشاط الإسرائيلي في القارة الأفريقية، كما أن الدول العربية لم تكترث كثيراً بما كان يحدث في القارة الأفريقية، كما لم يكن للحكومات العربية برامج محددة لتحقيق التواصل مع الحكومات الأفريقية، وأن الدول العربية كانت تفتقد إلى المقدرة لمواجهة متطلبات واحتياجات الدول الأفريقية[2].

أما في ما يتعلق بالعوامل التي أدت إلى التعاون والتقارب العربي الأفريقي، فقد رأى المؤلف أنها تعود إلى أربعة عوامل، منها عامل يعود إلى إسرائيل، وعامل ثانٍ يعود للقارة الأفريقية، والثالث يعود للوضع

---

(1) المرجع السابق. ص ص 72، 73.

(2) حلمي عبد الكريم الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، كاظمة للنشر والتوزيع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت 1985م، ص111.

العربي، وعامل رابع يعود للوضع الدولي. وقد فسر المؤلف العامل العربي بأنه يشمل توسع النشاطات الدبلوماسية العربية مع الدول الأفريقية، وكذلك المساعدات الاقتصادية التي بدأت في التدفق على الدول الأفريقية عن طريق المؤسسات المالية العربية المختلفة[1].

وفي عام 1986م صدر كتاب للباحث د. مجدي حماد بعنوان «إسرائيل وأفريقيا: دراسة في إدارة الصراع الدولي» وهو كتاب لا يبعد كثيرا في تناوله للمواضيع عن تلك التي تناولها كتاب مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، من حيث التركيز على تحليل أسباب التواجد الإسرائيلي في القارة الأفريقية، وأساليب إسرائيل في التغلغل في الدول الأفريقية ومحاولة كسب حكوماتها. وقد تم كذلك الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى قطع الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وبدء تحولها إلى التعاون مع الدول العربية. وقد أشار د. مجدي حماد في كتابه إلى النقص الذي تعانيه المكتبة العربية في ما يتعلق بالدراسات التي تتناول الدور العربي في أفريقيا رغم تعدد الدراسات حول الدور الإسرائيلي في القارة الأفريقية. وقد أفرد د.مجدي حماد في كتابه مبحثاً تناول ثلاث قضايا هامة تتعلق بالتعاون العربي الأفريقي هي:

أولاً: مصدر أزمة التعاون خلال النصف الأخير من عقد الثمانينيات.

ثانياً: كيفية معالجة تلك الأزمة، وتجاوزها.

ثالثاً: أهداف التعاون الواجب اعتمادها.

وفي ما يتعلق بأهداف التعاون التي أشار إليها د. حماد، فقد حصرها في التحرر والتنمية والوحدة، ورأى أنها أهداف يشترك فيها العرب والأفارقة على حد سواء وأن الدول العربية والأفريقية تعمل على تغيير

(1) المرجع السابق. ص 123.

الوضع الراهن «بما يتلاءم مع مصالحها وحقوقها المشروعة في ثرواتها القومية»[1]. وقد أكد الباحث المذكور أن التعاون العربي ـ الأفريقي لم يعد أمراً اختيارياً، وأن العرب في حاجة إلى القارة الأفريقية، كما هي حاجة الدول الأفريقية إلى العرب[2].

ويعتبر د. علي المزروعي أحد الاكاديميين البارزين الذين تناولوا العلاقات العربية الأفريقية، وقد أشار في مقالة له نشرت عام 1976م إلى أهمية الدور العربي في هذه العلاقات، ولاحظ أن التاريخ المشترك للعلاقات العربية والأفريقية يشير إلى أن جميع المبادرات التاريخية كانت تأتي من الجانب العربي، وعلى العرب ألا يتخلوا عن دورهم في التاريخ المعاصر، بل عليهم المساهمة بفعالية في عملية التنمية الأفريقية، منبهاً بذلك إلى الوفرة المالية التي تحققت للدول العربية النفطية بعد حرب أكتوبر 1973م[3].

وفي هذا الخصوص، يشير كاتب أفريقي آخر هو «E. C. Chibwe» إلى البعد المالي في التعاون العربي ـ الأفريقي، ويختار لكتاب له عن العلاقات العربية ـ الأفريقية، صدر عام 1976م، عنواناً مثيراً هو: «دولارات العرب لأفريقيا Arab Dollars For Africa».

وقد أشار الباحث إلى أن الدول الأفريقية بدأت اهتمامها بالمسألة العربية عندما تقدمت القوات العسكرية الإسرائيلية داخل الأرض الأفريقية يوم 16 أكتوبر 1973م، لاعتبارها ذلك انتهاكاً لا يمكن السكوت عليه[4].

---

(1) د. مجدي حماد. إسرائيل وأفريقيا، دراسة في إدارة الصراع الدولي، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة 1986م، ص232.

(2) المرجع السابق، ص238.

(3) إبراهيم إبراهيم، دراسات في الاقتصاد والسياسة والقانون، وزارة الخارجية، الإمارات المتحدة 1976م، ص129 ـ 151.

(4) E. C. chibwe. Arab Dollars for Africa. Colon Helm Ltd. London 1976 p. 25.

كما صدر للباحث المذكور كتاب آخر عام 1977م بعنوان: ـ «العلاقات العربية الأفريقية في ضوء وضع عالمي جديد» وقد تحدث فيه عن العلاقات العربية الأفريقية، مشيراً بالخصوص إلى الصعوبات التي تواجهها كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في لعب دور أكثر أهمية في التعاون العربي ـ الأفريقي، وذلك بسبب قلة الكوادر الكفؤة بهما، ولأن التوظيف بهاتين المنظمتين، كما ذكر المؤلف يعتمد على التمثيل وليس على الكفاءة، كما أن ميثاق كل منهما يتصدى لمسائل مختلفة(1).

وفي عام 1979م صدر كتاب لمؤلفين غربيين بعنوان: The Arab African -Connection:- Political and Economic Realities» العلاقات العربية الأفريقية: حقائق سياسية واقتصادية».

وقد أشار الكاتبان إلى أهم الأسباب التي أدت إلى التقارب العربي ـ الأفريقي هي تلك النجاحات التي صادفتها الدبلوماسية العربية في أفريقيا، وكذلك للاستخدام الجيد لسلاح النفط، بالإضافة إلى القدرات الاقتصادية التي تحققت للدول العربية النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973م(2).

وبالإضافة إلى هذه المؤلفات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع التعاون العربي ـ الأفريقي بشكل مباشر أو غير مباشر، هناك العديد من المقالات الصحفية والأبحاث المنشورة في الدوريات العربية والأفريقية والغربية، وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى مقالة وردت بمجلة الدراسات الأفريقية الحديثة، وقد رد فيها كاتبها على بعض الفرضيات التي

---

(1) E. C. chibwe. Afro- Arab Relations in the new world order, Julian Friedman Publishers Ltd. London 1977, p.25.

(2) V. T. Le Viner & T. W. Lnke. The Arab African Connection. Political and Economic Realies. Westview Press. Boulder. Colorado. 1979 p. 6.

حاولت تفسير التعاون العربي ـ الأفريقي المعاصر[1].

ومن الظواهر الإيجابية، والتي ستؤدي إلى تعميق فهم عملية التعاون العربي ـ الأفريقي، والمساعدة في تحليل أسسها وآفاقها، إقامة بعض الندوات والمؤتمرات التي تناولت موضوع التعاون بشكل مباشر. ففي عام 1976م أقيمت ندوة بمدينة الخرطوم تحت عنوان «الندوة العربية الأفريقية للتحرر والتنمية»، واشتملت أبحاثها على عدة محاور تتعلق بعملية التعاون في ظل كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية[2]. كما عقدت بدولة الامارات العربية الندوة العربية الأفريقية، والتي صدر عنها «إعلان الشارقة» الذي تضمن بعض التوصيات التي أكدت أهمية التعاون العربي ـ الأفريقي كطريق لتحقيق التنمية العربية الأفريقية[3].

وفي عام 1983م أقام مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع منتدى الفكر العربي بالأردن ندوة بعنوان «العرب وأفريقيا» والتي شارك فيها العديد من البحاث الذين تناولوا أوجه التعاون العربي ـ الأفريقي المختلفة[4].

وفي عام 1989م أقيمت ندوة حول المديونية الخارجية للدول العربية والأفريقية بمدينة مصراته الليبية، وقد تناولت الندوة أزمة الديون الخارجية التي تعاني منها كثير من الدول العربية والأفريقية وأثر ذلك على التنمية

(1) D. K. Wal;. African Arab Relations: Interdepen dece or Misplaced Optimism? The Journal of Modern African Studies 21 Beb 1983 pp.187 - 213..

(2) يوسف الحسن، مرجع سابق، ص 211.

(3) المجع السابق، ص ص 208 ـ 210.

(4) العرب وأفريقيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1984م.

العربية والأفريقية[1].

وفي هذا الخصوص، دعت كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى عقد ندوة بمدينة الخرطوم من أجل دراسة كل من «خطة عمل لاجوس الأفريقية»، «واستراتيجية عمان العربية» من أجل المواءمة بينهما، ومن أجل التعرف على العناصر المشتركة لكل من الخطتين تيسيراً لعملية التعاون العربي ـ الأفريقي[2].

هذا في ما يتعلق ببعض الدراسات السابقة التي تناولت التعاون العربي ـ الأفريقي، أما في ما يتعلق بهذه الدراسة فإنها محاولة لنهج منهج مختلف، من حيث التركيز على أمور محددة متعلقة بالظروف الموضوعية التي أحاطت بعملية التعاون العربي ـ الأفريقي وبحث أهم العوائق التي تعيقها، سواء كانت عوائق داخلية أم خارجية، مع إعطاء أهمية أكبر لمسألة المقارنة بين فترتين أساسيتين من فترات التعاون العربي ـ الأفريقي، وذلك بغرض الوصول إلى تحديد أثر المؤسسات المختلفة التي أنشئت لتسيير عملية التعاون بعد عام 1977م.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة. ويحتوي الباب الأول والذي هو بعنوان «التعاون العربي ـ الأفريقي في المجال السياسي «على فصلين، ويحتوي كل فصل على مبحثين، وفي الفصل الأول وهو بعنوان «الدول العربية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة

(1) المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية. طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة. مجموعة مختارة من البحوث التي قدمت إلى المؤتمر الدولي عن المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية. الهيئة القومية للبحث العلمي. مركز بحوث العلوم الاقتصادية. بنغازي -ليبيا.1990م.

(2) تقرير عن الندوة العربية الأفريقية للمواءمة بين خطة لاجوس واستراتيجية عمان، الخرطوم 5 ـ 7 مارس1983م، اعداد. حلمي شعراوي، «التقرير مطبوع على الآلة الكاتبة في 10مارس 1983م.

بأهم قضايا القارة الأفريقية» مبحثان أولهما بعنوان «أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاصة بقضية الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا والوضع في إقليم ناميبيا» وفي هذا المبحث محاولة لتحديد أهم المواضيع التي تداولتها الجمعية العامة، والقرارات التي اتخذتها بخصوص الوضع في دولة جنوب أفريقيا وإقليم ناميبيا، وما اتصل بها من مصاعب. أما المبحث الثاني، فهو بعنوان «تطور الموقف العربي من أهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بقضية الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا والوضع في إقليم ناميبيا» ويشتمل على تحليل لمواقف الدول العربية الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة من عام 1967م إلى 1986م، من تلك القرارات الدولية.

ويحتوي الفصل الثاني وعنوانه «الدول الأفريقية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بأهم قضايا الوطن العربي» على مبحثين يتناول الأول منهما محاولة لتقصي أهم القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 1967م إلى عام 1986م. وما واجهت هذه القرارات من صعوبات وعراقيل، كما يتناول المبحث الثاني بحثاً لتطور مواقف الدول الأفريقية من تلك القرارات والدعم الذي قدمته للقضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة المعنية بالدراسة.

ويحتوي الباب الثاني وعنوانه «التعاون العربي ـ الأفريقي في المجال الاقتصادي» على فصلين رئيسيين، أولهما بعنوان «تطور حجم التجارة الخارجية المتبادلة بين الدول العربية والأفريقية» وقد تمت به محاولة لتتبع تطور التجارة الخارجية بين الدول العربية والأفريقية والصعوبات التي تواجه هذا النشاط الاقتصادي الهام. وفصل ثانٍ بعنوان «تطور العلاقات المالية بين الدول العربية والأفريقية وهو عبارة عن محاولة لتحليل المبادلات المالية بين الدول العربية والأفريقية، وكمية هذه المبادلات ووسائلها وأهدافها.

أما الباب الثالث فهو بعنوان «هيكلية التعاون العربي ـ الأفريقي» ويحتوي على ثلاثة فصول، يحمل الفصل الأول عنوان «مؤتمر القمة ومجلس الوزراء العربي ـ الأفريقي المشترك» ويحمل الفصل الثاني عنوان «اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي ولجنة التنسيق»، أما الفصل الثالث فهو بعنوان «مجموعات العمل واللجان المتخصصة للتعاون العربي ـ الأفريقي».

ويهتم هذا الباب بفصوله الثلاثة ببحث الهيكلية التي أقامها مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول عام 1977م، وأهم الصعوبات التي صادفت هذه الهيكلية، وبعض المقترحات التي تساعد على تخطي بعض مشكلات العمل التنفيذي للتعاون العربي ـ الأفريقي.

الباب الأول

التعاون العربي ـ الأفريقي
في المجال السياسي

الفصل الأول:

ـ الدول العربية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بقضية الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا والوضع في إقليم ناميبيا.

الفصل الثاني:

ـ الدول الأفريقية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بأهم قضايا الوطن العربي

الباب الأول

التعاون العربي ـ الأفريقي في المجال السياسي

يعتبر التعاون في المجال السياسي أحد مجالات التعاون القائمة بين الدول العربية والأفريقية، كما أنه من أهم أوجه التعاون بين جامعة الدول العربية من جهة، ومنظمة الوحدة الأفريقية من جهة أخرى.

ويشمل التعاون السياسي العديد من الميادين والأنشطة، والتي من بينها تبادل البعثات السياسية والقنصلية، وتبادل الزيارات واللقاءات الرسمية بين قادة الدول المعنية، كما وقد يتطلب التعاون في المجال السياسي عقد وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات والتي تتناول جوانب متعددة من العمل السياسي، وخاصة اتفاقيات الحدود السياسية. وتبادل الدعم السياسي في المحافل الدولية والإقليمية، وغير ذلك.

ولقد تحقق التعاون السياسي بين الدول العربية والأفريقية منذ أن برزت هذه الدول ككيانات دولية على المسرح الدولي ودعمت مواقف بعضها بعضاً في العديد من المناسبات، وتطور هذا التعاون على مر السنين وبحيث أصبح من أهم ثوابت السياسات العربية والأفريقية.

ويتناول هذا الباب الذي يعالج مسألة «التعاون العربي ـ الأفريقي في المجال السياسي» ما اعتبر أهم القضايا السياسية في الوطن العربي والقارة

الأفريقية. وقد قسم الباب إلى فصلين، تم في الأول منهما تقصي مواقف الدول العربية من أهم قضية شغلت القارة الأفريقية خلال الفترة المعنية، وهي قضية الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا والوضع في إقليم ناميبيا، وذلك من خلال دراسة أهم القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بهذه القضية، وكيفية تصويت الدول العربية في شأنها. كما تمت محاولة أخرى، وخلال الفصل الثاني لمعرفة الموقف الأفريقي من أهم قضايا الوطن العربي، وهي القضية الفلسطينية، وذلك من خلال دراسة أهم القرارات الدولية التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن هذه القضية، وكيفية تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن هذه القضية، وكيفية تصويت الدول الأفريقية الأعضاء بالجمعية العامة في شأنها.

وتبدو عملية اختيار قضية «الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا والوضع في إقليم ناميبيا» كمثال للقضايا السياسية الأفريقية، وكذلك اختيار القضية الفلسطينية، كنموذج للقضايا السياسية العربية، اختياراً متعمداً، وغير عشوائي، ذلك بالنظر لما تمثله هذه القضايا من أهمية بارزة في سياسات الدول العربية والأفريقية من ناحية، كما لعب طول الزمن الذي استغرقته هذه القضايا، وما سببته من حروب ومصادمات، وما أدت إليه من تدخلات خارجية، دوراً مهماً في اختيار تلك القضايا في هذه الدراسة.

الفصل الأول

الدول العربية وقرارات
الجمعية العامة للأمم المتحدة
المتعلقة بأهم قضايا القارة الأفريقية

لقد أهتم هذا الفصل، والذي يحتوي على مبحثين رئيسيين. يحمل الأول منهما عنوان «أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بقضية الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا، والوضع في إقليم ناميبيا» وفيه محاولة لتتبع وتحليل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تناولت مواضيع مختلفة تتعلق بقضية الميز العنصري في جنوب أفريقيا وإقليم ناميبيا، وخاصة تلك القرارات التي حاولت بها الدول الأفريقية فرض المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والنفطية على جنوب أفريقيا، وكذلك تحليل موقف الدول الأعضاء بالجمعية العامة من هذه القرارات، كما تم تناول أهم الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ غالبية تلك القرارات، وموقف الجمعية العامة للأمم المتحدة من الاحتلال غير الشرعي لإقليم ناميبيا، والقرارات المتعلقة به.

أما المبحث الثاني، وهو بعنوان «تطور الموقف العربي من أهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بقضية الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا، والوضع في إقليم ناميبيا» فقد تمت فيه محاولة لتتبع وتحليل مواقف الدول العربية من الوضع في جنوب أفريقيا وإقليم ناميبيا، وخاصة الموقف من أهم قرارات الجمعية العامة للأمم

المتحدة المتعلقة بهاتين المسألتين، وذلك بغرض الوصول إلى تحديد التطور الذي تم في الموقف العربي من هذه القضايا طوال الفترة الممتدة من عام 1967م إلى عام 1986م.

ولقد تعهدت الدول العربية والأفريقية، ومن خلال وثائق مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول عام 1977م على دعم مواقف بعضها بعضا سياسياً، وخاصة في المجال الدولي، حيث أكدت الفقرة السابعة عشرة من «إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي ـ الأفريقي» على مساندة القضايا العربية والأفريقية، وعلى تنسيق السياسات العربية والأفريقية في المجال الدولي، خاصة بالأمم المتحدة، وأن المجموعتين العربية والأفريقية ستتعاونان فيما بينهما من أجل عزل النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفي فلسطين، وفرض المقاطعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ضدهما.

المبحث الأول
أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بقضية الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا والوضع في إقليم ناميبيا

احتلت القارة الأفريقية عقب الحرب العالمية الثانية، وبما مثلته من إمكانيات بشرية، وموقع جغرافي دولي هام، وموارد طبيعية وغيرها من الإمكانيات، مكانة بارزة في السياسة الدولية، وزادت تلك المكانة أهمية خلال فترة الحرب الباردة.

ولقد شهدت القارة الأفريقية تطورات سياسية إيجابية خلال عقد الستينيات، حيث نالت العديد من الأقاليم والمستعمرات الاستقلال، وحق تقرير المصير وانضمت اثنتان وثلاثون دولة أفريقية، وخلال عقد الستينيات ـ إلى الأمم المتحدة، وقد وصل عدد الدول الأفريقية في المحفل الدولي، وبنهاية عام 1986م إلى ثمان وأربعين دولة.

وكان لهذه التطورات أثرها على موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة ووكالاتها وأجهزتها المختلفة من قضايا القارة الأفريقية المختلفة، وخاصة قضيتي التحرر والتنمية.

وتعتبر قضية الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا، وكذلك الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لإقليم ناميبيا من أهم القضايا الأفريقية التي اهتمت بها الدول الأفريقية، ومنظمة الوحدة الأفريقية وتناولتها

الجمعية العامة للأمم المتحدة طوال فترة الدراسة.

وحيث إن الجمعية العامة قد تدارست تلك القضايا وأصدرت بشأنها العديد من القرارات، سواء منها القرارات ذات الصبغة المشتركة، أو القرارات التي تخص كل مسألة بذاتها فإنه يمكن تحليل تلك القرارات على النحو الآتي:

أولاً: أهم القرارات الدولية المتعلقة بوضع الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا وما واجهها من صعوبات.

ثانياً: أهم القرارات الدولية الخاصة بالوضع في إقليم ناميبيا والصعوبات التي واجهتها.

أولاً: القرارات الدولية المتعلقة بوضع الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا وما واجهها من صعوبات.

يعتبر الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي وجدت فيه الأغلبية السوداء من مواطني دولة جنوب أفريقيا نفسها بعد عام 1948م وضعاً فريداً من نوعه في القارة الأفريقية، ولربما في العالم أجمع، إذ لم يحدث أن قامت حكومة ما بوضع دساتير أو سن قوانين، واتخاذ إجراءات ولوائح تفرق بين المواطنين بحسب اللون والانتماء العرقي والجنسي لكل منهم[1].

لقد أخذ الحزب الوطني الأفريقي الذي سيطرت حكومته منذ عام 1948م على الأوضاع السياسية في دولة جنوب أفريقيا كافة الإجراءات لوضع سياسته المعروفة باسم «الأبارتهايد» موضع التنفيذ. لقد أُسست تلك السياسة العنصرية على عدة مبادئ منها «أن أي شعبين، أسود وأبيض، لا يمكن أن يعيشا معاً جنباً إلى جنب إلى ما لا نهاية بدون حدوث انفجار

---

(1) د. محمود خيري عيسى مشرف، مرجع سابق، ص362.

كبير مستقبلاً»[1]. وقد لجأت حكومات دولة جنوب أفريقيا المتعاقبة، وهي تنتمي جميعها للحزب الوطني العنصري إلى سن العديد من القوانين المدعمة لسياسة الأبارتهايد فتم إصدار قانون بمنع التزاوج بين الأجناس عام 1949م مستهدفاً منع الاختلاط الجنسي بين البيض والسود كما تم وضع قوانين أخرى عرفت باسم «قوانين الأرض» وهي التي أدت إلى حجز حوالي 48% من السود ـ في مساحة لا تزيد عن 13% من مساحة دولة جنوب أفريقيا[2]. وهناك أيضا قانون «تسجيل الشعب» وهو قانون يقسم مواطني دولة جنوب أفريقيا إلى أربعة أجناس، وقد صدر هذا القانون عام 1950م ـ كما صدر قانون آخر عام 1960م يمنع الاختلاط في التنظيمات السياسية، كما وضعت اللوائح التي تمنع الاختلاط في المدارس والمستشفيات وكافة الأماكن العامة بما فيها المطاعم والشواطئ وغيرها[3].

ومن المظاهر البارزة لسياسة الابارتهايد تمسك السلطات بعدم انتقال السود من مناطقهم الخاصة بهم إلى مناطق البيض إلا بتصاريح خاصة للعمل أو الزيارة[4]. كما برزت سياسة الأبارتهايد في مظهرها العنصري في المسائل السياسية حيث عمدت حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة إلى إنشاء مؤسسات تشريعية بثلاثة مجالس أحدها للبيض والثاني للآسيويين والثالث للملونين، بينما حرمت الأغلبية السوداء من حق التمثيل السياسي[5]. وقد

---

(1) 2. برنار ماغوين. التطورات السياسية في تاريخ جنوب أفريقيا، إصدار: الأمم المتحدة، نيويورك 1985م، ص28.

(2) The Europa Yearbook 1986, A World Survey. Vol, 11 Buroba Publication, England 1986 pp.2331. 2332

(3) J. R. Friedman: Basic Facts on the Republic of South Africa and the political of Aparthied, Center Against Aparthied, Department of Poltical and Security Council Affairs UN New York 1978 p. 34

(4) Ibid. p. 34.

(5) The Europa Yearbook 1986: op. cit, p. 2331.

عمدت هذه الحكومات كذلك إلى خلق ماعرف باسم «البانتوستانات» وهي كيانات عرقية منحتها استقلالاً صورياً. وقد رفضت الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية الاعتراف باستقلال هذه «البانتوستانات»، كما رفضت الاعتراف بها منظمة الأمم المتحدة وبقية الدول الأخرى.

ولهذه الأسباب جميعها، وغيرها من الأسباب قاومت حركات التحرر الأفريقية في جنوب أفريقيا ومعها الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكثير من الدول والمنظمات السياسية والإنسانية السياسات المترتبة على تطبيق نظام الأبارتهايد، وقامت هذه الجهات باتخاذ كافة السبل لمواجهة حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة، والعمل على إضعافها عن طريق عزلها دولياً، وفرض الحصار عليها اقتصادياً وعسكرياً وفي كل المجالات، كي تضطر إلى نبذ سياسة الأبارتهايد، والاعتراف بحق الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا في تقرير المصير، والمشاركة السياسية على قدم المساواة مع بقية الأجناس في جنوب أفريقيا.

لقد أدت ظروف الحرب الباردة التي سادت العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية إلى تهيئة بعض الفرص لاستخدام الجمعية العامة للأمم المتحدة كمنبر وساحة دولية للتعبير عن طموحات وآمال الشعوب الصغيرة. وبفضل الدعم الذي وجدته القضايا الأفريقية من قبل دول العالم الثالث ومن ما كان يعرف «بالمعسكر الشيوعي» وكذلك الصين، فقد نجحت الدول الأفريقية وبعض حركات التحرر بالقارة الأفريقية في إقناع كثير من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ المئات من القرارات التي تؤيد القضايا الأفريقية، وخاصة قضايا الجنوب الأفريقي المتعلقة بمسألتي التحرر والتنمية.

ومن أهم القرارات الدولية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم (1514) لعام 1960م الذي اتخذ بالدورة العادية الخامسة عشرة، والذي يقضي بمنح الاستقلال لجميع البلدان والشعوب

المستعمرة. وقد اعتبر هذا القرار مرجعاً للعديد من القرارات الدولية التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك. وتمت الإشارة إليه في كل القرارات المتعلقة بقضايا التحرر المختلفة.

ولقد تتابعت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها الممتدة من عام 1967م إلى عام 1986م والمتعلقة بالوضع في دولة جنوب أفريقيا، وسياسة الأبارتهايد، وكان من أهم القرارات الخاصة بهذه المسألة، قرار رقم (2307) الصادر عن الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1967م وهو القرار الذي يشجب سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا ويعتبرها مناهضة لميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد على شرعية كفاح شعب جنوب أفريقيا في سبيل تأمين حقوقه الأساسية[1].

ولوحظ أن هذا القرار قد حصل على تأييد غالبية الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث إنه استند في حيثياته على القرار رقم (1514) سابق الذكر والذي مُنحت بموجبه جميع البلدان والشعوب المستعمرة استقلالها، وأصدرت الجمعية العامة كذلك قرار رقم (2326) الذي يشجب حكومة جنوب أفريقيا لأنها فرضت دستوراً يقوم على أسس غير عادلة، وقيامها بتشتيت السكان وترحيلهم إلى مناطق نائية[2].

ومنذ الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، اتخذت العديد من القرارات التي حظيت بموافقة غالبية الدول الأعضاء بما فيها كثير من الدول الأوروبية، ومن ذلك القرار رقم (2396) لعام 1968م والخاص ببند «سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا»

---

(1) الوثائق الرسمية. الدورة الثانية والعشرون، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها 22، المجلد الأول من 19/ 9 إلى 19/ 12/ 1967م، الملحق رقم 16 (16 ـ A/67) الأمم المتحدة 1967م، ص 44.

(2) المرجع السابق. ص 12 إلى 46.

وهو بند دائم على جداول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويحتوي على العديد من الفقرات التي تؤكد على حق الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا في التمتع بكافة حقوقها المشروعة، والمعترف بها دولياً، وكذلك مشروعية كفاح هذه الأغلبية السوداء لنيل تلك الحقوق بكافة السبل والوسائل المتاحة لديها.

كذلك صدر القرار رقم (2348) لعام 1968م الخاص ببند «القلق من الاضطهاد الغاشم الذي يتعرض له معارضو الفصل العنصري» والقرار رقم (2440) والمتعلق ببند إدانة حكومة جنوب أفريقيا لمعاملتها المسجونين السياسيين معاملة قاسية» وغيره من القرارات الأخرى.

ولقد تنوعت تلك القرارات في أهدافها، وفي صياغتها، وكيفية التعامل معها، فهناك بعض القرارات التي أكدت الشجب والتنديد بأعمال وتصرفات حكومات جنوب أفريقيا، وتكون الغاية من مثل هذه القرارات، غاية إعلامية وتثقيفية للرأي العام العالمي، ومن ذلك القرارات التي تتخذ تحت بند «نداء من أجل الرأفة بالمقاتلين في سبيل الحرية في جنوب أفريقيا» والقرارات المتعلقة ببند «عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري» والقرار المتعلق ببند «نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار» كذلك توجد بعض القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، وهي عبارة عن توجيه أو لفت نظر لمجلس الأمن الدولي كي يتخذ بشأن القضية المعنية الإجراءات اللازمة، حيث يكون مجلس الأمن الدولي هو الجهة صاحبة الاختصاص، والمثال على ذلك القرار رقم (36/ 172) لعام 1981م، والذي يحث مجلس الأمن الدولي على أن يقرر[1] «أن الحالة القائمة في جنوب أفريقيا، وفي الجنوب الأفريقي ككل، والناجمة عن سياسية وأعمال نظام الفصل

(1) الوثائق الرسمية، الدورة السادسة والثلاثون، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين، 15/ 9 إلى 18/ 12/ 1981م. الملحق رقم 51 (51/ 36/ 6)، الأمم المتحدة 1982م، ص5.

العنصري في جنوب أفريقيا، تشكل تهديداً خطيراً متعاظماً يمس السلم والأمن الدوليين، وعلى أن يفرض جزاءات شاملة إلزامية على ذلك النظام بموجب الفصل السابع من الميثاق».

وهناك نوع ثالث من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وضع الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا، وهو نوع من القرارات يحتاج إلى اتخاذ إجراءات تنفيذية من قبل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، والهيئات التابعة لها، وكذلك من سائر المنظمات الدولية والشركات والمصارف وغيرها، ومن هذه القرارات، القرار رقم (3223) لعام 1974م، والقرار رقم (33/ 446) لعام 1979م، والقرار رقم (93/ 34) لعام 1980م وغيرها من القرارات التي طالبت الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ إجراءات محددة مثل:

1 ـ مقاطعة دولة جنوب أفريقيا في كافة المجالات، وخاصة في النواحي الدبلوماسية والقنصلية، والاقتصادية والعسكرية[1]..

2 ـ الاعتراف بحركتي المقاومة في جنوب أفريقيا، وهما الحركتان المعروفتان باسم «المؤتمر الأفريقي الوطني» «ANC» وحركة مؤتمر عموم أفريقيا «PAC» وشرعية كفاحهما المسلح.

3 ـ وقف تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والمهاجرين الفنيين لما تلعبه هذه المسائل من دور هام في تطوير وتصنيع الأسلحة، وتشجيع حكومات جنوب أفريقيا على مقاومة القرارات الدولية[2].

4 ـ مطالبة المنظمات الدولية، وخاصة المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات عبر الوطنية بالامتناع عن التعامل مع جنوب

(1) Yearbook of the UN, 1969, Office of Public Information, vol. 23, New York, p. 100.

(2) Ibid p. 100.

أفريقيا[1].

5 ـ مطالبة الدول والحكومات المختلفة بمنع التأشيرات عن مواطني جنوب أفريقيا، ومنع سفنها وطائراتها عن موانىء ومطارات الدول الأخرى[2]..

وقد صادفت هذه القرارات التي تطلبت اتخاذ إجراءات تنفيذية معينة من الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة ومن المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة، مصاعب كثيرة في عملية التنفيذ[3].

وذلك للأسباب التي نذكر بعضها في الآتي:

1 ـ إن هذه القرارات لم تكن تحصل على موافقة إجمالية من قبل كل أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2 ـ إن الدول الأعضاء التي صوتت إلى جانب تلك القرارات لم تكن في الواقع، هي الدول المعنية بها فعلاً.

وبالنسبة للملاحظة الأولى، نجد أن غالبية الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وكندا قد عارضت استخدام سلاح المقاطعة والحظر ضد دولة جنوب أفريقيا وذلك لأسباب منها ما أعلنت عنه تلك الدول صراحة، ومنها أسباب لم تعلن عنها.

لقد ادعى مندوب إيطاليا في الجمعية العامة للأمم المتحدة أن جميع دول العالم قد أقامت ومنذ فترة طويلة، شبكة معقدة من العلاقات وفي

---

(1) Yearbook of The un 1980 office of public Inbormation, vol 34, un. New York, p 211.

(2) الوثائق الرسمية. الدورة السادسة والثلاثون، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين، مرجع سابق، ص 5، 6، 7:

(3) Yearbook of the un 1975 office of public Inbormation, vol. 29, un. New York, p. 144

كافة المجالات بدرجة يصعب فيها تحقيق مقاطعة في مجال بذاته كالتجارة مثلاً، من دون أن يحدث ذلك أضراراً في بقية المجالات الأخرى.

ولهذا فإن إيطاليا غير مقتنعة بالمقاطعة التجارية، ولها بعض الشكوك حول ما إذا كانت لهذه الدعوة للمقاطعة أهداف سياسية[1]..

وهناك بعض الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا التي رأى مندوبوها في الجمعية العامة للأمم المتحدة أن قرارات المقاطعة التي تصدرها هذه الجمعية ضد جنوب أفريقيا لا تخدم مصالح الأغلبية السوداء، وأنها قرارات لا تساعد على تغيير الوضع القائم في تلك الدولة العنصرية، بالإضافة إلى اعتقاد حكومات تلك الدول بأن احتفاظها بعلاقاتها المختلفة مع دولة جنوب أفريقيا سيجعلها ـ أي تلك الحكومات ـ في وضع أفضل للتأثير على حكومات جنوب أفريقيا، ومحاولة إقناعها بتغيير سياساتها العنصرية[2].

وهذه وجهة نظر بعض دول أمريكا اللاتينية أيضاً، مثل تشيلي، كما أن أستراليا رأت أن الجمعية العامة للأمم المتحدة يجب أن تستخدم لغة تستقطب دعم جميع الأعضاء، وألا تترك لحكومات جنوب أفريقيا الفرصة للشك في موقف دول الجمعية العامة للأمم المتحدة[3].

وبرغم وجاهة هذه الآراء والمواقف إلا أن الدول الأفريقية لم توافق عليها، ورأت أن تغيير سياسة دولة جنوب أفريقيا العنصرية، سوف لن يتأتى

(1) Yearbook of the Un 1968 office of public Information, vol. 22, UN. New York, p. 107

(2) Ibid p. 107.

انظر كذلك.

Yearbook of the UN 1979 office of public Information. vol. 33. UN. New York, p. 177

(3) Yearbook of the UN 1981 office of public Information. vol. 35. UN. New York, p. 159

عن طريق الإقناع وأخذ المواقف المعتدلة، بل عن طريق فرض العزلة على تلك الدولة وإضعاف قواها الاقتصادية والسياسية والعسكرية[1].

وهناك بعض الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة التي اتخذت مواقف مضادة للقرارات الدولية المتعلقة بمقاطعة جنوب أفريقيا وفرض الحظر عليها، ليس لأنها دول لم تكن ترغب في الوصول إلى حل عادل لمشكلة الأغلبية السوداء، أو لعدم الاقتناع بشرعية وعدالة القضية ولكنها كانت تعتبر أن تلك القرارات لم تكن قرارات عملية، ويغلب على صياغتها لغة التطرف.

فاليابان مثلاً كانت تقول إنه لكي تكون لهذه القرارات فعالية ما، لابد وأن تكون هذه واقعية وعملية، وأن تحصل على تأييد كافة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلا فشلت في تحقيق أهدافها[2].

وهناك أيضاً بعض الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة التي رأت أن قرارات الحظر والمقاطعة ليست من اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل هي من اختصاص مجلس الأمن وحده. وقد امتنعت كل من كندا ونيوزيلندا عن التصويت لصالح قرارات المقاطعة والحظر ضد دولة جنوب أفريقيا بدعوى أنه لا يمكن أن يكون لهذه القرارات فعالية تذكر مالم تصدر عن مجلس الأمن[3].

وعند تحليل هذه المواقف المختلفة والنظر إليها بعين موضوعية يدرك الباحث مدى معقولية ورزانة بعضها، ولكن الدول الأفريقية وبعض الدول المؤيدة لوجهة نظرها من دول العالم الثالث والمعسكر الشيوعي السابق، أصرت على تقديم مشاريع قرارات تطالب بمزيد من الحظر والمقاطعة ضد

(1) Yearbook of the UN 1969, op, cit, p. 102.

(2) Yearbook of the UN 1968, op, cit, p. 108

(3) Yearbook of the UN 1980, op, cit, p. 211

دولة جنوب أفريقيا وذلك لأنها كانت ترى أن تبريرات الدول الغربية كانت تبريرات تحجب خلفها دوافع أخرى، والتي من أهمها الخوف على الاستثمارات الغربية الكبيرة، وخاصة استثمارات كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في دولة جنوب أفريقيا وتذكر وثائق الأمم المتحدة المعنية بهذه الأمور أن شروط الاستثمار في جنوب أفريقيا هي أحدى أهم العوامل المشجعة على إقبال الدول الغربية على الاستثمار في تلك الدولة، وأن ميادين التعدين هي الأكثر حظوة بأعلى نسب من الاستثمارات[1].

كما تذكر وثائق الأمم المتحدة أن أهم عشرة شركاء تجاريين لدولة جنوب أفريقيا هم على التوالي الدول التالية: - الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وبريطانيا، واليابان، وفرنسا، وإيطاليا وسويسرا وهولندا، وبلجيكا، وكندا[2].

وخلال عام 1975م كانت الاستثمارات الأمريكية في دولة جنوب أفريقيا حوالي مليار وخمسمائة وثمانية وسبعين مليون دولار، بينما كانت الاستثمارات الأمريكية في باقي كل الدول الأفريقية في جنوب الصحراء حوالي مليارين وسبعة وتسعين مليون دولار[3].

وتؤكد التقارير الدولية المتخصصة، أن تلك الاستثمارات الغربية تعتبر من أهم العوامل الخارجية المشجعة لحكومات جنوب أفريقيا على الاستمرار في تطبيق سياسة الأبارتهايد وعدم الاكتراث بمقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمقاطعة والحظر[4].

كذلك يلاحظ أن دول حلف شمال الأطلسي لم تستطع أن تصوت

(1) Yearbook of the UN 1968, op, cit, p. 107

(2) 1986. International Trade Statistical Yearbook. vol, 1 Trade by Country. Department of International Economics and Social Affairs office. new York. 1988. pp. 97. 1067

(3) J. R.. Friedman:. op, cit, p. 6.

(4) Ibid. p. 57.

إلى جانب قرارات الحظر العسكرية ضد جنوب أفريقيا وذلك لعدة أسباب منها: ـ

1 ـ الإمكانيات العسكرية والاقتصادية المتاحة لدولة جنوب أفريقيا فهي الدولة الصناعية الأولى في القارة الأفريقية، ويذكر أنها تنتج حوالي (40%) من ناتج القارة من المواد المصنعة[1]. كما أنها الدولة الأفريقية الوحيدة جنوب الصحراء التي امتلكت في بداية عقد الثمانينيات حوالي أربعمائة طائرة مقاتلة[2].

وتعتبر دولة جنوب أفريقيا، هي الدولة النووية الأولى في القارة الأفريقية، وذلك كما أكدته وثائق الأمم المتحدة[3].

لقد أنفقت حكومة جنوب أفريقيا في السنة المالية 78 ـ 1979 حوالي (2028) مليون دولار على المسائل العسكرية، بينما لم يتعد إنفاق دول المواجهة الأفريقية، وهي على وجه الخصوص زامبيا والموزمبيق وانجولا، مبلغاً وقدره (517) مليون دولار في السنة المالية الموازية[4]. وقد لوحظ من ناحية أخرى أن قدرات دولة جنوب أفريقيا الجوية قد فاقت جميع قدرات الدول الأفريقية وأن في قدراتها الوصول إلى جميع العواصم الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء[5].

2 ـ الموقع الاستراتيجي لدولة جنوب أفريقيا، وهو أحد المبررات

---

(1) أندريه أوزادفسكي، الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا، ترجمة، عماد حاتم، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، أمانة البحث العلمي، ليبيا 1986م، ص ص 189 ـ 190.

(2) The Military Balance 1978. 79. IISS. London 1979 p. 49.

(3) United Nations Department for Disarmament Affairs ;. Conferacc on Security, Disarmament and Development In Africa :. Meeting of Exparts 11. 12 August 1985. Lane. Togo U. N. New York p. 39.

(4) The Military Balance 1978. 79 op, cit, pp, 45, 46, 49, 51.

(5) U. N. Department for Disarmament Affairs. op. cit, p. 38.

القوية للدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تجده حكوماتها المتعاقبة من قبل الدول الغربية. إن دولة جنوب أفريقيا تقع على رأس الرجاء الصالح الذي يمر به حوالي (75%) من النفط المصدر إلى الدول الغربية، وحوالي (44%) من تجارتها[1].

ويذكر أن هناك بعض المبررات الأخرى التي دعت الدول الغربية إلى عدم الالتزام بقرارات الحظر والمقاطعة ضد دولة جنوب أفريقيا، فقد اعترض مندوب الولايات المتحدة الأمريكية على تلك القرارات وخاصة تلك التي تندد بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية التجارية مع حكومات جنوب أفريقيا، مدعياً أن حكومته لاتستورد مثلاً سوى (5%) من صادرات دولة جنوب أفريقيا من الكروم، هذا يدل على العدد الكبير من دول العالم التي تتاجر مع جنوب أفريقيا في هذه المادة كما وأن هناك علاقات تجارية بين دولة جنوب أفريقيا وحوالي أربعين دولة أفريقية[2].

وهذا هو أسلوب الجدال الذي استخدمه ممثل إسرائيل بالجمعية العامة للأمم المتحدة في الدفاع عن موقف بلاده وعلاقاتها المتعددة الجوانب مع دولة جنوب أفريقيا، فقد ادعى ممثل إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة أن حكومته لا تتعامل تجارياً مع دولة جنوب أفريقيا إلا بما يعادل (1%) من تجارة تلك الدولة الخارجية[3].

---

(1) أندريه أوزادفسكي. مرجع سابق. ص 189.

(2) Yearbook of the UN 1975. op. cit. p.166.

وانظر كذلك.

Yearbook of the UN 1982, office of public Information. Vol, 36. U.N. New York, p.

(3) المرجع السابق. ص291.

وانظر كذلك.

a. Yearbook of the UN 1976, office of public Information. Vol, 30. UN. New York, p.127.

b. Yearbook of the UN 1978, office of public Information. Vol, 32. UN. New York, p. 196.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإنه يلاحظ أن بعض قرارات المقاطعة والحظر التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد تمت معارضتها من قبل بعض الدول الأفريقية ذاتها. إن مندوب دولة مالاوي بالجمعية العامة للأمم المتحدة أفاد أن سياسة عزل دولة جنوب أفريقيا هي سياسة غير مجدية، واعتبر أن صوت دولة جنوب أفريقيا مفيد للدول النامية[1].

كما أن ممثلي حكومات سوازيلاند وبتسوانا وليسوتو لم يؤيدوا قرارات الحظر والمقاطعة ضد دولة جنوب أفريقيا، بسبب ظروف تلك الدول السياسية والجغرافية والاقتصادية، وقد أوضحت تلك الدول مواقفها بصراحة، وأكدت أنها تعتمد اقتصاديا على دولة جنوب أفريقيا، وأن تطبيق الحظر والمقاطعة ضد هذه الدولة، سيصيب الدول الأفريقية الثلاث بأضرار اقتصادية فادحة، كما سيصيب الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا ذاتها[2]. والملاحظ أن حجة إصابة الأغلبية السوداء بجنوب أفريقيا بأضرار اقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة استخدام المقاطعة والحظر ضد دولة جنوب أفريقيا، هي حجة استخدمتها بعض الدول الغربية، خاصة بريطانيا، والتي أكدت في كثير من المناسبات أن أهم أسباب عدم موافقتها على قرارات الحظر أو المقاطعة ضد دولة جنوب أفريقيا هو قناعتها بأن هذه الأمور ستؤدي إلى الإضرار بالأغلبية السوداء أكثر من الأضرار التي ستصيب حكومات جنوب أفريقيا[3].

---

(1) Yearbook of the UN 1968 op. cit p. 118..

(2) Ibid P. 116.

وانظر كذلك.

Yearbook of the UN 1981. op. cit. p.168.
Yearbook of the UN 1979. op. cit. p.179.
Yearbook of the UN 1964. op. cit. p.11.

(3) وانظر كذلك.

Yearbook of the UN 1984. office of Public Information vol. 38. U.N. New York. pp.131.32.

لقد وجدت الدول الأفريقية تأييداً قوياً ومستمراً لموقفها من سياسة الأبارتهايد، وخاصة من دول العالم الثالث، ودول المعسكر الشيوعي ـ سابقاً ـ وقد طالب مندوب الاتحاد السوفياتي -سابقاً ـ ومنذ عام 1960م بطرد دولة جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة، وذلك طبقاً للبند السادس من ميثاق الأمم المتحدة والذي ينص على أنه في حالة إمعان دولة عضو بالأمم المتحدة في انتهاك مبادئ الميثاق، فإنه يحق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تفصله من المنظمة الدولية بتوجيه من مجلس الأمن[1].

لقد أدت تلك الصعوبات التي واجهت الجمعية العامة في تنفيذ قراراتها إلى اقتناع كثير من الدول في الجمعية العامة إلى أن «فشل الأمم المتحدة في حل المشكلة في جنوب أفريقيا يعود في معظمه إلى حقيقة أن معظم قرارات الأمم المتحدة المعنية بالمشكلة لم تنفذ من قبل شركاء جنوب أفريقيا التجاريين»[2].

كما اقتنعت الأمم المتحدة أن حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة كانت دائما تستمد التأييد لسياساتها العنصرية من استمرار عدد من الدول في الإتجار معها، واحتفاظها بالروابط الدبلوماسية والثقافية وغيرها، وتقديمها للمساعدات العسكرية[3].

ولم تجد الجمعية العامة إزاء استمرار تلك الأحوال سوى إصدار المزيد من القرارات التي تشجب تصرفات تلك الحكومات التي تواصل خلافاً لقرارات الأمم المتحدة الاحتفاظ بعلاقاتها المختلفة مع دولة جنوب أفريقيا[4].

---

(1) Yearbook of the u.n 1986. op. cit. p.117.

(2) الوثائق الرسمية، الدورة الثالثة والعشرون، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين. من 24/ 9 إلى 21/ 12/ 1968م، الملحق رقم 18، (18/ 64/ 8). ص 133.

(3) المرجع السابق. ص134.

(4) المرجع السابق. ص 134، 135.

ثانياً: ـ أهم القرارات الدولية الخاصة بالوضع في إقليم ناميبيا والصعوبات التي واجهتها

تأثرت قضية إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية بالأوضاع الاجتماعية والعسكرية التي سادت دولة جنوب أفريقيا وذلك بسبب قيام عصبة الأمم بوضع ذلك الإقليم تحت وصاية حكومة جنوب أفريقيا عام 1920م[1].

وقد اعتبر بعض الباحثين أن إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية والذي عرف منذ عام 1967م وبحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2372) باسم «ناميبيا» قد عومل أسوأ معاملة نتيجة وضعه تحت وصاية حكومة جنوب أفريقيا[2].

ونتيجة لأطماع دولة جنوب أفريقيا في إقليم ناميبيا، فقد رفضت الأمم المتحدة تجديد وصاية جنوب أفريقيا على إقليم ناميبيا، بعد الحرب العالمية الثانية، ورفضت الأمم المتحدة كذلك طلباً من دولة جنوب أفريقيا بضم إقليم ناميبيا إلى أراضي جنوب أفريقيا عام 1946م[3].

هذا وقد فشلت محاولات الأمم المتحدة المتكررة لإقناع حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة كي تتخلى عن إقليم ناميبيا، واحيلت القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وقد قضت هذه المحكمة عام 1950م بأن إقليم ناميبيا يجب أن يعاد إلى وصاية الأمم المتحدة، ولكن حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة رفضت الانصياع لحكم المحكمة الدولية واستمرت في احتلال الإقليم بشكل غير شرعي[4].

---

(1) The Europa Yearbook 1986 op. cit p. 1863.

(2) روث فيرست، أفريقيا الجنوبية الغربية، مستعمرة التفرقة العنصرية، ترجمة عبدالسلام شحاته، وزارة الثقافة، دار الكتاب، د.ت.ص 13.

(3) The Europa Yearbook 1986 op. cit p. 1863

(4) Ibid p. 1863.

ولم تكتف حكومات جنوب أفريقيا المختلفة برفض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحكم محكمة العدل الدولية القاضي بوجوب تخليها عن إقليم ناميبيا، بل عمدت تلك الحكومات إلى مد قوانينها وإجراءاتها العنصرية وسياسة الابارتهايد إلى الإقليم منذ عام 1950م[1].

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966م قراراً أنهت بموجبه «ولاية جنوب أفريقيا على ناميبيا» وتولت بنفسها مسؤولية إدارة الإقليم، ثم أنشأت مجلساً أطلقت عليه اسم «مجلس الأمم المتحدة لناميبيا» بغرض إدارة الإقليم حتى ينال استقلاله[2].

وبالرغم من تعقد قضية إقليم ناميبيا دولياً، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد استطاعت أخذ العديد من القرارات الهامة التي تؤكد على حق شعب ذلك الإقليم في الحرية والاستقلال، ومن ذلك مثلا القرار رقم (2372) لعام 1967م والذي يكرر الدعوة إلى جميع الدول بالامتناع عن أي تعامل مع حكومة جنوب أفريقيا واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لإجبار تلك الحكومة على الانسحاب الفوري وغير المشروط من إقليم ناميبيا، ويؤكد على حق شعب ذلك الإقليم غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال وعلى مشروعية كفاحه ضد الاحتلال الأجنبي.

وقد أصبح البند الخاص «بمسألة ناميبيا» بنداً دائماً على جداول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها المتعاقبة، بل إن الجمعية العامة قد عقدت دورة استثنائية لها بشأن «مسألة ناميبيا» عام 1985م.

وتحت بند «مسألة ناميبيا» أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة

---

(1) Ibid. p. 1863.

(2) الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ناميبيا وما يتصل بها، تقارير اللجنة الدائمة الثانية التابعة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا، الأمم المتحدة بنيويورك، 1981م. ص3.

القرار رقم (2518) لعام 1969م والمتعلق بالالتماسات المتعلقة بناميبيا، والقرار رقم (2679) لعام 1970م والخاص بإنشاء صندوق الأمم المتحدة لناميبيا، كما أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (3173) والمتعلق بمساعدة ناميبيا، والقرار رقم (31/ 150) والخاص بنشر المعلومات عن ناميبيا.

ويعتبر قرار الجمعية العامة رقم (3295) لعام 1974م، والذي احتوى على ثلاث فقرات مختلفة تتضمن «التأكيد على أن إقليم ناميبيا، هو إقليم تحت مسؤولية الأمم المتحدة، وليس تحت مسؤولية جنوب أفريقيا» وكذلك «الاعتراف بحق شعب ناميبيا في الكفاح المسلح» وكذلك الفقرة الثالثة المتعلقة «بالاعتراف بحركة سوابو كممثل لشعب ناميبيا» من أهم القرارات التي صدرت في شأن قضية إقليم ناميبيا. وقد واجه هذا القرار العديد من الاعتراضات وخاصة فيما يتعلق بالاعتراف بحركة تحرير سوابو، وشرعية كفاحها المسلح. وتعتبر حركة سوابو من أقدم حركات التحرر الأفريقية حيث تم تأسيسها عام 1958م بهدف النضال السياسي لتحرير إقليم ناميبيا، ثم تحولت إلى كفاح مسلح منذ عام 1966م[1]. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (31. 152) لعام 1976م والذي منح «حركة سوابو» مركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما صدر القرار رقم (31/ 153) والخاص «ببرنامج بناء الدولة الناميبية»، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (31/ 146) والمتعلق «بالحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي للإقليم «وهو القرار الذي احتوى على العديد من المطالبات والادانات لحكومة

(1) المرجع السابق. ص11.
أنظر كذلك.

The Europa Yearbook 1986 op. cit p. 1863

جنوب أفريقيا، وبخاصة ادانتها لتعزيز قواتها العسكرية في إقليم ناميبيا، وقد طالب القرار كذلك جميع الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بأية سلطات قد تقيمها جنوب أفريقيا في إقليم ناميبيا، وكذلك المطالبة بالتعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وتمكينه من القيام بمسؤولياته التي عهدت إليه من قبل الجمعية العامة.

وبالنظر إلى الاستنزاف الذي تتعرض له موارد إقليم ناميبيا الطبيعية والبشرية، فقد أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (3399) لعام 1977م والذي دعت فيه وكالة الطاقة النووية إلى اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لوقف استغلال مادة اليورانيوم في إقليم ناميبيا، كما أدان القرار كذلك كافة المنظمات والشركات وخاصة الشركات عبر الوطنية التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية لإقليم ناميبيا وتعمل متعاونة مع قوى الاحتلال. وطالب القرار كذلك أن تمتنع جميع الجهات عن الاستثمار وتوظيف الأموال في إقليم ناميبيا، وأن تفرض جميع أشكال الحظر التجاري على الإقليم.

وخلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1979م صدر قرار رقم (33/ 206)، وقد احتوى هذا القرار على العديد من الفقرات الهامة المتعلقة بقضية إقليم ناميبيا، وقد جاء بالفقرة العاشرة منه ما يلي «إن احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي لإقليم ناميبيا، وتماديها في تحدي الأمم المتحدة والحرب القمعية التي تشنها ضد أبناء ناميبيا، واستمرارها في شن أعمال عدوانية من قواعد داخل ناميبيا ضد البلدان الأفريقية المستقلة، وتوسعها الاستعماري وسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها، تمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين»، واحتوى القرار كذلك على فقرتين آخريين تطالبان بالوقف الفوري لاحتلال جنوب أفريقيا غير المشروع لإقليم ناميبيا، وأن ينعقد مجلس الأمن بشكل عاجل لاتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية ضد جنوب أفريقيا حسبما جاء في الفصل السابع من الميثاق لضمان امتثال جنوب أفريقيا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن

ناميبيا[1]. ويعتبر هذا القرار بما احتواه من فقرات عديدة من أقوى القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن الوضع بإقليم ناميبيا، ومع ذلك فإن الجمعية العامة لم تتمكن من تحقيق كثير من مطالبها المتعلقة بشعب ناميبيا، وقد قامت بعض الدول بمعارضة كثير من قرارات الجمعية العامة، وخاصة القرارات المتعلقة بالاعتراف بمنظمة سوابو كممثل لشعب ناميبيا، وشرعية كفاحها المسلح ضد الوجود غير الشرعي لجنوب أفريقيا في إقليم ناميبيا، وقد عارضت بعض الدول هذه القرارات بحجة أن هناك تنظيمات سياسية متعددة في إقليم ناميبيا، ولا يجب حصر الاعتراف في حركة سوابو فقط[2].

كما تمت معارضة القرار بشرعية الكفاح المسلح، ورأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول أخرى معهما أن ميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى استخدام الطرق السلمية في حل الخلافات الدولية[3]. وأعربت بعض الدول وخاصة الغربية الأخرى والبرازيل والارجواي وغيرها عن تحفظها على قرار شرعية الكفاح المسلح، بحجة أن هذا القرار فيه دعوة إلى استخدام العنف[4]. كما تمت معارضة جميع القرارات المتعلقة بحظر تزويد جنوب أفريقيا بالنفط والمعدات العسكرية، والتعاون معها في المجالات الاقتصادية والمالية والنووية، ولم تفلح القرارات المتعلقة بطرد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة أو تلك التي دعت مجلس الأمن إلى ضرورة استخدام الفصل السابع من الميثاق، وفرض انسحاب قوات جنوب أفريقيا من إقليم ناميبيا.

(1) الوثائق الرسمية. القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين. 19/ 9 إلى 21/ 12/ 1978م، الملحق رقم 45 (45/ 33/ 6) الأمم المتحدة، ص 43 ـ 44.

(2) Yearbook of the UN 1974. office of Public Information vol. 28. U.N. New York. p.157.

(3) Ibid. p. 157.

(4) Ibid. p. 157

ولدى تحليل الموقف العام من هذه القرارات، وخاصة مسألة الاعتراف بحركة سوابو، وشرعية كفاحها المسلح، أو عدم القدرة على فرض انسحاب جنوب أفريقيا من إقليم ناميبيا، أو عدم القدرة على استخدام مجلس الأمن للفصل السابع من الميثاق، نجد أنه بالنسبة لمسألتي الاعتراف بحركة سوابو وشرعية كفاحها المسلح ضد الوجود الأجنبي في إقليم ناميبيا، قد تمت اعتراضات الدول الغربية خاصة على هذه المسائل بسبب تصلب مواقف حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة والتي كانت تعمل على خلق ظروف سياسية واقتصادية وعسكرية تمكنها من الاستمرار في التحكم في الظروف السياسية لإقليم ناميبيا، داخلياً وخارجياً، ومن ذلك مثلاً، المحاولات المضطردة لإقامة مؤسسات إدارية، وأجهزة حكم محلي، وإنشاء مجالس استشارية مختلطة، والتي قاطعتها حركة سوابو ولم تساهم في إنشائها، كما أقامت حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة مجالس تشريعية في ناميبيا كمحاولة منها لجعلها مجالس دستورية ولكن حركة سوابو رفضت الاشتراك بها، ودعت إلى مقاطعتها كما رفضتها الأمم المتحدة وقاطعتها[1].

واستمراراً في تحليل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضية بشرعية الكفاح المسلح لحركة سوابو، فإنه يجدر القول أن الوضع العسكري في منطقة الجنوب الأفريقي وعلى وجه الخصوص في المنطقة التي تسيطر عليها دولة جنوب أفريقيا، يشير إلى أن استخدام السلاح أو التهديد باستخدامه من قبل حركات التحرر الأفريقية في وجه قوة متفوقة كتلك التي في حوزة دولة جنوب أفريقيا إنما هو أمر قصد به تحقيق أهداف سياسية أكثر منه استهداف تحقيق نصر عسكري مأمول.

لقد زادت المواجهة العسكرية بين ثوار حركات التحرر الأفريقية في

(1) The Europa Yearbook 1986. op. cit p. 1963.

إقليم ناميبيا وقوات دولة جنوب أفريقيا بعد تورط القوات الكوبية وبعض دول المعسكر الشيوعي ـ سابقا ـ في كل من انجولا وموزمبيق، وتطورت المواقف التي بدأت تبدو وكأنها مواجهة بين المعسكر الغربي والمعسكر الشيوعي ـ السابق، أو على أقل تقدير هي مواجهة بين الاتحاد السوفياتي ـ السابق، والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان من سياسة حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة أن تبدو وكأنها امتداد للحضارة الأوروبية الغربية في جنوب القارة الأفريقية وأنها أحد أهم الجبهات التي تعمل على الحد من انتشار المد الشيوعي في جنوب القارة، ولقد وجدت في التواجد الكوبي في كل من انجولا وموزمبيق حجة قوية كي تربط قضية استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انجولا[1].

وبغرض المقارنة، ولتأكيد القول بأن قرار شرعية الكفاح المسلح إنما قصد منه الاستخدام لأغراض سياسية، نشير إلى أن بعض التقارير العسكرية الدولية، قد أفادت أن عدد القوات المسلحة المتاحة لدولة جنوب أفريقيا تقدر بحوالي (65) ألف جندي وضابط، وأنه يمكنها تجنيد حوالي (40) ألف مقاتل عند التعبئة العامة.

كما قدرت انفاقاتها العسكرية لعام 1978 ـ 1979م بحوالي (2028) مليون دولار، هذا بينما تقدر عدد قوات الدول الأفريقية المحيطة بدولة جنوب أفريقيا أو القريبة منها والتي تعتبر دولاً للمواجهة، بأعداد متواضعة جداً، فقد قدرت عدد قوات زامبيا مثلاً بحوالي (6) آلاف ضابط وجندي، ولم يتعد إنفاقها العسكري لعام 1978 ـ 1979 (310) ملايين دولار[2].

إن القدرات العسكرية لدولة جنوب أفريقيا قد أشارت إليها كثير من

---

(1) الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في ناميبيا وما يتصل بها. مرجع سابق. ص4

(2) The Military Balance 1978 - 1979. op. cit, pp. 49 - 51.

وثائق الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، وفي تقرير صدر عن مجلس ناميبيا التابع للأمم المتحدة عام 1988م، يتضح أن حكومة جنوب أفريقيا آنذاك قد وضعت في إقليم ناميبيا ما يقدر بحوالي مائة ألف جندي لمقاومة حركات التحرر بالإقليم، إضافة إلى حوالي (10) آلاف من رجال الشرطة[1]. وهذه الأمور توضح مدى المقدرة العسكرية المتاحة لدولة جنوب أفريقيا، وهي الأمور التي تجعل من الحديث عن التحرر بالوسائل العسكرية مسائل تحتاج إلى كثير من المصداقية.

إن مما عقد الوضع العسكري لحركات التحرر الأفريقية في الجنوب الأفريقي، أن حكومات جنوب أفريقيا لم تكتف بتفوقها في المجالات العسكرية التقليدية، وقدراتها على تصنيع الأسلحة وتطويرها ومقدرتها كذلك على استيراد أحدث ما توصلت إليه المصانع الحربية في إسرائيل والدول الغربية[2]. بل عمدت إلى تطوير قدراتها النووية، وقد جاء في تقارير صحفية أن حكومة جنوب أفريقيا قد قامت بتفجير نووي بالمحيط الهندي في شهر سبتمبر من عام 1979م وذلك بمساعدة إسرائيلية، وهو الأمر الذي جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر بنداً في جدول أعمالها لدوراتها اللاحقة يتعلق بالمقدرة النووية لجنوب أفريقيا وبنداً آخر يتعلق «بالتعاون النووي بين إسرائيل وجنوب أفريقيا» وهو البند الذي حمل رقم (33 ـ 71)[3].

وقد نبهت اللجنة الخاصة بالأبارتهايد التابعة للأمم المتحدة إلى قدرات جنوب أفريقيا البوليسية والعسكرية، وإلى زيادة إنتاجها الحربي

(1) الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في ناميبيا وما يتصل بها، مرجع سابق، ص99.

(2) Yearbook of the U.N. 1968. op. cit. p. 106.

(3) الوثائق الرسمية، القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين، مرجع سابق.

وخاصة في ما يتعلق بتصنيع السفن والغواصات، وجاء في تقرير اللجنة الخاصة بالأبارتهايد التابعة للأمم المتحدة أن تلك السياسة «تتمشى مع سياسة التطوير لآلتها العسكرية على حساب واجباتها الاجتماعية تجاه الأغلبية العظمى من سكانها»[1]. وقد رأت اللجنة المعنية أن تلك السياسة التي تتبعها حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة إنما تستهدف تحقيق هدفين رئيسين على وجه الخصوص وهما:

أولاً: إرهاب حركات التحرر في جنوب أفريقيا وناميبيا وإخافة معارضي سياسة الأبارتهايد داخل جنوب أفريقيا ذاتها.

ثانياً: إرهاب الدول الأفريقية المجاورة، والتي تعارض سياسة الأبارتهايد[2].

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات تطالب كلاً من فرنسا وألمانيا الغربية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بوقف تعاونها النووي مع حكومات جنوب أفريقيا، وأن تقوم هذه الدول بمنع مؤسساتها المتخصصة في الشؤون النووية من تزويد دولة جنوب أفريقيا بالمعدات والمواد التي تساعدها على امتلاك قوة نووية[3]. وقد اعترضت هذه الدول التي ذكرت بالاسم في القرار على هذا الأمر بحجة أنها ليست الدول الوحيدة التي تقوم بمساعدة جنوب أفريقيا في الشؤون النووية[4].

ولقد أصيبت الجمعية العامة بالإحباط لعدم استجابة كثير من الدول الغربية لنداءاتها وقراراتها المتكررة بالضغط على حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة، كي تضطر للانسحاب من إقليم ناميبيا، وقامت الجمعية العامة أثناء دورتها السابعة والثلاثين والدورات اللاحقة، بأخذ قرارات تندد

(1) Yearbook of the U.N. 1968. op. cit. p. 106

(2) Ibid p. 106.

(3) Yearbook of the U.N. 1978. op. cit. p. 198

(4) Ibid p. 198

بالدول المتساهلة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة بالخصوص، وأصدرت القرار رقم (37/ 233) الذي جاء فيه «أنه تمت في عدة مناسبات الحيلولة دون أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات فعالة ضد جنوب أفريقيا في سبيل الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الفصل السابع من الميثاق، وذلك بسبب استخدام حق النقض من جانب دولة أو أكثر من الدول الغربية ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن»، كما دعا هذا القرار إلى أن «تتخذ كل الدول التدابير التشريعية والتدابير اللازمة الأخرى الملائمة لمنع تجنيد المرتزقة وتدريبهم ومرورهم من أجل الخدمة في ناميبيا». وأدان القرار كذلك «تواطؤ بعض البلدان الغربية والدول الأخرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا في الميدان النووي»[1].

(1) القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين 23/ 9 ـ 21/ 12/ 1982م، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة (37)، الملحق رقم 51 (51/ 37/ 6) الأمم المتحدة، ص 51.

المبحث الثاني
تطور الموقف العربي من أهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بقضية الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا والوضع في إقليم ناميبيا

لقد كان للدول الغربية، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية مواقف معينة من القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمتعلقة بقضية الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا والوضع في إقليم ناميبيا، كما كان الأمر ذاته بالنسبة لدول ما كان يعرف بالمعسكر الشيوعي، وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي ـ سابقاً.

واتخذت العديد من دول أمريكا اللاتينية والدول الآسيوية مواقف محددة من هذه القضية الأفريقية الهامة.

وكما كان لكل تلك الجهات مواقفها، فإن الموقف العربي من تطورات القضايا الأفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، يعتبر من أهم الأحداث السياسية، ليس فقط على المستوى القومي العربي، أو على المستوى الإقليمي، بل على المستوى الدولي أيضاً.

ويستهدف هذا المبحث الوقوف على أهم تطورات مواقف الدول العربية الأعضاء بالجمعية العامة من قضية الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا والوضع في إقليم ناميبيا، وذلك من خلال تحليل تصويتها ككتلة واحدة، منتمية لمنظمة إقليمية معينة هي جامعة الدول العربية، وذلك طوال الفترة الممتدة من عام 1967م إلى عام 1976م، والتي اعتبرت كفترة أولى

للتعاون العربي ـ الأفريقي، ثم المرحلة الثانية الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م.

وخلال الفترة المعنية أي من عام 1967م إلى عام 1986م عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عشرين دورة عادية، وقد لوحظ أنه وخلال هذه الدورات العادية للجمعية العامة، قد تفاوت عدد الدول العربية الأعضاء بالجمعية العامة من دورة لأخرى، ففي خلال الدورة الثانية والعشرين لعام 1967م، كان عدد الدول العربية بالجمعية العامة خمس عشرة دولة، ثم انضم اليمن الديمقراطي إلى الأمم المتحدة في نهاية شهر ديسمبر 1967م، كما انضمت كل من البحرين وقطر وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى الأمم المتحدة في خلال عام 1971م، وكانت جيبوتي آخر دولة عربية تنتمي إلى الأمم المتحدة عام 1977م[1].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن، نسبة الدول العربية ككتلة إلى العدد الإجمالي للعضوية بالجمعية العامة لم تتغير كثيراً على مدى السنين الممتدة من عام 1945م إلى عام 1967م، فالبرغم من أن نسبة الدول العربية بالجمعية العامة عام 1945م، كانت 10%. ولم تكن هناك سوى خمس دول عربية[*]، فإن النسبة قد أصبحت 14% بالرغم من تنامي العدد الإجمالي للدول العربية إلى خمس عشرة دولة، ويعود السبب في ذلك إلى تزايد العضوية الدولية بالجمعية العامة من إحدى وخمسين دولة عام 1945م إلى 123 دولة عام 1967م[2]. وقد أصبحت النسبة العربية بالجمعية العامة، وخلال الفترة الممتدة من عام 1968م إلى عام 1986م تتراوح ما بين 13% إلى 15% فقط[3].

(1) Basic Facts About the United Nations U.N.. New York 1987. p, 168.

(*) الدول العربية هي، مصر، العراق، لبنان، المملكة العربية السعودية وسوريا.

(2) Ibid. pp. 167 - 171

(3) Ibid. p. 167

ويبدو من النظر في السياسات الخارجية للدول العربية أثناء المرحلة الأولى للدراسة والممتدة من عام 1967م إلى عام 1976م أن اهتماماتها بالقارة الأفريقية، والعناية بمشاكلها المختلفة وقدرتها على التأثر والتأثير في تلك القارة تختلف من دولة عربية لأخرى، ومن فترة لأخرى. فقد لوحظ اهتمام مصري شديد بقضايا التحرر الأفريقية منذ بداية عقد الستينيات، وكانت الجزائر كذلك من الدول التي برزت كعامل عربي مؤثر في كثير من الساحات الأفريقية، وخاصة بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية. ولكن الموقف المصري اختلف عن الموقف الجزائري من حيث الإمكانيات المتاحة، وللدور المميز للرئيس جمال عبدالناصر، فقد شاركت مصر في كل المؤتمرات التي عنيت بالقضايا الأفريقية مثل مؤتمر باندونج ومؤتمرات شعوب أفريقيا ومؤتمرات التضامن الافرو ـ آسيوية، ومؤتمرات عدم الانحياز وغيرها. كما كانت مصر مركزاً هاماً لكثير من حركات التحرر الأفريقية، وحاولت مصر دعم تلك الحركات مادياً ومعنوياً[1].

ولقد فرضت الظروف السياسية والمصالح القومية نفسها على مواقف كثير من الدول العربية في شأن التوجه إلى القارة الأفريقية فبالرغم من «عدم وجود سياسة عربية موحدة، ذات أهداف واضحة تجاه القارة الأفريقية وضعف البنيان الاقتصادي»[2]، إلا أنه يمكن القول أن الدول العربية، وخاصة بعد أحداث حرب يونيو 1967م، قد وجدت نفسها مضطرة إلى محاولة كسب مواقف الدول الأخرى، وخاصة المجموعة الأفريقية ـ الآسيوية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى، وذلك لأن القضية الفلسطينية، أصبحت منذ تلك الفترة، قضية مركزية لجميع الشعوب العربية.

---

(1) د. محمود خيري عيسى، مشرف، مرجع سابق، ص 548 ومابعدها.

(2) د. محبات إمام الشرابي، مرجع سابق، ص 31.

وفي ما يتعلق بتطور نمط تصويت الدول العربية ككتلة واحدة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخلال الدورات العشر المنعقدة من عام 1967م إلى عام 1976م، وخاصة في ما يختص بقضية الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا والوضع في إقليم ناميبيا، فقد لوحظ أن عدد القرارات التي تم التصويت بشأنها خلال الدورة الثانية والعشرين لعام 1967م قد كانت حوالي تسعة قرارات، وعند تقصي عدد الأصوات العربية التي ساندت هذه القرارات وتلك التي عارضتها، وجد أن هناك مائة وخمسة وعشرين صوتا عربيا إيجابيا، بينما كان عدد الأصوات العربية السلبية عشرة أصوات فقط، الأمر الذي يشكل نسبة تأييد عربية قدرت بحوالي 5،92%[1].

وتعتبر نسبة التأييد العربي لقضايا جنوب أفريقيا، والمرتفعة نسبياً، موقفاً عربياً مستغرباً لدى بعض الملاحظين السياسيين حيث إن الاعتقاد هو أن الدول العربية، وخلال هذه الدورة، كانت مستاءة من منظمة الدول الأفريقية لعدم استجابة هذه المنظمة لدعوة الصومال لعقد دورة أفريقية طارئة لمناقشة أحداث حرب يونيو 1967م[2].

---

(1) تم الاعتماد في تقصي هذه الإحصائيات لأصوات الدول العربية والأفريقية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة على المصادر الآتية:.

أ ـ الوثائق الرسمية، القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الممتدة من عام 1967م إلى عام 1986م.

ب ـ الكتاب السنوي للأمم المتحدة في إصداراته السنوية المختلفة.

حـ ـ United Nations Resolutions on Palestine and the Arab. Israeli Conflict. 1947 - 1974, Institute for Palestine Studies. Beirut Center for Documentation and Studies. Abu Dhabi1975.

د ـ فهرس أعمال الجمعية العامة، مكتبة داج هرشلد، الأمم المتحدة، نيويورك، «دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة المختلفة».

هـ ـ Resolutions and Decisions Adopted By the General Assembly - General Assembly Records : U.N. New York.

(2) حلمي شعراوي، العرب والأفارقة: وجها لوجه، مرجع سابق، ص45.

وأما بالنسبة لتصويت الدول العربية خلال الدورة العادية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، لعام 1968م، فقد كان هناك، ثمانية عشر قراراً متعلقة بالقضايا المعنية، ووجد أن هناك مائة وتسعين صوتاً عربياً إيجابياً، وثمانية وتسعين صوتاً عربياً سلبياً الأمر الذي أدى إلى حصول القارة الأفريقية على نسبة تأييد عربية قدرها حوالي 66% فقط. ولعل السبب في انخفاض نسبة التأييد العربي لقضايا الجنوب الأفريقي في هذه الدورة يرجع في جزء منه إلى أوضاع السياسة العربية الداخلية، وفي جزء آخر إلى القرارات الدولية التي اتخذت في الجمعية العامة في تلك الدورة.

ومن حيث السياسة العربية الداخلية، لوحظ أن الدول العربية قد فشلت في عام 1968م في الدعوة إلى عقد قمة عربية بسبب الخلافات الحادة حول قبول قرار مجلس الأمن المعروف رقم (242) وكذلك بسبب الخلافات حول سفر الدكتور جونار يارنج الدولية إلى منطقة الشرق الأوسط بغرض التفاوض بين الدول العربية وإسرائيل لتحقيق السلام على أساس القرار رقم (242).

وأما في ما يتعلق بالقرارات الدولية التي أصدرتها الجمعية العامة خلال الدورة الثالثة والعشرين، فيلاحظ أنها اشتملت على العديد من القرارات ذات الصبغة الجدلية والحساسة، والتي وقفت فيها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا موقف المعارضة ومن ذلك مثلاً القرار المتعلق بالتنديد بدولة جنوب أفريقيا، وفرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية على حكومتها، وكذلك القرار المتعلق بلفت نظر مجلس الأمن إلى الوضع الخطير في جنوب أفريقيا وغيرها من القرارات الهامة[1].

وخلال الدورة الرابعة والعشرين لعام 1969م للجمعية العامة للأمم المتحدة كانت هناك ثمانية قرارات دولية فقط خاصة بالقضايا الأفريقية

---

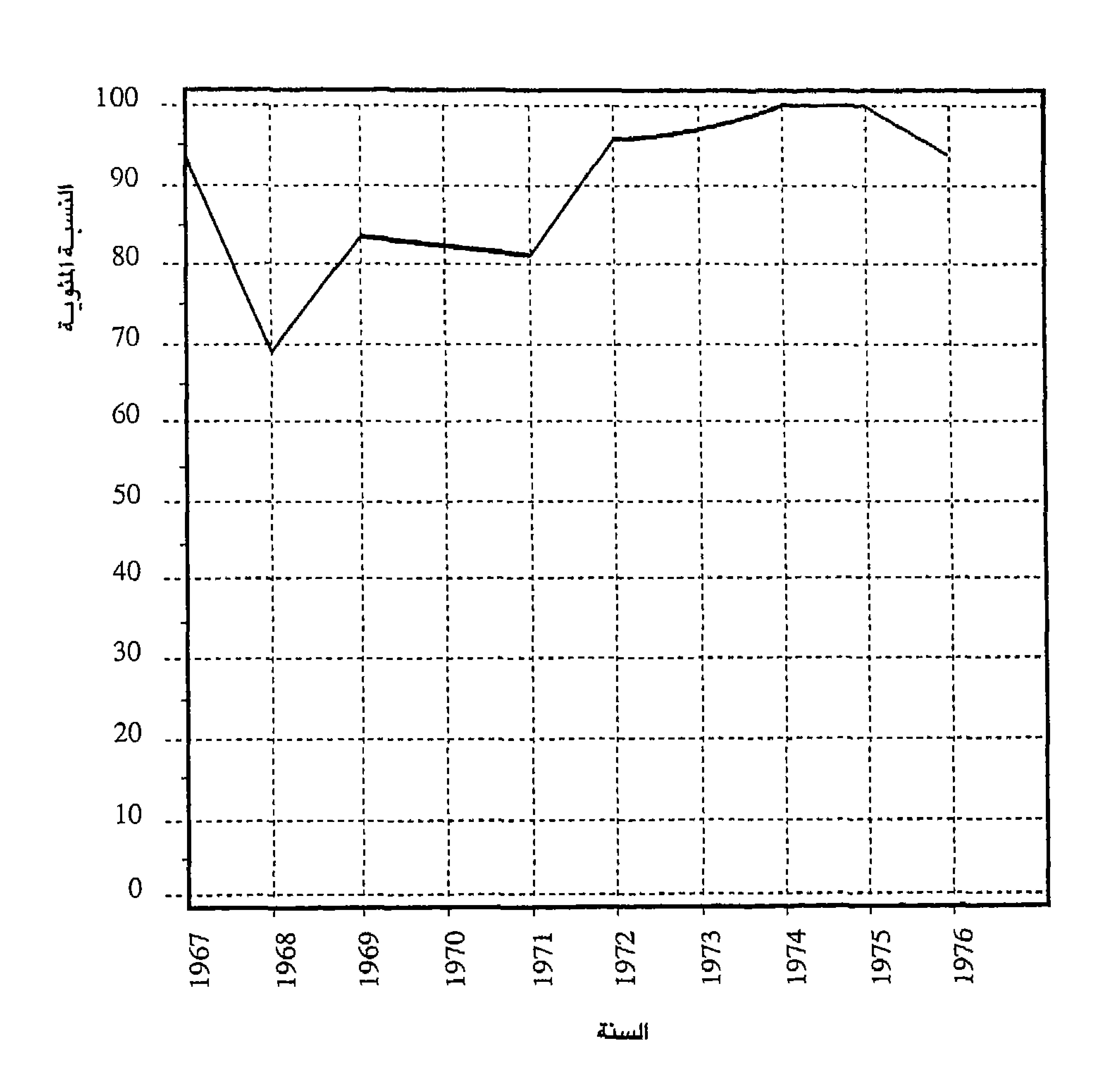
(1) Yearbook of the U.N. 1968 op. cit, p.110.

المعنية، وكان الموقف التصويتي للدول العربية بشأنها، أن عدد الأصوات الإيجابية كانت مائة وستة أصوات، بينما الأصوات العربية السلبية كانت تقدر باثنين وعشرين صوتاً، وبذلك نالت القارة الأفريقية بخصوص هذه المسائل تأييداً عربياً قدر بحوالي 83%.

وخلال الدورة العادية الخامسة والعشرين لعام 1970م، وصل عدد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، والخاصة بقضايا الجنوب الأفريقي ثمانية عشر قراراً، وكانت الأصوات العربية الإيجابية مائتين وسبعة وثلاثين حازت القارة الأفريقية على تأييد عربي قدره 82%. وبذلك تعادلت تقريباً نسبة التأييد العربي لعام 1969م بنسبة عام 1970م، وهو أمر يدل في جزء منه على استقرار السياسة العربية بالنسبة للقارة الأفريقية، وعلى دخول عوامل جديدة لساحة العمل العربي في أفريقيا، وخاصة في ما يتعلق بحركة مايو في السودان والثورة الليبية عام 1969م.

أما خلال الدورة العادية السادسة والعشرين للجمعية العامة لعام 1971م، فقد تم اتخاذ ستة وثلاثين قراراً متعلقة بقضايا أفريقيا الهامة، ويعتبر هذا العدد الكبير من القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة دليلاً على ازدياد الأهمية التي وصلت إليها القارة الأفريقية على المسرح الدولي، وعلى تزايد اهتمام الدول والمنظمات المختلفة بما يجري في القارة الأفريقية، وخاصة قضايا التحرر والتنمية، كما يدل هذا العدد الكبير من القرارات، على تعدد الجوانب التي يتم تناولها وتوسع مجالات الاهتمام بأمور القارة الأفريقية، وقد تفاوتت هذه المجالات من مسألة التنديد بنمو القوة العسكرية لدولة جنوب أفريقيا إلى مسائل الأبارتهايد في التعليم والرياضة، ونشاطات اتحادات العمل في جنوب أفريقيا وناميبيا وغيرها من المواضيع وخلال هذه الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وصل عدد الأصوات العربية الإيجابية خمسمائة وواحد وخمسين صوتاً، بينما كانت الأصوات العربية السلبية مائة وثلاثة وثلاثين صوتاً، وبهذا حصلت القارة الأفريقية على تأييد عربي بنسبة قدرها 80,5%.

الشكل رقم (1)
تطور تصويت الدول العربية على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا والوضع في إقليم ناميبيا 1967 ـ 1976



وخلال الدورة العادية السابعة والعشرين لعام 1972م تم اتخاذ ستة عشر قراراً دولياً خاصة بأهم قضايا الجنوب الأفريقي، وتم حصر أربعة عشر صوتاً عربياً سلبياً وثلاثمائة وستة أصوات عربية إيجابية، وبهذا سجلت الدول العربية تأييداً لقضايا الجنوب الأفريقي وصلت نسبته 95,5%. وتعتبر هذه النسبة المرتفعة للتأييد العربي للقارة الأفريقية انعكاساً لنمو العلاقات العربية ـ الأفريقية وخاصة في ما يتعلق بدعم حركات التحرر الأفريقية ومسألة التنمية الأفريقية.

وأما بالنسبة للدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي انعقدت عام 1973م فقد تم اتخاذ اثنين وعشرين قراراً دولياً تتعلق بأهم قضايا الجنوب الأفريقي، وقد سجل للدول العربية الأعضاء بالجمعية العامة، أربعمائة وثلاثون صوتاً إيجابياً وعشرة أصوات سلبية فقط، وبهذا تحقق للقارة الأفريقية تأييداً عربياً فاقت نسبته 97،5%. ويمكن التذكير بأن الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة قد انعقدت بعد أن قطعت ثلاثون دولة أفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، كما أنها الدورة التي شهدت في جزء من انعقادها اندلاع حرب أكتوبر 1973م، وما خلفته تلك الحرب من آثار إيجابية على الموقف السياسي للدول العربية في كثير من المنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة.

وخلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة لعام 1974م، أصدرت الأمم المتحدة سبعة عشر قراراً خاصة بأهم قضايا الجنوب الأفريقي، كما أصدرت الجمعية العامة خلال دورتها العادية رقم ثلاثين لعام 1975م، خمسة عشر قراراً آخر، وقد لوحظ أنه وخلال هاتين الدورتين الأخيرتين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لم تسجل للدول العربية الأعضاء أية أصوات سلبية تجاه القرارات الدولية المتعلقة بأهم قضايا الجنوب الأفريقي، الأمر الذي يعني التأييد العربي التام للقارة الأفريقية. وأما بالنسبة للدورة العادية الحادية والثلاثين لعام 1976م فقد اتخذت

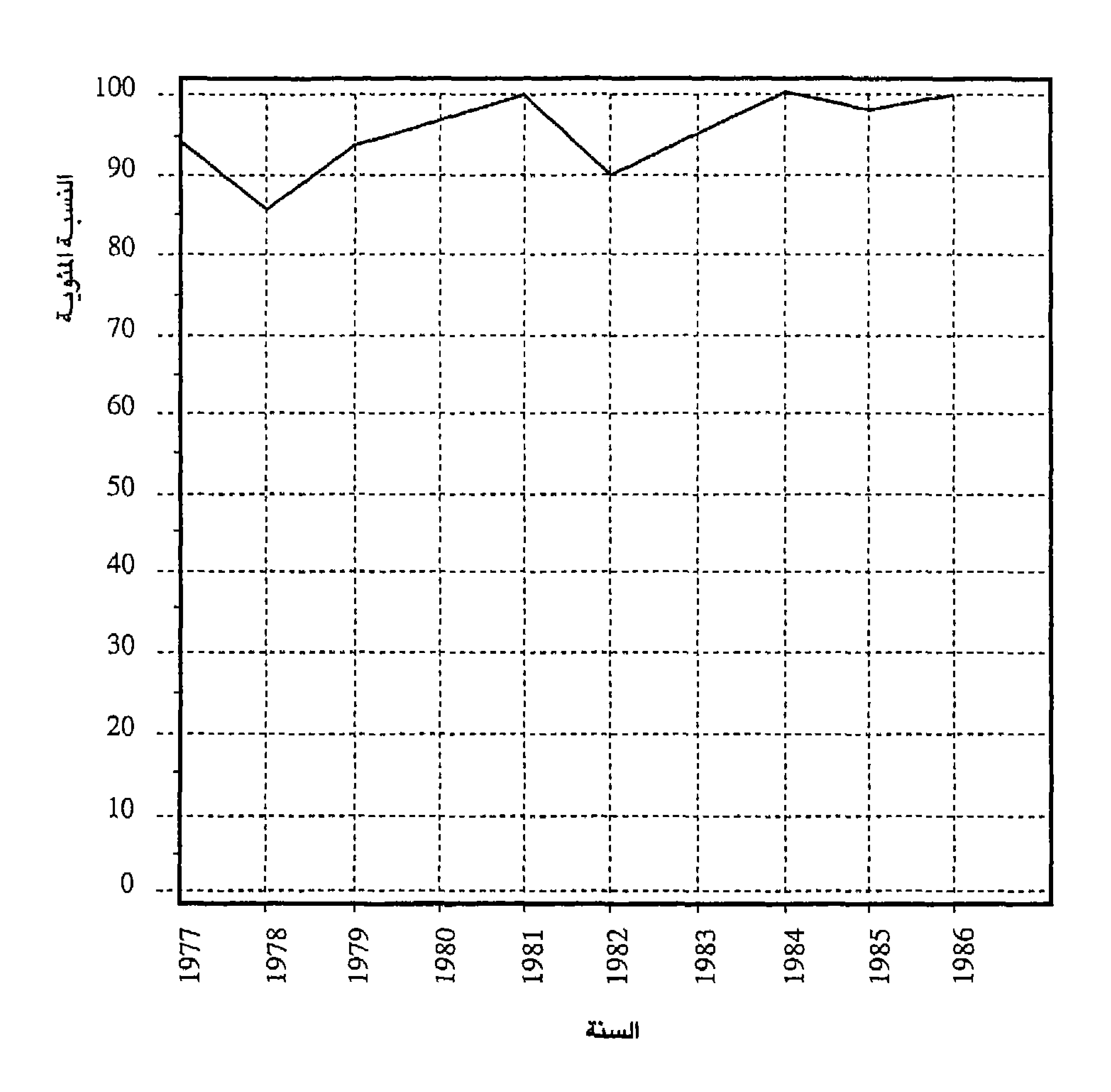
الجمعية العامة سبعة عشر قراراً خاصة بأهم القضايا الأفريقية، ووجد أن الدول العربية المعنية قد سجلت ثلاثمائة وتسعة عشر صوتاً إيجابياً، مقابل واحد وعشرين صوتاً سلبيا، وبهذا حصلت القارة الأفريقية على تأييد عربي وصلت نسبته 94%.وخلاصة القول أن التأييد العربي لأهم قضايا الجنوب الأفريقي قد تفاوتت نسبته من دورة لأخرى، ولكن هذه النسبة ظلت بوجه عام ذات مستوى نسبي مرتفع، بحيث إنها وفي بعض الدورات، وصلت إلى 100%، كما حدث خلال الدورتين العاديتين التاسعة والعشرين والثلاثين.

وأما بالنسبة للمرحلة الثانية الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م وقد انعقدت خلالها عشر دورات عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد لوحظ خلال هذه الدورات استمرار احتفاظ قضايا الجنوب الأفريقي بأهميتها وحيويتها، بل إن هذه الأهمية والحيوية قد ازدادت بازدياد استخدام جنوب أفريقيا لقوتها العسكرية ضد الدول الأفريقية المجاورة، وغزوها لأنجولا عام 1975م، وشنها للغارات الجوية ضد زامبيا، واستعانة هذه الدول الأفريقية بقوات خارجية وخاصة من دولة كوبا ودول المعسكر الشيوعي سابقاً[1].

كما تميزت هذه المرحلة كذلك بارتفاع نسبة التأييد العربي لأهم قضايا الجنوب الأفريقي، وكما هو موضح بالرسم البياني يظهر تطور تصويت الدول العربية على القرارات الدولية المتعلقة بهذه القضايا، فإن أدنى نسبة سجلت للدول العربية كانت في عام 1978م، وكانت النسبة 84%، هذا بالرغم من أن الفترة الممتدة من عام 1977م إلى عام 986م قد شهدت تطورات كبيرة وذات تأثير كبير على تلاحم وتماسك مواقف

(1) الحالة العسكرية في ناميبيا والمتعلقة بها:
تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا. نيويورك 1984م صادر عن إدارة الإعلام - الأمم المتحدة. نيويورك 1984م.

الشكل رقم (2)
تطور تصويت الدول العربية على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا والوضع في إقليم ناميبيا 1977 ـ 1986



الدول العربية، وخاصة منذ زيارة الرئيس أنور السادات للقدس المحتلة في شهر نوفمبر 1977م، ثم توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وتشكيل ماعرف في وقته بجبهة الرفض أو جبهة الصمود والتصدي.

وعند تحليل قوائم تصويت الدول الأفريقية على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة المعنية، يلاحظ عدم وجود نمط ثابت في هذا الأمر، مع استثناء دولة مالاوي التي كانت تتخذ موقف التأييد لإسرائيل أو الامتناع عن التصويت، بينما الدول الأفريقية الأخرى، لم تتمسك بهذا النمط من التصويت، وإنما صوتت بالموافقة والمعارضة والامتناع عن التصويت في دورات الجمعية العامة المختلفة، وعلى القرارات العربية الصادرة بخصوص القضية الفلسطينية.

الفصل الثاني

الدول الافريقية وقرارات الجمعية العامة
للأمم المتحدة والمتعلقة
بأهم قضايا الوطن العربي

المبحث الاول:

- أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية.

المبحث الثاني:

- تطوير الموقف الافريقي من أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية.

الفصل الثاني

الدول الأفريقية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بأهم قضايا الوطن العربي

يتناول هذا الفصل بالتحليل والدراسة، أهم القرارات الدولية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن القضية الفلسطينية وكيفية تصويت الدول الأفريقية بشأنها خلال مرحلتي الدراسة.

ولقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول منهما بعنوان (قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية) وهو عبارة عن محاولة لتقصي كيفية تناول الجمعية العامة لهذه القضية منذ عام 1967م وحتى عام 1986م، وكذلك القرارات الصادرة بخصوصها، وخاصة تلك القرارات التي أثارت جدلاً ووجدت بعض الصعوبات من قبل بعض الدول الأعضاء بالجمعية العامة، والمساندة لسياسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة.

أما المبحث الثاني، وهو بعنوان «تطور الموقف الأفريقي من أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية» فقد تناول تتبع وتحليل مواقف الدول الأفريقية من القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 1967م إلى عام 1986م ومحاولة الوقوف على أهم التغييرات التي طرأت على هذه المواقف، خاصة وأن الدول الأفريقية قد تعهدت من خلال قرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، وقرارات صدرت عن مؤتمرات القمم الأفريقية

ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دوراته المختلفة، وخاصة دورته الاستثنائية الثامنة لعام 1973م والتي أصدرت قراراً بإدانة التحالف القائم بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، واعتبار ذلك التحالف تهديداً لأمن القارة الأفريقية، والتوصية باستمرار قطع العلاقات الأفريقية مع إسرائيل إلى حين انسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه المشروعة.

كما وأن المجلس قد أصدر قراراً بتشكيل لجنة سباعية بغرض الاتصال بالدول العربية وجامعة الدول العربية بغرض تنظيم التعاون العربي ـ الأفريقي المشترك.

المبحث الأول

أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية

يستهدف هذا المبحث دراسة وتحليل التطور التاريخي لتناول الجمعية العامة للأمم المتحدة لأهم وأقدم قضايا الوطن العربي، ألا وهي القضية الفلسطينية، وخاصة دراسة وتحليل القرارات الدولية التي صدرت بخصوصها من قبل الجمعية العامة في الفترة الممتدة من عام 1967م إلى عام 1986م.

وقد انعقدت خلال هذه الفترة المحددة عشرون دورة عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، تم خلالها جميعها تناول القضية الفلسطينية وما يتصل بها من مسائل.

والقضية الفلسطينية من أولى القضايا الدولية الهامة التي شغلت الرأي العام، والمجتمع الدولي بعد تبلوره في شكله الجديد بقيام الأمم المتحدة عام 1945م، حيث إن المملكة المتحدة ـ وقد كانت الدولة التي انتدبتها عصبة الأمم على فلسطين منذ عام 1922م، قد أحالت هذه القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر فبراير 1947م وبدأت هذه في تداولها للقضية الفلسطينية منذ شهر إبريل للعام ذاته[1].

---

(1) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها: 1971م ـ 1988م، دراسة أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إرشادها، الأمم المتحدة ـ نيويورك 1990م، ص 132.

والقضية الفلسطينية في تعريفها البدائي والمباشر هي قضية ملكية الأرض الفلسطينية التي وضعتها عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى وانهزام تركيا ـ تحت الانتداب البريطاني بموجب صك الانتداب الذي صدر في شهر يوليو من عام 1922م، وقد تنازع هذه الأرض فيما بعد ـ أي منذ بداية الإدارة البريطانية لفلسطين، كل من الشعب العربي الفلسطيني، والحركة الصهيونية، الأمر الذي اضطر الجمعية العامة إلى تقسيمها بموجب قرارها رقم (181) الصادر في 29 نوفمبر 1947م[1].

هذا وقد نتج عن عدم تنفيذ القرار رقم (181) بالشكل الذي صدر به عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يقضي بقيام دولة عربية وأخرى يهودية، مع بقاء مدينة القدس تحت وصاية دولية مناسبة، وأدى ذلك إلى حدوث تطورات سياسية، وعسكرية متعاقبة، اتصلت جميعها بالقضية الفلسطينية.

وخلال السنوات، فقد تم تداول القضية الفلسطينية وما اتصل بها من أمور متفرقة، في كثير من أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، وصدرت بخصوصها جميعاً كثير من القرارات وخاصة في مجلس الأمن، والجمعية العامة، ومجلس الوصاية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وفي المنظمات الدولية مثل اليونسكو ومنظمتي العمل الدولية والصحة العالمية وغيرهما[2].

ولكنه، ومنذ البداية، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر

(1) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها: الجزء الثاني: 1947 ـ 1977م. الجزء الثاني: الأمم المتحدة ـ نيويورك 1978م، ص 37.

(2) George J. Temeh, Editor:
United Nations Resolutions on Palestine and the Arab Israeil Conflict: 1947 - 1974 Institute for Palastine Studies - Beirut - Center for Documentation and Studies - Abu Dhabi, 1975, p. X - XI.

الأجهزة تداولاً للقضية الفلسطينية وأكثرها استصداراً للقرارات حولها. وقد فضلت المملكة البريطانية عام 1947م أن تعرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدلاً عن مجلس الأمن، خوفاً من استخدام أي من القوى العظمى لحق الفيتو، كما أنها لم ترغب في عرضها على مجلس الوصاية لعدم وجود اتفاقية بين المملكة البريطانية وبين ذلك المجلس في هذا الخصوص[1].

لقد حدث تطور كبير في تناول الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية الفلسطينية خلال دوراتها الممتدة من عام 1967م إلى عام 1986م إذ يلاحظ أنه خلال الدورة العادية الثانية والعشرين لعام 1967م، ورغم أحداث حرب يونيو في ذلك العام، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تصدر خلال الدورة المعنية التي انعقدت في الفترة من 19 سبتمبر إلى 19 ديسمبر 1967م سوى قرار واحد وهو القرار الذي حمل رقم 2341 تحت بند «تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم». وقد شمل هذا القرار سبعة بنود مختلفة المواضيع، ومن أهمها البند الرابع الذي تعرب فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن أسفها لعدم التمكن من إيجاد وسيلة لتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) والمتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويض من لا يرغب في العودة منهم، وكذلك البند الخامس الذي لفتت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة النظر إلى الحالة الحرجة للوضع المالي للاونروا[2]. وقد أجلت الجمعية العامة للأمم المتحدة النظر في موضوع «الوضع في الشرق الأوسط» إلى الدورة التالية[3].

(1) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها: 1917م ـ 1988م، مرجع سابق، ص 132.

(2) الوثائق الرسمية: القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والعشرين، مرجع سابق، ص 49.

(3) Yearbook of the United Nations, 1968, vol. 22, op, cit p. 269.

وخلال الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة تم تدارس موضوعين رئيسين هما: ـ الحالة في الشرق الأوسط، وتقرير المفوض العام للانروا.

أما فيما يتعلق بالبند الأول، فإن وضعه على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة يشير إلى الأهمية التي بدأت تكتسبها الحالة الأمنية في الشرق الأوسط عقب أحداث حرب يونيو 1967م، وقد تمت مناقشة بعض المواضيع تحت هذا البند ومن ذلك:

1 ـ وضع وقف إطلاق النار بين الدول العربية وإسرائيل.

2 ـ الوضع داخل وحول القدس.

3 ـ أحوال ومعاملة السكان المدنيين في الأراضي العربية المحتلة، وأحوال اليهود في الدول العربية[1].

وكانت مناقشة الموضوع المتعلق بالسكان هي الأكثر إثارة للنقاش حيث أعلن وزير خارجية الأردن الذي تحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الدورة، أن إسرائيل قد وضعت نصف سكان الأردن تحت الاحتلال العسكري وجعلت من ربع سكانها لاجئين، كما أفاد الوزير بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد فشلت في أداء واجبها تجاه هذه المسائل[2].

أما وزير خارجية إسرائيل فقد أعلن في هذه الدورة عن مبادرة تشملها تسعة مبادئ، وقال إن حكومته ترى أنه يجب أن تتم عملية السلام على أساسها، ويمكن تلخيص هذه المبادئ التسعة في النقاط التالية:

أولاً: إقامة سلام دائم عن طريق التفاوض المباشر ووضع معاهدة توضح

---

(1) Ibid - p. 190.

(2) Ibid - p. 271.

بدقة شروط التعايش وخريطة تبين الحدود بين الدول العربية وإسرائيل.

ثانياً: استبدال خطوط وقف إطلاق النار بحدود آمنة ومعترف بها.

ثالثاً: اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم العودة إلى وضع يشبه الحالة قبل حرب يونيو 1967م.

رابعاً: العمل بحدود مفتوحة بين الدول العربية وإسرائيل.

خامساً: ضمان حرية الملاحة لجميع الدول في المنطقة.

سادساً: وضع خطة لحل مشكلة اللاجئين.

سابعاً: وضع اتفاقية بشأن مدينة القدس.

ثامناً: وضع معاهدات ثنائية للاعتراف المتبادل بين الدول العربية كل على حدة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.

تاسعاً: إقامة تعاون إقليمي[1].

وقد لخص وزير خارجية سوريا ـ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، هذه المبادئ الإسرائيلية في نقطتين، حيث قال إنها عبارة عن الدعوة إلى:

أولاً: حدود آمنة معترف بها.

ثانياً: حل مشكلة اللاجئين العرب.

وأضاف الوزير السوري، أن إسرائيل بإعلانها لهذه المبادئ التسعة إنما تعبر عن عدم قبولها بالعودة إلى حدود 4 يونيو 1967م، وتعمل على تصفية القضية الفلسطينية[2].

---

(1) Ibid - pp. 271- 272.

(2) Ibid - pp. 274 - 275.

وفي ما يتعلق بالوضع العسكري والمفاوضات التي كان يقوم بها المبعوث الدولي يارنج، ومحاولة وضع قرار مجلس الأمن رقم (242) موضع التنفيذ، فقد أفاد وزير الخارجية الإسرائيلي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن مصر قد قبلت القرار المذكور، ولكنها لم تفد بكيفية تطبيقه، وأشار الوزير الإسرائيلي إلى أن مصر قد أعلنت عن المبادئ الأربعة وهي:

1 ـ لا تفاوض مع إسرائيل.

2 ـ لا سلام مع إسرائيل.

3 ـ لا اعتراف بإسرائيل.

4 ـ لا تنازلات على حساب الشعب العربي الفلسطيني وعلى حساب الأراضي العربية المحتلة[1].

ويبدو أن وزير خارجية إسرائيل يشير بذلك إلى قرارات مؤتمر القمة العربية الرابعة التي انعقدت بمدينة الخرطوم في الفترة من 29 أغسطس إلى 3 سبتمبر 1967م، وهو المؤتمر الذي عرف بمؤتمر لاءات الخرطوم، وهي تقول: ـ «لا اعتراف ولا صلح ولا سلام مع العدو، ولا تنازلات على حساب الشعب العربي الفلسطيني وعلى حساب الأراضي العربية المحتلة»[2].

ولا توجد تفسيرات واضحة حول ادعاء الوزير الإسرائيلي بأن مصر هي صاحبة هذه المبادئ المعروفة بلاءات الخرطوم، إلا إذا اعتبر أن غياب كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية عن حضور مؤتمر الخرطوم قد أعطى الفرصة لمصر كي توجه المؤتمر بحسب رغبتها.

---

(1) Ibid - p. 272.

(2) وثائق مؤتمر القمة العربية: 1964 ـ 1982، المجموعة السابعة عشرة. إعداد: إدارة المعلومات والإبحاث بوكالة الأنباء الكويتية، الكويت، نوفمبر، 1982م، ص50.

وعلى أية حال، فإن وزير خارجية مصر الذي شارك في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والعشرين لعام 1968م، لم يتعرض في خطابه إلى طلب إسرائيل بتحديد الكيفية التي يمكن عن طريقها تطبيق القرار رقم(242)، واكتفى الوزير المصري بالقول، أن مصر ستعمل على استرداد كافة الأراضي العربية المحتلة[1].

وبالإضافة إلى بند «الحالة في الشرق الأوسط» تدارست الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية الثالثة والعشرين لعام 1968م بند «تقرير مفوض الاونروا» وهو من البنود الثابتة على أغلب جداول أعمال الجمعية العامة في دوراتها العادية المتعاقبة منذ نهاية الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1948م.

ولتقرير مفوض الانروا أهمية معينة تتمثل في نوعية المواضيع التي يتم تناولها في كل مرة، وخاصة مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويض من لا يرغب في العودة، والأحوال المعيشية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في المعسكرات المختلفة. ومن المهم التذكير بأن تقارير مفوض الاونروا لم تعد تمس فقط الجوانب الإنسانية للقضية الفلسطينية، بل تعدت ذلك إلى مسألة حقوق الشعب الفلسطيني، ومنها حق العودة وحق تقرير المصير.

وقد تأكد هذا التوجه في تقارير مفوض الاونروا عندما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ولأول مرة عام 1969م وبإصدار قرارها رقم (2535) خلال دورتها العادية الرابعة والعشرين، حيث جاء في البند «باء» من هذا القرار مايأتي: «إن الجمعية العامة، إذ تدرك أن مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف، المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان

(1) Yearbook of the United Nations, 1968, op, cit p. 273.

العالمي لحقوق الإنسان، وإذ يساورها القلق الشديد لتفاقم هذا الإنكار لحقوقهم من جراء أعمال العقاب الجماعي والاعتقال التعسفي وحظر التجول وتدمير المنازل والممتلكات والترحيل وغير ذلك من الأعمال القمعية المبلغ عن ارتكابها ضد اللاجئين وسكان الأراضي المحتلة الآخرين، ـ تؤكد من جديد حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف»[1].

كما وقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي دورتها العادية الخامسة والعشرين لعام 1970م باتخاذ قرارها رقم (2628) والذي جاء فيه «وتدرك الجمعية العامة» أن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لاغنى عنه في إيجاد سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط[2].

ومنذ الدورة العادية الثالثة والعشرين لعام 1968م حيث تم إدراج بند «الحالة في الشرق الأوسط» على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، أخذت القضايا المطروحة للنقاش والقرارات المتخذة في هذا البند تتسع وتتنوع، وتتطرق إلى مسائل هامة في القضية الفلسطينية. فقد جاء في القرار رقم (2628) لعام 1970م وخلال الدورة العادية الخامسة والعشرين للجمعية العامة، المسائل الآتية: ـ

أولاً: عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

ثانياً: التأكيد على إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس مبدأين اثنين هما:

1 ـ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأقاليم التي احتلت خلال حرب يونيو 1967م.

---

(1) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها: 1947م ـ 1977م، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 60.

(2) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين، المجلد الأول، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، ص 72.

2 ـ إنهاء جميع الادعاءات بوجود حالة حرب، واحترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ثالثاً: التطبيق السريع لقرار مجلس الأمن رقم (242)[1].

كما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي دورتها العادية السابعة والعشرين لعام 1972م وتحت البند «الحالة في الشرق الأوسط» قرارها رقم (2949) والذي احتوى على عدة فقرات متشابهة لبعض الفقرات التي احتواها قرار الجمعية العامة رقم(2628) لعام 1970م، وفقرات جديدة وحيوية من مثل:

1 ـ دعوة إسرائيل إلى أن تعلن عن تمسكها بعدم ضم الأراضي باستخدام القوة.

2 ـ وإن كل التغييرات التي تدخلها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة تعتبر خرقاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949م[2].

وتبدو أهمية مثل هذه القرارات في كونها وسعت من دائرة إهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقضية الفلسطينية، ولم يعد الاهتمام مقتصراً فقط على كيفية حل مشكلة اللاجئين بل تعدى ذلك إلى الإشارة إلى الشعب الفلسطيني وأهمية دوره في قيام السلم في منطقة الشرق الأوسط، كما أن هذه القرارات ـ وإن لم تجد القبول من قبل إسرائيل، إلا أنها شكلت عبئاً أدبياً عليها ـ قد طالبت وبشكل متكرر بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ حرب يونيو 1967م، وأصرت على مبدأ عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة، وكانت هذه المطالب هي جوهر القرارات

---

(1) المرجع السابق، ص 70.

(2) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين، المجلد الأول، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، ص 19.

الدولية التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل الفترة الممتدة إلى عام 1986م. وقد أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (3005) خلال دورتها العادية السابعة والعشرين لعام 1972م. تحت بند «تقرير اللجنة المعنية بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة» وقد اشتمل هذا القرار على العديد من المطالب الحيوية، ومنها:

1 ـ المطالبة من إسرائيل بعدم ضم أية أراض من الأقاليم المحتلة.

2 ـ مطالبة إسرائيل بالكف عن إنشاء المستوطنات.

3 ـ مطالبة إسرائيل بالكف عن تدمير وهدم القرى والأحياء والمساكن العربية.

4 ـ مطالبة إسرائيل بالكف عن إجلاء السكان العرب.

5 ـ التأكيد على أن كل التدابير التي اتخذتها إسرائيل في الأقاليم المحتلة تعتبر انتهاكاً لاتفاقية جنيف لعام 1949م.

6 ـ التأكيد على مبدأ سيادة سكان الأقاليم المحتلة على ثروتهم ومواردهم القومية.

7 ـ التنديد بنهب التراث الثقافي في الأقاليم العربية المحتلة[1].

ولقد سبق التذكير بأن مثل هذه القرارات الدولية إنما هي تعبير عن تجاوز اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقضية الفلسطينية من مجرد كونها مشكلة لاجئين، إلى قضية تتعلق بحقوق متعددة تتمثل في حق الاستقلال والسيادة، وحق الحفاظ على موارد طبيعية وبشرية تتعرض للاستغلال غير المشروع. وبرغم ذلك فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تتعد في قراراتها خطاً معيناً إلى أن حدثت بعض الأحداث الهامة، ومنها

(1) المرجع السابق، ص 72 إلى ص 75.

حرب أكتوبر 1973م.

وقد ساعدت الظروف السياسية عقب حرب أكتوبر 1973م الدول العربية وحلفائها في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن تتقدم وفود حوالي (56) ست وخمسين دولة بخطاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة مؤرخ في 11/ 9/ 1974م تطالب بإعادة بند «قضية فلسطين» على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية التاسعة والعشرين لعام 1974م. وقد تمت الاستجابة لطلب هذه الدول واعيد بند «قضية فلسطين» على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة منذ عام 1952م[1].

وبناء على قرار إعادة بند «قضية فلسطين» على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد تم اتخاذ قرار آخر هو القرار رقم (3210) بتاريخ 14 أكتوبر 1974م والذي يقضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية لحضور المناقشات العامة التي تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية، وقد جاء في هذا القرار مايأتي: «إن الجمعية العامة إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي في قضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية _ ممثل الشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة حول قضية فلسطين في جلساتها المقبلة»[2].

كما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة وخلال دورتها العادية التاسعة والعشرين وبتاريخ 22 نوفمبر 1974م قرارها رقم (3237) بمنح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أول حركة تحرر تمنح مثل هذا المركز في الأمم المتحدة، وقد جاء في القرار النقاط الثلاث الآتية:

---

(1) Yearbook of the United Nations, 1974, op, cit p. 218.

(2) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية الأمم المتحدة، نيويورك، ص 9.

أولاً: دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب.

ثانياً: دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها.

ثالثاً: اعتبار أنه من حق منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك بصفة مراقب في دورات وفي أعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى[1].

وعند تحليل مثل هذه القرارات فإن المرء يدرك أن القضية الفلسطينية قد حصلت على بعض المكاسب السياسية وخاصة في ما يتعلق بمسألتين أولاهما: الاعتراف بأن القضية الفلسطينية، ليست فقط قضية لاجئين تبحث عن حل إنساني، وإنما هي قضية شعب له الحق في ممارسة حقوقه التي كفلتها له المواثيق الدولية، مثل ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أما المسألة الثانية فهي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني.

إن منظمة التحرير الفلسطينية لم تحظ بالاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطيني، وحتى على المستوى العربي إلا منذ عام 1973م عندما أعلن مؤتمر القمة العربي السادس الذي انعقد بمدينة الجزائر في الفترة من 23 إلى 28 نوفمبر 1973م «الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني» وقد تحفظ وفد الأردن عن هذه الفقرة[2].

وقد أكد مؤتمر القمة العربي السابع الذي انعقد بمدينة الرباط في

(1) المرجع السابق، ص 10.

(2) وثائق مؤتمرات القمة العربية: 1964م ـ 1982م، المجموعة السابعة عشرة، مرجع سابق، ص 60.

الفترة من 26 إلى 29 أكتوبر 1974م على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ولم يصدر عن الأردن في هذا المؤتمر أية تحفظات بالخصوص، بالرغم من أنه يمكن ملاحظة أن الأردن لم تتخل عن ادعاءاتها في الضفة الغربية إلا في يوليو 1987م عندما أعلن الملك الحسين ملك الأردن عن فك الارتباط القانوني مع الضفة الغربية وأجرى انتخابات برلمانية أردنية لم تشمل سكان الضفة الغربية[1].

ويبدو أن الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت عام 1974م قد احتوت على العديد من القرارات الحيوية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من قرارات، هناك القرار رقم (3226) الذي صنف حقوق الشعب الفلسطيني وخاصة:

1 ـ الحق في تقرير المصير

2 ـ الحق في الاستقلال

كما أشار هذا القرار كذلك إلى «التأكيد على أن الشعب الفلسطيني طرف أصيل في إقامة السلم في الشرق الأوسط»[2].

وهذا القرار رقم (3226) بما احتواه من بنود أعطى القضية الفلسطينية الصبغة السياسية التي افتقدتها طوال السنوات الماضية، حيث تم الاعتراف الدولي بأن القضية الفلسطينية هي قضية شعب لم يتمكن من ممارسة حقوقه التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة.

(1) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها: 1967م ـ 1988م، مرجع سابق، ص 354.

(2) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين: مرجع سابق، ص 8 ـ 9.

كما أن للإشارة في القرار إلى أن الشعب الفلسطيني طرف أصيل في إقامة السلم في الشرق الأوسط دلالة خاصة، حيث ساد الاعتقاد لزمن أن مشكلة الشرق الأوسط يمكن حلها بعيداً عن تناول القضية الفلسطينية.

وتبدو قرارات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة عام 1974م أكثر إيجابية وأدق في المعالجة من قرارات سابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وخاصة بمقارنتها بقرارات دورة الجمعية العامة الرابعة والعشرين لعام 1969م خاصة القرار رقم (2535) الذي كان البداية في تغير تناول الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية الفلسطينية من مجرد كونها مسألة لاجئين إلى التأكيد على وجود حقوق للشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف.

كذلك فإن قرارات الجمعية العامة الصادرة عن دورتها التاسعة والعشرين لعام 1974م كانت السبيل إلى إصدار قرارات دولية تالية عالجت جميع أوجه القضية الفلسطينية وتندد بكثير من الأعمال التي تتخذها إسرائيل سواء تلك التي صدرت ضد الشعب الفلسطيني أو تلك التي طالت الأراضي العربية المحتلة والموارد والتراث وغيرها من الأمور.

وقد عمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تشكيل لجان متخصصة عهدت إليها ببعض المهام المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومن هذه اللجان «اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان المملوكة لسكان الأقاليم المحتلة» التي أنشئت عام 1970م وكذلك «اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف» التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975م.

وقد قامت هاتان اللجنتان على وجه الخصوص بإعداد عدد من التقارير والدراسات بناء على تكليف صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمر الذي ساهم في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالقضية

الفلسطينية، وحالة السكان العرب في الأراضي المحتلة، وأعمال إسرائيل في ما يتعلق باستغلال الثروات الطبيعية والاقتصادية وتغيير معالم الأراضي العربية المحتلة، وبناء المستوطنات وغيرها من الأمور، وهو الأمر الذي ساعد الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة على تفهم أوضاع القضية الفلسطينية، وعلى اتخاذ المزيد من القرارات ذات الفعالية العالية والمتعلقة بالأوجه المختلفة لهذه القضية.

ويبدو أنه من نتيجة مجهودات تلك اللجان، أن ظهر على جداول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بنود معينة من مثل بند «السيادة الدائمة على الموارد القومية في الأقاليم العربية المحتلة» وهو بند تم من خلاله التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في السيطرة والسيادة على موارده الطبيعية، وماله من موارد أخرى وثروات وأنشطة اقتصادية. كما تمت من خلاله مناقشة وكشف التدابير التي تتخذها إسرائيل لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية وغيرها من الثروات، واعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارات صدرت بالخصوص، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن خلال قراراتها المتعلقة بهذا البند دعت كافة الدول والشركات والمنظمات إلى عدم التعاون مع السلطات الإسرائيلية في استغلال تلك الموارد[1].

كما وظهرت بنود أخرى من مثل بند «ظروف حياة الشعب الفلسطيني» وبند «الاحتياجات الصحية للأطفال اللاجئين الفلسطينيين» وبند «الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني».

وخلال الدورة العادية الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عام 1976م اتخذت الجمعية العامة قراراً بالدعوة إلى عقد مؤتمر

(1) Resolutions and Decisions adopted by the General Assembly during its Thirty - Fourth Seossion - 18 sep, 79 Jan. 1980 - General, Assembly - Officil Records: 34 - Supplement No. 46 - UN. New York 1980.

السلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة ورئاسة كل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفياتية (سابقاً) كما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الدورة إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط[1].

ومن المظاهر البارزة في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة اتساع مجال القرارات لتشمل تقريباً كافة المواضيع التي تمس القضية الفلسطينية، فقد صدرت قرارات حول قضايا التعاون العسكري بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، و«التسلح النووي الإسرائيلي» الذي نوقش عام 1982م خلال الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة، وذلك بعد مناقشتها للعدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية خلال دورتها السادسة والثلاثين لعام 1981م.

وخلال دورة الجمعية العامة العادية السابعة والثلاثين لعام 1982م اتخذت الجمعية العامة، قرارها رقم (37/ 123) تحت البند «الحالة في الشرق الأوسط» والذي جاء فيه: «ملاحظة أن سجل إسرائيل وإجراءاتها تثبت إثباتاً قاطعاً أنها ليست دولة عضو محبة للسلم، وأنها لم تقم بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق» وهذه الملاحظة اقتربت من القول أن دولة إسرائيل لم تعد مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة، وأنها قابلة للطرد منها بحسب المادة السادسة من الميثاق التي تجيز فصل أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة إذا أمعن ذلك العضو في انتهاك مبادئ الميثاق، « وبناء على توصية من مجلس الأمن».

واشتمل القرار (37/ 123) على عدة قضايا حيوية منها:

أولاً: «أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن أن قرار إسرائيل الصادر في 14 ديسمبر 1981م والقاضي بفرض القوانين الإسرائيلية

---

(1) القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين، المجلد الأول، الجمعية العامة، نيويورك 1976م.

والإدارة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان «يعد عملاً عدوانياً».

ثانياً: «وإن جميع سياسات إسرائيل وممارساتها الخاصة بضم الأراضي الفلسطينية، والأراضي العربية المحتلة الأخرى بما فيها القدس، هي سياسات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة».

ثالثاً: التأكيد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي المحتلة منذ 5 يونيو 1967م بما في ذلك القدس وأن هذا الأمر هو الأساس لإقامة سلم شامل في المنطقة.

كذلك احتوى القرار على بعض الجزاءات الموجهة ضد إسرائيل، والتي منها:

1 ـ «الامتناع عن إمداد إسرائيل بأية أسلحة أو معدات متصلة بها، ووقف أية مساعدات عسكرية».

2 ـ «الامتناع عن اقتناء أية أسلحة أو معدات عسكرية من إسرائيل».

3 ـ «وقف المساعدات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية عن إسرائيل ووقف التعاون معها».

4 ـ «قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع إسرائيل».

وطالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المعني، جميع الدول الأعضاء «بالكف الفوري ـ فرادى وجماعات ـ عن كل تعاون مع إسرائيل كي تعزلها عزلاً تاماً في جميع الميادين»[1].

وتبدو هذه القرارات قوية بما فيه الكفاية لكي تعطى أية دولة عضو بالأمم المتحدة لديها الرغبة في تنفيذها الأسس القانونية لفعل ذلك،

(1) القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين: الجمعية العامة، نيويورك 1983م، ص 51 ومابعدها.

ولكنه، ولأن هذه القرارات غير ملزمة للأعضاء، فإن تأثيرها لم يتعد النطاق الأدبي. واستمرت إسرائيل في إهمالها لها.

أما بشأن بند «التسلح النووي الإسرائيلي» فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (36 ـ 98) في دورتها العادية السادسة والثلاثين، وجاء في هذا القرار وما تلاه من قرارات بالخصوص:

1 ـ مطالبة إسرائيل أن تتخلى رسمياً عن امتلاك أسلحة نووية.

2 ـ مطالبة جميع الدول والمؤسسات المعنية أن تنهي تعاونها النووي مع إسرائيل.

3 ـ الطلب من مجلس الأمن التحري عن أنشطة إسرائيل النووية، وعن اشتراك دولي ومؤسسات أخرى في هذه الأنشطة.

4 ـ الطلب من جميع الدول تقديم ما في حوزتها من معلومات عن برنامج إسرائيل النووي، أو أية مساعدات تقدم لها.

5 ـ الطلب من مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات الفعالة التي تحول بين إسرائيل وبين تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر بمتابعتها سياسة العدوان وضم الأراضي.

6 ـ إدانة إسرائيل عن عزمها المعلن رسمياً تكرار هجومها المسلح على المرافق النووية للدول الأخرى[1].

وخلال هذه الدورة السابعة والثلاثين لعام 1982م للجمعية العامة للأمم المتحدة تم إصدار القرار رقم (37/ 88) تحت البند «تقرير اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان

(1) انظر على سبيل المثال: القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين، الجمعية العامة، نيويورك، 1983م، ص 99 ومابعدها.

والسكان في الأراضي المحتلة» وقد اشتمل على بعض الادانات الدولية لسياسات إسرائيل وخاصة:

1 ـ إدانة ضم الأراضي العربية بما فيها القدس.

2 ـ إدانة مصادرة الممتلكات العربية.

3 ـ إدانة عمليات تغيير المعالم التاريخية والثقافية والدينية وبخاصة في مدينة القدس.

4 ـ إدانة نهب الثروات العربية.

5 ـ إدانة سياسة العقاب الجماعي ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة[1].

أما في ما يتعلق بإعلان إسرائيل عن عزمها شق قناة تربط البحر الأبيض بالبحر الميت، فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (37. 122) بدورتها العادية السابعة والثلاثين لعام 1982م والذي جاء فيه «أن القناة المقترحة، والمزمع شق جزء منها عبر قطاع غزة، وهي أرض فلسطينية احتلت في عام 1967م تشكل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي، وتؤثر على مصالح الشعب الفلسطيني، ولما كانت (الجمعية العامة) واثقة من أن القناة التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت ستلحق إذا أنشأتها إسرائيل ـ ضرراً مباشراً وخطيراً لاسبيل إلى إصلاحه بحقوق الأردن، ومصالحه الحيوية المشروعة في الميادين الاقتصادية والزراعية والديمغرافية والايكولوجية، تطالب بألا تشق إسرائيل هذه القناة، وبأن توقف على الفور كل الإجراءات أو الخطط المتخذة نحو تنفيذ هذا المشروع»[2].

(1) المرجع السابق، ص 99 ومابعدها.
(2) المرجع السابق، ص 99 ومابعدها.

وبعد تناول هذا الكم من القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، يمكن ملاحظة أنه وخلال دورات الجمعية العامة المتعاقبة والممتدة من الدورة الثانية والعشرين لعام 1967م إلى الدورة الحادية والأربعين لعام 1986م فإن القضية الفلسطينية قد شهدت تطوراً في التناول من حيث:

أولاً: عدد القرارات الصادرة بالخصوص.

ثانياً: المواضيع التي يتم تداولها بالخصوص.

ومن حيث عدد القرارات، لوحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد أصدرت عام 1967م وخلال دورتها العادية الثانية والعشرين قرارين فقط، احدهما تناول تقرير مفوض الأونروا والآخر تعلق بتأجيل بند «الحالة في الشرق الأوسط» إلى الدورة التالية، وخلال الدورة العادية الحادية والثلاثين لعام 1976م ارتفع العدد خلال الدورة العادية التاسعة والثلاثين لعام 1984م إلى ثلاثة عشر قرارا.

أما من حيث مضمون هذه القرارات، فقد اتسع المجال أمام الجمعية العامة بحيث تناولت بنوداً مختلفة ومتشعبة بدءاً من بند «تقرير مفوض الأونروا» وبند «قضية فلسطين» إلى تقرير اللجان المتخصصة، مثل التعاون الإسرائيلي مع جنوب أفريقيا، والقدرة النووية الإسرائيلية، وعزم إسرائيل شق قناة تربط البحر الأبيض بالبحر الميت.

إنه لمن السهل التقرير بأن جميع جوانب القضية الفلسطينية الإنسانية والسياسية والقانونية وغيرها من الأوجه قد تم تداولها وإصدار القرارات اللازمة بشأنها. وأن هذا التداول قد شهد تطوراً محسوسا في الكم والكيف عبر دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة من عام 1967م إلى عام 1986م، ويبقى أن نتعرف على دور الدول الأفريقية في هذا الشأن، وهو الأمر الذي خصص له المبحث التالي:

المبحث الثاني

تطور الموقف الأفريقي من أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية

يتناول هذا المبحث تتبع وتحليل مواقف الدول الأفريقية الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة من واحدة من أهم القضايا العربية المعاصرة، وهي القضية الفلسطينية، تلك القضية التي برزت نتيجة الخلاف بين الشعب العربي الفلسطيني والحركة الصهيونية في ما يتعلق بملكية أرض فلسطين، وكذلك المشاكل التي ترتبت على عدم تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) لعام 1947م والقاضي بتقسيم أرض فلسطين إلى دولتين احداهما للعرب والأخرى لليهود، مع بقاء مدينة القدس تحت وصاية دولية مناسبة[1]. كما يشمل موضوع القضية الفلسطينية كذلك الآثار التي ترتبت على الحروب التي نشبت في نطاقها وخاصة الحربين اللتين وقعتا عامي 1967م و 1973م.

ويتم التعرض لتحليل مواقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية عن طريق تتبع تصويت هذه الدول على القرارات المختلفة التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة من عام 1967م إلى عام 1986م.

---

(1) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها: 1947م ـ 1977م، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 38.

ولقد تم تناول غالبية القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة المذكورة أعلاه في المبحث الأول من هذا الجزء من الدراسة، ويتم التركيز في هذا المبحث على دراسة وتحليل المواقف الأفريقية من هذه القرارات.

لقد لوحظ في المبحث الأول من هذا الجزء من الدراسة، أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والتي صدرت خلال الدورة الثانية والعشرين لعام 1967م قد تناولت بندين رئيسيين، الأول منهما تعلق بتقرير المفوض العام للأونروا، وهو تقرير يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل دوري، أما البند الثاني فكان تحت عنوان «الحالة في الشرق الأوسط» وقد تم تأجيله إلى الدورة التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

وعند النظر في تصويت الدول الأفريقية الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار الجمعية المتعلق ببند مفوض الأونروا، وجد أن هناك انخفاضاً في نسبة التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية، فمن أصل ثلاثين دولة أفريقية عضواً بالجمعية العامة للأمم المتحدة، كان هناك عشرون صوتاً سلبياً خلال هذه الدورة الثانية والعشرين لعام 1967م،

كما حدث الأمر ذاته خلال الدورة الثالثة والعشرين لعام 1968م للجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد صوت إلى جانب قرارات القضية الفلسطينية أحد عشر صوتاً من مجموع ثلاثة وثلاثين صوتاً، وهي مجموع أصوات الدول الأفريقية الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة خلال تلك الدورة[2].

---

(1) Yearbook of the U.N. volum. 22, op, cit p. 269.

(2) انظر في عدد الدول الأفريقية والعربية وتاريخ بدء عضويتها للجمعية العامة للأمم المتحدة:

Basic Facts About the U.N. - Dep. Of Public Information - U.N. New York - 1987 - op. cit.

ولدى تحليل مواقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية خلال دورتي الجمعية العامة للأمم المتحدة، الثانية والعشرين والثالثة والعشرين والمنعقدتين خلال العامين 1967م و 1968م، يلاحظ أنه بالإضافة إلى الأسباب التي كثيراً ما ترددت في تحليلات كثير من البحاث بشأن الظروف التي ساعدت إسرائيل على اكتساب الدعم السياسي الأفريقي وإقامة العلاقات المختلفة مع الدول الأفريقية المختلفة[1]، إلا أنه وبالإضافة إلى تلك المبررات السياسية والاقتصادية والعسكرية، لوحظ أن كفة الجدل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أثناء الدورتين المعنيتين كانت في صالح الموقف الإسرائيلي، فالوفد الإسرائيلي وخلال الدورة الثالثة والعشرين لعام 1968م قدم مجموعة من المبادئ التي تعتقد حكومته أنها ستؤدي إلى حل سلمي للصراع العربي ـ الإسرائيلي كما اشتملت تلك المبادئ على بعض الخطوات الإجرائية.

وقد تم التركيز في هذه المبادئ على مسألة هامة كانت الوفود العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك غير متفقة بشأنها، وهي مسألة المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والدول العربية المعنية، فقد أشار وزير خارجية إسرائيل الذي رأس وفد بلاده في الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1968م، إلى عدم إمكانية تحقيق السلام بين إسرائيل والعرب من دون مفاوضات مباشرة تجري بين الأطراف المعنية[2].

كما كان الموقف في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذه الدورة يميل لصالح إسرائيل بسبب النصر العسكري الذي تحقق لها خلال حرب

(1) انظر في ذلك كلا من: أ ـ د.محمود خيري عيسى ـ مشرف: مرجع سابق، ص ص 307 ـ 330.
ب ـ حلمي عبدالكريم الزعبي: مرجع سابق، ص ص 103 ـ 117.
ج ـ عصام محسن الجبوري: مرجع سابق، ص ص 230 ـ 238.

(2) Yearbook of the U.N.1968 - op, cit p. 272.

يونيو 1967م، ولأن مطالبها في تلك الدورة كانت تبدو منطقية، فالخلاف الأساسي قد تم الفصل فيه على أرض المعركة لصالحها، وقد عرضت شروطها لإقامة السلام الدائم، وركزت على وجه الخصوص على مبدأ التفاوض المباشر واستبدال الحدود المؤقتة بحدود آمنة ومعترف بها.

كما طالبت إسرائيل كذلك بفتح الحدود بينها وبين الدول العربية المجاورة لها، وطالبت بحرية الملاحة في الممرات المائية الدولية، وعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، وتوقيع اتفاقيات سلام مع كافة الدول العربية، وإقامة تعاون إقليمي، وهذه المطالب سبق أن دعت إليها كثير من الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ـ سابقاً ـ كما جاء بعض من هذه المطالب في قرارات دولية هامة من مثل قرار مجلس الأمن رقم (242) لعام 1967م[1].

لقد كانت الوفود العربية بالجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذه الدورة تفتقر إلى قرارات وسياسة مقنعة للرد على هذه المطالب الإسرائيلية، وقد خلت كلمات الردود لكل من وزير خارجية مصر ووزيري خارجية سوريا والأردن من أية إشارة إلى أية خطوات عملية لتصفية الموقف المعقد بين الدول العربية وإسرائيل، بالإضافة إلى أن الإصرار على عدم الاعتراف وعدم الصلح وعدم التفاوض مع إسرائيل، وإعلان ذلك من ضمن قرارات مؤتمر القمة العربي الرابع الذي انعقد بمدينة الخرطوم في الفترة من 29 أغسطس إلى 3 سبتمبر 1967م قد جعل الموقف العربي يبدو أكثر تعنتا[2].

ولقد نجحت إسرائيل في إقناع كثير من الدول الأفريقية وغيرها من الدول بحججها حتى بالنسبة لبعض المسائل التي صدرت بشأنها قرارات

(1) Ibid, pp. 272 - 275.

(2) وثائق مؤتمرات القمة العربية: 1964م ـ 1982م، المجموعة السابعة عشرة، مرجع سابق، ص 51.

انظر كذلك: ـ Yearbook of the U.N.1968 - op, cit p. 272 - 275.

دولية سابقة، من مثل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بحق العودة للفلسطينيين[1].

فقد ادعت إسرائيل، ووافقتها الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك أن حق العودة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة للفلسطينيين، هو حق مرهون بأمرين:

1 ـ وجود ظروف سلمية.

2 ـ وجود إمكانيات عملية[2].

كما حاولت إسرائيل أن تقنع الدول المختلفة بحجج أخرى مثل أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل مثالي، يكمن في إعادة توطينهم في الدول العربية وذلك بسبب العلاقات الحميمة بين أولئك اللاجئين وشعوب تلك الدول، ولأن إعادة التوطين في إسرائيل قد يسبب للاجئين العرب الفلسطينيين أنفسهم غربة دينية ولغوية[3]. كما ركزت إسرائيل كذلك على مسألة الندرة الاقتصادية، وخاصة في ما يتعلق بضيق مساحة الأرض المتوفرة، ولكن هذه الحجة لم تجد قبولاً يذكر لدى الدول المختلفة بسبب سياسة الهجرة الإسرائيلية المعلنة.

وقد قبلت بعض الدول بعض الحجج الإسرائيلية، فالمندوب الأمريكي لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة رأى أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو حق مرتبط بأمن وسلامة إسرائيل، كما أن المندوبين الفرنسي والبريطاني أقرا بأن حل

(1) حق الشعب الفلسطيني في العودة: دراسة أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ووفق إرشاداتها، الأمم المتحدة نيويورك 1979م، ص 14.
(2) المرجع السابق، ص 18.
(3) المرجع السابق، ص 18.

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة بعد حرب يونيو 1967م، يجب أن يكون في نطاق الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط، وبحسب قرار مجلس الأمن رقم (242)[1].

إن مواقف الدول الأفريقية لم تتطور كثيراً في اتجاه تأييد القضية الفلسطينية خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الرابعة والعشرين لعام 1969م، فقد سجلت هذه الدورة نسبة تأييد أفريقية قدرها 41% بالرغم من أن هذه الدورة قد صدر عنها القرار رقم (2535) الذي تم فيه الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف[2]. كما لم تحدث تطورات تذكر في نسبة التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية خلال الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1970م حيث كانت النسبة تقدر بحوالي 41% برغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قامت خلال هذه الدورة بمناقشة أول تقارير اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات ـ الإسرائيلية ـ التي تمس حقوق الإنسان المملوكة لسكان الأقاليم المحتلة، والتي أنشئت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2727) والتي وجدت اعتراضاً من بعض الدول وخاصة من مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي عارض قرار إنشاء هذه اللجنة بحجة أن هذه اللجنة سوف تقوم بعمل متحيز إذ أنها ستقوم بتقصي أعمال إسرائيل ضد السكان العرب في فلسطين المحتلة، ولا تتقصى أعمال الدول العربية ضد اليهود الذين يعيشون على أراضيها[3].

ولم تشهد القضية الفلسطينية أثناء مناقشات بنودها المختلفة بالجمعية

---

(1) Yearbook of the U.N.1969 op, cit p. 23.

(2) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها: 1947م ـ 1977م، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 60.

(3) Yearbook of the U.N.1971 - vol, 25 - Office of Public Information - U.N. New York - op, cit p. 193 - 194.

العامة للأمم المتحدة خلال دورتها السادسة والعشرين لعام 1971م تطورات ملموسة بالنسبة لإقناع وفود الدول الأفريقية كي تتخذ مواقف أكثر إيجابية، حيث كان تصويت الدول الأفريقية على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال هذه الدورة متدنياً نسبياً ولم تتعد النسبة 31%.

إن هذا الوضع المتدني لتأييد الدول الأفريقية للقضية الفلسطينية بالجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذه الفترة، يتمشى مع ما جاء في تحليل سياسي للإدارة العامة للشؤون السياسية بجامعة الدول العربية حول الموقف الأفريقي تجاه القضية الفلسطينية، وقد جاء في هذا التحليل الفقرة الآتية[1] «منذ نشأة منظمة الوحدة الأفريقية في 1963م وحتى عام 1967م لم تنجح محاولات الدول العربية الأفريقية في طرح موضوع أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين داخل المنظمة، وذلك لغلبة التيار الذي يدعو لعدم إقحام الدول الأفريقية في مشاكل خارجية قد يؤدي التعامل معها إلى اتخاذ مواقف قد تضر بمصالح الدول الأفريقية حديثة الاستقلال».

ويستطرد التقرير أن من أهم أسباب العزوف الأفريقي عن اتخاذ مواقف أكثر إيجابية من القضية الفلسطينية هو النفوذ الإسرائيلي في منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك «الوجود المؤثر لإسرائيل في معظم الدول الأفريقية المستقلة وارتباط كثير منها بعلاقات تعاون واتفاقات في شتى المجالات مع الكيان الصهيوني»[2].

ومع ذلك، فإنه يمكن ملاحظة أنه وعلى مستوى منظمة الوحدة الأفريقية، فقد تم إصدار أول قرار صريح يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي، ويشجب العدوان في مؤتمر القمة الأفريقية الثامن المنعقد بأديس أبابا في

(1) التعاون العربي ـ الأفريقي ـ مقومات وخصائص التعاون العربي الأفريقي: ورقة صادرة عن الإدارة العامة للشؤون السياسية الدولية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة تونس، د.ت، ص 4.

(2) المرجع السابق، ص 4.

الفترة من 21 إلى 23 يونيو 1971م، وقد اشتمل القرار على تأييد أفريقي لمجهودات السفير يارنج ولكنه لم يتعامل مباشرة مع القضية الفلسطينية[1]. كما تم وخلال هذا المؤتمر تشكيل لجنة أفريقية من عشرة رؤساء دول أفريقية للمساهمة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242)، ودعم مهمة السفير يارنج[2].

ويمكن ملاحظة أن عام 1972م شهد بعض التطورات الإيجابية في العلاقات العربية ـ الأفريقية، ومن ذلك مثلاً:

أولاً: إقدام بعض الدول الأفريقية على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، حيث قامت كل من تشاد وأوغندا والكونغو الشعبية والنيجر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل خلال هذا العام، بالإضافة إلى غينيا ـ كوناكري ـ التي سبق لها أن قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل أثناء حرب يونيو 1967م[3].

ثانياً: وخلال عام 1972م تم انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي التاسع بمدينة الرباط، وقد اتخذ هذا المؤتمر قراراً عن «العدوان المستمر ضد جمهورية مصر العربية»، وقد تضمن هذا القرار بعض الإشارات الهامة مثل:

أ ـ موقف منظمة الوحدة الأفريقية من ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو 1967م تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (242).

ب ـ استنكار منظمة الوحدة الأفريقية لرفض إسرائيل المتكرر تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومبادرات منظمة الوحدة الأفريقية.

ج ـ استنكار منظمة الوحدة الأفريقية لموقف إسرائيل من مهمة السفير يارنج وعدم تجاوبها مع مساعي لجنة العشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

---

(1) المرجع السابق، ص 4.
(2) المرجع السابق، ص 4 ـ 5.
(3) المرجع السابق، ص 5.

د ـ كما احتوى القرار على دعوة موجهة إلى جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة كي تتخذ كافة الإجراءات من أجل الانسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط من الأراضي العربية المحتلة، والامتناع عن التعاون العسكري مع إسرائيل بشكل يمكنها من تعزيز قدراتها العسكرية وتمكينها من استمرار احتلالها للأراضي العربية والأفريقية[1].

إن لهذه الإشارات صلة بالموقف التصويتي الذي اتخذته الدول الأفريقية حيال القضية الفلسطينية خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة السابعة والعشرين لعام 1972م، فقد تميزت هذه الدورة بارتفاع نسبة التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية حيث وصلت 5،60%.

ولقد لوحظ أن مؤتمرات القمة الثمانية التي عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية قبل مؤتمر الرباط التاسع عام 1972م حاولت تجنب اتخاذ قرارات تتعلق بموقف القارة الأفريقية من القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة، ولم تأت مقررات مؤتمر القمة الأفريقية التاسع هذه إلا بعد فشل لجنة العشرة الأفريقية التي حاولت المشاركة في مجهودات الوساطة التي يقوم بها السفير يارنج بين إسرائيل والدول العربية[2].

ولقد تأكد تحول مواقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية خلال الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1973م حيث وصلت نسبة التأييد 5،73%. وخلال عام 1973م كذلك قام مؤتمر القمة الأفريقية العاشرة الذي انعقد بأديس أبابا في الفترة من 27 إلى 29 مايو 1973م بإصدار قرار عن الشرق الأوسط جاء فيه أن المؤتمر «يندد بشدة بموقف إسرائيل السلبي وأعمالها الإرهابية وعرقلتها للجهود الرامية للتوصل إلى حل عادل ومنصف للمشكلة.... ويطالب مرة أخرى بالانسحاب الفوري

(1) د.سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص ص 99 ـ 101.
(2) محبات إمام الشرابي: مرجع سابق، ص 180.
وانظر كذلك: د.محمود خيري عيسى: مشرف، مرجع سابق، ص 394.

غير المشروط للقوات الإسرائيلية من كافة الأراضي الأفريقية والعربية المحتلة»[1]. هذا كما تمت الإشارة ولأول مرة في قرارات منظمة الوحدة الأفريقية إلى الحقوق الثابتة لشعب فلسطين، وكلف المؤتمر رئيسه المنتخب لتلك الدورة للتحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والعشرين عن موقف منظمة الوحدة الأفريقية تجاه مشكلة الشرق الأوسط[2].

لقد أدت نتائج حرب أكتوبر 1973م الإيجابية على الجانب العربي إلى تطورات ملموسة في العلاقات العربية ـ الأفريقية، فقد زاد عدد الدول الأفريقية التي قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، ففي خلال الفترة من 6 إلى 30 أكتوبر 1973م قامت حوالي خمس عشرة دولة أفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وكان من بين هذه الدول، إثيوبيا ونيجيريا وغانا والسنغال والجابون وغيرها[3].

كما قام عدد آخر من الدول الأفريقية بقطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل خلال الأشهر الباقية من عام 1973م بحيث لم يعد هناك سوى قليل من الدول الأفريقية التي احتفظت بعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، هي ليسوتو ومالاوي وسوازيلاند[4].

وأثناء انعقاد الدورة غير العادية الثامنة لمجلس وزراء منظمة الوحدة

(1) محمد عبود الفرج: الموقف الأفريقي من القضية الفلسطينية قبل حرب أكتوبر 1973م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، طرابلس ـ ليبيا 1982م، ص 114 ـ 115.

(2) د. بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، مرجع سابق، ص 536.

(3) 53- Samih Farsoum:(Israeli Outreach into Africa) (3 World Magazine) Bonn - 1976 - p. 43.

(4) مدثر عبدالرحيم: «نظرة أفريقيا على الصراع العربي ـ الأفريقي» في العرب وأفريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص 403 ـ 404.

الأفريقية التي انعقدت بأديس أبابا في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر 1973م تم اتخاذ قرار إنشاء اللجنة السباعية التي كلفت بمهمة النظر في تطوير التعاون العربي ـ الأفريقي عن طريق الاتصال بجامعة الدول العربية، وفي نوفمبر 1973م قام الرئيس: موبوتو سيسي سيكو رئيس جمهورية زائير بحضور مؤتمر القمة العربية السادسة الذي انعقد بمدينة الجزائر بصفة مراقب «تعبيراً عن التضامن الأفريقي مع الدول العربية»[1]. وقد اتخذ هذا المؤتمر عدداً من القرارات الهامة والمتعلقة بدعم التعاون العربي ـ الأفريقي في كافة المجالات، خاصة في ما يتعلق بقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والثقافية مع الأنظمة العنصرية في كل من جنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا من قبل الدول العربية وتطبيق حظر نفطي على تلك الدول. وتأييد حركات التحرر الأفريقية[2]. كما أن مؤتمر القمة العربي السادس، اتخذ قراراً بتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للاتصال بأمانة منظمة الوحدة الأفريقية، ولجنة الدول السبع التابعة لها، «لتنظيم مشاورات دورية على مختلف المستويات وأعلاها بين الدول العربية والأفريقية»[3].

ولقد كان لهذه الخطوات التي اتخذت من كافة الأطراف العربية والأفريقية أثرها على الكيفية التي صوتت بها الدول الأفريقية على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية أثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1974م حيث قفزت نسبة التأييد الأفريقي في هذه الدورة لتصل إلى 97% رغم أن هذه الدورة كانت من أكثر دورات الجمعية

(1) التعاون العربي ـ الأفريقي ـ مقومات وخصائص التعاون العربي الأفريقي: ورقة صادرة عن الإدارة العامة للشؤون السياسية الدولية، جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 7.

(2) القرارات العربية بشأن العلاقات العربية الأفريقية والتعاون العربي الأفريقي 1964م ـ 1985م: إصدار: الإدارة الأفريقية، الإدارة العامة للشؤون الدولية، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، فبراير 1986م، ص 5.

(3) المرجع السابق، ص 6.

العامة للأمم المتحدة حساسية بالنسبة للقضية الفلسطينية حيث إنها الدورة التي دعيت فيها منظمة التحرير الفلسطينية، بناء على قرار الجمعية العامة رقم (3210) لحضور مداولات الجمعية العامة حول قضية فلسطين، وكذلك تم في هذه الدورة وبناء على قرار الجمعية العامة رقم (3227) منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب كما تمت دعوة السيد ياسر عرفات، رئيس المنظمة المعنية للحديث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذه الدورة، وقد عارضت هذه القرارات كثير من الدول الأعضاء، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أفاد مندوبها، بأن منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب بالجمعية العامة «يؤدي إلى الإضرار بعملية التفاوض من أجل السلام الشامل، كما أن السماح للحديث أمام الجمعية العامة لغير الدول الأعضاء، قد يضع سابقة خطيرة تعرقل من أثر الأمم المتحدة»[1]. أما مندوب إسرائيل بالجمعية العامة للأمم المتحدة فقد عارض تلك القرارات معارضة شديدة، واعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية «عبارة عن مظلة للإرهابيين هدفها تصفية إسرائيل»[2].

كما أفاد المندوب الإسرائيلي بأن دعوة ياسر عرفات للحديث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هو بمثابة إدارة وجه الجمعية العامة للأمم المتحدة «عن الميثاق والقانون والإنسانية»[3]. كذلك امتنعت بريطانيا عن التصويت على قرار دعوة السيد ياسر عرفات للحديث أمام الجمعية العامة لاعتقادها «أن ممثلي الدول فقط يجب أن يسمح لهم بالحديث في اجتماعات الجمعية العامة»[4].

وخلال هذه الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم

(1) Yearbook of the U.N. 1974 - op, cit - P. 220.
(2) Ibid, p. 210.
(3) Ibid, p. 221.
(4) Ibid, p. 220.

المتحدة، تم اتخاذ القرار رقم (3226) الذي صنف حقوق الشعب الفلسطيني وأكد القرار في صياغته النهائية على «أن الشعب الفلسطيني طرف أصيل في إقامة السلم في الشرق الأوسط»[1].

وقد تم خلال الدورة 33 لعام 1975م اتخاذ القرار رقم (3375) الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في الجهود من أجل السلم في الشرق الأوسط وكذلك القرار رقم (3379) الذي قرر «أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»، وقد صوت إلى جانب هذا القرار في الجمعية العامة 72 دولة، وعارضته 35 دولة، بينما امتنعت عن التصويت 32 دولة.

ويلاحظ أن عشرين دولة أفريقية، أيدت القرار، وعارضته خمس دول هي أفريقيا الوسطى وساحل العاج وسوازيلاند وليبيريا ومالاوي، بينما امتنعت عن التصويت اثنتا عشرة دولة أفريقية من بينها اثيوبيا وغانا، وكينيا، وزامبيا، وزائير[2].

وقد تم خلال الدورة الحادية والثلاثين لعام 1976م اتخاذ القرار رقم (31/ 61) تحت بند «مؤتمر السلام في الشرق الأوسط» والذي دعيت فيه منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مداولاته، ولكن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اعترضتا على ذلك باعتبار أن مؤتمر جنيف له راعيان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي -سابقاً ـ وهو «مؤتمر ذو سيادة يدعو من يشاء إلى حضوره».

هذا، ويلاحظ أن الدول الأفريقية التي ظلت على حالها من عدم تأييد كثير من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، هي تلك الدول التي

(1) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين، مرجع سابق، ص ص 8 ـ 9.

(2) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي 1975 ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الوثائق والدراسات، بيروت، 1975م.

وجدت صعوبة في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، فخلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1974م، وجد أن مالاوي وسوازيلاند قد عارضتا غالبية القرارات التي صدرت بخصوص القضية الفلسطينية، كما لوحظ كذلك وجود أصوات سلبية لكل من الدول الأفريقية: ساحل العاج، وجمهورية وسط أفريقيا، وليسوتو وليبيريا وسيراليون والغابون[1]. كما أن هذه الدول ذاتها هي التي قامت بمعارضة كثير من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1976م[2].

ومن الأمور ذات الدلالة، أن تطور تناول القضية الفلسطينية خاصة وموضوع الشرق الأوسط عامة في مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، قد صاحبه تطور ملموس في التصويت الإيجابي للدول الأفريقية على القرارات التي تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دوراتها المتعاقبة.

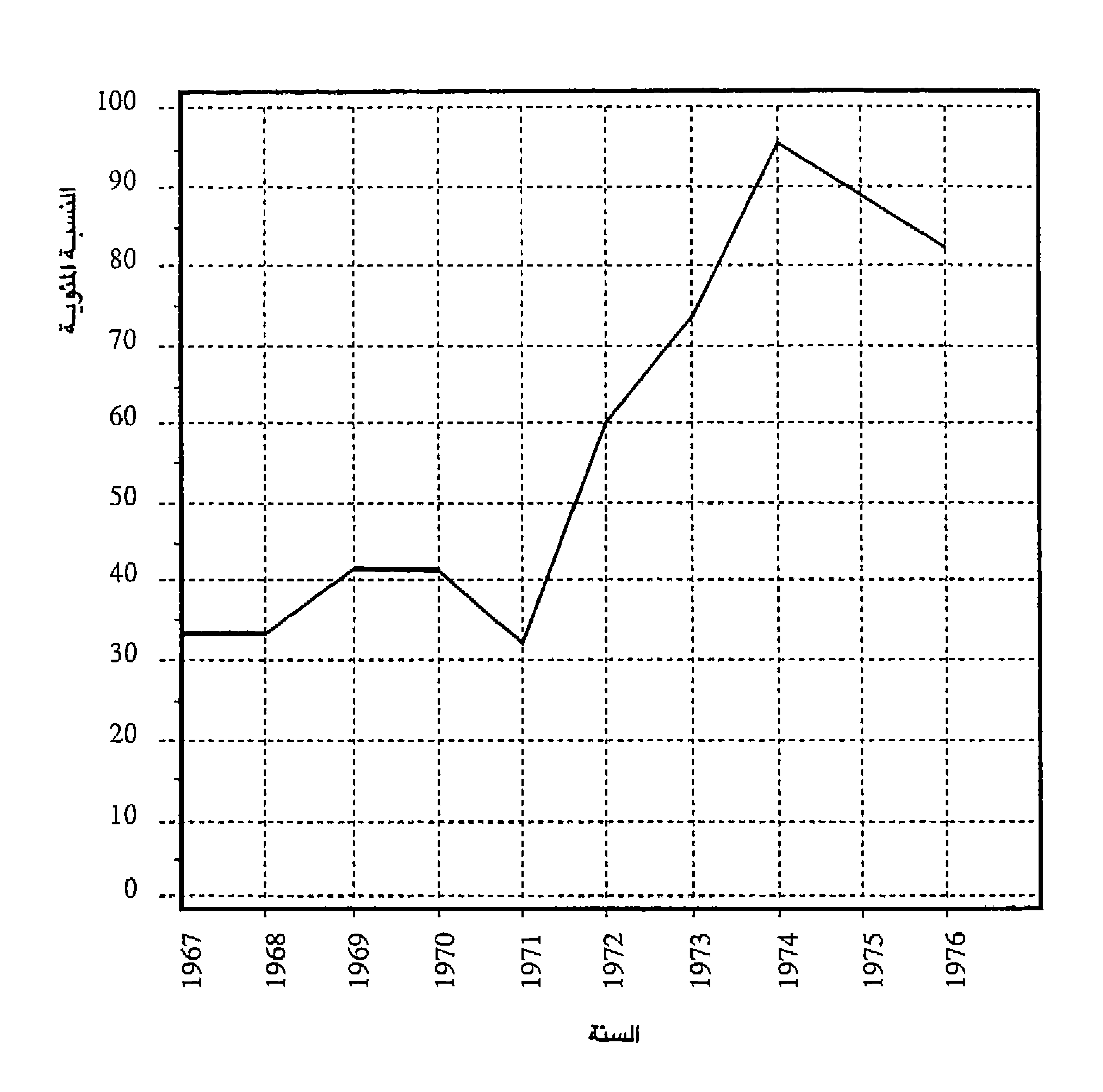
ويمكن تحديد المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية في حيز اهتمام الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية في الفترة الممتدة من عام 1967م إلى عام 1976م بمرحلتين أساسيتين هما:

أولاً: المرحلة الأولى وتمتد من عام 1967م إلى نهاية عام 1971م وقد تميزت هذه الفترة بتردد الدول الأفريقية وحذرها من اتخاذ مواقف صارمة من القضية الفلسطينية، وقد اثبت نمط تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا التردد والحذر، حيث أن نسبة التأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية لم تتجاوز 41% في أحسن الظروف وانخفضت تلك النسبة إلى 31%.

(1) Yearbook of the U.N. 1974 - op, cit - pp. 106 - 172.

(2) Yearbook of the U.N. 1974 - op, cit - pp. 117 - 205.

الشكل رقم (3)
تطور تصويت الدول الأفريقية على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية
1967 ـ 1976



ثانياً: المرحلة الثانية، ويمكن أن تحدد بدايتها بمبادرات بعض الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وقد جاءت أولى هذه المبادرات في شهر مارس 1972م، عندما أقدمت أوغندا على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ثم أعقبتها كل من تشاد والكونغو الشعبية والنيجر. وقد شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً نسبياً في تصويت الدول الأفريقية الإيجابي على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، واتخذت فيها مؤتمرات القمة الأفريقية بعض القرارات التي تتعلق بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني والتأكيد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو 1967، والربط بين كفاح الشعبين العربي الفلسطيني والأفريقي، ومعاداة الصهيونية والعنصرية في كل من فلسطين المحتلة والجنوب الأفريقي.

إن الظروف السياسية والاقتصادية التي أدت إلى بروز هذه المرحلة من مراحل تطور مواقف الدول الأفريقية تجاه القضية الفلسطينية هي الظروف ذاتها التي ساعدت على نمو التعاون العربي ـ الأفريقي الذي بدأ هو الآخر مرحلة جديدة بانعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول في مارس 1977م بمدينة القاهرة، بجمهورية مصر العربية.

ومن خلال تتبع أعمال ونشاطات المؤسسات التي أقيمت لتسيير التعاون العربي ـ الأفريقي بعد انعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، وأهمها اللجنة الدائمة للتعاون، يمكن ملاحظة أن فترة التعاون العربي ـ الأفريقي الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986 قد انقسمت إلى ثلاث مراحل رئيسية هامة هي:

1 ـ المرحلة الأولى: وهي مرحلة الانطلاق الأولى، وتبدأ من مارس 1977م إلى شهر ديسمبر 1978م، وقد عقدت فيها اللجنة الدائمة للتعاون

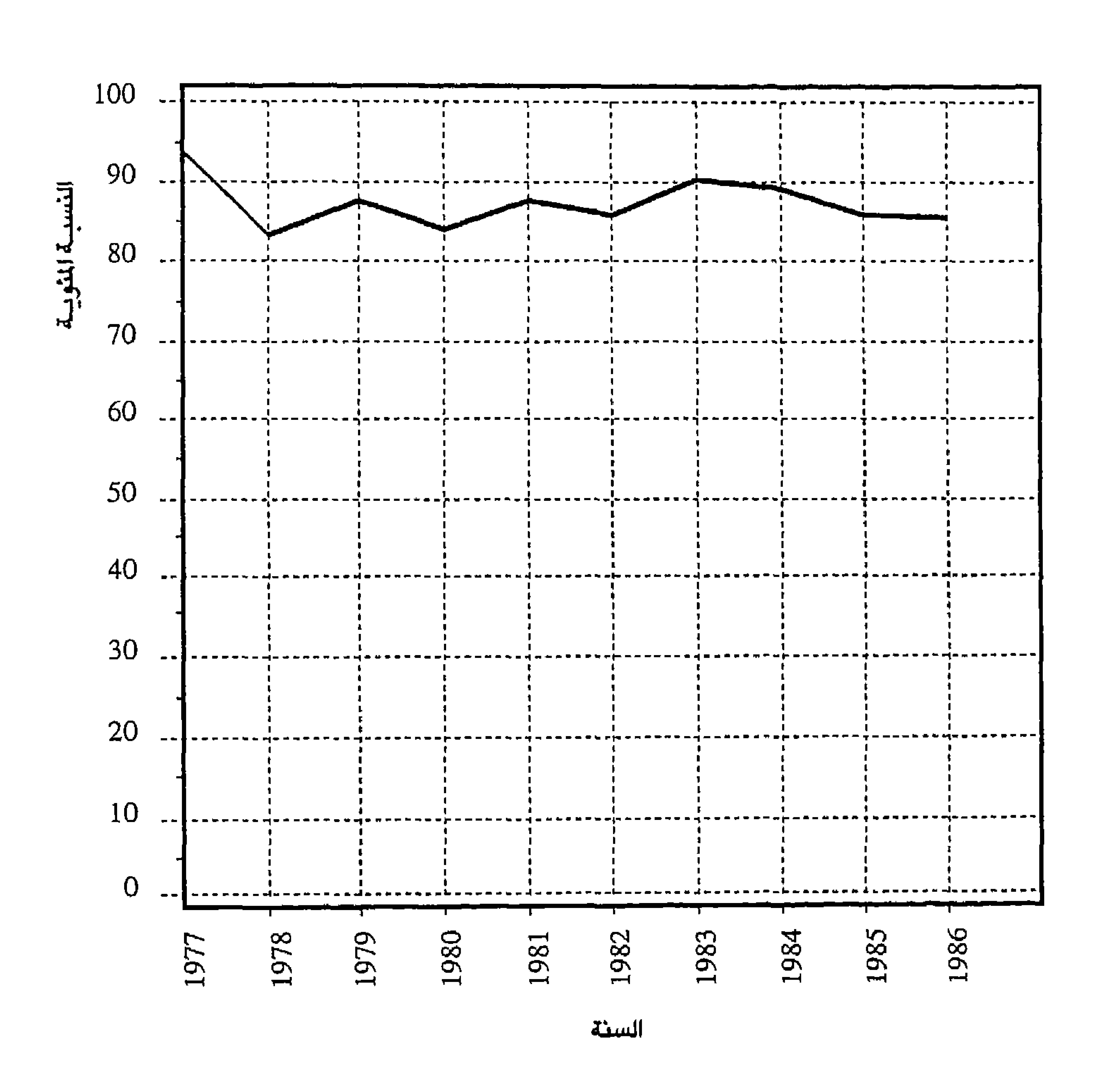
أربعة اجتماعات، وتمكنت فيها من تشكيل بعض مجموعات العمل المتخصصة.

2 ـ المرحلة الثانية: وهي مرحلة التوقف، وقد بدأت في شهر يوليو 1979م، وانتهت في شهر ابريل 1982م، ولقد عزي سبب التوقف إلى مسألة تتعلق بتوقيع جمهورية مصر العربية اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل، ورغبة بعض الدول العربية، بجامعة الدول العربية تعليق عضوية مصر في عدد من المنظمات الدولية، وفي أعمال اللجنة الدائمة للتعاون، وهو أمر رفضته الدول الأفريقية.

3 ـ المرحلة الثالثة: وهي مرحلة استئناف أعمال اللجنة الدائمة للتعاون، ولجنة التنسيق، بدءاً من الدورة الخامسة للجنة الدائمة للتعاون التي عقدت بمدينة دكار ـ بالسنغال في ابريل 1982م، وتمتد هذه المرحلة إلى حين انعقاد الدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون والتي تمت بمدينة دمشق ـ سوريا ـ في الفترة من 15 إلى 17 يناير 1986م ولوحظ عن هذه الفترة تخلخل مواعيد انعقاد اللجنة الدائمة للتعاون، وعدم انتظام أعمالها.

ومن خلال استعراض تصويت الدول الأفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في هذه الفترة الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م، لوحظ أن مواقف معظم الدول الأفريقية لم تتأثر كثيراً بظروف السياسة العربية الداخلية، وما جرته معاهدة كامب ديفيد من انقسامات، ولم تتأثر كذلك بتوقف أجهزة التعاون العربي ـ الأفريقي وخاصة اللجنة الدائمة للتعاون عن نشاطها في فترة امتدت حوالي ثلاث سنوات، بل حافظت معظم الدول الأفريقية على نمط تصويتها الإيجابي على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

شكل رقم (4)
تطور تصويت الدول الأفريقية على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية
1977 ـ 1986



لقد تناولت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها العادية الثانية والثلاثين لعام 1977م خمسة عشر قراراً تتعلق جميعها بالقضية الفلسطينية، وكان عدد الدول الأفريقية الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذه الدورة، أربعين دولة، وقد حصلت القضية الفلسطينية على تأييد أفريقي وصلت نسبته رقماً قياسياً عن كل الدورات السابقة، حيث وصلت النسبة 94%.

واستمر نمط التصويت الأفريقي إيجابياً خلال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة اللاحقة، فوصلت نسبة التأييد في الدورة الثالثة والثلاثين لعام 1978م إلى 83%.

وارتفعت النسبة خلال الدورة الرابعة والثلاثين لعام 1979م لتصل إلى 87%، ولم يتعرض هذا التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية لمؤثرات السياسة العربية، وسجلت الدورة الخامسة والثلاثون لعام 1980م نسبة تأييد قدرها 84%، وخلال الدورة السادسة والثلاثين لعام 1981م كانت نسبة التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة 87%، كما كانت النسبة خلال الدورة السابعة والثلاثين لعام 1982م 86%، وارتفعت النسبة أثناء الدورة الثامنة والثلاثين لعام 1983م فوصلت 90،5%، وسجلت الدورة التاسعة والثلاثين لعام 1984م نسبة تقدر بـ 89%، واستمرت نسبة التصويت للدول الأفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية متقاربة خلال الدورات المتعاقبة التالية، حيث كانت النسبة أثناء الدورة الأربعين لعام 1985م 86%، والنسبة في الدورة الحادية والأربعين لعام 1986م 85%.

ولقد سادت هذه المرحلة من مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية الخلافات التي نشبت بين القوتين العظميين، وهما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي ـ سابقا ـ حول الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد، والمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية المباشرة،

حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الآخرين «أن إطار كامب ديفيد يعتبر فرصة لامثيل لها لشعوب الشرق الأوسط»[1].

بينما رأى الاتحاد السوفياتي ـ سابقاً ـ وبعض الدول المتحالفة معه أن اتفاقيات كامب ديفيد قد «زادت من تعقيد الموقف في الشرق الأوسط»[2].

ومن خلال الاطلاع على مواقف كثير من الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك الاطلاع على مشاريع القرارات المقدمة يتضح عمق الخلافات التي سادت مداولات الجمعية العامة في هذه المرحلة من مراحل التعاون العربي ـ الأفريقي، ومع ذلك فقد احتفظت الدول الأفريقية بمواقف متقاربة عند تصويتها على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ولم يتدنَّ مستوى تأييدها لهذه القضية عن نسبة 80% خلال المرحلة الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م، وهو الأمر الذي يظهره الرسم البياني الموضح لتطور تصويت الدول الأفريقية خلال هذه المرحلة.

لقد تناول هذا الباب مجال التعاون العربي ـ الأفريقي في المجال السياسي، وهو من أهم مجالات التعاون الذي انخرطت فيه الدول العربية والأفريقية، وقد قسم هذا الباب إلى فصلين، تم في الفصل الأول منهما بحث أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمتعلقة بأهم قضايا القارة الأفريقية، وموقف الدول العربية منها، واتضح من البحث أن مواقف الدول العربية كانت إيجابية في معظم دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد تناول الفصل الثاني أهم قرارات الجمعية العامة الخاصة بأهم قضايا الوطن العربي وموقف الدول الأفريقية منها، وأوضحت الدراسة أن تلك المواقف قد شهدت تطورات هامة خلال السنوات المعنية.

---

(1) Yearbook of the U.N. 1978 - op, cit - p. 328.

(2) Ibid - p. 329.

الباب الثاني

التعاون العربي ـ الافريقي
في المجال الاقتصادي

الفصل الأول:

ـ تطور حجم التجارة الخارجية المتبادلة بين الدول العربية والافريقية

الفصل الثاني:

ـ تطور العلاقات المالية بين الدول العربية والافريقية

الباب الثاني

التعاون العربي ـ الأفريقي في المجال الاقتصادي

يتناول هذا الباب، والذي يتكون من فصلين رئيسيين، «التعاون العربي ـ الأفريقي في المجال الاقتصادي»، وهو تعاون متعدد الأنشطة والمستويات، وكما تتعدد أهدافه، وتتنوع آلياته وطرقه.

وقد ركز هذا الباب على ميدانين من ميادين التعاون الاقتصادي المختلفة، وهما التجارة الخارجية المتبادلة بين الدول العربية والأفريقية، وكذلك العلاقات المالية بين الطرفين.

وقد تم في الفصل الأول من هذا الباب بحث الظروف الموضوعية المحيطة بالتجارة الخارجية العربية والأفريقية، ومناقشة أهم المجالات القائمة للتبادل التجاري بين العرب والأفارقة، وما يصادف تلك المجالات من عوائق، كما أهتم الفصل الثاني بظروف التعاون المالي وحجم هذا التعاون وآلياته وأهدافه المختلفة.

ويعتبر التركيز على مسألتي التجارة الخارجية والتبادل المالي بين الدول العربية والأفريقية في هذه الدراسة، كنموذج للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية، وليس حصراً له، فالتعاون الاقتصادي بين القارة الأفريقية والوطن العربي يشمل العديد من الأنشطة والميادين، ويتشعب في

كافة الاتجاهات. وقد اهتمت الدول المعنية بالتعاون الشامل، وقد أوضحت بعض الدراسات التي صدرت على وجه الخصوص، من قبل جامعة الدول العربية ومنظمة الاونكتاد أهمية التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب في ما بينها، واعتبرته السبيل الأكثر أهمية في التخلص من التخلف، وتحقيق التنمية المبنية على الاعتماد على الذات.

الفصل الأول

تطور حجم التجارة الخارجية المتبادلة
بين الدول العربية والأفريقية

تعتبر التجارة الخارجية أحد المتغيرات الهامة التي يركن لها كثير من الباحثين في تحليل وقياس مدى الوحدة أو التكامل أو التعاون بين الجماعات، والدول أو التنظيمات المختلفة، وذلك لأن في اتساع حجم التعاون التجاري بينها دليلاً على اتساع تبادل المصالح المشتركة وهو الأمر الذي يساعد على ترسيخ وتعميق الوحدة أو التكامل أو التعاون بين الأطراف المعنية.

وتمثل التجارة الخارجية إحدى أهم مشاغل الحكومات المعاصرة، وهي كذلك جانب من الأنشطة التي تحرص كثير من الأنظمة على اختلاف توجهاتها الاجتماعية والسياسية، على المشاركة في السيطرة عليها أو توجيهها، رغبة منها في تحقيق العديد من الأهداف[1].

والهدف من دراسة وتحليل تطور حجم التجارة الخارجية المتبادلة بين الدول العربية والأفريقية وهو الوقوف على حجم الصادرات والواردات بين هذه الدول في جميع السلع -عدا الأسلحة والمواد العسكرية والأخرى بغرض التعرف على مدى اتساع التجارة العربية ـ الأفريقية وأثر ذلك على

---

(1) مصطفى محمد عزالعرب: سياسة وتخطيط التجارة الخارجية، القاهرة الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1988م، ص 95 وص 402 ومابعدها.

عملية التعاون في مراحلها المختلفة.

وسيتم في هذا الجزء، التركيز على أمرين هما:

أولاً: الظروف الموضوعية المحيطة بالتجارة الخارجية للدول العربية والأفريقية.

ثانياً: المجالات القائمة للتبادل التجاري العربي ـ الأفريقي وتطورات أحجامها.

أولاً: الظروف الموضوعية المحيطة بالتجارة الخارجية للدول العربية والأفريقية

لقد مرت التجارة الخارجية للدول العربية والأفريقية بمراحل تاريخية متباينة، وكانت في عهود الاستعمار تجارة تتحكم فيها القوى الأجنبية، ولم تصبح تجارة وطنية في هذه الدول إلا في أوقات متأخرة نسبيا، أي في عهود الاستقلال.

ومع ذلك فإن تعقد وتشابك المصالح الدولية، والهيمنة التي تشهدها كثير من المجالات الدولية، يجعل البعض يعتقد أن كثيراً من الدول الأفريقية والعربية تحتاج إلى بعض الوقت والإمكانيات الفنية المختلفة كي يمكن لها الإدعاء أن لها سياسة تجارية خارجية مستقلة، بمعنى أنها تتحكم فيما تريد أن تصدر، وفيما تريد أن تستورد بإرادة وطنية، وعن دراية ومعرفة حقيقية بمصالحها القومية[1].

لقد اضطرت كثير من الدول العربية والأفريقية وبسبب قلة الخبرة

(1) E. Hansen (editor): Africa: Prespective on Peace and Development. U.N. - University - Studies on Peace and Regional Security - zed Book Ltd - London & New York 1987 - p. 45.

الذاتية، وبحكم الإرث التاريخي، ولظروف النظام الاقتصادي العالمي السائد، ولوجود بعض الضرورات الملحة إلى طلب المساعدات الخارجية وبذا ارتبطت بمراكز الثقل الخارجي في كثير من أمورها، وخاصة في ما يتعلق بتجارتها الخارجية[1].

وهناك كثير من المحاولات التي قامت بها الدول العربية في نطاق جامعة الدول العربية وخارجها، وكذلك بعض المحاولات الأفريقية التي استهدفت الحد من التوجه الخارجي وتشجيع التجارة الإقليمية العربية، والأفريقية، إلا أن النتائج كانت غير إيجابية في كثير من هذه المحاولات[2].

وتشير التقارير الاقتصادية المختلفة[3] إلى جملة من المعطيات التي

---

(1) انظر في ذلك كلاً من:
أ ـ نحو عمل اقتصادي عربي مشترك: الورقة الرئيسية، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية -1 ـ ، إصدار: الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، وثيقة مقدمة لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر ـ عمان ـ المملكة الأردنية 1980م، ص 2.
ب ـ تنمية التجارة بين العالم العربي وأفريقيا النامية 1971 ـ 1981م، المجلد الأول: التقرير إصدار: جامعة الدول العربية، طبع في فرنسا ـ 1985م، ص 77 ـ 78.

(2) انظر في ذلك كلا من:
أ ـ دليل تدابير الرقابة التجارية في البلدان النامية: تقرير أمانة الاونكتاد، نيويورك ـ 1987.
ب ـ عبدالحميد الإبراهيمي: الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، بيروت 1980، الفصل الأول.

(3) تنمية التجارة بين العالم العربي وأفريقيا النامية: 1970 ـ 1981م، مرجع سابق، ص 11 ـ 13.
وانظر كذلك:
Overoll Economic Prespective and the Year 2000, Economic Commission for Europe - Geneva - New York 1988 - pp. 65 - 66.

ساهمت في جعل التجارة العربية والأفريقية ذات خصائص مشتركة منها:

1 ـ ضعف المشاركة على المستوى العالمي.

2 ـ ضعف التجارة البينية، أولاً، في ما بين الدول العربية ذاتها، وثانياً في ما بين الدول الأفريقية ذاتها أيضاً، وثالثاً، في ما بين الدول العربية والأفريقية، ورابعاً في ما بين دول العالم النامي بشكل عام.

3 ـ ضيق حيز هذه التجارة العربية والأفريقية، وتركزها الشديد في عدد محدود من السلع والمواد الأولية.

4 ـ توجه التجارة العربية والأفريقية الخارجية نحو مركز الثقل الخارجي[1].

أما مسألة ضعف مشاركة التجارة الخارجية للدول العربية والأفريقية على المستوى العالمي، فإن لها أسباب ومبررات، ونتائج يمكن التطرق إلى بعضها بالتحليل، استناداً إلى الدراسات والتقارير التي تصدر عن بعض الجهات المختصة مثل أمانة الاونكتاد (UNCTAD)، وصندوق النقد الدولي، والتقارير الاقتصادية التي تصدر عن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعين للأمم المتحدة، وغيرها.

ولقد أشير في بعض من هذه التقارير والدراسات إلى أن ضعف المشاركة العربية والأفريقية في التجارة العالمية ناتج عن مجموعة من المسائل والتي من أهمها انخفاض مستوى الإنتاج العربي والأفريقي في كثير من السلع والمواد، وانعدام إنتاجها لكثير من السلع والمواد الأخرى، مقارنة

(1) نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، العدد الثالث ـ بغداد إصدار: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة ـ ديسمبر 1985م، ص 187 ـ 238.

بالمناطق الجغرافية العالمية الأخرى، مثل أوروبا وأمريكا وغيرهما[1].

إن لمسألة الإنتاج أهمية كبيرة بالنسبة للدول العربية والأفريقية لأن وفرته، وزيادته عن الحاجة الوطنية يمكن الدول المعنية من المشاركة الواسعة في التجارة الدولية، كما أن نوعية الإنتاج ومستواه واستمراره، أمور تساهم في خلق مكان قدم في التجارة الدولية.

ويلاحظ أن الدول العربية والأفريقية تعاني مشكلات رئيسية في قضايا الإنتاج، ومن ذلك عدم وفرة الإنتاج في كثير من السلع والمواد بكميات زائدة عن حاجتها، وكذلك تذبذب الإنتاج وتدني مستواه في كثير من الأحيان.

وكثيراً ما تعاني الدول العربية والأفريقية من تدهور مستوى الإنتاج من فترة لأخرى، وخاصة بالنسبة لبعض المواد الأولية التي تتخصص في إنتاجها.

إن إنتاج القارة الأفريقية من الطعام والمواد الزراعية، وكما يشير إلى ذلك الجدولان الأول والثاني قد تدهور خلال السنين، فمتوسط الإنتاج السنوي من الطعام لعام 1972 ـ 1973م قد تدهور بشكل كبير مقارنة بإنتاج القارة لعام 1970م، وكذلك الحال بالنسبة لإنتاج المواد الزراعية الأخرى.

---

(1) انظر في ذلك كلاً من:
أ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ 1988م، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار المصدرة للنفط، الملحق 6/ 10.
ب ـ مذكرة خاصة ثانية من مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية بشأن إجراء دولي لإحياء المبادرة من أجل تحقيق تنمية ونمو اقتصادي طويل الأجل في أفريقيا، أديس أبابا ـ نيويورك ـ إبريل 1985م، ص 8.
ج - Survey of Economic and Social Conditions In Africa: 1984 - 1985 - U.N. - ECA - Yaounde - Cameron April -1986 - pp. 87 - 92.

جدول (1)

تطور إنتاج القارة الأفريقية من الطعام

«متوسط الفترة 1960 ـ 1965م = 100»

السنة	1965	1970	1972 ـ 1973
القارة الأفريقية	105	114	8801

المصدر: Survey of Econmic Conditions in Africa 1973 - part -/- Table 4.
ECA Addis Abbaba - UN -New York 1974.

جدول (2)

تطور إنتاج القارة الأفريقية من المواد الزراعية

«متوسط الفترة 1961 ـ 1965م = 100»

السنة	1965	1970	1972 ـ 1973
القارة الأفريقية	105	120	8905

المصدر: المرجع السابق.

ملاحظة: تمت عملية تعديل للنسب الواردة في الجدولين للفترة من 1972 ـ 1973 لكي يكون متوسط الفترة المعنية محسوباً إلى متوسط الفترة الرئيسية 1961 ـ 1965 بشكل أكثر وضوحاً.

إن الجدول الثالث يوضح كذلك أن نسبة إنتاج القارة الأفريقية من كثير من السلع، لا يتناسب مع حجم القارة أو كثافتها السكانية.

إن القارة الأفريقية لم تنتج من القمح عام 1986م سوى 2% من الإنتاج العالمي، وكذلك الحال بالنسبة للأرز، كذلك فإن إنتاج القارة من الذرة والحبوب، وحصتها من إنتاج اللحوم، وخام الفوسفات حصص متدنية، فهي من الذرة لم تتجاوز 6%، ومن الحبوب 6،4%، ومن اللحوم 9،3%، ومن خام الفوسفات حوالي 5% من الإنتاج العالمي.

كذلك فإن الجدول الرابع يوضح مدى مشاركة القارة في إنتاج بعض المعادن والمواد على المستوى العالمي، ويتضح من الجدول المعني أن القارة الأفريقية وخلال عام 1970م لم تنتج سوى نسب ضئيلة من الذهب وخام الحديد، والقصدير، كما أن إنتاجها من النفط لم يتجاوز 13% من الإنتاج العالمي خلال الفترة من 1970م إلى 1972.

والوضع لا يختلف كثيراً بالنسبة للدول العربية، فالإنتاج الزراعي العربي يشهد تدهوراً متزايداً خلال السنين، وهو الأمر الذي زاد من حدة الفجوة الغذائية والاعتماد على المصادر الخارجية لسد الاحتياجات الغذائية[1].

وقد بلغت واردات الدول العربية من الغذاء عام 1973م ما قيمته (3،2) ملياري دولار[2]. ويفيد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1987ف أن الدول العربية غير مكتفية ذاتياً في كثير من المنتجات الزراعية كالحبوب والزيوت[3].

(1) نحو عمل اقتصادي عربي مشترك: قضايا اقتصادية عربية، وثيقة مقدمة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان المملكة الأردنية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، د.ت، ص 23.

(2) المرجع السابق، ص 23.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1987م: تحرير: صندوق النقد العربي، مؤشرات عامة عن الوطن العربي.

جدول(3)

نسبة إنتاج القارة الأفريقية من بعض السلع والمواد الأولية ـ من الإنتاج العالمي

السلعة	متوسط الفترة 1979 ـ 1981	1985	1986
الحبوب	4,5	4,4	4,6
القمح	2,0	2,0	2,1
الأرز	2,1	1,9	2,0
الذرة	6,6	4,8	6,0
القهوة	22,2	14,0	26,0
الدخان	5,1	4,6	5,5
القطن	8,1	7,8	8,5
اللحوم	3,9	3,9	3,9
خام الفوسفات	3,3	4,3	5,1
إسمنت	3,3	3,9	4,0

المصدر:

Statistical Yearbook 1985 - 1986 Thirty, Fifth Issue, Department of International Economic and Social Affairs, Statistical office, UN, New York, 1988.

جدول (4)
نسبة إنتاج القارة الأفريقية
لبعض المعادن عالميا

السلعة	متوسط الفترة 1979 ـ 1981	1985	1986
النفط	13.5	11.6	10.4
خام الحديد	5.7	5.7	5.7
الذهب	2.4	3.2	م.غ
الفوسفات	21.3	23.2	-
القصدير	8.6	7.9	6.8
المنجنير	12.4	13.4	
النحاس	17.3	16.8	16.8
الألماس	67.3	75.1	57.3
الكوبالت	67.8	70.3	-

المصدر: Survey of Economic Conditions in Africa 1973 part - 1, Table, ECA, Addis Abbaba, UN, New York, 1974.

وتعاني الدول العربية والأفريقية، بالإضافة إلى انخفاض إنتاجها الزراعي والصناعي، من مشكلة الاعتماد شبه الكامل على تصدير مواد أولية قليلة العدد نسبياً، وتركز هذه المواد الأولية في مناطق جغرافية محدودة، وتتحكم الشركات والدول الأجنبية في استثمار هذه المواد، وإنتاجها، وتسويقها[1].

إن دولاً وشركات غير عربية وغير أفريقية هي التي تقوم ـ في كثير من الأحيان ـ بالسيطرة على عدد من الموارد والمنتجات العربية والأفريقية، إن الجدول الخامس يشير إلى أن القمح والبن والذرة والتبغ والقطن تسيطر

(1) المرجع السابق، ص 160.

عليها الشركات المتعددة الجنسية بنسبة تتراوح ما بين 85% ـ 90% من مجموع ما صدرته الدول النامية منها عام 1980م.

وتتراوح السيطرة من 70% إلى 75% على مواد أخرى مثل الأرز والموز والمطاط الطبيعي. إن سيطرة الدول والشركات الأجنبية على المواد الأولية والسلع المنتجة في كثير من دول العالم النامي، قد أدت إلى أن نسبة العائد من هذه المواد والسلع متدهورة مقارنة بما تحصل عليه الشركات والدول التي تقوم بإنتاج وتسويق وتصنيع تلك المواد والسلع.

إن الجدول السادس يشير إلى أنه وفي حالة سلعة مثل الشاي فإن نسبة ما يعود إلى الدولة المنتجة من السعر الذي يباع به للمستهلك في دولة مثل هولندا، قد تدهور من 56% كمتوسط للفترة من 1955 إلى 1960م إلى 46% كمتوسط للفترة من 1961 إلى 1966م، ثم تدهورت النسبة إلى أن وصلت في عام 1973 حوالي 28% فقط.

والكاكاو، وهو خامس سلعة في ترتيب السلع التي تصدرها الدول الأفريقية، لم يصل من نسبة بيعها للمستهلك في ألمانيا الاتحادية (سابقاً) سوى 8% عام 1973م. والأمر يشمل كذلك العديد من المواد والسلع مثل الموز والبن والنحاس وغيره.

إن الإنتاج المعدني والزراعي تتم السيطرة عليه من قبل بعض الشركات المتعددة الجنسية والدول الأجنبية المختلفة الأخرى ليس لأنها تمتلك المناجم والأراضي الزراعية والغابات، ولكن لأنها تسيطر على الإدارة والتسويق والاستثمار «وهي التي تأخذ القرارات الهامة التي تتعلق بالأسعار والإنتاج حسبما يتمشى مع مصالحها ويزيد من مداخيلها وأرباحها»[1].

إن هناك قيوداً يفرضها واقع الأمر على الدول العربية والأفريقية في

(1) Economic Bulletin For Africa vol. X1 - No. 2 - ECA - New York 1977. p. 47.

ما يتعلق باستثمار مواردها الطبيعية، فغالبية هذه الدول كانت تنقصها الخبرة الفنية لإدارة هذه الموارد خاصة من حيث التطوير والاستكشاف والتسويق[1]. وهناك بعض الدول العربية والأفريقية تنقصها الإرادة السياسية للتخلص من هيمنة الشركات المتعددة الجنسية التي حلت محل تلك الدول في استغلال مواردها والسيطرة عليها[2].

إن لمسألة الاستثمار أوجهاً متعددة، وهي تحتاج إلى موارد مالية وخبرة فنية عالية. إن بعض الدول العربية والأفريقية لم تستطع التنبه لهذه القضايا بعد، الأمر الذي يضطرها إلى اللجوء إلى الشركات متعددة الجنسية القادرة مالياً وإدارياً وفنياً على استغلال الموارد ووضعها في مرحلة الإنتاج[3].

وقد استطاعت الشركات متعددة الجنسية بما تحتكم من قدرات مالية وفنية، وبعلاقاتها، وتحكمها في قنوات التوزيع العالمية، أن تهيمن على الأسواق العالمية للعديد من السلع والمواد الأولية المنتجة في دول العالم النامي، واستطاعت بذلك أن تضع منافسة قوية للمؤسسات الوطنية التي تحاول القيام بالمتاجرة في بعض السلع[4].

---

(1) دور الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية: الدراسة الثالثة، إعداد: مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية، الأمم المتحدة، نيويورك 1983، ص 135.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1987م، مرجع سابق، ص 160.
انظر كذلك: د.عبدالحميد الإبراهيمي: مرجع سابق، ص 223.

(3) Survey of Economic and Social Conditions in Africa: 1984 - 5 - ECA - Twenty - First Session of the Commision and twelfth Meeting of the Conference of Ministers - Yaounde, Cameron April 1986 - p. 74.

(4) أريك سوتاس: أقل البلدان نمواً: التعريف بأقل البلدان نمواً وبرنامج العمل الجديد الكبير لصالحها إصدار: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، الأمم المتحدة، نيويورك 1984م، ص 22.

إن قوة الشركات متعددة الجنسية الإعلامية، والمالية، وسرعة اتخاذها للقرار قد جعل منافسة بعض الدول من العالم النامي لها ضعيفة في الأسواق العالمية[1]. كما أن الدول العربية والأفريقية وكثيرَ من دول العالم النامي تعتبر في موقف الضعف بالنسبة للشركات متعددة الجنسية، لأن هذه الدول كثيراً ما تتنافس مع بعضها بعضاً وتحاول وبشكل انفرادي جذب المشترين. في حين أن الدول المشترية قد نظمت في بعض الأحيان كارتلات دولية قوية[2].

وبالإضافة إلى هذه المشكلات التي تواجهها الدول العربية والأفريقية في ما يتعلق بمسائل الإنتاج والتسويق والاستثمار، هناك أيضاً مشكلات أخرى مثل الاعتماد شبه الكامل على إنتاج وتصدير مواد أولية قليلة العدد نسبياً، وتتركز هذه المواد في مناطق جغرافية محدودة.

إن الطاقة مثلًا، يهيمن على إنتاجها عدد محدود من الدول العربية والأفريقية، فهناك سبع دول عربية تمتلك في ما بينها 97% من احتياطي النفط العربي، وهذه الدول لا تشكل سوى 29% من عدد سكان العالم

---

(1) انظر في ذلك:

أ ـ عبدالله هويدي وآخرون: حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل والشركات المتعددة الجنسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1986م، ص 115 ومابعدها.

ب ـ نحو عمل اقتصادي عربي مشترك: العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية -2 ـ وثيقة مقدمة إلى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العربي التحضيري لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان ـ المملكة الأردنية ـ يوليو 1980م، ص 175 ومابعدها.

ج ـ أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الدورة الخامسة، مانيلا، المجلد الثالث، الوثائق الأساسية الأمم المتحدة، نيويورك 1984م، ص 185.

(2) نحو عمل اقتصادي عربي مشترك: قضايا اقتصادية عربية، مرجع سابق، ص 263.

العربي[1]. ومن مجموع أكثر من أربعين دولة أفريقية الواقعة جنوب الصحراء، لا توجد سوى أربع دول أفريقية تنتج النفط بكميات تصديرية[2]. وهذا الأمر يسري على كثير من الموارد والسلع الأخرى مثل النحاس الذي يتركز في كل من زائير وزامبيا ويتركز البن والكاكاو في أثيوبيا والكاميرون ونيجيريا وساحل العاج، والحديد في ليبيريا، والفوسفات في السنغال وهكذا، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة أن بعض الدول العربية والأفريقية يعتمد على عدد قليل من المواد في الحصول على دخولها القومية.

فالدول العربية النفطية تعتمد على تصدير النفط ومشتقاته بنسبة كبيرة، ويبين الملحق السابع والمتعلق بالهيكل السلعي للتجارة العربية في فترات مختلفة، أن الطاقة شكلت في الفترة الأولى الممتدة من عام 1970م إلى عام 1973م 6،85% من جملة الصادرات العربية، وزادت هذه النسبة في الفترة الثانية الممتدة من عام 1974م إلى عام 1979م لتصل إلى 3،92%، وزادت النسبة خلال الفترة الثالثة 1980 ـ 1981م لتشكل 95% من تجارة الصادرات العربية عالمياً. وهو الأمر الذي يدل على مدى هيمنة الطاقة على التجارة العربية الخارجية.

أما بالنسبة لهيكل التجارة الأفريقية، فإن الملحق السادس يشير إلى أن أهم المواد التي تستحوذ على أكبر نسبة من صادرات الدول الأفريقية خلال الفترات المتعاقبة التي يوضحها الجدول، هي التوابل والمشروبات والتبغ والمنتوجات الزراعية غير الغذائية، والطاقة والمعادن المحضرة والأدوات البسيطة. وقد شكلت هذه المواد والسلع ما يقرب من 80% في

(1) UNCTAD: Handbook of International Trade and Development Statistics, 1983, U.N. New York, 1983, pp. iii - 1x.

(2) تنمية التجارة بين الدول العربية وأفريقيا النامية: 1970 ـ 1981م، المجلد الأول، التقرير: إعداد أمانة الاونكتاد لحساب أمانة جامعة الدول العربية، مارس 1985م، جامعة الدول العربية، تونس، ص 90 ـ 91.

الفترة الأولى الممتدة من عام 1970م إلى عام 1973م وارتفعت النسبة خلال الفترة الثانية 1974 ـ 1979م لتصل إلى 85% ثم زادت النسبة كذلك خلال الفترة الثالثة 1980م ـ 1981م لتصل إلى 87% من جملة صادرات الدول الأفريقية عالمياً.

ثانياً: المجالات القائمة للتبادل التجاري العربي ـ الأفريقي وتطورات أحجامها

بعد أن تم تناول بعض الصعوبات التي أحاطت بالتجارة الخارجية للدول العربية والأفريقية، يتم تناول مسألتين أخريين هما: مجالات التبادل التجاري بين الأطراف المعنية، وكذلك تطور نسب وقيم التجارة العربية ـ الأفريقية خلال السنوات الممتدة من عام 1967م إلى عام 1986م.

إن الهدف من وراء محاولة الوقوف على المجالات القائمة للتبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية، ومعرفة السلع والمواد التي تتبادلها هذه الدول في ما بينها، هو التعرف على مؤثرات الظروف الموضوعية التي سبق تناولها، وتحليل الأوجه المحتملة لزيادة التجارة الخارجية للدول العربية والأفريقية في ما بينها. كما أن الهدف من تحليل التطور التجاري العربي ـ الأفريقي خلال السنوات المذكورة، إنما هو تحديد نسب هذا التطور إن كان سلبياً أو إيجابياً.

إن تناول مجالات التعاون التجاري بين الدول العربية والأفريقية يستدعي بالضرورة تحديد أهم مجالات الإنتاج لكل منها، وكذلك احتياجات أسواق كل منها، من واقع السجل التجاري لها. إن هذين الإطارين هما اللذان يمكن من خلالهما إيجاد عملية تكاملية، يتم في إطارهما تنمية التجارة العربية ـ الأفريقية.

لقد أشارت التقارير العربية والأفريقية وغيرها إلى ضيق حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية، وأُرجع ذلك في بعض الأحيان إلى

ارتباط تجارة تلك الدول مع أطراف خارجية أخرى، وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة للاتفاقيات الثنائية، والجماعية التي تعقد بين الدول العربية والأفريقية من جهة، والدول والجماعات الخارجية من جهة أخرى، ومثل ذلك اتفاقيتا لومي الأولى والثانية[1].

كما ترجع أسباب ضيق حجم التبادل التجاري العربي ـ الأفريقي إلى قلة عدد السلع والمواد المتوفرة لدى الأطراف المعنية، وقد ذكر في هذا المجال، أن أهم خمس سلع تصدرها القارة الأفريقية هي النفط والنحاس، والقطن، والقهوة، والكاكاو[2]. هذا، بينما تتركز واردات الدول العربية أساساً في سلع ومواد أخرى من أهمها: معادن محضرة وأدوات بسيطة، ومواد محضرة ومصنوعات بسيطة، ومعدات نقل وآلات، ومصنوعات متنوعة، وقد شكلت هذه السلع والمواد التي ذكرت، حوالي 70% من جملة ما استوردته الدول العربية خلال الفترة 1980م ـ 1981م[3].

إن قيمة هذه المواد التي ذكرت، واستوردتها الدول العربية خلال 1980 ـ 1981م قد بلغت 80.329.1 مليون دولار أمريكي، وكانت حصة الدول الأفريقية من هذه القيمة 65 مليون دولار. أي بنسبة لا تتجاوز 8,0%[4].

وفي مجال الأغذية، والحبوب، والتوابل، والمشروبات، والتبغ، وكذلك المنتجات الزراعية غير الغذائية، كانت واردات الدول العربية من

---

(1) Survey of Economic Conditions in Africa: 1973 Part 1 - ECA - Addis Ababa - New York - U.N. 1974 - p. 10.

(2) انظر في ذلك الملحق السابع.

(3) يرجع في أمر هذه الأرقام إلى:
(1) الملحق السادس، الهيكل العالمي لتجارة البلدان الأفريقية.
(2) الملحق السابع، الهيكل السلعي للتجارة العربية.

(4) يرجع في شأن هذه النسب إلى الملاحق.

القارة الأفريقية خلال الفترة 1980 ـ 1981م بما قيمته 424،4 مليون دولار أمريكي، وهي تعادل نسبة 2,4% من جملة ما استوردته الدول العربية من هذه المواد خلال الفترة ذاتها.

والوضع لا يختلف كثيراً بالنسبة لاحتياجات السوق الأفريقية وحصة الدول العربية منها.

إن الدول الأفريقية قد استوردت خلال الفترة 1980 ـ 1981م معادن محضرة وأدوات بسيطة، ومواد محضرة ومصنوعات بسيطة، ومعدات نقل، وآلات، ومصنوعات متنوعة بما قيمته 24,359,5 مليون دولار أمريكي، وشكلت الحصة العربية منها 28 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة تقل عن 0,4%. كما استوردت الدول الأفريقية أغذية وحبوباً، وتوابل، ومنتجات زراعية بما قيمته 5543,1 مليون دولار أمريكي، وكانت حصة الدول العربية من هذه السلع 42,6 مليون دولار، أي بنسبة لا تزيد عن 0,8%[1].

إن هذه النسبة المتدنية لحصص الدول العربية في التجارة الأفريقية ولحصص الدول الأفريقية في الأسواق العربية، راجع في جزء منه إلى نوعية السلع والمواد المطلوبة في كل من السوقين العربي والأفريقي.

إن أهم ما تستورده الدول العربية والأفريقية ـ من حيث الكمية والقيمة ـ يتركز في سلع محددة، أهمها: معدات النقل، والآلات، والمعادن المحضرة، والمصنوعات المتنوعة والكيماويات، وقد شكلت هذه السلع خلال الفترة الممتدة من عام 1974 إلى عام 1981م نسبة قاربت 70% مما استوردته الدول الأفريقية، وشكلت هذه السلع ذاتها، وخلال الفترة المعنية نسبة تقدر بـ 67% من جملة ما استوردته الدول العربية، لذلك فإن توجهات الأسواق العربية والأفريقية تحكمها ظروف توفر السلع، وكما

---

(1) تنمية التجارة بين العالم العربي وأفريقيا النامية: 1971 ـ 1981م، مرجع سابق، ص 31.

لاحظت بعض الدراسات المتخصصة، فإن الدول العربية والأفريقية تنتج سلعاً متشابهة تتركز في المواد الأولية وهي دول في غالبيتها تحظى بفائض في العمالة غير الفنية، وكثير منها في حاجة إلى رأس المال الخارجي، وتتجه إلى التخصص في المنتجات كثيفة العمالة لا المنتجات كثيفة رأس المال[1].

إن هناك عدة عوامل أخرى ساهمت في ضعف التجارة البينية العربية الأفريقية، فكما أن التجارة العربية ـ العربية متدنية، ولم تتعد في مجال الصادرات عام 1985م نسبة 10% من جملة الصادرات لكل الدول العربية، و8% في مجال الواردات العربية في ذاته العام[2].

وكما أن التجارة الأفريقية ـ الأفريقية متدنية كذلك، حيث لم تتعد خلال السنوات الأخيرة نسبة 6% من جملة الصادرات والواردات الأفريقية[3]، فإن المتوقع أن تكون التجارة العربية ـ الأفريقية متدنية كذلك، وفسر أحد التقارير أسباب ضعف التجارة العربية ـ العربية بالقول أن من أهم معوقات التجارة البينية، العربية، هو الاختلال الهيكلي في اقتصاديات البلاد العربية، والضعف في الإنتاج السلعي، وتخلف البنى الأساسية كالنقل، وخدمات التمويل، وتبادل المعلومات بالإضافة إلى بعض المعوقات الخارجية، مثل الإرث التاريخي الذي فرض على الدول العربية نمطاً من التخصص، وتقسيم العمل ـ والعلاقات غير المتكافئة[4].

إن هذا التوصيف لأسباب ضعف التجارة العربية ـ العربية ينطبق على وضع وحالة الضعف للتجارة الأفريقية ـ الأفريقية، والتبادل التجاري العربي ـ الأفريقي.

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1987م، مرجع سابق، ص 159.

(2) Economic Bulletin for Africa, op. cit. p. 45.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1987م، مرجع سابق، ص 160.

(4) Handbook of International Trade and Development - Statistics, UNCTAD 1983, U.N- New York 1988 Tables 1 - 6 & 1 - 5.

إن التبادل التجاري العربي ـ الأفريقي، لم ينعدم، رغم ضعفه الظاهر، فرغم كل المشكلات والمعوقات التي تواجهها التجارة العربية والأفريقية فهناك حصة معينة تحتفظ بها السلع والمواد العربية والأفريقية في أسواق كل جانب، وقد وصلت هذه الحصة في الفترة الممتدة من عام 1980 ـ 1981م إلى 1,2% من الصادرات الأفريقية إلى الدول العربية وإلى 2,3% من الواردات الأفريقية من الدول العربية.

ولدى النظر في تطور هذه الحصة منذ عام 1967م، يلاحظ أن الدول العربية والأفريقية كانت تحقق نمواً في التجارة الخارجية في عقد الستينيات بنسبة تقدر بـ 11% للقارة الأفريقية و9% للعالم العربي[1].

وقد شهدت هذه النسبة تطوراً ملحوظاً في عقد السبعينيات، بحيث كانت بالنسبة للعالم العربي 30%، وبالنسبة للقارة الأفريقية 20%[2].

إن اضطراد النمو في الاستيراد والتصدير للدول العربية والأفريقية صاحبه تزايد ملحوظ في نمط الاستهلاك، فالدول الأفريقية مثلاً، كانت تنفق في عقد الستينيات أكثر من 50% من مواردها المتاحة على المواد الاستهلاكية[3]. وكان الاستيراد في الدول العربية والأفريقية خلال العقود الماضية موجها لخدمة القطاعات الخدمية من مثل الصحة والتعليم، والمواصلات، ونفقات الدفاع والأمن وغيره[4].

---

(1) Ibid - Tables 5 - 1 & 6 - 1.

(2) Survey of Economic Conditions in Africa: 1973 Part 1 op. cit, p. 26.

(3) Ibid, p. 12.

(4) د. مجدي حماد: «دور الجامعة العربية في التعاون العربي ـ الأفريقي» في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول: جامعة الدول العربية الواقع والطموح، بيروت 1983م، ص 513.
وانظر كذلك: طاهر حمدي كنعان: «البعد الاقتصادي للعلاقات العربية ـ الأفريقية المعاصرة» في كتاب ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول: العرب وأفريقيا، الطبعة الأولى، بيروت 1984، ص 446.

ولقد تفاوتت الدول العربية والأفريقية المختلفة في توجهها التجاري نحو بعضها بعضا، ويوضح الجدولان السابع والثامن، والمتعلقان بتطور النسبة المئوية لصادرات الدول العربية ووارداتها إلى ومن القارة الأفريقية أن هناك بعض الدول العربية التي لا تصدر أو تستورد شيئاً من القارة الأفريقية، وخلال عام 1967م كانت الصومال قد استوردت 8% من وارداتها العالمية من القارة الأفريقية، بينما دول عربية أخرى كانت وارداتها من القارة الأفريقية لا تشكل إلا نسباً ضئيلة من وارداتها العالمية. وذلك مثل الكويت وليبيا والعراق وغيرها.

وخلال الفترة الممتدة من عام 1967م إلى عام 1976م لوحظ أن تونس ولبنان كانت صادراتهما إلى القارة الأفريقية تمثل أعلى النسب العربية وقد وصلت في بعض السنوات إلى أكثر من 16%، بينما دول عربية أخرى مثل ليبيا ودول الخليج العربي، لم تتعد صادراتها ـ كمتوسط للفترة المذكورة نسبة 1% من جملة صادراتها العالمية.

وفيما يتعلق بنسب الواردات العربية من القارة الأفريقية خلال الفترة الممتدة من عام 1967م إلى عام 1976م، فقد لوحظ من الجدول الثامن المتعلق بتطور النسبة المئوية لاستيراد الدول العربية من القارة الأفريقية، أن بعض الدول العربية مثل الصومال وموريتانيا والسودان قد استوردت من القارة الأفريقية نسباً من تجارتها العالمية تتراوح ما بين 15,8% و7%، كما أن دولاً عربية أخرى مثل سوريا والكويت والإمارات العربية كانت نسب واراداتها من القارة الأفريقية تتراوح ما بين الصفر و1%.

إن الجدولين التاسع والعاشر، والمتعلقين بتطورات النسب المئوية لصادرات وواردات الدول العربية من وإلى القارة الأفريقية خلال الفترة الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م (ذلك لمقارنتها بالفترة الممتدة من عام 1967م إلى عام 1976م) يوضحان أن حصص القارة الأفريقية من التجارة الخارجية للدول العربية لم تتطور كثيراً من حيث النسبة المئوية في

جدول (7)
تطور النسبة المئوية لصادرات الدول العربية إلى القارة الأفريقية

السنة / الدولة	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
الجزائر	-	3,6	3,7	3,8	3,0	2,9	2,0	2,6	2,6	1,2
مصر	-	6,4	5,4	6,1	6,0	4,1	4,7	4,4	5,0	3,9
الأردن	-	0,2	غ.م	2,7	5,7	4,4	4,5	15,5	15,2	3,8
الكويت	0,7	0,6	1,2	0,4	0,4	0,6	0,7	0,6	0,8	0,5
لبنان	7,7	10,0	9,3	12,9	14,5	14,0	14,6	-	-	-
ليبيا	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,0	1,2	0,9	1,0	0,2
موريتانيا	3,0	4,1	5,8	6,0	3,7	3,4	0,4	-	-	-
المغرب	-	3,3	5,1	5,6	6,7	6,3	5,8	4,4	4,7	4,1
عمان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	0,0	-	0,1	1,3	5,2	0,1	4,2
المملكة السعودية	1,7	1,1	1,1	1,3	0,8	1,0	1,3	1,4	1,8	1,2
الصومال	1,3	1,0	1,1	3,2	5,4	2,8	4,2	1,8	3,2	1,4
السودان	4,3	3,5	5,0	5,5	6,6	6,7	6,7	7,4	8,5	3,6
سوريا	3,4	4,5	3,7	3,4	4,0	4,0	4,2	1,5	1,6	2,7
تونس	11,3	11,3	12,0	16,3	14,6	8,0	8,8	6,9	10,6	7,6
الإمارات المتحدة	-	-	-	-	0,4	0,0	0,1	0,2	1,1	1,4
اليمن الشمالي	-	-	-	0,6	1,3	3,6	3,3	9,4	2,2	1,8
اليمن الجنوبي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,3
العراق	0,7	0,9	0,9	2,4	1,3	11,6	6,4	11,0	4,2	6,1

المصدر: - International Trade Statistics 1977, vol. 1, Trade by country, Dep. Of UN Yearbook of International Economic and Social Affairs, Statistics Office, New York, 1978.

جدول (8)

تطور النسبة المئوية لاستيراد الدول العربية من القارة الأفريقية

السنة / الدولة	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
الجزائر	غ.م	5.3	5.4	0.3	4.2	8.2	8.2	5.2	9.1	5.1
مصر	غ.م	9.3	4.3	9.3	7.3	3.4	5.3	8.1	1.2	1.2
الأردن	غ.م	1.3	6.3	3.4	6.6	9.3	7.4	3.6	4.3	7.4
الكويت	6.0	3.1	7.0	3.1	5.1	3.1	5.1	5.0	3.0	2.0
لبنان	2.2	1.2	5.2	2.2	5.2	1.3	9.2	غ.م	غ.م	غ.م
ليبيا	7.2	9.2	7.2	3.5	5.5	6.3	3.3	4.2	1.2	1.1
موريتانيا	8.4	5.5	9.6	8.15	0.15	2.14	7.8	غ.م	غ.م	غ.م
المغرب	غ.م	7.2	1.4	2.4	6.4	7.5	8.4	4.5	7.1	8.1
عمان	غ.م	غ.م	غ.م	0.7	4.3	9.1	8.1	0.1	6.0	4.0
قطر	غ.م	غ.م	غ.م	0.1	6.0	6.0	6.0	9.0	8.0	8.0
المملكة السعودية	3.7	4.9	3.6	4.5	8.5	0.5	6.3	1.3	5.2	4.1
الصومال	0.8	7.9	5.8	3.9	4.9	9.7	3.7	4.17	3.10	4.11
السودان	8.5	0.6	4.5	0.7	2.7	0.6	2.4	4.5	1.3	3.1
سوريا	0.0	5.1	5.1	7.3	8.3	2.2	5.2	6.1	9.1	7.1
تونس	5.1	4.1	2.2	6.1	1.1	5.1	6.1	0.3	0.2	8.1
الإمارات المتحدة	غ.م	غ.م	غ.م	1.1	6.0	7.0	7.0	8.0	5.0	5.0
اليمن الشمالي	غ.م	غ.م	غ.م	7.5	6.9	3.10	7.15	2.13	3.9	9.8
اليمن الجنوبي	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
جيبوتي	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
البحرين	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
العراق	8.1	9.2	1.3	8.2	7.1	1.2	5.1	8.1	6.0	8.0

المصدر: UN - Yearbook of International Trade Stitistics 1977, vol, 1, Trade by country, Dep. International Economic and Social Affairs, Statistics Office, New York

السنوات المتعاقبة، إذ بينما نجد أن نسبة صادرات بعض الدول العربية إلى القارة الأفريقية خلال الفترة 1967م ـ 1976م قد تجاوزت 15% من جملة صادراتها العالمية وأن تونس ولبنان مثلاً قد حافظتا على متوسط يفوق 10% من جملة صادراتهما العالمية إلى القارة الأفريقية خلال 1967م ـ 1976م، فقد لوحظ أن هذه النسب قد تدنت خلال الفترة 1977 ـ 1986م، فقد سجلت جيبوتي أعلى نسبة تصدير إلى القارة الأفريقية عام 1981م بنسبة تقدر بـ 16,8% ولم يسجل لأي دولة عربية أخرى نسبة تزيد عن 10%.

وفيما يتعلق بنسب الواردات العربية من القارة الأفريقية، لوحظ من خلال الجدول العاشر أن الصومال قد حققت أعلى نسبة استيراد من القارة الأفريقية عام 1979م، وهي 15,7%، كما سجلت دول أخرى مثل موريتانيا وجيبوتي نسبا تفوق 10%، واحتفظت بقية الدول العربية بنسب استيراد منخفضة تتراوح ما بين 0,2% و5%.

وبتحليل السجلات التجارية لكثير من الدول الأفريقية، يلاحظ التوصل إلى نتائج مشابهة من حيث تفاوت نسبها المئوية في استيرادها وتصديرها من وإلى الدول العربية، ويظهر ذلك من خلال الجدول الحادي عشر الذي يبين قيمة التجارة العربية مع البلدان الأفريقية مفردة خلال فترات تاريخية ثلاثة تمتد من عام 1970م إلى عام 1981م.

ويوضح الجدول الحادي عشر أن هناك بعض الدول الأفريقية التي لم تتمكن لأسباب مختلفة من تسجيل أية أرقام تجارية مع العالم العربي، بينما دول أفريقية أخرى سجلت بعض الأرقام التجارية المناسبة.

إن دولاً أفريقية مثل بوروندي والرأس الأخضر ورواندا لم تكن لها في بعض السنوات أية علاقات تجارية مع العالم العربي، بينما هناك دول أفريقية أخرى مثل كينيا واثيوبيا وساحل العاج وغيرها لها تجارة خارجية

جدول (9)

تطور النسبة المئوية لصادرات الدول العربية إلى القارة الأفريقية

السنة / الدولة	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الجزائر	1,2	0,8	0,9	0,8	1,2	1,8	1,4	1,2	1,5	0,6
مصر		3,8	2,5	1,0	0,6	3,6	1,4	1,3	0,8	2,6
الأردن		3,6	1,2	1,1	2,5	2,2	1,8	1,8	1,8	4,4
الكويت	0,7	0,7	1,8	1,1	1,6	2,2	2,0	2,5	غ.م	غ.م
لبنان	5,2	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
ليبيا	1,1	0,7	0,2	0,1	0,0	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
موريتانيا				1,2	0,3	0,9	0,4	0,2	غ.م	غ.م
المغرب	4,5	4,5	3,6	3,5	5,1	3,4	3,7	4,8	5,0	4,8
عمان			0,0	0,0	0,7	0,7	0,5	1,2	2,0	3,5
قطر		3,7	1,4	3,1	0,5					
المملكة السعودية	0,7	0,7	1,1	1,3	1,8	2,0				
الصومال	2,5	0,7	0,6	1,1	1,2	0,3				
السودان		6,2	3,1	2,6	6,9	3,1	5,0			
سوريا		4,0	2,3	1,8	4,3	4,8	3,5	4,8	2,1	
تونس		8,8	6,3	3,2	8,6	6,2	4,2	6,6	5,2	7,1
الإمارات المتحدة	1,4	1,5	1,5	1,7	2,5					
اليمن الشمالي	0,9	12,1	2,2	2,7	3,7	0,6				
اليمن الجنوبي	0,5	12,1	2,2	2,7	3,7	0,6	1,2			
جيبوتي	2,2	1,7	2,0	10,1	16,8	4,3	8,3			
البحرين	5,6	8,9	8,0	8,2		9,2				
العراق	0,1	1.0								

المصدر: UN - 1987 - International Trade Statistics Yearbook, vol. 1, Trade by country, Dep. Of International Economic and Social Affairs, Statistics Office, New York

جدول (10)

تطور النسبة المئوية لاستيراد الدول العربية إلى القارة الأفريقية

السنة / الدولة	1986	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الجزائر	2,0	2,5	2,5	2,8	2,2	1,5	1,6	1,3	1,4	2,2
مصر		1,2	0,9	0,8	0,8	1,1	1,2	1,8	2,0	3,0
الأردن		3,7	3,9	2,6	2,0	1,6	1,7	1,5	1,3	3,0
الكويت	0,7	0,7	0,7	0,5	0,5	0,5	0,6	0,5		
لبنان	9,4									
ليبيا	2,1	3,0	1,5	0,6	1,0	1,6				
موريتانيا				11,3	12,9	7,7	8,9	7,5		
المغرب	1,5	2,5	2,0	2,1	1,7	1,5	2,0	1,5	3,5	4,4
عمان	1,4	1,4	1,2	0,9	1,2	0,9	1,3	2,3	2,0	2,1
قطر	0,4	0,3	0,5	0,7	0,4	0,3				
المملكة السعودية	1,2	1,3	1,5	1,7	1,5	1,4	1,3	1,0	1,3	
الصومال	6,9	10,6	15,7	10,8	10,9	12,1				
السودان	4,3	3,2	2,8	3,4	4,2	6,2	3,4			
سوريا		2,7	0,9	0,9	1,4	1,3	1,2	9,3	7,4	
تونس		2,9	1,6	2,1	1,6	2,3	2,5	4,6	8,5	4,5
الإمارات المتحدة	0,7	0,6	0,6	0,5	4,0	0,6	0,6			
اليمن الشمالي	5,4	5,0	2,8	2,6	2,4	3,0				
اليمن الجنوبي	1,8	5,0	2,8	2,6	2,4	3,0	2,6		3,4	
جيبوتي	8,5	5,2	5,6	11,7	11,2	9,7	10,9			
البحرين	0,2	0,2	0,2	3,0	0,2					
العراق	0,5	0,9								

المصدر: UN - 1987 - International Trade Statistics Yearbook, vol. 1, Trade by country, Dep. Of International Economic and Social Affairs, Statistics Office, New York

جدول (11)

التجارة العربية مع البلدان الأفريقية مفردة

متوسط الفترة ـ بآلاف الدولارات

متوسط الفترة	1970 ـ 1973		1974 ـ 1979		1980 ـ 1981	
البلد	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
تشاد	181	3222	224	3739	30	834
جزر القمر	51	16	63	114	192	201
أثيوبيا	1570	4715	47830	37697	21834	50257
مالي	1119	396	1198	390	1251	2563
النيجر	773	1253	578	1700	392	1997
بوركينا فاسو	152	190	161	512	254	1603
انجولا	190	174	1233	30818	2885	62011
بنين	871	443	16676	721	4036	809
بوروندي	0	0	50	62	139	107
الكاميرون	935	3246	2838	4639	4602	5653
الرأس الأخضر	0	0	296	64	0	0
ج.أفريقيا الوسطى	242	160	1088	1291	364	628
الكونغو	2330	1135	2904	2689	4110	5206
غينيا الاستوائية	1	2	219	48	1	181
الغابون	695	5070	2284	6180	3310	12746
غامبيا	28	2	99	173	887	106
غانا	5332	1833	31675	7636	15019	4934
غينيا	1114	805	6740	425	2239	2068
غينيا بيساو	37	6	275	256	94	361
ساحل العاج	8236	19063	21983	67571	78428	108732
كينيا	2828	10911	122205	49667	441220	61400
ليبيريا	2411	870	34549	1387	119550	8833
مدغشقر	4937	2234	46638	8638	41647	19708
مالاوي	468	568	1275	2903	6804	2186
موريشيوس	492	1188	19901	3639	29708	172
موزمبيق	1312	3487	20454	24920	43965	54600
رينيون	1458	53	14188	389	24071	1532
زيمبابوي	1	36	0	69	1	7412

متوسط الفترة	1970 ـ 1973		1974 ـ 1979		1980 ـ 1981	
البلد	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
رواندا	3	0	109	32	60	528
السنغال	5101	5311	20785	3837	31107	3402
سيراليون	3309	326	499	1338	1676	1431
تنزانيا	5058	3121	32325	9490	42436	32211
توجو	315	90	500	170	836	3591
أوغندا	56	6431	711	20386	1414	14834
زائير	3003	1584	31337	6459	7890	9665
زامبيا	5010	6280	108912	19490	143673	17073
سيشل	1	1	2032	11	8528	30
نيجيريا	7690	1915	11043	3891	20809	4742
المجموع	67334	86137	605482	323767	1105463	505415

المصدر: تنمية التجارة بين العالم العربي وأفريقيا النامية 1970 ـ 1981 ـ المجلد الأول ـ التقرير: إعداد: أمانة الاونكتاد لحساب جامعة الدول العربية، تونس 1985م الجدول 2 ـ 4، ص 12، أمانة جامعة الدول العربية تونس 1985م.

جدول (12)

التجارة العالمية مع البلدان الأفريقية مفردة

متوسط الفترة ـ بآلاف الدولارات

متوسط الفترة	1970 ـ 1973		1974 ـ 1979		1980 ـ 1981	
البلد	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
تشاد	37,2	34,2	80,3	70,4	34,0	65,5
جزر القمر	11,6	7,8	25,0	14,6	54,2	18,818,8
أثيوبيا	164,3	161,8	398,6	310,9	558,9	379,7
مالي	60,4	28,6	185,6	73,5	276,7	115,2
النيجر	51,5	46,9	214,8	141,9	364,6	413,0
بوركينا فاسو	46,0	16,7	160,0	41,8	247,2	67,2
انجولا	358,5	561,6	520,3	743,2	1364,4	1364,9
بنين	74,3	43,3	252,5	52,3	567,7	55,4
بوروندي	25,3	35,6	57,6	62,7	91,1	103,2
الكاميرون	222,8	258,3	656,3	749,5	1418,8	1878,0
الرأس الأخضر	20,2	1,6	52,9	3,0	71,9	3,8
ج.أفريقيا الوسطى	42,7	66,6	64,2	91,5	71,7	128,2
الكونغو	103,8	100,2	253,8	337,6	571,0	967,5
غينيا الاستوائية	23,7	24,3	11,2	17,5	52,0	28,1
الغابون	125,7	255,3	522,2	1155,8	715,8	2036,3
غامبيا	18,2	22,4	62,8	45,0	100,7	23,6
غانا	320,2	428,8	852,2	930,0	795,4	961,0
غينيا	60,9	63,0	144,2	223,5	335,9	419,5
غينيا بيساو	36,6	9,6	39,8	14,8	90,7	16,4
ساحل العاج	461,4	708,0	1409,3	2168,8	2215,0	2729,9
كينيا	403,1	284,8	1005,6	831,5	1871,5	992,2
ليبيريا	1683,9	389,5	3690,2	793,0	3296,7	1272,9
مدغشقر	158,6	180,3	312,4	357,5	460,0	433,0
مالاوي	51,6	63,9	113,7	154,9	153,8	237,1
موريشيوس	78,8	94,8	271,6	311,7	315,8	442,3
موزمبيق	3332,8	278,7	318,1	404,4	578,0	429,7
رينيون	156,4	53,1	380,1	106,2	612,2	129,4
زيمبابوي	15,4	67,7	17,4	79,4	321,8	527,2

متوسط الفترة	1970 ـ 1973		1974 ـ 1979		1980 ـ 1981	
البلد	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
رواندا	19,1	18,1	78,2	91,1	129,2	118,1
السنغال	247,5	182,5	643,8	459,5	861,1	341,9
سيراليون	97,2	85,8	173,7	191,9	236,4	251,9
تنزانيا	235,1	237,8	685,8	472,9	895,5	515,3
توجو	68,5	66,1	290,4	196,3	441,0	313,3
أوغندا	82,7	213,1	176,4	381,0	275,7	377,3
زائير	555,7	820,9	884,4	1597,8	1062,9	2230,7
زامبيا	589,9	915,8	752,8	1084,8	762,0	1280,7
سيشل	15,1	5,9	32,2	8,7	57,2	12,4
نيجيريا	1166,4	2176,4	6574,1	11177,7	14796,1	21742,2
المجموع	3.8277	9017,1	22392,7	25981,2	37143,3	4344809

المصدر: تنمية التجارة بين العالم العربي وأفريقيا النامية 1970 ـ 1981، المجلد الأول، التقرير: إعداد: أمانة الاونكتاد لحساب جامعة الدول العربية، الجدول 2 ـ 2، ص 9 ـ 10، أمانة جامعة الدول العربية تونس، 1985م.

جيدة مع العالم العربي، وباستخدام الجدول الحادي عشر والجدول الثاني عشر الذي يبين التجارة العالمية مع البلدان الأفريقية مفردة خلال الفترات الممتدة من عام 1970م إلى عام 1981م يمكن التوصل إلى بعض الحقائق المتعلقة بتفاوت النسب المئوية لصادرات وواردات بعض الدول الأفريقية إلى العالم العربي، وتدني هذه النسبة أو انعدامها في ما يتعلق ببعض الدول الأفريقية الأخرى.

لقد سجلت كينيا أعلى نسبة استيراد من العالم العربي خلال 1980 ـ 1981م، عندما وصلت نسبة استيرادها من العالم العربي إلى 23,5% من جملة وارداتها العالمية، كما سجلت زامبيا نسبة تقدر بـ 14,5%، أما من حيث صادرات الدول الأفريقية إلى العالم العربي فإن اثيوبيا قد سجلت في الفترة 1980 ـ 1981م نسبة تصدير تقدر بـ 13,5%، وسجلت خلال الفترة 1974 ـ 1979م متوسطاً قدره 12% من جملة صادراتها العالمية.

الفصل الثاني

تطور العلاقات المالية بين الدول العربية والأفريقية

يلعب المال وتبادله بين الدول والمنظمات والمؤسسات المالية المختلفة دوراً مهماً في عملية التعاون، لما له من أثر كبير في حل كثير من المشاكل، ولما يؤديه من خدمات في كافة المجالات، وخاصة منها مجالات التنمية المختلفة.

ولقد كان للتعاون المالي بين الدول العربية والأفريقية في الفترة المحددة للدراسة في هذه الأطروحة مميزات خاصة، يمكن التطرق إليها وتحليلها عن طريق التعرض للمسائل التالية:

أولاً: جذور التعاون المالي بين الدول العربية والأفريقية.

ثانياً: أهداف التعاون المالي بين العالم العربي والقارة الأفريقية.

ثالثاً: وسائل التعاون المالي العربي ـ الأفريقي.

رابعاً: تطور حجم التعاون المالي العربي ـ الأفريقي.

أولاً: جذور التعاون المالي بين الدول العربية والأفريقية

توحي بعض الدراسات بأن التعاون المالي بين العالم العربي والقارة الأفريقية، إنما هو وليد الظروف المالية والسياسية التي أعقبت حرب أكتوبر

1973م، وعلى وجه الخصوص ارتفاع الدخل القومي للدول العربية النفطية. وقطع عدد من الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وخاصة بعد تلك الحرب.

ولعل السبب في هذا الاعتقاد السائد، يرجع في أصله إلى تباين وجهات النظر حول مفهوم التعاون المالي بين الدول المختلفة.

إن مفهوم التعاون المالي لا يجب أن يعني فقط تبادل الأموال، ومنح القروض والهبات، والمشاركة في مشاريع استثمارية محددة.

إن التعاون المالي يجب أن يشمل بالإضافة إلى ذلك، المبادلات التي يمكن أن تؤدي إلى وفرة مالية ما، فإذا قدمت دولة ما، منحة لعدد من الطلبة كي يدرسوا على حسابها، أفلا يمكن اعتبار ذلك تعاوناً مالياً، لما أدته تلك المنحة من وفرة لدى الدولة التي ينتمي إليها الطلبة المعنيون، كذلك الحال بالنسبة للبعثات التعليمية والصحية مدفوعة الأجر، وتدريب الكوادر الإدارية والعسكرية والفنية على حساب دولة أخرى، ألا يمكن أن يدخل ذلك في نطاق التعاون المالي، ولو بشكل غير مباشر، إن قيام دولة ما بتغطية التزامات دولة أخرى في بعض المنظمات الدولية، أو إعفائها من دفع ما تتكبده من مصاريف إيجار مقر سفارة أو كهرباء ومياه ووسائل الاتصالات وغيره، ألا يمكن أن يسمى ذلك تعاوناً مالياً، أو مساعدة مالية. (1)

لقد تمت معاملات مشابهة بين عدد من الدول العربية والأفريقية، فقد استقبلت جامعات عدد من الدول العربية، كالجامعات المصرية مثلاً أعداداً كبيرة من طلبة الدول الأفريقية، وقام عدد من الدول العربية بتدريب كوادر فنية وعسكرية أفريقية وأرسلت البعثات التعليمية والصحية العربية إلى عدد من الدول الأفريقية، وذلك كله قبل عام 1973م.

ورغماً عن ذلك، فإنه لابد من القول أن الدول العربية والأفريقية لم

تكن ـ بوجه عام ـ وحتى بداية عقد السبعينيات في وضع اقتصادي أو مالي يمكنها من التعاون المالي في ما بينها بشكل يماثل تعاونها المالي بعد عام 1973م[1]، وذلك لأسباب كثيرة، ومنها:

أولاً: النظام الاقتصادي السائد، والذي فرض على الدول النامية بصفة عامة وظيفة معينة في مجال تقسيم العمل الدولي، وهي وظيفة المنتج للمواد الأولية، وهذا التقسيم الذي أقيم على مبادئ معاهدة «بريتون وودز» وقد شغلت فيه الدول النامية مكاناً ذيلياً في النظام المالي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1971م[2].

ثانياً: الضعف العام للمردود المالي للصادرات العربية والأفريقية من مواردها وسلعها الخام، وخلال هذه الفترة، وكانت أسعار النفط ـ مثلاً ـ وكما يوضحها الجدول الثالث عشر ـ متدهورة، ولم تكن الشركات النفطية الأجنبية تدفع للدول المنتجة للنفط أكثر من سبعين سنتاً للبرميل الواحد من النفط عام 1960[3].

وكانت المواد والسلع الخام في هذه الفترة التاريخية، سواء كانت نفطاً أو مواد معدنية أو زراعية أخرى، تسيطر عليها الشركات الغربية، وتذكر الدراسات المتخصصة أن هناك سبع شركات كبرى هيمنت على صناعة النفط العالمية ـ من حيث الاستكشاف والإنتاج والتسويق ـ طوال هذه الفترة، ولم يحدث تغيير في هذا الواقع حتى بداية عقد السبعينيات،

(1) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: التقرير السنوي لعامي 1986، 1988، المصرف العربي، الخرطوم ص 13.

(2) عبدالمنعم سعيد: العرب ومستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1987، ص 126.

(3) عبدالعزيز الوتاري: «الموارد النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي» بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي عن المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية، مصراته ـ ليبيا 1989 ـ ص 2.

حيث بدأت بعض الدول النفطية تأخذ بعض المبادرات الهامة في مجال الإنتاج والتسويق ونقل نفطها والسيطرة عليه[1].

ثالثاً: السياسات العربية والأفريقية التي انتهجتها حكومات الدول العربية والأفريقية، والتي اتسمت خلال الفترة المعنية بخصائص منها:

1 ـ الإنفاق الحكومي ذو المعدل المرتفع، وخاصة في مجالات الدفاع والأمن الداخلي، وتشير بعض التقارير أن دولة مثل مصر قد أنفقت عام 1970م، 55% من دخلها على الإدارة وشؤون الدفاع[2].

وهذا أمر يسري على عدد من الدول العربية والأفريقية الأخرى حيث وجهت بعضها أكثر من 50% من مواردها المتاحة إلى الإنفاق الاستهلاكي، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1960 إلى عام 1972م[3].

2 ـ اضطرار الدول العربية والأفريقية إلى توجيه نسبٍ عالية من مداخيلها الوطنية إلى مجالات البنى الأساسية، وهو الأمر الذي أدى إلى عجز دائم في ميزانياتها وعدم توفر أموال للاستثمارات الداخلية والخارجية[4].

3 ـ لجوء العديد من الدول العربية والأفريقية إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية، وطلب القروض والمنح لسد العجوزات الدائمة في موازين مدفوعاتها السنوية، وهو الأمر الذي اعتبر حلاً لمشاكل قائمة بينما ساعدت هذه السياسة على تأكيد التبعية الخارجية[5].

---

(1) دور الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية ـ الدراسة الثالثة، مرجع سابق، ص 358.

(2) Survey of Economic Conditions in Africa - 1973 op. cit - p. 91.

(3) Ibid - p. 26.

(4) Ibid - p.26.

(5) World Economic Outlook: A Survey by the Staff of IMF - April 1986 - Washington D.C. 1986 - p. 63.

4 ـ السياسات الضريبية المتبعة، فالحكومات العربية والأفريقية اعتمدت على الضرائب المباشرة، وغير المباشرة واعتبرتها من مصادر الدخل الرئيسية، وبحيث إن دولة مثل موريتانيا شكلت فيها الضرائب 75% من دخلها العام عام 1970م، كما شكلت الضرائب في باقي الدول الأفريقية نسبة تتراوح ما بين 40% إلى 60% من دخولها العامة لتلك السنة[1].

لكل هذه الأسباب، وغيرها، لم يكن في مقدور الدول العربية والأفريقية أن تقيم تعاوناً مالياً واسعاً فيما بينها، يساهم في حل بعض من مشاكلها الإنمائية، إلى أن حدثت بعض الأمور في العالم العربي، ومنها على وجه الخصوص:

1 ـ قيام بعض الدول النفطية بأخذ بعض المبادرات في ما يتعلق بالسيطرة على مواردها الوطنية، وخاصة في مجال النفط، الأمر الذي أصبح منهجاً سلكته بقية الدول النفطية من خلال منظمة الأوبك[2].

2 ـ قيام الحرب العربية ـ الإسرائيلية في أكتوبر 1973م، ولجوء الدول العربية إلى استخدام سلاح النفط في المعركة السياسية[3].

وبالإضافة إلى هذين الأمرين، هناك أمور أخرى ساهمت في توجه الدول العربية والأفريقية إلى التعاون المالي في ما بينها، ومن ذلك انهيار نظام «بريتون وودز» عقب قرار حكومة الولايات المتحدة، استبدال نظام الصرف الثابت للدولار ـ الذي كان قد حل محل الذهب كعملة دولية منذ

---

(1) Survey of Economic Conditions in Africa - 1973 op. cit - p. 183.

(2) 11 ـ محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت 1982، ص 30.

(3) 12 ـ إبراهيم شحاته: حظر تصدير النفط العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت 1975م، ص 91 ومابعدها.

عام 1933م ـ بنظام صرف يعتمد على مدى قوة الاقتصاد الأمريكي في مواجهة اقتصاديات المناطق الأخرى[1]. وقد تسبب ذلك في توتر العلاقات المالية الدولية، وخاصة في الدول النامية، ومنها الدول العربية والأفريقية، والتي كانت تحتفظ باحتياطاتها النقدية في شكل عملات خارجية. وقد ذكر أنه وفي بداية عام 1973م كان 80% من احتياطي الدول الأفريقية في شكل عملات أجنبية من فرنك فرنسي وجنيه استرليني، ودولار أمريكي[2].

إن ارتفاع أسعار النفط العربي، والعوائد التي حصلت عليها الدول العربية النفطية، والوضع المالي الحرج الذي عايشته كثير من الدول الأفريقية في هذه الفترة، نتيجة الكساد العالمي، وانخفاض أسعار المواد الخام الأخرى وارتفاع تكلفة استيراد النفط، قد أوجد فرصة ملائمة لتعاون مالي بين الدول العربية والأفريقية، خاصة وأن ظروفاً سياسية أخرى قد ساعدت الأطراف المعنية على اغتنام هذه الفرصة.

لقد كانت المبادرة في طلب التعاون على أسس جديدة مبادرة أفريقية، حيث إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، في دورته الاستثنائية الثامنة والمنعقدة في أديس أبابا في نوفمبر 1973م قد دعا إلى قيام تعاون اقتصادي عربي ـ أفريقي، وشكل لتلك الغاية لجنة سباعية أوكل إليها أمر الاتصال بأمانة جامعة الدول العربية بغرض وضع التصورات اللازمة لذلك التعاون.

وعند اجتماع مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر في الفترة من 26

---

(1) 13 ـ دور الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية، الدراسة الثالثة، مرجع سابق، ص 1.
انظر كذلك: عبدالمنعم السيد وعبدالرحمن الحبيب: العرب والأزمة الاقتصادية العالمية: نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1986م ص 11 ـ ص13.

(2) Survey of Economic Conditions in Africa - 1973 op. cit - p. 161.

إلى 28 نوفمبر 1973م، تمت الاستجابة للرغبة الأفريقية للتعاون بين الطرفين، وتم اتخاذ مجموعة من القرارات الإجرائية في الخصوص، ومن ذلك:

1 ـ إنشاء مصرف عربي للتنمية الصناعية والزراعية في أفريقيا، يدار على أسس تجارية، وقد سمي ذلك المصرف فيما بعد باسم «المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا».

2 ـ كما تقرر كذلك تقديم مساعدات للشعوب الأفريقية المتضررة من الكوارث الطبيعية كالجفاف وغيره[1].

ثانياً: أهداف التعاون المالي بين العالم العربي والقارة الأفريقية

يبدو أنه من الصعوبة بمكان تحديد وتحليل أهداف حوالي ثلاث وستين دولة، عندما يتصادف اتخاذها لمسلك دولي متشابه تجاه ظاهرة معينة أو عملية ما مثل عملية التعاون المالي التي نحن بصددها، إذ لابد من تصور وجود اختلافات معينة في أهداف هذه الدول، سواء منها الأهداف العاجلة أو الأهداف الاستراتيجية ولكنه، وعند تحليل الوضع من وجهة نظر معينة، يمكن الاقتناع بأن هناك حداً أدنى من الاتفاق على أمور، منها:

أولاً: إن من أسباب التعاون المالي بين الدول العربية والأفريقية والذي تم بعد حرب 1973م، هو توفر الأموال لدى الدول العربية النفطية، وحاجة كثير من الدول الأفريقية لبعض من تلك الأموال.

ثانياً: إن مناخاً سياسياً معيناً قد تهيأ، وإرادة سياسية قد توفرت لدى الأطراف المعنية، ومكنتها من الدخول في تعاون مالي مشترك.

(1) القرارات العربية بشأن العلاقات العربية الأفريقية والتعاون العربي ـ الأفريقي، مرجع سابق، ص 5 ـ 6.

وفيما بتوفر الأموال لدى بعض الدول النفطية، فإنه يمكن الإشارة كمثال إلى وضع المملكة السعودية، والتي كانت تحصل على أقل من دولار واحد مقابل كل برميل من النفط عام 1970م، وقد قفز هذا العائد إلى حوالي سبعة دولارات عام 1974م[1]. وارتفع الناتج القومي للمملكة السعودية نتيجة لازدياد أسعار النفط من أثني عشر ملياراً عام 1974م إلى أكثر من سبعة وثلاثين ملياراً من الدولارات الأمريكية عام 1975م[2].

وهكذا الحال بالنسبة لكل الدول العربية النفطية مثل دولة الكويت والإمارات المتحدة، وليبيا والجزائر وغيرها[3].

إن هذه الفوائض المالية التي أصبحت في متناول بعض الدول العربية جعلها تفكر في مسألة الاستثمارات الخارجية، وأنشأت لهذا الغرض مؤسسات وطنية ودولية متخصصة، سماها بعض الكتاب بالشقيقات التسع، بما في ذلك مؤسسات دولية كصندوق الأوبك للتنمية[4].

إنه نتيجة للخبرة المالية المكتسبة في ما يتعلق بالعمليات المصرفية في الدول الغربية، فإن كثيراً من الدول العربية حاولت اتخاذ سبلٍ متعددة للاستثمار، ووجدت أن جزءاً من هذه الاستثمارات يجب أن يوجه إلى الدول النامية، وخاصة منها الدول الأفريقية[5].

---

(1) د. عبدالعزيز هيكل: النفط وتطور البلاد العربية، معهد الإنماء العربي، التقارير الاقتصادية، الطبعة الأولى، بيروت، ص 38.

(2) The Militry Balance 1977 - 78 - op. cit - p. 40.

(3) انظر في ذلك: صندوق النقد العربي ـ دائرة الأبحاث ـ قسم الإحصاء ـ الدول العربية ـ بيانات وإحصائيات.

(4) د.عبد الملك عودة: «تقويم تجربة التعاون العربي ـ الأفريقي» بحث في: ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول العرب وأفريقيا، مرجع سابق، ص 643.

(5) حكمت شريف النشاشيبي: استثمارات الأرصدة العربية، دار الشايع للنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1978م ص 78 وص 97 إلى 99.

لقد وجدت لدى الدول العربية فوائض قدرت عام 1974م بحوالي ستين ملياراً من الدولارات[1]. وكانت هذه الفوائض في شكل ودائع أو سندات، وقروض للدول الصناعية، والمؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي[2]. ونسبة كبيرة من هذه الفوائض عائدة للدول العربية النفطية[3].

ولم يكن استثمار هذه الأموال بالكيفية السابقة، في صالح الدول العربية النفطية، حيث إن الودائع المصرفية والأسهم والسندات التي كانت تشكل أكثر من 80% من هذه الفوائض، كانت تتعرض للتضخم الذي بدأ قبل تعديل أسعار النفط في الدول الغربية عام 1973م، وارتفع معدل التضخم بعد ذلك بمعدلات لم تكن معروفة من قبل[4]. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول الصناعية قد شهدت في تلك الفترة ركوداً اقتصادياً لم تختبره منذ فترة طويلة[5].

ولهذه المعطيات وغيرها، يمكن القول أن أهم هدف عملت الدول العربية النفطية على تحقيقه من وراء توجهها للتعاون المالي مع الدول الأفريقية هو إيجاد منافذ جديدة للاستثمار في القارة الأفريقية خاصة وأن

(1) نحو عمل اقتصادي عربي مشترك: قضايا عربية، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية - 3 - مرجع سابق، ص 233.

(2) د. حسن عباس زكي: «نحو استراتيجية شاملة لاستثمارات الأموال العربية» مقالة في: إبراهيم إبراهيم (محرر) الدراسات في الاقتصاد والسياسة والقانون، مرجع سابق، 40 و 41.

(3) نحو عمل اقتصادي عربي مشترك: قضايا اقتصادية عربية، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية -3 - مرجع سابق، ص 233.

(4) المرجع السابق، ص 245.

(5) إسماعيل صبري عبدالله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة 1977م، ص 79 و 80.

الاستثمار في الدول النامية بصفة عامة، والأفريقية بصفة خاصة قد لقي قبولاً من كافة الأطراف[1]. بالإضافة إلى أن الاستثمار في الدول الصناعية الغربية قد عرض فوائض الدولارات النفطية لخسائر كبيرة.

وقد ارتبطت بهذا الهدف الأول أهداف أخرى يتعلق بعضها بالمسألة الإنمائية التي تبتغيها الدول العربية والأفريقية، وبعضها يتعلق بمسائل سياسية محددة.

إن لمسألة الاستثمارات العربية في القارة الأفريقية أهمية خاصة حيث إن هذه القارة غنية بإمكانياتها الزراعية والمعدنية والبشرية مع توفر المياه والأراضي، والإمكانيات الاقتصادية المختلفة.

لقد أكدت التقارير أن احتياطي القارة الأفريقية من مادة الكروم يساوي حوالي 97% من الاحتياطي العالمي، وأن القارة تمتلك 85% من احتياطي العالم من البلاتين، و64% من احتياطيه من المنجنيز و25% من الاحتياطي العالمي من اليورانيوم، و 13% من الاحتياطي العالمي من النحاس، بالإضافة إلى كميات وفيرة من الماس والذهب والحديد والرصاص والنيكل وغيره[2]. ولذلك فليس من المستغرب أن تحاول الدول العربية النفطية، وهي تسعى لتنويع مصادر دخولها، أن تستثمر بعضاً من أموالها في القارة الأفريقية، كذلك فهناك قضية تسويق بعض المنتجات العربية، حيث إن الدول العربية النفطية التي دخلت مجال تصنيع البتروكيماويات، ترغب لاشك في الحصول على حصة من الأسواق

(1) المرجع السابق، ص 97 إلى 99.
وانظر كذلك: نحو عمل اقتصادي عربي مشترك: قضايا اقتصادية عربية، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية -3 ـ مرجع سابق، ص 248.

(2) خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا 1981 ـ 2000، منظمة الوحدة الأفريقية، الناشر: المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية، جنيف 1981، ص 3.

الأفريقية، خاصة أن المعونات المالية، كثيراً ما تلعب دوراً رئيسياً في ترويج سلع ومصنوعات الدول المانحة للمعونات، لأن المساعدات والمنح والقروض، كثيراً ما تعطى بشروط تقيدها لصالح الدولة المانحة[1].

وفي ما يتعلق بأهداف الدول الأفريقية من وراء التعاون في المجال المالي مع الدول العربية، فهي أهداف متعددة الجوانب، أن غالبية الدول الأفريقية، وفي اتصالاتها المباشرة مع الدول العربية على المستوى الثنائي، أو الجماعي، كانت تحاول تحقيق أمرين رئيسيين هما:

الأول: تخفيف حدة العجز في الميزانية، وقد اعتبرت هذه المسألة من أهم المشاكل المعرقلة لعملية التنمية في القارة الأفريقية[2].

الثاني: المشاركة في عملية التنمية الإقليمية، وذلك من خلال المشاركة في مشاريع قائمة، أو مشاريع جديدة[3].

ثالثاً: وسائل التعاون المالي العربي ـ الأفريقي

لقد أخذت الدول العربية المبادرة، في شأن إيجاد بعض وسائل التعاون المالي بينها وبين الدول الأفريقية. وخلال مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر في نوفمبر 1973م، تم أخذ قرار إنشاء المصرف العربي

---

(1) طاهر حمدي كنعان: «البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الأفريقية المعاصرة» بحث في ندوة: مركز دراسات الوحدة العربية حول العرب وأفريقيا، مرجع سابق، ص 448.

(2) عبد المحسن زلزلة: «محاولة لتقويم التعاون العربي الأفريقي وآفاقه»، مجلة المستقبل العربي، السنة 3، العدد 15، مايو 1980م، ص 59.

(3) مشاكل ميزان المدفوعات في أفريقيا النامية: إعادة تقييم.
إعداد: قسم المؤسسات والسياسات الغربية والنقدية والمالية ـ شعبة البحث والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، الأمم المتحدة، أغسطس 1984، ص 5.

للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وقد ساهمت في رأس ماله ست عشرة دولة عربية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بما مجموعه مائة وخمسة وعشرون مليون دولار أمريكي، وذلك بناء على ما أعلنه رؤساء الدول والحكومات العربية بمؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر عام 1973م[1].

هذا بينما جاء في اتفاقية إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وفي باب «الموارد المالية» أن رأس مال المصرف المكتتب به هو مائتان وواحد وثلاثون مليون دولار أمريكي، وقد قسم هذا المبلغ إلى ألفين وثلاثمائة وعشرة أسهم، قيمة كل سهم مائة ألف دولار أمريكي، توزع وفقاً لقائمة الاكتتاب للدول العربية[2].

وأثناء اجتماعات مجلس وزراء النفط العرب في 23 يناير 1974م تقرر كذلك إنشاء صندوق عربي لتقديم القروض للدول الأفريقية، وقد أقر مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد بالرباط في الفترة من 26 إلى 29 أكتوبر 1974، إنشاء هذا الصندوق، كما اتخذ قراراً بإنشاء مؤسسة أخرى باسم « الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية»[3].

إن هذه المؤسسات العربية، والتي أقيمت لخدمة التعاون المالي العربي الأفريقي، تبدو وللوهلة الأولى وكأنها كافية لتحقيق الأغراض التي أقيمت من أجلها. إن اتفاقية إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والتي أصبحت سارية المفعول منذ 18 نوفمبر 1974م قد حددت أهداف المصرف في ثلاثة بنود وهي:

(1) وثائق مؤتمرات القمة العربية 1964 ـ 1982م، المجموعة السابعة عشرة، مرجع سابق، ص 64 ـ 65.

(2) اتفاقية بإنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة، القاهرة ـ 1974، ص 5.

(3) وثائق مؤتمرات القمة العربية 1964 ـ 1982م، مرجع سابق، ص 81.

1 ـ «الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية».

2 ـ «تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية».

3 ـ «الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية الأفريقية».

وقد تم توقيع ثماني عشرة دولة عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية إنشاء المصرف، وهي الأطراف التي ساهمت في رأسماله بمبلغ كلي بلغ عند توقيع الاتفاقية مائتين وواحداً وثلاثين مليون دولار أميركي[1].

وتفيد المادة الثانية عشرة من اتفاقية إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أن الجهات المخولة للاستفادة من أعمال المصرف هي:

1 ـ «حكومات الدول الأفريقية بما في ذلك أية ولاية أو وكالة أو جهاز تابع لها».

2 ـ «المؤسسات العامة أو الخاصة والهيئات أو المشروعات العاملة في الدول الأفريقية والتي تملكها بصفة جوهرية هذه الدول أو مواطنون لها».

3 ـ «المؤسسات المشتركة الأفريقية أو الأفريقية العربية التي تؤسس لأغراض التنمية الاقتصادية وتكون في حاجة لتمويل مشروع معين».

وقد اتخذ من مدينة الخرطوم بالسودان مقراً رئيسياً للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبدأ المصرف أول عملياته في 28 نوفمبر 1975م.

كذلك فإن الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية، هو إحدى الوسائل التي أنشئت لخدمة التعاون المالي، وخاصة في مجال منح

(1) اتفاقية بإنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، مرجع سابق، ص 4.

القروض والمساعدات للدول الأفريقية من أجل تخفيض حدة الزيادة في أسعار النفط الذي تستورده تلك الدول. وكان رأسمال الصندوق حوالي مائتي مليون دولار، ثم قرر مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد بالرباط في عام 1974م زيادة رأسمال الصندوق إلى أربعمائة مليون دولار، وأن تكون مدة سريان القروض الممنوحة من قبل هذا الصندوق خمساً وعشرين سنة بدلاً من ثماني سنوات، وأن تكون لكل قرض مدة سماح قدرها عشر سنوات عوضاً عن ثلاث سنوات فقط، كما كان مقرراً من قبل[1].

وقد بدأ الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية أول عملياته في عام 1974م، وقامت أمانة جامعة الدول العربية بالإشراف المؤقت على إداراته، ولكن، ونظراً لتشابه عمليات هذا الصندوق المالية بعمليات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، فقد تم الاتفاق على إدماج موارد الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بدءاً من عام 1977م[2]. ويبدو أن ذلك الإدماج قد اتخذ بقرار عربي صرف، ولم تتم مشاورة الدول الأفريقية المستفيدة في هذا الأمر.

وفي ما يتعلق بالصندوق العربي للمعونة الفنية، فقد استهدفت الدول العربية من إنشائه خدمة التعاون العربي ـ الأفريقي في مجال هام هو الجانب الفني، والتركيز على تقديم الخبرة الفنية في المجالات المختلفة، وكان الصندوق في بداية نشاطه يبغي خدمة الدول العربية والأفريقية، ثم اقتصر نشاط الصندوق فيما بعد على الدول الأفريقية فقط، وكان رأسماله عام 1974م حوالي خمسة وعشرين مليون دولار[3].

(1) المرجع السابق، ص 5.
(2) المرجع السابق، ص 8.
(3) القرارات العربية بشأن العلاقات العربية الأفريقية والتعاون العربي الأفريقي 1964 ـ 1985م، مرجع سابق، ص 11.

وقد واجهت الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية مشاكل مالية، خاصة بعد انتقال مقر جامعة الدول العربية من مدينة القاهرة إلى مدينة تونس حيث تعرضت موجوداته في مقره الأول بالقاهرة إلى التجميد[1]. كذلك فإن اتساع نشاطات الصندوق، وعدم التزام الدول العربية بدفع التزاماتها المالية نحوه قد اضطره للتوقف عن نشاطاته[2].

وفي دراسة نشرتها جامعة الدول العربية عن أحوال الصندوق ومخاطر توقف نشاطه، لوحظ أن أعمال الصندوق قد شملت في كثير من الأحوال تزويد الدول العربية والأفريقية بمعونات تتعلق بالتعليم والصحة، وتقديم الفنيين في مجالات متعددة أخرى، كما اهتم الصندوق بقضايا التعريب ونشر اللغة العربية.

ويتضح من الجدولين الرابع عشر والخامس عشر والمتعلقين بالمعونات الفنية التي قدمها الصندوق لبعض الدول العربية والأفريقية أن الدول العربية قد استحوذت على نسبة كبيرة من مخصصات الصندوق، ففي الفترة من عام 1978م إلى عام 1986م، كانت الدول العربية المعنية قد حصلت على معونات تقدر بـ (33) مليون دولار، بينما الدول الأفريقية، جنوب الصحراء، حصلت في ذاتها المدة على معونات قدرت بـ41,5% مليون دولار فقط.

(1) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: التقرير السنوي 1985م، إصدار: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، الخرطوم، ص 26.

(2) سمير حسني: الصندوق العربي للمعونة الفنية: مخاطر توقف نشاطه، جامعة الدول العربية: الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والأفريقية، ديسمبر 1985م، ص 7.

جدول (14)

المعونات التي قدمها الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية منذ نشأته ولغاية انتقاله إلى تونس

الدولة	نوع المعونة	76 ـ 77	77 ـ 78	مجموع العون
جيبوتي	مدرسون		60	60
	فنيون	7	7	14
	أطباء	5	5	10
الصومال	مدرسون	64	61	125
موريتانيا	أطباء	9	9	18
	مدرسون	-	9	9
الأردن	خبير	-	2	2
جزر القمر	مدرسون	20	20	40
	مطبعة عربية			
غينيا كوناكري	خبير	6	10	16
موزمبيق	مدرسون	-	4	4
	خبير	-	1	1
كينيا	أساتذة	4	2	6
بوروندي	مدرسون	14	14	28
تنزانيا	منحة		11	11
أوغندا	خبير	46	20	66
مالي	خبير	1	-	1
غينيا بيساو	مدرسون	23	-	3
	منحة	10	-	10
ساوتومي وبرنسيب	خبير	1	-	1
سيراليون	منحة	30	-	30
غانا	منحة	-	4	4
ساحل العاج	خبير	1	-	1
ليبيريا	خبير	2	-	2
	منحة		2	2
نيجيريا	منحة	-	1	1
ليسوتو	خبير	1	-	1
	منح	-	2	2
بنين	خبير	17	-	17

ملاحظة:

تم الحصول على هذا الجدول نتيجة بحث قامت به السكرتارية التنفيذية في تونس من خلال الوثائق التي تمكنت من الحصول عليها عن نشاط الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية خلال فترة عمله في جمهورية مصر العربية، علماً بأن الكلفة المالية الصحيحة لهذا العون لا يمكن حصرها. والمعلوم أن مجموع موارد الصندوق وهو في مصر بلغت (25,250,000) دولار وجملة مصروفاته على أبواب موازنته الثالثة بلغت (11,891,000) دولار وجمد الفرق البالغ (13,359,000) دولار في البنوك المصرية.

المصدر: سمير حسني: الصندوق العربي للمعونة الفنية: مخاطر توقف نشاطه.
جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ـ الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والأفريقية ـ ديسمبر 1980م.

جدول رقم (15)
المعونات التي قدمها الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية منذ سنة 1978 ـ 1979م حتى نهاية 1986م

الدولة	نوع المعونة	78 ـ 79	79 ـ 80	80 ـ 81	81 ـ 82	82 ـ 83	83 ـ 84	84 ـ 85	85 ـ 86	مجموع المعونة	الكلفة المالية الإجمالية
جيبوتي	مدرسون	60	60	86	86	86	86	86	86	636	14,214,287
	قضاه						4	2		6	
	الكلفة	1,506,430,7									
الصومال	مدرسون	94	61	57	61	61	60	34	34	432	
	أطباء	14	ـ	7	7	7	9	ـ	ـ	44	
	منحة	ـ	5	5	ـ	3	4	2	1	20	
	مدرس فني	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	16	16	32	
	الكلفة	1,335,075	1,188,862	788,586	1,224,201	1,343,305	1,152,456	909,633	904,633		8,844,751
السودان	أساتذة مدرسون				5	2	3	4	1	15	
	الكلفة				149,084	65,000	90,000	120,000	30,000		6,454,084

تابع جدول رقم (15)

الدولة	نوع المعونة	79 ـ 78	80 ـ 79	81 ـ 80	82 ـ 81	83 ـ 82	84 ـ 83	85 ـ 84	86 ـ 85	مجموع المعونة	الكلفة المالية الإجمالية
موريتانيا	أساتذة			50	9	9	9	9	9	45	
	مدرسون			9	100	100	100	100	100	100	650
	أطباء				9	9	9	ـ	ـ	ـ	36
	الكلفة		851,200	1001,722	1,3,5,481	1,506,958	1,318,082	1,317,905	1,324,270		8,625,598
العربية اليمنية	أساتذة				2	2	1			5	
	خبير					2				2	
	الكلفة				60,000	113,538	25,417				198,955
الأردن	منحة					1	1			2	
	الكلفة					2,551	2,703				5,254
فلسطين	خبير	55			55				110		
	الكلفة	229,000			340,200						569,200
الجزائر	خبير				1				1		
	الكلفة					16,000					16,000

تابع جدول رقم (15)

الدولة	نوع المعونة	79 ـ 78	80 ـ 79	81 ـ 80	82 ـ 81	83 ـ 82	84 ـ 83	85 ـ 84	86 ـ 85	مجموع المعونة	الكلفة المالية الإجمالية
دورات تدريبية في مجال الإحصاء للدول الأقل نمواً											
	الكلفة					63 136					63 136
جزر القمر	مدرسون كتب	30	30	32	32	32	32	32	32	252	
	الكلفة	661 572	681 565	842 669	728 750	716 776	649 370	597 059	592 978		5 470 739
النيجر	مدرسون	7	-	-	7	7	7	7	7	42	
	الكلفة	137 689	-	-	176 209	177 817	132 717	120 781	138 089		883 302
غينيا كوناكري	منحة	-	-	-	-	23	1	1	1	26	
	الكلفة	-	-	-	-	432 246	2 990	3 586	3 300		442 122
موريشيوس	مدرسون	-	-	4	-	-	-	-	-	4	
	الكلفة	-	-	14 075	-	-	-	-	-		14 075

تابع جدول رقم (15)

الدولة	نوع المعونة	79 ـ 78	80 ـ 79	81 ـ 80	82 ـ 81	83 ـ 82	84 ـ 83	85 ـ 84	86 ـ 85	مجموع المعونة	الكلفة المالية الإجمالية
الكاميرون	منحة	-	-	1	-	-	-	-	-	1	
الكلفة	-	-	2 635	-	-	-	-	-			2 635
جزر الرأس	منحة	5	5	5	-	-	-	-		15	
الكلفة	-	63 215	63 215	63 215	-	-	-	-	-	-	189 645
كينيا	أساتذة	-	1	2	2	2	2	2	2	13	
	تدريب	-	4	-	-	-	-	-	-	4	
	طبيب	-	1	-	-	-	-	-	-	1	
	آلة كاتبة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	الكلفة	5 000	307 500	37 300	37 800	39 300	39 706	41 860	41 860		550 326
بورندى	مدرسون	14	-	-	-	-	-	-	-	4	
	منحة	6	-	-	-	-	-	-	-		
	الكلفة	457 484	-	-	-	-	-	-	-		457 484
أوغندا	منحة	-	2	-	-	-	-	-	-	2	
	الكلفة	-	8 000	-	-	-	-	-	-		8 000

تابع جدول رقم (15)

الدولة	نوع المعونة	79 ـ 78	80 ـ 79	81 ـ 80	82 ـ 81	83 ـ 82	84 ـ 83	85 ـ 84	86 ـ 85	مجموعة المعونة	الكلفة المالية الإجمالية
زامبيا	خبير	-	-	-	-	-	37	3	1	40	
	الكلفة	-	-	-	-	-	644 934	16 140	-		661 074
دورة تدريبية لمكافحة التصحر											
	الكلفة	-	-	-	-	-	-	-	20 000		20 000
المجموع	مجموع التكلفة السنوية	1 261 745	1 060 280	959 894	1 005 974	1 366 139	1 469 717	779 426	796 227		8 699 402
المجموع الكلي											41 690 667

المصدر: ـ سمير حسني: ـ الصندوق العربي للمعونة الفنية: مخاطر توقف نشاطه. جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ـ الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والافريقية، ديسمبر 1980م.

ويعتبر التعاون الفني أحد أهم مجالات التعاون العربي ـ الأفريقي، ولهذا فإن اضطرار هذا الصندوق، وفي هذه الفترة إلى التوقف عن نشاطه، يعتبر في واقع الأمر أحد أهم العوامل المؤدية إلى فشل عملية التعاون، خاصة إذا ما تم الإدراك أن هذا الصندوق، هو الجهة الوحيدة التي أنيطت بها مسألة التعاون العربي ـ الأفريقي في مجال تقديم المعونة الفنية للدول الأفريقية، وهو الصندوق الذي أقيم بناءً على حاجة الدول الأفريقية الحقيقية لهذا النوع من المعونات، وبناءً على خبرة أطراف دولية متعددة في هذا المجال.

هذا في ما يتعلق بالمؤسسات الجماعية التي أوجدتها الدول العربية من أجل تسيير التعاون المالي العربي ـ الأفريقي، وهناك مؤسسات عربية وطنية أولت التعاون المالي مع الدول الأفريقية أهمية خاصة، وهي مؤسسات بعضها أقيم في فترة سابقة عن ارتفاع أسعار النفط بعد حرب 1973م مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي بدأ نشاطه منذ عام 1960م، وبدأ نشاطه الأفريقي في عام 1975م، وكذلك الحال بالنسبة لصندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي الذي تأسس عام 1971م وباشر نشاطاته المالية عام 1974م. أما الصناديق والمصارف العربية الأخرى، مثل الصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية، والمصرف العربي الليبي الخارجي، وشركة الاستثمارات الليبية الخارجية، فقد تأسست جميعها بعد الوفرة المالية لعام 1974م.

ولم يقتصر التعاون المالي بين الدول العربية والأفريقية على هذه المؤسسات الجماعية أو الوطنية فقط، فالدول العربية قد ساهمت مساهمة فعالة في العديد من المؤسسات الدولية الأخرى مثل صندوق الدول المصدرة للنفط للتنمية الدولية، والمصرف الإسلامي للتنمية، والذي يمكن اعتباره مصرفاً عربياً من حيث مركزه، والذي هو مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ومن حيث عدد الدول العربية التي ساهمت في تأسيس

هذا المصرف، فهي تمثل أكثر من 60% من جملة الأعضاء المؤسسين، كما ساهمت الدول العربية الأعضاء بالمصرف بما يزيد عن 85% من قيمة الاكتتاب الأولى في رأس مال المصرف المصرح به حتى عام 1974م[1].

ولقد ساهمت في تأسيس المصرف الإسلامي للتنمية كذلك، بعض الدول الأفريقية وخاصة تشاد وغينيا ومالي والنيجر والسنغال، الأمر الذي يزيد من نسبة الدول المؤسسة من القارة الأفريقية والعالم العربي إلى أكثر من 80% من جملة مؤسسي المصرف الإسلامي للتنمية.

أما صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والذي تساهم فيه الدول العربية النفطية، وخاصة دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة السعودية، وكذلك الجزائر والعراق وليبيا، مساهمة رئيسية، فإنه يعتبر من أهم المؤسسات المالية التي أنشئت بغرض رئيسي وهو المساهمة في تنمية دول العالم النامي، ومنها على وجه الخصوص الدول الأفريقية التي تشكل الغالبية في ما يطلق عليه اسم «أقل البلدان نمواً».

وقد جاء في اتفاقية إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية، أن الجهات المستفيدة من هذا الصندوق هي الدول النامية، كما أن الصندوق سيولي أهمية خاصة لاحتياجات الدول الأقل نمواً[2].

ولقد ساهمت الدول العربية النفطية الأعضاء بمنظمة الأوبك مساهمة كبيرة في الاستثمارات الخارجية لهذه المنظمة، وقد جاء في إحدى الدراسات أنه وخلال عام 1978م، كانت حصة الدول العربية المصدرة للنفط تمثل أكثر من 80% من جملة استثمارات دول منظمة الأوبك الخارجية[3].

(1) المرجع السابق، ص 7.
(2) المرجع السابق، ص 8 ـ 9.
(3) البنك الإسلامي للتنمية: اتفاقية التأسيس، دار عكاظ للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، جدة 1983م، ص 33.

وعند الاطلاع على القوانين والأنظمة الأساسية لغالبية الصناديق والمؤسسات المالية، سواء منها العربية الخالصة، أو تلك التي تساهم فيها الدول العربية بنصيب كبير في رأس مالها، فإنه يمكن ملاحظة أن هذه المؤسسات المالية قد ركزت على مسألة تقديم العون الإنمائي، والمساعدات الاقتصادية والفنية المختلفة للدول النامية، وخاصة منها الدول الأفريقية، والعربية وقد جاء في المادة الخامسة من قانون إنشاء صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي، مثلاً، أن أغراض الصندوق تشمل « تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية والآسيوية والإسلامية تدعيماً لنموها الاقتصادي في شكل قروض أو مساهمة في مشروعات» و«توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية»[1].

ويلاحظ كذلك، أن الصناديق العربية، والمؤسسات المالية التي سبق ذكرها في هذا السياق، قد اتخذت سياسات مالية متشابهة من حيث منح القروض للدول النامية، وخاصة الدول الأفريقية المعروفة «بأقل البلدان نمواً». وتميل هذه السياسات إلى تيسير شروط القروض، ومنح الدول المستفيدة فترات سداد طويلة الأجل، مع غلبة «عنصر الهبة في هذه القروض»[2].

وتميل هذه الصناديق إلى إعطاء فترات سماح طويلة الأجل، وبأسعار فائدة منخفضة كثيراً عن أسعار الفائدة التجارية السائدة في الأسواق المالية[3]. وترجع هذه الأمور إلى حقيقة أن الصناديق العربية المالية، إنما تنظر إلى مسألة مساهمتها في عملية التنمية الأفريقية، كهدف أساسي يسبق

(1) اتفاقية إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية، إصدار: صندوق الأوبك للتنمية الدولية، 1980م، ص 5.

(2) نحو عمل اقتصادي عربي مشترك: الورقة الرئيسية، مرجع سابق، ص 197.

(3) القوانين والمراسيم الاميرية المنشئة والمنظمة للصندوق، إصدار: صندوق أبوظبي للاتحاد الاقتصادي العربي أبوظبي، دولة الإمارات العربية، 1971، ص 1 ـ 2.

بقية الأهداف الأخرى[1].

ولعله تجب الإشارة إلى حقيقة أن بعض الدول العربية النفطية، كالمملكة العربية السعودية والكويت وغيرهما، قد تجاوزت في حجم ما تقدمه من مساعدات للدول النامية حجم ما تقدمه كثير من الدول الأوروبية الصناعية الغنية، إذا ما قيس الأمر بمقياس الناتج القومي لكل منها[2].

رابعاً: تطور حجم التعاون المالي العربي ـ الأفريقي

لقد تم تناول قضية حجم الأموال العربية المتدفقة إلى الدول الأفريقية المختلفة، في العديد من الدراسات، واختلفت الآراء في أحجامها وطرق استخدامها، ووجهت لهذه الأموال بعض الانتقادات، ولعله من المفيد أن يتم تناول تطور التعاون المالي العربي ـ الأفريقي على فترتين رئيسيتين:

أولاً: الفترة الأولى الممتدة من نوفمبر 1973م إلى فبراير 1977م.

ثانياً: الفترة الثانية الممتدة من 7 مارس 1977م إلى ديسمبر 1986م.

ولقد اختير شهر نوفمبر 1973م كبداية للفترة الأولى للتعاون المالي العربي الأفريقي على اعتبار أنه الشهر الذي صدرت فيه قرارات مؤتمر القمة العربي السادس الذي انعقد في الجزائر في الفترة من 26 ـ 28 نوفمبر 1973م، والتي أقرت إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وهو أهم مؤسسة مالية عربية قومية تقام من أجل التعاون المالي والاقتصادي مع القارة الأفريقية على وجه الخصوص.

أما الفترة الثانية فقد بدأت بشهر مارس 1977م لأنه تم في ذلك الشهر انعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، وهو المؤتمر الذي

---

(1) الشاذلي العياري ـ مرجع سابق، ص 40.

(2) انظر الملحق رقم (10) الذي يبين نسب الفائدة وفترات السداد والسماح وعنصر المنحة.

وضع خطة متكاملة للتعاون العربي ـ الأفريقي، وافرد للتعاون المالي حيزاً مهماً فيها.

وأما في ما يتعلق بمحاولة حصر وتحليل التدفقات المالية العربية إلى الدول الأفريقية المختلفة خلال هاتين الفترتين المعنيتين، فإن صعوبة هذا الأمر قد أشار إليها د.الشاذلي العياري، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا[1] حيث ادعى أن حصر الأموال العربية الممنوحة لأفريقيا ليس بالعمل اليسير، فبرغم أن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا يستقي إحصائياته من مصادرها المباشرة، فإن الأرقام المنشورة عن التعاون المالي «لا تعطي صورة كاملة لكل المعونات والتدفقات المالية لصالح القارة الأفريقية حيث إن بعض التحويلات المالية الثنائية المصدر تبقى غير معروفة»[2].

وهذا القول يشير إلى عدة صعوبات تتعلق بعملية حصر التعاون المالي العربي ـ الأفريقي، وذلك لأسباب كثيرة، منها:

1 ـ تعدد الجهات القائمة على أمر التعاون المالي عربياً وأفريقياً[3].

2 ـ اتخاذ بعض أوجه التعاون المالي الصبغة السرية بين الدول[4].

---

(1) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، التقرير السنوي ـ 1985م، مرجع سابق، ص 24.

(2) Financial Solidarity for Development: 1987 - Review. Development Assistance from OPEC inemfers and Institutions to Other Develioing Countries 1981 - 1985.
Reported by the UNCTAD Secretariat UN. New Yor; - 1988 - Tables: 1-2/1-4.

(3) منح مجلس المحافظين للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ مدير المصرف إجازة اعتباراً من 16 إبريل 1987م.

(4) الشاذلي العياري: الاقتصاد العربي والاقتصاد الأفريقي ومشروع التعاون العربي الأفريقي أمام تحديات الثمانينيات، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، الخرطوم 1984م، ص 38.

3 ـ اتخاذ بعض أوجه هذا التعاون المالي للصبغة الشخصية، حيث إن القيمة المالية الممنوحة، لا تظهر في ميزانيات الدولة المانحة أو الدولة الممنوحة[1].

وبناءً على ذلك، فإن ما يمكن تتبعه من أموال وضعت في خدمة التعاون المالي العربي ـ الأفريقي، هي فقط تلك الأموال المعلن عنها والتي صدرت بخصوصها تقارير وإعلانات، وميزانيات، سواء عن طريق تقارير المصارف والصناديق والشركات العربية الوطنية، أو عن طريق المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية.

وقد تم الاعتماد في هذه الأطروحة على تقارير المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا للوقوف على حجم الأموال العربية التي وضعت في خدمة التعاون العربي ـ الأفريقي. وذلك اعتماداً على تقرير مدير المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أن «إحصاءات المصرف تغطي نسبة عالية جداً من العون الرسمي والتنموي العربي لأفريقيا»[2].

وتشير هذه التقارير إلى أن مجموع المعونات المالية العربية للدول الأفريقية والتي أعطيت من خلال الصناديق الوطنية، والمؤسسات الجماعية قد بلغت في الفترة الممتدة من عام 1973م إلى عام 1976م (2613,5) مليون دولار أمريكي، بمتوسط سنوي قدره (653,2) مليون دولار[3].

وتشكل مساهمة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في القيمة الإجمالية نسبة تقدر بحوالي 10%، حيث قدم المصرف المذكور

(1) المرجع السابق، ص 38.

(2) S.A. G itelsoni: (Arab Aid To Africa: How Much And At What Price?) The Jurasalen Quartely, no. 19 Spring, 1981, p. 124.

(3) Ibid, p. 126.

تعهدات بقروض قدرها (71,6) مليون دولار عام 1975م، كما قدم (61) مليون دولار عام 1976[1].

ولقد ساهم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بهذه الأموال في العديد من المشروعات، ففي خلال عام 1975م استحوذت الهياكل الأساسية في عدد من الدول الأفريقية على 59% من تعهدات المصرف، (وتشمل الهياكل الأساسية النقل والسدود والكباري والمياه والمجاري) كما تم تخصيص حوالي 16% من جملة التعهدات للزراعة و 25% للصناعة[2].

وخلال عام 1976م، استحوذت الهياكل الأساسية الأفريقية على 47,5% من جملة تعهدات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وخصص للزراعة حوالي 28%، وللطاقة 14,5%[3].

أما في ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لهذه القروض التي قدمها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، فقد حصلت دول غرب أفريقيا على حوالي 72% من إجمالي القيمة، وحصلت دول شرق أفريقيا على حوالي 28%[4]. وذلك خلال عام 1975م و 44,5% لغرب أفريقيا و 55,5% لشرقها عام 1976م.

---

(1) انظر كذلك: د.عبدالملك عودة: «تقويم تجربة التعاون العربي الأفريقي «بحث منشور في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول: العرب وأفريقيا، مرجع سابق، ص 660.

(2) الشاذلي العياري: مرجع سابق، ص 38.

(3) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: التقرير السنوي 1985م، مرجع سابق، ص 85.

(4) المرجع السابق، ص 36.

* انظر المرفق التاسع الخاص بتقسيم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لأقاليم القارة ودول كل إقليم.

وبحسب تقسيمات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، فإن إقليم غرب أفريقيا يضم (23) دولة، وإقليم شرق أفريقيا يضم (18) دولة، ويشغل إقليم غرب أفريقيا مساحة (9,4) ملايين كم2، وعدد سكانه حوالي 187 مليون نسمة. بينما يشغل إقليم شرق أفريقيا حوالي (8,7) ملايين كم2، ويقدر عدد سكانه بحوالي (179,2) مليون نسمة[1]. ويوضح الجدول السابع عشر التوزيع الجغرافي لتعهدات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية الأفريقية خلال الفترة 1977 ـ 1986م.

ويلاحظ من الجدول السادس عشر المتعلق بالتوزيع القطاعي لتعهدات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أن هناك خللاً في توزيع هذه التعهدات بين القطاعات المعنية التي أوردها الجدول، ففي بعض السنوات لم يحظ قطاع الزراعة سوى بما مقداره 3% فقط من جملة تعهدات المصرف برغم أهمية الزراعة في القارة الأفريقية، حيث تتعرض شعوبها وحيواناتها للمجاعات من سنة لأخرى.

كما أن الطاقة لا تحصل على اهتمام كافٍ، يتناسب مع أهميتها في التنمية الأفريقية. وقد استحوذت الهياكل الأساسية خلال الفترة الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م على متوسط سنوي زاد عن 45% من تعهدات المصرف المالية في القارة الأفريقية، بينما لم يحصل قطاع الزراعة سوى على متوسط سنوي قدره 25% خلال الفترة ذاتها.

هذا، وقد انعدمت أية تعهدات لقطاع العون الفني للدول الأفريقية خلال سبع سنوات امتدت من عام 1977م إلى عام 1983م، وهو الأمر الذي يزيد من مسؤولية الصندوق العربي للمعونة الفنية، ويستدعي القيام بجهد حقيقي لإنقاذه.

(1) المرجع السابق، ص 40.

جدول (16)

التوزيع القطاعي السنوي لتعهدات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 1977 ـ 1986م

المجموع	الهياكل الأساسية		الزراعة		الصناعة		الطاقة		برنامج خاص		عون فني		السنة
	ملايين$	٪	ملايين$	٪	ملايين$	٪	ملايين$	٪	ملايين$	٪	ملايين$	٪	
1977	13,200	20,1	13,103	18,5	24,680	37,6	15,626	23,1	-	-	-	-	65,6,9
1978	16,600	30,7	2,284	4,2	9,700	17,9	10,920	20,2	14,600	27,0	-	-	54,104
1979	36,595	83,2	2,400	5,4	5,00	11,4	-	-	-	-	-	-	43,995
1980	24,250	38,0	18,500	29,0	20,11	31,2	1,071	1,7	-	-	-	-	63,821
1981	27,700	45,6	23,046	37,9	10,00	16,5	-	-	-	-	-	-	60,746
1982	57,000	76,0	8,00	10,7	-	-	10,00	13,3	-	-	-	-	75,00
1983	55,785	66,8	17,750	21,2	-	-	10,00	12,0	-	-	-	-	83,535
1984	37,250	42,4	23,950	27,3	20,150	23,0	6,00	6,8	-	-	0,445	0,5	87,795
1985	22,670	30,7	32,630	44,2	6,00	8,1	8,700	11,8	3,00	4,1	1,790	1,1	73,790
1986	21,250	36,8	35,650	61,7	-	-	0,580	1,0	-	-	0,320	0,6	57,805

المصدر: التقارير السنوية للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا للسنوات 1985 و1986، و1987م.
إصدار: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ الخرطوم.

وأما من حيث التوزيع الجغرافي لتعهدات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والذي يوضحه الجدول السابع عشر، فإن أهم ما يلاحظ بشأنه أن هناك تفاوتاً في توزيع المصرف لتعهداته بين شرق القارة الأفريقية وغربها، وفي الفترة الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م استحوذ إقليم غرب أفريقيا على أكثر من 50% من جملة التعهدات بل إن هناك بعض السنوات التي استحوذ فيها هذا الإقليم على نسبة تفوق 70% من جملة تعهدات المصرف.

وقد يرجع السبب في هذا الخلل في التوزيع، إلى أن عدد دول إقليم غرب أفريقيا، يفوق عدد إقليم شرق أفريقيا، وذلك بحسب تقسيم المصرف لهذين الإقليمين، كما أن عدد سكان إقليم غرب أفريقيا يزيد عن عدد سكان إقليم شرق أفريقيا. ومع ذلك يفسر هذا التفاوت في توزيع التعهدات، على أنه ميل للدول الإسلامية الأفريقية أو تلك الدول التي توجد بها أكثرية عددية مسلمة، حيث إن إقليم غرب أفريقيا هو الإقليم الذي يشمل كل الدول الإسلامية في جنوب القارة، وكذا الدول ذات الأغلبية المسلمة، مثل السنغال وغينيا وغامبيا والنيجر ومالي وغيرها، ولا يشمل إقليم شرق أفريقيا مثل ذلك من التواجد الإسلامي.

وخلال الفترة الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م قام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية بالموافقة على (124) قرضاً للدول الأفريقية المختلفة، وبلغت قيمة تلك القروض (623,526) مليون دولار بمتوسط سنوي قدره (62,35) مليون دولار، أما فيما يتعلق بمجموع المعونات العربية التي منحت للدول الأفريقية، سواء منها المعونات والقروض الثنائية والتي تتولاها الصناديق والمصارف والشركات العربية الوطنية، أو تلك التي تولتها المؤسسات الجماعية، وهي على الخصوص صندوق الأوبك للتنمية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية، فقد بلغت خلال الفترة المعنية، (7630,2) مليون دولار، بمتوسط سنوي قدره (763,2) مليون دولار،

وبذلك وصلت قيمة ما تدفق من أموال عربية إلى الدول الأفريقية من عام 1973م إلى عام 1986م حوالي (10243,7) مليون دولار، بمتوسط سنوي قدره (731,7) مليون دولار[1].

جدول (17)

التوزيع الجغرافي السنوي لتعهدات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (1977 ـ 1986م)

السنة	غرب أفريقيا		شرق أفريقيا		المجموع
	ملايين الدولارات	النسبة المئوية	ملايين الدولارات	النسبة المئوية	
1977	39,874	60,9	25,626	39,1	65,500
1978	29,563	57,9	21,432	41,9	51,104
1979	32,651	76,3	10,153	23,7	42,804
1980	27,500	48,5	29,208	51,5	56,708
1981	32,700	53,9	28,000	46,1	60,700
1982	28,980	43,3	38,000	56,7	66,980
1983	46,350	56,0	36,435	44,0	82,785
1984	39,131	49,4	40,1	50,6	79,231
1985	40,050	62,5	24,050	37,5	64,102
1986	42,230	73,2	15,450	26,8	57,680

المصدر: ـ التقرير السنوي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا لعامي 1986/ 1987م، الجدول رقم (9).

إصدار: ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ـ الخرطوم.

وقد اختلفت الآراء المقيمة لهذه الأرقام التي رصدت لخدمة التعاون

(1) المرجع السابق، ص 41.

المالي بين الدول العربية والأفريقية، فقد شكك البعض في قيمتها التنموية ومساهمتها في تحقيق أغراض التعاون العربي ـ الأفريقي كما أن بعض الجهات رأي أن الدول العربية لم تفِ في الواقع العملي بكل ما التزمت به من أرقام، وأن هناك فارقاً كبيراً ما بين التعهدات، والتنفيذ، كما اتهمت الدول العربية بأنها تمارس تمييزاً في تخصيص المشاريع والقروض والمنح بحيث تذهب غالبيتها للدول الأفريقية ذات الأغلبية المسلمة[1]. وأن بعض الدول العربية لا ترغب في تقديم المنح والقروض والمساعدات المالية للدول الأفريقية ذات التوجه السياسي المختلف، كالأنظمة الشيوعية في انغولا وموزمبيق[2]. كما واشتكت بعض الجهات بأن الدول العربية تربط تعاونها المالي مع الدول الأفريقية بمواقفها السياسية[3].

وأشار بعض الكتابات الاقتصادية كذلك إلى أن الدول العربية لا توجه إلى القارة الأفريقية سوى نسبة ضئيلة من استثماراتها الخارجية التي تذهب في غالبيتها نحو الدول الغربية والصناعية[4]. واشتكى بعض الأفارقة أن الدول الأفريقية، وحتى بعد قيام التعاون العربي ـ الأفريقي الجماعي لا يمكنها الحصول على قروض عربية إلا عن طريق المصارف الأمريكية والأوروبية[5]. وأن هناك فارقاً كبيراً في الوقت ما بين التعهد أو الالتزام بالتعهد، وما بين تنفيذ القرض وإقامة المشروع المقترح[6].

(1) المرجع السابق، ص 53.
(2) المرجع السابق، ص 36.
(3) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: التقرير السنوي لعامي 1986 ـ 1987، مرجع سابق ص 24.
(4) S.A. Gitelsoni, op. cit, p. 124.
(5) علي فؤاد علي: «رؤية عربية لمواجهة إسرائيل في أفريقيا» مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 46، السنة 5، ديسمبر 1985م، ص 50.
(6) Olusa Oja: Afro - Arab Economic Relations, International Problem, No, 1 - 4 - 1985, pp. 41 - 48.

ومن وجهة نظر أخرى، فإن التعهدات المالية العربية الممنوحة للدول الأفريقية إنما هي أموال تعطى على حساب التنمية العربية، وأن الدول الأفريقية تفتقر إلى الإمكانيات الفنية اللازمة لاستيعاب كل الاستثمارات العربية الخارجية[1]. ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي لا يشجع كثيراً من المستثمرين على المخاطرة في هذه الدول الأفريقية[2].

ولقد أثيرت بعض المصاعب والمعوقات التي تعيق التعاون المالي العربي ـ الأفريقي في دورات اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي المتعاقبة. وخلال الدورة الأولى التي انعقدت بمدينة ياوندي عاصمة الكاميرون في الفترة من 30 مايو إلى الأول من يونيو 1977م طرحت وفود الدول الأفريقية في اللجنة المعنية قضية التعهدات المالية التي التزم بها بعض قادة الدول العربية أمام مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول بالقاهرة، وقد أرادت الدول الأفريقية معرفة الكيفية التي ستنفذ بها تلك الالتزامات[3].

وأثناء دورة ياوندي هذه، أثيرت كذلك بعض القضايا ومنها:

أولاً: دور الدول الأفريقية في صياغة القرارات التنفيذية المتعلقة بالتعاون المالي.

ثانياً: دور المؤسسات الجماعية ـ غير الوطنية وخاصة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبنك التنمية الأفريقي في توزيع القروض والمنح والسيطرة على مسألة تخصيص أموال التعاون العربي ـ الأفريقي.

ثالثاً: ان المخصصات المالية العربية سوف تمنح على أساس ثنائي،

---

(1) مجدي حماد: دور الجامعة العربية في التعاون العربي الأفريقي، مرجع سابق، ص 529.

(2) E. Chibwe: Arab Dollars for Africa, op. cit, p. 48.

(3) Economic Bulletin for Africa, vol. X1 no. 2 ECA, UN, New York, p. 49.

أي بين الدولة العربية المعنية، والدولة الافريقية الذي يحظى طلبها بالقبول[1].

وقد تحفظت وفود الدول الأفريقية في اللجنة الدائمة عن هذه الأسس على اعتبار أن هذه الأسس تتطلب اتخاذ إجراءات إدارية طويلة للحصول على المنح أو القروض الاستثمارية، وطالبت باختصار الإجراءات وتسهيلها وخلق تعاون مبني على الثقة[2].

وحيث إن الجانب العربي في اللجنة الدائمة للتعاون، لم يكن في وضع يمكنه من الرد على مطالب الدول الأفريقية، فقد تم الاتفاق على إحالة الموضوع بكامله إلى مجموعة العمل المختصة بالشؤون المالية لدراسته وإبداء الرأي حياله.

وخلال الدورة الثانية للجنة الدائمة للتعاون والتي انعقدت بمدينة القاهرة في الفترة من 28 إلى 29 نوفمبر 1977م، تمت مناقشة ما توصلت إليه مجموعة العمل المالية بخصوص الأموال العربية المخصصة للتعاون، وكيفية إدارتها وتوزيعها على المشاريع المختلفة[3].

وقد تبين من تقرير اللجنة المالية أن هناك تبايناً بين وجهتي النظر العربية والأفريقية حول «الأجهزة المؤهلة لاتخاذ القرار النهائي في ما يتعلق بتمويل المشروعات الأفريقية»[4].

إن الدول العربية تحاول أن تجعل القرار النهائي في يد الحكومة التي هي صاحبة الأموال، بينما الدول الأفريقية ترغب أن يكون مصدر القرار

(1) سعدون حمادي: «الوحدة العربية ومبدأ النضال: الوطن العربي وأفريقيا» مجلة المستقبل العربي، السنة 2 العدد 10، نوفمبر 1979.، ص 105 ـ 110.

(2) Economic Bulletin for Africa, vol, x1. no. 2 - ECA, 1977, op. cit - p. 53.

(3) أنظر الجدول الثامن عشر الذي يوضح قيمة تلك الالتزامات وبنودها.

(4) قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة: من الدورة الأولى حتى الدورة السابعة، إصدار: جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، د.ت ص 7 ـ 8.

مصدراً مشتركاً عربياً ـ أفريقياً، مثل اللجنة الدائمة للتعاون، لكي يتم تمييز التعاون العربي ـ الأفريقي الذي قام بعد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول عام 1977م، عما سبقه من تعاون عربي ـ أفريقي ثنائي الصبغة[1].

جدول (18)

الالتزامات المالية العربية المعلنة

بمؤتمر القمة العربي الافريقي الأول 7 ـ 9 مارس 1977م

القيمة بملايين الدولارات	الجهة المستفيدة
10 ملايين دولار	حركات التحرير في افريقيا
180 مليون دولار	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
35 مليون دولار	البنك الافريقي للتنمية
33 مليون دولار	دراسات جدوى لمشاريع تنموية في افريقيا
1,200 مليون دولار	إمكانيات مالية لدى الصناديق الوطنية معدة لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية في أفريقيا

المصدر: ـ قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة من الدورة الأولى حتى الدورة السابعة.
إصدار: ـ منظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية د.ت ـ ص6.

ولم تتمكن الدول الأفريقية من فهم دور الصناديق العربية ـ والتي تحصلت على موارد إضافية نتيجة المساهمات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول عام 1977م ـ في عملية التعاون العربي ـ الأفريقي، حيث إن الدول العربية المعنية لم تقم بوضع تلك الصناديق تحت تصرف مؤسسة معينة من مؤسسات التعاون العربي ـ الأفريقي التي أقيمت عقب مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول.

(1) Olusa Oja - op. cit - p. 48.

وقد رأت الدول العربية عوضاً عن ذلك أن يتم التنسيق بين الصناديق العربية المختلفة والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في شأن تلك المساهمات. كما وقد رغبت الدول الأفريقية أن تعطي اللجنة الدائمة للتعاون دوراً معيناً في مسألة القرارات النهائية المتعلقة بالتمويل واختيار المشاريع، ولكن الدول العربية رفضت هذه الرغبة لأسباب، منها[1]:

أولاً: «أن اللجنة الدائمة لا تجتمع إلا كل ستة أشهر، وهذا ليس من شأنه إلا شل التنفيذ السريع للمشاريع».

ثانياً: «أن اللجنة الدائمة، جهاز سياسي، وغير كفؤ لتقدير الوجوه الفنية للمشاريع».

ثالثاً: «إن الصناديق العربية، مستقلة بحكم خضوعها لقوانين وتنظيمات قومية، عن الأجهزة العربية الأفريقية المحدثة من قبل قمة القاهرة».

ورغم عدم وجاهة بعض من هذه الأسباب والعلل التي أوردها الجانب العربي في اللجنة الدائمة، فإن الدول الأفريقية لم تجد مفراً من القبول بها، والقبول بحل وسط للمسألة، وقد عبرت الدول الأفريقية كذلك عن القلق من تناسي الدول العربية لدور المؤسسات العربية ـ الأفريقية المشتركة، والتي أوجدها مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول من أجل تسيير عملية التعاون العربي، وإنجاز خططه.

وقد توصل الجانبان العربي والأفريقي في نهاية الدورة الثانية لانعقاد اللجنة الدائمة إلى صياغة مشتركة حول كيفية اتخاذ القرارات النهائية في مسألة تمويل المشاريع، وجاء في القرار الفقرة الآتية[2] «يحال المشروع

(1) قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة: من الدورة الأولى إلى الدورة السابعة، مرجع سابق، ص 17.

(2) المرجع السابق، ص 18.

بعد ذلك من قبل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا إلى الصناديق العربية للتنمية لاتخاذ القرار مرفقاً بالدراسات التقييمية الاقتصادية والفنية المعدة من قبل مجموعات العمل والبنك الأفريقي للتنمية، وذلك على أن تؤخذ في الاعتبار التوجهات العامة المحددة من طرف اللجنة الدائمة».

وخلال الدورات اللاحقة للجنة الدائمة للتعاون، تمت مناقشة كثير من المشاكل المالية، وخاصة ما يتعلق منها بوضع اتفاقية لضمان الاستثمارات المتبادلة، والعمل على تشجيع المشاريع المشتركة بدلاً من التركيز على المشاريع القطرية[1]. وقد تم أثناء انعقاد اللجنة الدائمة للتعاون في دورتها الثامنة بمدينة دمشق في الفترة من 15 إلى 17 يناير 1986م تشكيل لجنة تنسيق مشتركة تضم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وذلك للقيام بالمهام الآتية[2]:

أولاً: «تنسيق أنشطة هذه المؤسسات في ما يتعلق بتنفيذ برامج التعاون الأفريقي ـ العربي، وتمويل مشاريعه وذلك في ضوء توجهات وقرارات الأجهزة السياسية للتعاون».

ثانياً: «تنسيق إسهام هذه المؤسسات في اجتماعات مجموعات العمل التي تنشأ لبحث موضوعات محددة تقع في إطار عمل هذه المؤسسات، وإعداد الدراسات والتقارير وأوراق العمل التي تساعد هذه المجموعات في التوصل إلى توصيات محددة ومقترحات عملية بشأن الموضوعات المحالة عليها».

ثالثاً: «تحديد مشروعات التنمية المرتبطة بأهداف التعاون العربي ـ

(1) المرجع السابق، ص 19.

(2) المرجع السابق، ص 21.

الأفريقي وفق الاتجاهات العامة التي تحددها اللجنة الدائمة».

رابعاً: «إعداد التقارير الدورية المشتركة حول أنشطة هذه المنظمات لتقديمها من قبل الأمانتين العامتين إلى الأجهزة السياسية العليا للتعاون الأفريقي ـ العربي».

وقد تمت مناقشة بعض الأمور الأخرى المتعلقة بالقضايا المالية خلال انعقاد هذه الدورة للجنة الدائمة للتعاون، ومن ذلك، قضية الاستثمارات وتعثرها، وكذلك أوصت اللجنة الدائمة بإعداد إطار قانوني مشترك لحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، وعقد مؤتمر للمستثمرين العرب والأفارقة[1].

وهكذا، فإن التعاون الاقتصادي الذي تم تناوله في هذا الباب، قد شمل مجالين يتعلق الأول منهما بالتجارة الخارجية العربية ـ الأفريقية[2]، وهي تجارة تواجه العديد من المشكلات والعراقيل، خاصة في ما يتعلق بالظروف الموضوعية المحيطة بها، وكذلك فإن الفصل الثاني من هذا الباب تناول العلاقات المالية العربية ـ الأفريقية[3] وهي العلاقات التي استحوذت على أهمية كبيرة، بالنظر إلى حجم الاستثمارات العربية في عدد من الدول الأفريقية.

(1) المرجع السابق، ص 68.

(2) تقرير الدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي، دمشق، الجمهورية السورية 15 ـ 17 يناير 1986م، ص 27.

(3) المرجع السابق، ص 34.

الباب الثالث

هيكلية التعاون العربي ـ الافريقي

الفصل الأول:

- مؤتمر القمة ومجلس الوزراء العربي ـ الافريقي المشترك

الفصل الثاني:

- اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي ولجنة التنسيق

الفصل الثالث:

- مجموعات العمل واللجان المتخصصة للتعاون العربي ـ الافريقي

الباب الثالث

هيكلية التعاون العربي ـ الأفريقي

تميزت المرحلة الثانية من مراحل التعاون العربي ـ الأفريقي والتي امتدت من عام 1977م إلى عام 1986م بانعقاد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول وذلك خلال المدة من 7 إلى 9 مارس 1977م بمدينة القاهرة.

ويهدف هذا الباب إلى بحث الهيكلية التنظيمية التي أقامها مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول من أجل تسيير عملية التعاون، كما سيتم تحليل دور كل مؤسسة من مؤسسات هذه الهيكلية، ومدى ما قامت به من مهام خلال الفترة الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م.

لقد جاء في الوثيقة الثالثة من إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، والتي تحمل عنوان «تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون العربي ـ الأفريقي» ذكر الأجهزة المشتركة الآتية[1]:

1 ـ مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي.

2 ـ مجلس الوزراء العربي ـ الأفريقي المشترك.

---

(1) إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول.
إصدار: الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة 1977م، ص 19 ـ 23.

3 ـ اللجنة الدائمة.

4 ـ مجموعات العمل واللجان المتخصصة.

5 ـ لجنة التنسيق.

6 ـ محكمة عربية ـ أفريقية خاصة أو لجنة التحكيم.

7 ـ صندوق خاص لضمان تسيير أجهزة التعاون.

وقد تم تحديد طريقة تكون بعض هذه المؤسسات، وبعض من صلاحياتها العامة في وثائق مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول.

وتعتبر خطوة خلق هذه المؤسسات أحد أهم منجزات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول. ويستدل من تلك الخطوة على رغبة الأطراف المعنية في إعطاء فرصة أكبر لعملية التعاون كي تتطور وتستكمل أهدافها.

ويمكن دراسة هذه الهيكلية التنظيمية لعملية التعاون العربي ـ الأفريقي عن طريق دراسة كل مؤسسة منها، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مستويات، وبحيث يضم المستوى الأول أو الأعلى كلاً من مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشترك، ويضم المستوى الثاني أو المتوسط كلاً من اللجنة الدائمة ولجنة التنسيق، بينما يحتوي المستوى الثالث على مجموعات العمل واللجان التخصصية.

وتبعاً لذلك فإن هذا الباب يشمل ثلاثة فصول رئيسية، وهي الفصل الأول وهو بعنوان «مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشترك» والفصل الثاني وعنوانه «اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي ولجنة التنسيق» والفصل الثالث وعنوانه «مجموعات العمل واللجان المتخصصة».

هذا، ولم يتم مناقشة دور المحكمة العربية ـ الأفريقية الخاصة أو لجنة التحكيم لأن أياً من هاتين الفكرتين لم تبرز إلى حيز التنفيذ، كما أن الصندوق الخاص لتسيير أجهزة التعاون لم يستكمل بناؤه بعد.

الفصل الأول

مؤتمر القمة ومجلس الوزراء العربي ـ الأفريقي المشترك

لقد كانت العلاقات العربية ـ الأفريقية، ومنذ قيام منظمة الوحدة الأفريقية في شهر مايو 1963م وحتى السنوات الأولى من عقد السبعينيات في مستوى يغلب عليه الطابع العاطفي، والتضامن غير المقنن وكانت محاولات كل من الدول العربية من جهة، وجامعة الدول العربية من جهة أخرى لإقناع منظمة الوحدة الأفريقية والدول المنتمية إليها كي تأخذ سياسات أكثر إيجابية من القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى، تواجه بحذر شديد، بل إن هناك من أشار إلى أن التواجد العربي ذاته، وفي نطاق منظمة الوحدة الأفريقية، قد أصبح يمثل عبئاً على بعض الجهات الأفريقية، وخاصة عندما بدأت بعض الخلافات العربية ـ العربية، مثل مشكلة البوليساريو وخلافات الحدود الدولية وبعض المشكلات العربية ـ الأفريقية، مثل المشكلة الليبية ـ التشادية أو الموريتانية ـ السنغالية تؤثر على سير أعمال منظمة الوحدة الأفريقية، وعلى علاقات دولها الخارجية[1].

وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت فترة السنوات السابقة عن حرب أكتوبر 1973م بعض التطورات السياسية والاقتصادية الهامة، سواء على

(1) د.محمود خيري عيسى: مشرف ـ مرجع سابق، ص 320.
وانظر كذلك: محبات إمام شرابي، مرجع سابق، ص 178.

الجانب العربي أو الجانب الأفريقي الأمر الذي غير من مسار العلاقات العربية ـ الأفريقية ووضعها في اتجاه التعاون المبرمج بين الجانبين.

وعلى الجانب الأفريقي، اتخذت مؤتمرات القمة الأفريقية، بدءاً من مؤتمر القمة الأفريقية الخامسة الذي انعقد بمدينة الجزائر في شهر سبتمبر 1968م ومؤتمرات القمة الأفريقية التي انعقدت بأديس أبابا خلال السنوات 1969م و 1970م و 1971م، وكذلك مؤتمر القمة الأفريقية التاسع الذي انعقد بمدينة الرباط في شهر يونيو 1972م قرارات هامة تتصل بمواقف الدول الأفريقية من قرار مجلس الأمن رقم (242) والتأكيد في تلك القرارات على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو 1967م، هذا مع العلم بأنه قد وجهت بعض الانتقادات العربية لمنظمة الوحدة الأفريقية لفشلها في عقد مؤتمر وزاري يخصص لمناقشة أحداث حرب يونيو 1967م بالرغم من الطلب الذي تقدم به الصومال في هذا الشأن[1].

ويعتبر مؤتمر القمة الأفريقية العاشر الذي انعقد بأديس أبابا في شهر مايو 1973م علامة مميزة في تطور المواقف الأفريقية تجاه دعم العلاقات العربية ـ الأفريقية، وتجاه تبني وجهة النظر العربية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد ندد قرار صادر عن ذلك المؤتمر بإسرائيل لعدم تجاوبها مع القرارات الدولية المتعلقة بالدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242)، وأكدت المنظمة في قرارها على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره، وكلف رئيس منظمة الوحدة الأفريقية في تلك الدورة بعرض وجهة النظر الأفريقية بشأن القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية لعام 1973م[2].

---

(1) العرب وأفريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، مرجع سابق، ص 399.

(2) د. محمود خيري عيسى: مشرف ـ مرجع سابق، ص 336.

وهناك ملاحظتان هامتان، يجدر الإشارة إليهما في هذا السياق وهما:

أولاً: إن منظمة الوحدة الأفريقية قد حاولت المشاركة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) وكونت لذلك الغرض لجنة الحكماء العشرة للاتصال بكل من مصر وإسرائيل والسفير الدولي جونار يارنج، ولكن محاولتها فشلت، وعزي ذلك الفشل للتعنت الإسرائيلي[1].

ثانياً: بروز ظاهرة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، التي بدأتها غينيا ـ كوناكري ـ عام 1967م، ثم تبعتها في ذلك كل من أوغندا، وتشاد، والكونغو الشعبية، والنيجر، ومالي، وبوروندي، والتوجو، وزائير، وذلك كله قبل اندلاع حرب أكتوبر 1973م.

ولقد أدت النتائج الإيجابية لحرب أكتوبر 1973م إلى تطور ملموس في مواقف منظمة الوحدة الأفريقية، وتجلى ذلك في القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته غير العادية ـ الثامنة، والمنعقدة في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر 1973م والذي يقضي بتشكيل لجنة سباعية تتكون من وزراء خارجية كل من بوتسوانا والكاميرون وغانا ومالي والسودان وتنزانيا وزائير، وقد عهد إليها مهمة الاتصال بالدول العربية وذلك ـ كما نص القرار ـ «من خلال جامعة الدول العربية من أجل بحث إقامة تعاون اقتصادي بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية»[2].

ولقد ساهمت بعض الظروف الدولية في اتخاذ هذا القرار الأفريقي الهام، ومن ذلك قرار مؤتمر دول عدم الانحياز الذي انعقد بمدينة الجزائر

(1) العرب وأفريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، مرجع سابق، ص 401.

(2) د.محمود خيري عيسى: مشرف ـ مرجع سابق، ص 388.

في شهر سبتمبر 1973م، والذي دعا إلى قطع العلاقات مع دولة إسرائيل، ودعم الجهود العربية من أجل استرداد الأراضي المحتلة والذي على أثره، ذكر أن رئيس زائير موبوتو سيسي سيكو قال أنه «اضطر للخيار بين الأخ والصديق، فاختار الأخ»[1]. كذلك فإن ارتفاع أسعار النفط العالمية عقب حرب أكتوبر 1973م وتحسن الظروف المالية للدول العربية النفطية، وارتفاع عدد الدول الأفريقية التي قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى حوالي ثلاثين دولة، كل ذلك كان له تأثيره الإيجابي على تطور مواقف منظمة الوحدة الأفريقية من العلاقات العربية ـ الأفريقية.

وأما على الجانب العربي، فإن قرارات مؤتمر القمة العربي السادسة الذي انعقد بمدينة الجزائر في شهر نوفمبر 1973م، تعتبر من أهم الخطوات التي اتخذتها الدول العربية تجاه العلاقات العربية ـ الأفريقية، وقد جاء في هذه القرارات البنود الآتية:

أولاً: «دعم التعاون العربي ـ الأفريقي في المجال السياسي وتعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في أفريقيا».

ثانياً: «قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا من قبل الدول العربية التي لم تقم بذلك بعد».

ثالثاً: «تطبيق حظر تام لتصدير النفط العربي إلى هذه البلدان الثلاثة».

رابعاً: «اتخاذ إجراءات خاصة لمواصلة التمويل الطبيعي للبلدان الأفريقية بالنفط العربي».

خامساً: «دعم وتوسيع التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي مع البلدان العربية الأفريقية الشقيقة وذلك على مستوى ثنائي وعلى مستوى

---

(1) E.C. Chibwe. Op. cit - p. 27.

المؤسسات الإقليمية العربية والأفريقية».

سادساً: «ينشأ مصرف عربي للتنمية الصناعية والزراعية في أفريقيا يدار على أسس تجارية».

كما احتوت القرارات كذلك على بنود أخرى تتعلق بالدعم المالي والسياسي لحركات التحرر الأفريقية، والدول الأفريقية المتضررة بالكوارث الطبيعية[1].

والجدير بالملاحظة أن مؤتمر القمة العربي السادسة قد كلف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للاتصال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل قيام تعاون بين الدول العربية والأفريقية، وهو الأمر الذي سبقت إليه منظمة الوحدة الأفريقية بتشكيلها اللجنة السباعية سابقة الذكر.

وبهذا تكون القرارات العربية والأفريقية قد تجاوبت مع بعضها بعضا في سبيل الدعوة إلى قيام تعاون عربي ـ أفريقي على أعلى المستويات.

هذا، كما اتخذ مؤتمر القمة العربي السابع الذي انعقد بمدينة الرباط في شهر أكتوبر 1974م قرارات سياسية واقتصادية تتعلق بدعم التعاون العربي ـ الأفريقي، ومن ذلك مثلاً:

1 ـ «الموافقة على المقترح المقدم من قبل دولة الصومال بعقد مؤتمر قمة عربي ـ أفريقي».

2 ـ «الموافقة على زيادة رأس مال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا».

3 ـ «الموافقة على النظام الأساسي للصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية، ورفع المبلغ المخصص له من خمسة عشر مليون دولار

---

(1) القرارات العربية بشأن التعاون العربي ـ الأفريقي 1964 ـ 1985م، مرجع سابق، ص 7 ـ 8.

إلى خمسة وعشرين مليون دولار»[1].

ولقد أدت هذه القرارات العربية، وخاصة منها القرار الذي تعلق بالموافقة على عقد مؤتمر قمة عربي ـ أفريقي إلى تزايد النشاط الدبلوماسي العربي ـ الأفريقي من أجل دعم التيار التعاوني الذي قوي خلال هذه الفترة.

مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي:

إن صيغة مؤتمرات القمة تبدو أساسية بالنسبة لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، حيث تشير المادة السابعة منه إلى وجود أربعة مؤسسات لتسيير المنظمة، وهي: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء، والأمانة العامة، ولجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم. كما نصت المادة الثامنة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية هو الهيئة العليا للمنظمة. ويقوم هذا المؤتمر وفقا لأحكام الميثاق بمناقشة كل المسائل «ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا بغية تنسيق ومواءمة السياسة العامة للمنظمة، ويجوز له بالإضافة إلى هذا إعادة النظر في هيكل ومهام وأعمال كل أجهزة المنظمة». كما أفادت المادة التاسعة كذلك بأن المؤتمر يتكون «من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم المعتمدين ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل كل عام»[2].

وأما بالنسبة لوضع جامعة الدول العربية، فإن ميثاقها الحالي لا ينص على وجود مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات العربية، بل اقتصرت المادة الثالثة من الميثاق على ذكر مجلس يتألف من ممثلي الدول، دون تحديد لمستوى هؤلاء الممثلين، مع أن العرف جرى أن يكون هؤلاء هم

---

(1) المرجع السابق، ص 10 ـ 11.

(2) انظر ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، مرجع سابق، ص 14 ـ 15.

وزراء خارجية الدول المعنية أو ممثلوهم.

ويبدو أن الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي ـ أفريقي هو أمر ناتج من الأهمية التي تعطى لاجتماعات رؤساء الدول والحكومات، على حساب الاجتماعات الأدنى مستوى، برغم أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قد أصدر قراراً بالدعوة إلى عقد مؤتمر أفريقي عربي على المستوى الوزاري لمناقشة مجالات التعاون وإمكانياته، ولوضع استراتيجية أفريقية ـ عربية للتنمية[1].

وليس من الثابت ما إذا كانت الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول قد سبقتها استعدادات كافية، وخاصة من حيث تحديد الأهداف المتوخى تحقيقها من وراء عقد هذا المؤتمر، وآليات العمل بعد انفضاضه، وخاصة أنه تقرر عقده مرة واحدة كل ثلاث سنوات ولقد كان الهدف المعلن هو العمل على وضع صيغة عملية للتعاون الجماعي بين الدول العربية والأفريقية ودعم التعاون الثنائي بينها، وقد يصل الهدف المشترك مداه الأسمى والذي يتمثل في وضع استراتيجية عربية أفريقية للتنمية.

إن الدعوة الأولى أو المبدئية إلى عقد مؤتمر قمة ما، تكون في العادة ليس من أجل ممارسة سلطات بذاتها، أو فرض ارادات معينة، وإنما بغرض محاولة البحث عن القضايا المشتركة، واستغلال التوجهات الموحدة بين الأعضاء[2]. وعليه، فإن مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، كان عليه أن يكون مؤتمراً تأسيسياً، بمعنى أنه المؤتمر الذي يقدم اللوائح التنظيمية لأجهزة التعاون، ويحدد تلك الأجهزة ويؤسسها وخاصة الأجهزة

(1) د.محمود خيري عيسى: مشرف، مرجع سابق، ص 405.

(2) بول روتيه: التنظيمات الدولية، ترجمة: أحمد رضا، دار المعرفة، القاهرة 1978م، ص 248.

ذات المستوى الأعلى من مثل مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشترك.

وبدلا من ذلك، فقد أصدر مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول أربع وثائق ذات محتوى عام. وفي الوثيقة المتعلقة بتنظيم وطريقة العمل، تمت الإشارة إلى وجود أجهزة التعاون الرئيسية وهي مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشترك، واللجنة الدائمة ومجموعات العمل واللجان المتخصصة، ولجنة التنسيق، والمحكمة العربية ـ الأفريقية أو لجنة التحكيم، وفيما عدا اللجنة الدائمة، التي تم تحديد طريقة تكوينها وصلاحياتها، ومواعيد اجتماعاتها وأمكنتها بشكل محدد، فإن بقية الأجهزة تركت دون تحديد واضح للمهام والصلاحيات، ولم يدر أي حديث عن المقر الرسمي للمؤتمر، كما لم تتم الإشارة إلى إحداث أمانة عامة له، أو إلى استخدام الأمانتين العامتين لمنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية كأجهزة تابعة للمؤتمر، وفي هذا يقول أحد المحللين السياسيين أن الدول العربية والأفريقية لم تستطع الإفادة من المؤسسات والمنظمات العربية والأفريقية القائمة، ولم تطورها، ولم تنشئ بديلا أقوى وأفعل منها[1].

ومن الناحية المبدئية فإن إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي الذي وقعه رؤساء الدول والحكومات العربية والأفريقية في نهاية مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، والذي هو بمثابة ميثاق التعاون بين الأطراف المعنية، قد أخذ في الاعتبار ميثاقي كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، وتبني كل التوجهات التي تبنتها تلك المواثيق وخاصة في ما يتعلق بالتركيز على الروابط والمصالح المشتركة، والرغبة في تطوير التفاهم والتعاون بين الشعوب من أجل تحقيق الأهداف العربية والأفريقية في التنمية الشاملة والتقدم والحفاظ على الأراضي

(1) د. عبدالملك عودة: «التعاون العربي ـ الأفريقي ـ الواقع والمستقبل»، مجلة السياسة الدولية، العدد 78، أكتوبر 1984م، ص 34.

والاستقلال الوطني. أما من الناحية الواقعية فإن الأمر لم يحسم في شأن وضع أجهزة التعاون العربي ـ الأفريقي العليا، فمؤتمر القمة لم يقدر له الحفاظ على الجدول المحدد للانعقاد، وهو ما يشير إلى وضع القمم العربية التي لم تحافظ هي الأخرى على جدول زمني للانعقاد بالرغم من القرارات العربية المتكررة والتي تدعو إلى وجوب الانعقاد في أوقات محددة.

إن التحليل الموضوعي لمشكلة عدم انعقاد مؤتمر القمة العربي الأفريقي في أوقاته المحددة، يستدعي النظر في مسألتين، الأولى، هي الجهة التي يجب أن تقرر الانعقاد، وتدعو له، وتحدد بالتالي زمانه ومكانه.

أما المسألة الثانية، فهي الجهة التي يجب أن تعد الأوراق الخاصة بالمؤتمر. وفي ما يتعلق بالمسألة الأولى، ومن واقع تجربة الانعقاد الأول لمؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي، فإن المبادرة قد جاءت من طرف دولة الصومال إلى جامعة الدول العربية، وقد وافق مؤتمر القمة العربي السابعة بالرباط عام 1974م، على عقد مؤتمر قمة عربي ـ أفريقي. واستمرت الإجراءات والاجتماعات العربية ـ الأفريقية المشتركة إلى أن تم عقد المؤتمر الوزاري العربي ـ الأفريقي الأول بداكار ـ عاصمة السنغال في شهر إبريل عام 1976م، وقد حضر المؤتمر الوزاري العربي ـ الأفريقي الأول بداكار وزراء خارجية الدول العربية والأفريقية، بالإضافة إلى الأمانتين العامتين للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد صدر عن هذا الاجتماع «إعلان داكار» والذي صدر بعد ذلك عن مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول بعنوان «إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي ـ الأفريقي» وقد مهد المؤتمر الوزاري العربي ـ الأفريقي الأول الطريق أمام انعقاد مؤتمر القمة بالقاهرة عام 1977م.

إن عدم صدور اللائحة الداخلية لمؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي يعتبر من وجهة نظر معينة، هو الحائل دون توالي انعقاد المؤتمر في دوراته

اللاحقة، وحسب التوقيت المحدد لتلك الدورات، حيث إن اللائحة هي التي ستحدد تشكيل المؤتمر، ومهامه، ودورات انعقاده العادية أو غير العادية، ومكان انعقاد هذه الدورات وكل ما يتعلق بأعمال المؤتمر الأخرى، وأما بالنسبة لإعداد أوراق المؤتمر والتحضير له، فإن المجلس الوزاري العربي ـ الأفريقي المشترك أو لجنة السفراء والأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية هي الجهات التي ساهمت كل بدوره في إعداد أوراق مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، وسوف تكون هي ذاتها الجهات التي ستعد أوراق الدورات اللاحقة، بالإضافة إلى مساهمة اللجنة الدائمة، والتي تعتبر الآن العمود الفقري للتعاون العربي ـ الأفريقي.

وقد وضع موضوع انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي، ومكان وتاريخ الانعقاد على جدول أعمال الدورة الخامسة للجنة الدائمة التي انعقدت بمدينة داكار بالسنغال في الفترة من 22 إلى 23 إبريل 1982م، وعندما نوقش الموضوع، تم الاتفاق على تفويض الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل إجراء المشاورات اللازمة لدى الأطراف المعنية بغية عقد مؤتمر القمة في أقرب فرصة ممكنة. ويلاحظ أن هذا الموضوع لم يثر في الدورتين السادسة والسابعة للجنة الدائمة، ثم اتخذت اللجنة الدائمة قراراً بشأنه خلال الدورة الثامنة التي انعقدت بمدينة دمشق في الفترة من 15 إلى 17 يناير 1986م. وقد أوصت اللجنة الدائمة أن يعقد مؤتمر القمة بعد انعقاد المؤتمر الوزاري المشترك، وأن يتزامن الانعقاد مع الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول في مارس 1977م[1]. وقد يبدو أن من أهم أسباب عدم انعقاد مؤتمر القمة في دورته الثانية حتى الوقت الراهن. هو الفشل في انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري المشترك.

---

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة من الدورة الأولى وحتى الدورة السابعة، مرجع سابق، ص 13.

مجلس الوزراء العربي ـ الأفريقي المشترك:

لقد دعي وزراء خارجية الدول العربية والأفريقية للاجتماع ولأول مرة بمدينة داكار ـ بالسنغال ـ في شهر إبريل 1976م، وذلك بغرض مناقشة موضوع التعاون العربي ـ الأفريقي. فقد صدر عن ذلك الاجتماع «إعلان داكار» الذي صدر فيما بعد عن مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول تحت عنوان «إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي ـ الأفريقي». كما اجتمع وزراء خارجية الدول العربية والأفريقية، وللمرة الثانية في مدينة القاهرة في الفترة من 3 إلى 6 مارس 1977م، وذلك تمهيداً لانعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول من 7 إلى 9 مارس 1977م.

وعندما صدرت وثائق مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول تمت الإشارة في الوثيقة الأولى والتي هي بعنوان «إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي ـ الأفريقي» وتحت البند الرابع المتعلق بالمؤسسات، إلى إنشاء لجنة وزارية دائمة، وذلك بغرض القيام بمتابعة وضمان تنفيذ أحكام الإعلان واستكشاف أية مجالات أخرى للتعاون[1].

أما الوثيقة الثالثة التي صدرت عن مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول بعنوان «تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون العربي ـ الأفريقي» فقد أشارت إلى وجود لجنتين على المستوى الوزاري، وهما المجلس الوزاري المشترك، والذي يعقد اجتماعاً عادياً مرة كل ثمانية عشر شهراً، ولم تحدد الوثيقة عدد أعضائه أو صلاحياته، أما اللجنة الثانية، فهي اللجنة الدائمة والتي تتكون من أربعة وعشرين وزيرا يتم اختيار نصفهم عن طريق جامعة الدول العربية والنصف الآخر عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية. وقد تم تحديد صلاحيات هذه اللجنة الدائمة ومواعيد وأمكنة اجتماعاتها الدورية العادية.

---

(1) إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، مرجع سابق، ص 10.

ولكن الوضع اختلف بالنسبة لمجلس الوزراء المشترك، فبالرغم من أن قرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول قد أكدت أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع مرة كل ثمانية عشر شهراً، إلا أن مشاكل عديدة حالت دون انعقاده منذ عام 1977م وحتى عام 1986م.

ولقد وضع موضوع عقد المجلس الوزاري المشترك على جدول أعمال اللجنة الدائمة منذ دورتها الثالثة التي انعقدت بمدينة نيامي بالنيجر في شهر يونيو 1978م، وقد قررت اللجنة الدائمة في تلك الدورة تخويل لجنة التنسيق لتحديد زمان ومكان انعقاد الدورة الأولى لمجلس الوزراء المشترك، وعلى أن يكون ذلك فيما بين شهري سبتمبر وديسمبر من عام 1978م[1]. وأما خلال الدورة الرابعة للجنة الدائمة التي انعقدت بمدينة الكويت في شهر ديسمبر 1978م، فقد تم إقرار مشروع لجدول أعمال المجلس الوزاري المشترك، وترك أمر تحديد مكان وزمان الانعقاد للأمينين العاميين لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. وخلال هذه الدورة أيضاً تقدمت الجماهيرية الليبية بدعوة لاستضافة المؤتمر الوزاري المشترك، ويبدو أن أمر انعقاد المجلس قد واجهته المشاكل التي ترتبت على عقد مصر لاتفاقيات كامب ديفيد، حيث تعثرت نتيجة لذلك جميع مؤسسات التعاون العربي ـ الأفريقي بما فيها المجلس الوزاري واللجنة الدائمة.

وعند استئناف اجتماعات اللجنة الدائمة في دورتها الخامسة التي انعقدت بمدينة داكار ـ بالسنغال ـ في شهر إبريل 1982م، تم من جديد دراسة مشكلة عدم انعقاد المجلس الوزاري المشترك، وقد أشارت بعض الوفود الأفريقية إلى الحرج الذي نشأ من إلغاء المؤتمر في آخر لحظة ومن

(1) قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة من الدورة الأولى وحتى الدورة السابعة، مرجع سابق، ص 29.

طرف واحد في يناير 1980م. ولكن الجانب العربي في اللجنة الدائمة أشار إلى أن القرارات الصادرة عن قمة بغداد العربية مازالت سارية المفعول وذلك في ما يتعلق بعدم جواز اشتراك مصر في الاجتماعات المشتركة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية[1].

وبالرغم من ذلك فقد تم تحديث مشروع جدول أعمال المجلس الوزاري المشترك، وفوض كل من الامينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية كي يتخذا الإجراءات المناسبة، ويجريا المشاورات المعتادة في سبيل عقد المجلس الوزاري المشترك وتحديد موعده.

وأثناء الدورة السادسة للجنة الدائمة بمدينة تونس في شهر مارس 1983م، تقرر أن يعقد المجلس الوزاري المشترك قبل نهاية عام 1983م وأن تعقد الدورة الثانية لمؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي خلال عام 1984م[2].

وانعقدت الدورة السابعة للجنة الدائمة في مدينة طرابلس الليبية في شهر أغسطس 1984م، ولم يتم انعقاد المجلس الوزاري المشترك، وخلال هذه الدورة، تم بحث المشكلة من جديد، وفوض الامينان العامان لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية كذلك لإجراء الاتصالات مع ليبيا البلد المضيف لإتمام إجراءات انعقاد المجلس الوزاري المشترك على أن يتم انعقاد المجلس في غضون الأيام العشرة الأخيرة من شهر إبريل 1985م.

وقد انقضت الفترة المحددة هذه، ولم يتمكن المجلس الوزاري المشترك من الانعقاد، وقد جاء في تقرير قدمه الأمين المساعد لمنظمة

(1) المرجع السابق، ص 45.
(2) المرجع السابق، ص 68.

الوحدة الأفريقية إلى الدورة العادية الثانية والأربعين لمجلس وزراء المنظمة بأديس أبابا في يوليو 1985م أن اتفاقاً قد تم بين الأمانتين العامتين وليبيا على عقد الدورة الثانية لمجلس الوزراء المشترك في الفترة ما بين 15 و 17 إبريل 1985م، وأن وثائق الاجتماع قد جهزت بكاملها بما فيها مشروع للنظام الداخلي للمجلس الوزاري المشترك، وأن هذه الوثائق قد وزعت على كافة أعضاء المنظمة، كما تم التوقيع على اتفاق ثلاثي يشمل الأمانتين العامتين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وليبيا يغطي كافة التفاصيل التنظيمية والمادية لضمان نجاح الدورة المعنية، ولكن رسالة وصلت إلى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية من ليبيا تقترح فيها تأجيل الاجتماع، وكانت الرسالة بتاريخ الأول من إبريل 1985م[1].

لقد أدى تكرار طلب التأجيل من طرف الجانب العربي إلى قلق الجانب الأفريقي خاصة وأن التأجيل يتم من دون حدوث مشاورات كافية بين الأطراف المعنية، وبينما كان التأجيل في بداية الأمر، ـ وكما جاء في تقارير عربية وأفريقية رسمية وغير مشتركة ـ يحدث بسبب رفض الجانب العربي الاجتماع بالجانب الأفريقي الذي كان يضم مصر في صفوفه، فإن التأجيل الأخير كان بسبب رفض دولة المغرب حضور أية اجتماعات تدعى لحضورها الجمهورية الصحراوية، والتي هي عضو بالمنظمة، ولا تعترف بها دولة المغرب.

وقد أفاد التقرير الذي قدم للدورة العادية الثانية والأربعين لمجلس وزراء المنظمة ـ يوليو 1985م، أن ليبيا قد أفادت أن حكومة المغرب قد هددت بالانسحاب من جامعة الدول العربية في حال اشتراك الجمهورية الصحراوية في اجتماعات المجلس الوزاري العربي ـ الأفريقي المشترك،

(1) تقرير الأمين العام بالأمانة لمنظمة الوحدة الأفريقية عن التعاون العربي ـ الأفريقي إلى الدورة الثانية والأربعين: مجلس الوزراء: أديس أبابا، إثيوبيا 10 ـ 16 يوليو 1985م، الوثيقة رقم (CM. 1309 - XL11)، ص 5.

وأن ليبيا قد خشيت من أن انعقاد المجلس الوزاري العربي ـ الأفريقي المشترك بطرابلس رغم تهديد حكومة المغرب، سيؤدي إلى فشل الدورة، خاصة وأن هناك احتمالاً بتضامن عدد من الدول مع الموقف المغربي[1]. وقد اقترحت ليبيا حلاً لهذه المشكلة يتمثل في أن تمتنع الجمهورية الصحراوية، وبشهامة منها عن الحضور، بغية إنجاح المؤتمر ولكن منظمة الوحدة الأفريقية رأت أن «المؤتمر يضم شريكين متكافئين هما منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، وأنه ليس من المناسب لأي جهة أن تفرض البلد الذي ينبغي أن يمثل المنظمة.. وأن الجمهورية الصحراوية تعتبر عضواً كاملاً في المنظمة.. وأنه قد لا يكون من الحكمة أن يطلب إلى عضو كامل بالمنظمة عدم الاشتراك في مؤتمر مشترك فيه جميع الدول الأعضاء الأخرى»[2]. ولقد كان للاقتراح الليبي الداعي إلى إعلان الجمهورية الصحراوية طواعية، عن عدم حضورها للمؤتمر الوزاري المشترك، سابقة في تاريخ منظمة الوحدة الأفريقية حيث إن الجمهورية الصحراوية قد امتنعت وبرضاها، وبشكل مؤقت عن حضور القمم الأفريقية، الأمر الذي أمكن هذه المؤتمرات من الانعقاد بعد ذلك[3].

وخلال الدورة الثامنة للجنة الدائمة التي انعقدت بمدينة دمشق في شهر يناير 1986م أثيرت مشكلة التأجيل المتكرر لاجتماعات المجلس الوزاري المشترك، وطالبت بعض الوفود بمعرفة تفاصيل أكثر حول هذه المشكلة، وأبدت الرغبة في نقاش كافة الخيارات المتاحة لتجاوز هذه المعضلة التي تقف في سبيل عقد الاجتماع.

---

(1) المرجع السابق، ص 5 ومابعدها.

(2) إن لليبيا تجربة سابقة في هذا الخصوص، فقد فشلت في عقد مؤتمر القمة الأفريقية التاسعة عشرة عام 1982م، بسبب الخلاف حول تمثيل حكومة تشاد آنذاك، وبسبب حضور الجمهورية الصحراوية للمؤتمر.

(3) المرجع السابق، ص 15.

الفصل الثاني

اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي ولجنة التنسيق

يتعلق هذا الفصل بدراسة جهازين من أجهزة التعاون العربي ـ الأفريقي، وهما اللجنة الدائمة ولجنة التنسيق، وهما لجنتان أقر إنشاءهما مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول بالقاهرة عام 1977م وستتم محاولة لتحليل دور هذين الجهازين في عملية التعاون من خلال تتبع أعمالهما وماعقدتاه من اجتماعات وما توصلتا إليه من قرارات وتوصيات.

وتعتبر اللجنة الدائمة ولجنة التنسيق من أهم الأجهزة التي أنشئت للسهر على تسيير عملية التعاون العربي ـ الأفريقي، فقد استطاعت اللجنة الدائمة، وبرغم تعطل دورات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي ومجلس الوزراء المشترك، أن تحافظ على استمرارية نشاطاتها وعقد دوراتها في أوقات متقاربة نسبياً، وأصبحت بعد تعطل الأجهزة العليا للتعاون العربي ـ الأفريقي هي الجهاز الأعلى له.

كما أن لجنة التنسيق تعتبر ذات فعالية في المساعدة على تخطي بعض الصعوبات العملية والمستعجلة، والتي تواجه عملية التعاون من حين لآخر، وعن طريق هذه اللجنة، تم اجتياز فترة الركود التي تعرضت له باقي أجهزة التعاون في الفترة من ديسمبر 1978م إلى إبريل 1982م.

أولاً: اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي

لقد صدر قرار تشكيل اللجنة الدائمة من قبل مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول عام 1977م، وهي لجنة تتكون من أربعة وعشرين وزيرا أو ممثليهم، ويتم اختيار إثني عشر منهم بواسطة جامعة الدول العربية، والإثني عشر الباقين من منظمة الوحدة الأفريقية، بالإضافة إلى الأمينين العامين لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية[1].

ولم يأت في نص قرار تشكيل اللجنة الدائمة تحديداً معيناً لهوية الوزراء الذين يشكلونها ولكن الأرجح أن يكونوا هم وزراء خارجية الدول المعنية، كما وقد أجاز القرار أن يكون تمثيل الدول في هذه اللجنة على مستوى السفراء.

وللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي، وقبل النص على تشكيلها في وثائق مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، تاريخ تنفرد به عن بقية أجهزة التعاون العربي ـ الأفريقي الأخرى. إن أول محاولة تمت في هذا الخصوص جاءت في قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، في دورة انعقاده الثامنة ـ غير العادية ـ في الفترة من 19 إلى 22 نوفمبر 1973م، حيث شكل لجنة وزارية من سبع دول أفريقية[2] لغرضين رئيسيين هما:

1 ـ التفاوض مع الدول العربية النفطية في شأن ارتفاع أسعار النفط وتأثير ذلك على الدول الأفريقية.

2 ـ الاتصال بالدول العربية ومن خلال جامعة الدول العربية، وذلك من أجل وضع أسس جديدة لتطوير التعاون بين الجانبين[3].

---

(1) د.سلوى لبيب: «منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينيات» مجلة السياسة الدولية، العدد 93 يوليو 1988م، القاهرة، ص 57.

(2) تقرير الدورة الثامنة للجنة الدائمة: مرجع سابق، ص 11.

(3) إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، القاهرة 7 ـ 9 مارس 1977م، مرجع سابق، ص 19.

وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس بمدينة الجزائر في الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 1973م، صدر قرار يرحب باللجنة السباعية الأفريقية لتنظيم التعاون، وتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية باتخاذ الإجراءات التنفيذية والاتصال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الدول السبع التابعة لها من أجل إجراء مشاورات دورية على مختلف المستويات وأعلاها بين الدول العربية والأفريقية[1].

وقد حاولت اللجنة السباعية الأفريقية تحقيق الغرض من إنشائها خاصة في ما يتعلق بمسألة ارتفاع أسعار النفط وتأثيراته السلبية على كثير من الدول الأفريقية، وذلك عن طريق التفاوض مع الدول العربية النفطية من أجل الحصول على أسعار خاصة، ولكن الأحداث تجاوزت هذه القضية إذ قرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورة انعقاده العادية الرابعة والعشرين من 13 إلى 21 فبراير 1975م إعادة تشكيل اللجنة وجعلها من إثني عشر عضواً، وقد جاء في قرار تشكيل اللجنة بوضعها الجديد الاختصاصات الآتية:

1 ـ أن تعمل اللجنة مع الأمين العام للمنظمة كلجنة تنسيق للتعاون العربي ـ الأفريقي.

2 ـ أن تستكشف اللجنة آفاقاً جديدة للتعاون العربي ـ الأفريقي المشترك.

3 ـ أن تتخذ اللجنة الإجراءات اللازمة من أجل عقد مؤتمر قمة عربي ـ أفريقي[2].

(1) الدول الأفريقية التي شكلت اللجنة هي: تنزانيا ـ غانا ـ الكاميرون ـ مالي ـ بتسوانا ـ السودان ـ زائير.

(2) د.محمود خيري عيسى: مشرف ـ مرجع سابق، ص 404.

وبناء على هذه الخطوات التي قام بها الجانب الأفريقي، فقد قام مجلس جامعة الدول العربية، وفي دورته العادية الثالثة والستين في شهر إبريل 1975م بإصدار قرار بتشكيل لجنة من إثنتي عشرة دولة عربية إضافة إلى الأمين العام للجامعة، وذلك لتنظيم شؤون التعاون العربي ـ الأفريقي والاتصال بلجنة الإثني عشر الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية. كما تضمن القرار كذلك تأليف لجنة من سفراء الدول أعضاء اللجنة الوزارية العربية وممثل لجامعة الدول العربية وذلك طبقاً لما فعلته منظمة الوحدة الأفريقية في الخصوص[1].

أما في ما يتعلق بصلاحيات اللجنة الدائمة التي تم تشكيلها من قبل مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول بالقاهرة عام 1977م، فقد جاء في قرار التشكيل الاختصاصات الآتية[2]:

«تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون العربي ـ الأفريقي ومتابعة تطوراته في المجالات المختلفة، وتراجع وتوجه التعاون نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما توخاها إعلان وبرنامج عمل التعاون العربي ـ الأفريقي».

ويكون من بين ما تقوم به:

أ ـ «ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء».

ب ـ «النظر في المسائل التي يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة من أجل تقديمها إلى مجلس الوزراء بهدف دعم وترسيخ التعاون العربي ـ الأفريقي».

(1) القرارات العربية بشأن العلاقات العربية والتعاون العربي ـ الأفريقي، 1964م ـ 1985م، مرجع سابق، ص 8.

(2) د. محمود خيري عيسى: مشرف ـ مرجع سابق، ص 406.

ج ـ «إنشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحي التعاون العربي ـ الأفريقي وتحديد صلاحياتها وقواعدها الإجرائية».

د ـ «الموافقة على المشروعات التي تقترحها مجموعات العمل المتخصصة».

هـ ـ «معالجة الأمور المتعلقة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل إقامة التعاون».

و ـ «للجنة الدائمة أن تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادي لمجلس الوزراء المشترك».

إن الغرض من قيام اللجنة الدائمة، وبحسب قائمة الصلاحيات التي أنيطت بها، هو التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التعاون العربي ـ الأفريقي.

وإذا قمنا بمحاولة للمقارنة بين اللجنة الدائمة العربية ـ الأفريقية وغيرها من اللجان المشابهة التي أنشئت في تنظيمات قارية أو إقليمية، لوجد أن العديد من هذه التنظيمات قد عمدت إلى خلق مثل هذه اللجان لأهداف مشابهة. إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي وقع ميثاقها في 14 ديسمبر 1960م، من أجل التنمية الاقتصادية والتعاون ورفع مستوى شعوب الدول الأعضاء بها، قد شكلت لجنة من أربعة عشر عضواً، وأوكلت إليها مهمة تنفيذ الميثاق ورقابة الدول الأعضاء في مدى دقة تنفيذ الميثاق[1].

كذلك يلاحظ أن منظمة دول جنوب شرق آسيا المعروفة اختصاراً باسم ASEAN قد أوجدت لجنة دائمة من وزير خارجية الدولة المضيفة للمؤتمر الوزاري السنوي وسفراء الدول الأخرى المعتمدين لديها من

(1) القرارات العربية بشأن العلاقات العربية والتعاون العربي ـ الأفريقي، 1964م ـ 1985م، مرجع سابق، ص 25.

أعضاء المنظمة وهي لجنة مسؤولة عن نشاطات المنظمة[1]. وتتكون اللجنة الدائمة في مجلس أوروبا من جميع وزراء خارجية الدول الأعضاء في المجلس[2].

كما قامت جماعة السوق المشتركة لدول الكاريبي بتشكيل لجان وزارية دائمة متخصصة، ومنها لجنة دائمة للتعليم، وأخرى للصناعة وثالثة للعمل والشؤون الخارجية وغيرها من اللجان الدائمة[3]. أما في ما يتعلق بالجماعات الأوروبية الثلاث المعروفة باسم «الجماعة الأوروبية للفحم والصلب»، «والجماعة الأوروبية للطاقة»، «والجماعة الأوروبية الاقتصادية» فقد كان لكل منها لجنة خاصة بها، وكانت اللجنة الدائمة للفحم والصلب تسمى «بالسلطة العليا» وقد أدمجت تلك اللجان في لجنة واحدة عام 1967م وهي بحسب اتفاقية روما لعام 1958م تختص بسلطات واسعة في الاتحاد الأوروبي الآن، ومن أهم تلك الاختصاصات متابعة تطبيق نصوص اتفاقية روما، ومشاركة مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في إصدار القرارات[4]. وتعتبر اللجنة الدائمة للاتحاد الأوروبي نموذجاً يحتذى به، حيث إنها لجنة تتكون من عدد من الخبراء، ذوي النفوذ الذين تختارهم دولهم لمدة زمنية معينة، يكونون خلالها غير قابلين للفصل إلا بأمر المحكمة الأوروبية، وهم أي وهؤلاء الخبراء لا يأتمرون بأوامر دولهم التي قامت باختيارهم، ولا يعملون لحسابها، وإنما يتلقون الأوامر من الاتحاد الأوروبي ويعملون لحسابه ويخضعون لتوجيهاته. ومن هنا اكتسبت اللجنة

(1) إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، القاهرة 7 ـ 9 مارس 1977م، مرجع سابق، ص 20.

(2) A.S. Banks & W. Overstreet: Editors: Political Handbook of the World - 1980 - Mcqraw - Hill Book Company. New York - p. 574.

(3) Ibid - p. 574.

(4) بول روتيه: مرجع سابق، ص 404.

الدائمة للاتحاد الأوروبي صفة أساسية تنفرد بها عن بقية اللجان وهي صفة الاستقلال حيث إنها غير مسؤولة تجاه حكومة بذاتها في ممارستها للاختصاصات الموكولة لها بحسب اتفاقية روما[1].

ويتم تشكيل اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي عن طريق كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ولقد جرت العادة أن تتم العضوية في اللجنة الدائمة عن طريق المناوبة، فالدول الأفريقية على سبيل المثال، أخذت بمبدأ تجديد عضوية اللجنة كل عامين، وأن يكون تمثيلها بشكل يضمن التمثيل الإقليمي للقارة الأفريقية. ولكن الملاحظة الهامة في هذا الشأن أن العضوية باللجنة الدائمة سواء بالنسبة للدول العربية أو الأفريقية، هي عضوية حكومية وبحيث إن عضو اللجنة إنما يعبر عن مصالح دولته، ويأتمر بأمرها، ويجوز للحكومات المعنية تغيير العضو واستبداله بشخص آخر متى رأت ذلك.

وهذا الوضع لا يتناسب مع طبيعة اختصاصات اللجنة الدائمة والتي جاءت في قرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، واللائحة الداخلية لها، والتي يمكن أن تتمحور حول ثلاثة أمور هي:

أولاً: اختصاصات تنفيذية، حيث إن اللجنة الدائمة هي الجهة المختصة «بتنفيذ أعمال التعاون» وبرغم عدم وضوح هذا القرار، فإنه يمكن القول أن المقصود بذلك هو العمل على تنفيذ ما يصدر من قرارات سواء من مؤتمرات القمة العربية ـ الأفريقية، أو مجلس الوزراء المشترك، وتنفيذ ما جاء بالبند الثالث من «إعلان وبرنامج العمل العربي ـ الأفريقي»[2].

---

(1) A.S. Bank & W. Overstreet: Editors: op. cit - p. 545.

(2) محمد السعيد الدقاق: التنظيم الدولي ـ الدار الجامعية ـ بيروت، الطبعة الثانية 1982م، ص 486.

ثانياً: اختصاصات متعلقة بالتوجيه والإشراف، وهي اختصاصات عامة، وتحتاج إلى المزيد من اللوائح والأجهزة ذات الطبيعة الفنية والإجرائية والقانونية.

ثالثاً: اختصاصات إدارية، فقد أنيط باللجنة الدائمة كذلك إنشاء مجموعات العمل المتخصصة، ومجموعات العمل، ومعالجة الأمور المتصلة بالتنظيم والتنسيق[1].

وعند تتبع أعمال وتوصيات اللجنة الدائمة من خلال ما صدر عنها من تقارير رسمية وبدءاً من الدورة الأولى التي انعقدت بمدينة ياوندي بالكاميرون في شهر مايو 1977م وحتى الدورة الثامنة التي انعقدت بمدينة دمشق بسوريا في شهر يناير 1986م ـ ومحاولة الوقوف على ما قامت به من أعمال، وخاصة في ما يتعلق بتنفيذ أعمال التعاون وتوجيه التعاون نحو أهدافه المعلنة، فإن الباحث يخرج بمجموعة من الملاحظات الهامة، ومن ذلك:

أولاً: لوحظ أنه ومنذ الدورة الثانية للجنة الدائمة التي انعقدت بمدينة القاهرة في الفترة من 28 إلى 29 نوفمبر 1977م، قد بدأت تظهر بعض الخلافات حول طبيعة عمل واختصاصات اللجنة الدائمة العربية ـ الأفريقية. إن الجانب الأفريقي في اللجنة الدائمة يرى أنها قد وجدت من أجل توجيه وتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، بما في ذلك توجيه وتخصيص الالتزامات المالية التي أعلنت عنها بعض الدول العربية في نهاية الانعقاد الأول لمؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي بالقاهرة عام 1977م. وقد عارض الجانب العربي في اللجنة الدائمة، وجهة النظر الأفريقية، وأفاد بأن اللجنة الدائمة إنما هي جهاز سياسي غير كفء لتقدير الوجوه الفنية للمشاريع، وإنها لجنة لا تجتمع إلا مرة واحدة كل ستة أشهر، وهو الأمر

(1) المرجع السابق، ص 484 ـ 485.

الذي يعطل التنفيذ السريع للمشاريع المطروحة[1]. ويعتبر هذا التباين في وجهات النظر العربية والأفريقية لدور وطبيعة عمل اللجنة الدائمة من أهم المشاكل التي أثرت على سير أعمال التعاون العربي ـ الأفريقي.

ولقد بدأ واضحاً أن الدول الأفريقية، ومنذ الدورة الثانية للجنة الدائمة، قد أخذت موقفاً معيناً من التعاون، حيث شعرت أن الدول العربية المعنية تميل «إلى أن تتناسى دور المؤسسات العربية والأفريقية.. ودور اللجنة الدائمة عندما يحين الوقت الحاسم لاتخاذ القرار»[2].

ثانياً: ولقد غلب على اجتماعات اللجنة الدائمة في دورتها الأولى الطابع البروتوكولي، ولم يوجد وقت كافٍ لأمور جوهرية تتعلق بآلية التعاون وتنفيذ قرارات مؤتمر القمة الأول.

وبالرغم من قصر مدة انعقاد الدورات، حيث كان في متوسطها لا تتعدى ثلاثة أيام، إلا أن وقتاً كبيراً يذهب في أشغال روتينية من مثل:

أ ـ المراسم المتعلقة بافتتاح الدورة والاستماع إلى كلمات رئيس الدولة أو الحكومة المضيفة، وكلمات الأمينين العامين لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، أو ممثليهما، وكلمات رئيس الجانب العربي والأفريقي.

ب ـ الاستماع إلى التقارير المشتركة للامينين العامين.

ج ـ الاستماع إلى تقارير لجنة التنسيق وأخذ العلم بها.

د ـ إقرار ميزانية الصندوق الخاص بتسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون.

هـ ـ الاستماع إلى تقارير مجموعات العمل وأخذ العلم بها.

---

(1) إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، القاهرة 7 ـ 9 مارس 1977م، مرجع سابق، ص 9 ـ 10.

(2) المرجع السابق، ص 20.

وفي ما عدا القيام باتخاذ بعض الخطوات التنفيذية الفعالة التي نوقشت خلال الدورة الأولى للجنة الدائمة، ومنها على وجه الخصوص التصديق على اللائحة الداخلية للجنة الدائمة، وتكوين مجموعة العمل المعنية بالشؤون المالية، وإقرار ميزانية مجموعات العمل السنوية، ماعدا ذلك فإنه يمكن الحكم على عمل اللجنة الدائمة في الفترة الممتدة بين يونيو 1977م وحتى ديسمبر 1979م، بأنه عمل روتيني لم يمس جوهر التعاون أو مشكلاته الحقيقية.

ولقد تقدمت الامانتان العامتان لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بتقرير مهم إلى اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة المنعقدة بمدينة الكويت في شهر ديسمبر 1978م، ولم تقم اللجنة باتخاذ أية إجراءات تنفيذية بشأنه، بالرغم من احتواء التقرير على عدد كبير من التوصيات العملية التي تحتاج إلى قرارات تنفيذية، وخاصة في مجالات التعدين والصناعة، والطاقة، والنقل والمواصلات ومجالات التربية والثقافة وغيرها[1].

ثالثاً: عند استئناف عمل اللجنة الدائمة، بعد انقطاع نشاطها لمدة زادت عن ثلاث سنوات، وانعقاد دورتها الخامسة بمدينة داكار بالسنغال في شهر إبريل 1982م، بدأت تظهر على جداول أعمالها بعض البنود ذات الصبغة العملية، ومن ذلك مثلاً بند يتعلق «ببحث وسائل تعزيز عمل الهيئات التنفيذية ومناهج العمل للتعاون العربي ـ الأفريقي بغية ضمان فعاليتها» وبند آخر يتعلق «ببحث الوسائل الكفيلة بتنفيذ المبادئ المشتركة من أجل مواجهة وعزل النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة» وبنود أخرى هامة تضمنت مشاريع لاتفاقيات تعاون بين منظمة

(1) قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة من الدورة الأولى حتى الدورة السابعة، مرجع سابق، ص 18 ـ 19.

الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، ومشروع اتفاقية لإنشاء معهد ثقافي عربي أفريقي، ومشروع لإنشاء صندوق لتمويل الثقافة العربية والأفريقية، ومشروع دراسة لتطوير التبادل التجاري، وضمان الاستثمارات العربية والأفريقية وغيره[1].

ولكن طبيعة تكوين اللجنة الدائمة، وقصر مدة دورات انعقادها لم يسهما في تحسين أدائها، فظلت دوراتها مجرد اجتماعات بروتوكولية روتينية تفتقد للكثير من التركيز والإنجاز، وقد بدأت اللجنة الدائمة تميل إلى إحالة كثير من اختصاصاتها وواجباتها إلى لجنة التنسيق أو إلى الامانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وعندما تناولت اللجنة الدائمة في دورتها الخامس بمدينة داكار البند المتعلق بوسائل تعزيز عمل الأجهزة التنفيذية، عرضت الامانتان العامتان لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية تقريراً عن مستوى أداء مجموعات العمل والمجموعات المتخصصة، ثم أعيد عرض الموضوع ذاته أثناء الدورة السادسة للجنة الدائمة بمدينة تونس، ولكن اللجنة الدائمة لم تتوصل إلى حلول واقعية لمشكلة تدني أداء هذه المجموعات وعاودت مناقشة البند خلال الدورة السابعة للجنة الدائمة بمدينة طرابلس، ولم يحسم الموضوع بطريقة عملية، بل كانت التوصيات مطاطة وغير محددة، ومن ذلك[2]:

1 ـ أن اللجنة الدائمة تستهدف «ضمان الخبرة العالية في عضوية لجان العمل».

---

(1) المرجع السابق، ص 20.

(2) 43 ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية «التقرير العام عن نتائج عمل المؤسسات الأفريقية والعربية المتخصصة» الوثيقة رقم (17) OAU - LAS/ST. COM.4، ص 7 ـ 10 ـ 14.

2 ـ وأن اللجنة الدائمة ترغب في «التنسيق الكامل بينها وبين الامانتين العامتين للجامعة والمنظمة».

3 ـ وأنها ترغب في «ضمان التنسيق الكامل بين مهمتها ومهام الأجهزة والمنظمات العربية والأفريقية المختصة الأخرى».

وقد جرى الأمر على المنوال ذاته عندما تناولت اللجنة الدائمة البند الذي يتعلق «بتعزيز التعاون والتضامن العربي ـ الأفريقي في المجال السياسي لكسب وزيادة التأييد الدولي للقضايا الأفريقية والعربية» فقد عمدت اللجنة الدائمة إلى أسلوب التوصيات العامة والمطالبات، وكأنها غير مسؤولة عن تنفيذ ما تطالب به أو توصي عليه، فقد جاء في قرارات اللجنة الدائمة في دورتيها السادسة والسابعة، مطالب وتوصيات منها[1]:

1 ـ «العمل على دعم التمثيل الدبلوماسي وتكثيفه بين الدول العربية والأفريقية».

2 ـ «تبادل الزيارات على أعلى المستويات السياسية».

3 ـ «تبادل الوفود على كافة المستويات لتحقيق الصلة واستكشاف آفاق التعاون في شتى المجالات».

4 ـ «تشجيع وتوجيه ممثلي المجموعتين في المنظمات الدولية والإقليمية لإرساء قواعد فعالة لتبادل وجهات النظر والتباحث حول مختلف القضايا ودراستها وتحديد الموقف الموحد للمجموعتين وإبرازه داخل هذه الاجتماعات».

5 ـ «تنسيق الجهد المشترك لإحباط المخططات الساعية لتفتيت وحدة وتضامن الدول العربية والأفريقية».

---

(1) قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة من الدورة الأولى حتى الدورة السابعة، مرجع سابق، ص 53 ـ 77.

والواقع أن اللجنة الدائمة وبصفتها لجنة أنيطت بها مهمة تنفيذ أعمال التعاون العربي ـ الأفريقي، وأنشئت أساساً لضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي ومجلس الوزراء العربي ـ الأفريقي المشترك، فإن معالجتها لمثل هذه البنود يجب أن تكون في شكل برامج عملية وإجرائية، كأن تقرر مثلاً رفع عدد بعثات الدول العربية لدى الدول الأفريقية، وبعثات الدول الأفريقية لدى الدول العربية، أو أن تقرر رفع التمثيل الدبلوماسي بين بعض الدول العربية والأفريقية، أو أن تزيد من بعثات كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية في العالم العربي والقارة الأفريقية كذلك الأمر فإنه في إمكانية اللجنة الدائمة أن تضع خططاً عملية تتمكن بها الدول العربية والأفريقية من التنسيق السياسي في المنظمات الدولية، وتبادل الزيارات لتحقيق أهداف التعاون العربي ـ الأفريقي.

رابعاً: وأما الملاحظة الرابعة، فهي أن اللجنة الدائمة اعتادت على إحالة بعض من أعمالها إلى ثلاث جهات مختلفة، ذلك دون وجود سبب ظاهر يدعوها إلى التذبذب في هذا الأمر، ففي بعض الأوقات تقوم اللجنة الدائمة بتكليف الامانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ببعض الأمور، وفي أوقات أخرى يكون التكليف محدداً في الأمينين العامين فقط، وأحياناً ثالثة، يكون التفويض والتكليف من نصيب لجنة التنسيق، بالإضافة إلى هذه الملاحظة التي تبدو شكلية، فهناك أمور أخرى تبدو أكثر أهمية في مسألة إحالة اللجنة الدائمة لبعض من اختصاصاتها إلى الغير.

لقد قامت اللجنة الدائمة ومنذ دورتها الأولى المنعقدة بمدينة ياوندي بالكاميرون في شهر مايو 1977م بالتخلي عن أهم صلاحياتها، وذلك عندما عهدت إلى الامينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بتكوين مجموعات العمل وتحديد أولوياتها وذلك بالتعاون مع

لجنة التنسيق[1]. وخلال الدورة الخامسة للجنة الدائمة التي انعقدت بمدينة داكار بالسنغال في شهر إبريل 1982م، تمت مناقشة بند يتعلق بالوسائل التي تعزز عمل الهيئات التنفيذية، ثم قررت اللجنة الدائمة تفويض الامانتين العامتين لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية كي يقوما بدراسة حول الدور الفعال والعملي المنوط بمجموعات العمل[2].

والحقيقة أن مهمة مجموعات العمل، وتحديد أولوياتها، وأدوارها والإشراف على أدائها، هي من المهام الأصيلة للجنة الدائمة ولا يجب أن تفوض إلى جهات أخرى، حتى وإن كانت الامانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وذلك لأن هاتين الامانتين لا تمتلكان صلاحيات محددة في هذه الأمور، كما أنه لا توجد آلية مشتركة تساعدهما على تنفيذ ما يكلفان به سوياً من مهمات من قبل اللجنة الدائمة، وما يدل على هذا الأمر، أن الامانتين العامتين عندما كلفتا بالقيام بالدراسة حول الدور الفعال لمجموعات العمل في شهر إبريل 1982م عادتا وطلبتا مهلة إضافية عند انعقاد الدورة السادسة في شهر مارس 1983م، وعندما قدمتا تقريرهما حول الموضوع أثناء الدورة السابعة في شهر أغسطس 1984م لم يكن التقرير يحمل أية نتائج غير معروفة من قبل[3]. ورغم ذلك عادت اللجنة الدائمة أثناء الدورة الثامنة في شهر يناير 1986م، وكلفت الامانتين العامتين بوضع دراسة جديدة حول تطوير التعاون وتعميقه وتنويع مجالاته، كما كلفت الامانتين العامتين كذلك «بوضع برنامج يعمل على تنشيط أجهزة التعاون في كافة المجالات»[4]. وتعتبر هذه التكليفات من صميم اختصاصات اللجنة الدائمة، كما أن تحويلها كمهام للامانتين العامتين يعطل

(1) المرجع السابق، ص 99.

(2) المرجع السابق، ص 59.

(3) المرجع السابق، ص 5.

(4) قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة، مرجع سابق، ص 84 ـ 85 ـ 86.

من تنفيذها وذلك لأن الامانتين العامتين محملتان بأمورهما الخاصة، وكذلك لأن اللجنة الدائمة عند تفويضها للامانتين العامتين بهذه المهام لا تضع لها المخصصات المالية اللازمة.

خامساً: ومن الأمور ذات الدلالة، ـ في ما يتعلق بعدم الوضوح في مسألة اختصاصات اللجنة الدائمة ـ الدور الذي قامت به هذه اللجنة في ما يتعلق بالاتفاقيات التي وقعت بين منظمة الوحدة الأفريقية من جهة وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من جهة أخرى.

ولقد قامت جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بإعداد مشروعي اتفاقيتين احداهما باسم «اتفاقية عامة للتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية» والأخرى باسم «اتفاقية للتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية في مجال المقاطعة وفرض العقوبات ضد النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة». كما قامت منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإعداد اتفاقية ثقافية بينهما[1]. ولقد تقدمت الامانتان العامتان لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بتقرير حول مشروعي الاتفاقيتين المعنيتين إلى اللجنة الدائمة في دور انعقادها السادس بمدينة تونس عام 1983م، وتمت مناقشة المشروعين، ثم كلفت الامانتان بإعداد النص النهائي للاتفاقيتين وعرضهما على مجلسي الجامعة والمنظمة من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة حيالهما[2]. وخلال الدورة السابعة للجنة الدائمة المنعقدة بمدينة طرابلس بليبيا في شهر أغسطس 1984م تقدمت الامانتان العامتان بتقرير متابعة حول مشروعي الاتفاقيتين المذكورتين، وقامت اللجنة الدائمة بدراسة أحكام الاتفاقيتين وإجازتهما بعد إدخال بعض التعديلات عليهما.

---

(1) تقرير الدورة الثامنة للجنة الدائمة، مرجع سابق، ص 22 ـ 26 ـ 27.

(2) المرجع السابق، ص 42.

والجدير بالملاحظة في هذا الشأن أن الاتفاقيتين قد تم التفاوض بشأنهما في نطاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتم التصديق عليهما من قبل مجلسي الجامعة والمنظمة، ويبدو دور اللجنة الدائمة في هذا الشأن دوراً ثانوياً، وينسحب هذا الأمر كذلك على الاتفاقية الموقعة بين منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتي ناقشتها اللجنة الدائمة، ثم تم توقيعها من قبل الامينين العامين للمنظمتين المذكورتين في شهر يناير 1986م.

سادساً: ولقد قامت اللجنة الدائمة وخلال دورتها الثامنة المنعقدة بمدينة دمشق عام 1986م بتشكيل لجنة تنسيق مشتركة تضم كلاً من البنك الأفريقي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتقرر لهذه اللجنة أن تجتمع مرتين في السنة من أجل القيام بمهام حددت على النحو الآتي[1]:

أ ـ «تنسيق أنشطة هذه المؤسسات فيما يتعلق بتنفيذ برامج التعاون العربي ـ الأفريقي، وتمويل مشاريعه، وذلك في ضوء توجيهات وقرارات الأجهزة السياسية للتعاون».

ب ـ «تنسيق إسهام هذه المؤسسات في اجتماعات مجموعات العمل التي تنشأ لبحث موضوعات محددة تقع في إطار عمل هذه المؤسسات وإعداد الدراسات والتقارير وأوراق العمل التي تساعد هذه المجموعات في التوصل إلى توصيات محددة ومقترحات عملية بشأن الموضوعات المحالة عليها».

ج ـ «إعداد التقارير الدورية المشتركة حول أنشطة هذه المنظمات

(1) المرجع السابق، ص 98 ـ 102.

لتقديمها من قبل الامانتين العامتين إلى الأجهزة السياسية العليا للتعاون العربي ـ الأفريقي».

د ـ «تحديد مشروعات التنمية المرتبطة بأهداف التعاون العربي ـ الأفريقي وفق الاتجاهات العامة التي تحددها اللجنة الدائمة».

هـ ـ «دعوة المؤسسات العربية والأفريقية المماثلة أو المتكاملة الأهداف لتنسيق أنشطتها في مجال التعاون العربي ـ الأفريقي وتزويد الامانتين العامتين بتقارير دورية منتظمة عن ذلك حتى يتسنى الإلمام بشكل مفصل بأنشطة هذه المؤسسات في مجال التعاون العربي ـ الأفريقي، وتضمينها في تقاريرها المشتركة إلى أجهزة التعاون على مختلف المستويات».

إن تشكيل لجنة تنسيق جديدة ومنحها هذه الصلاحيات الواسعة كتنسيق أنشطة أجهزة التعاون المختلفة، وإعداد التقارير الدورية حول تلك الأنشطة، وتحديد المشروعات التنموية المرتبطة بأهداف التعاون العربي ـ الأفريقي قد جرد اللجنة الدائمة من كثير من اختصاصاتها، خاصة وأن اللجنة الدائمة قد أوصت خلال دورتها الثامنة بتخويل الامانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بمهمة متابعة وتنسيق سياسات التعاون وتنفيذها «وتحقيق الاتصال في ما بين مختلف الأجهزة والمنظمات المعنية بالتعاون»[1].

ويبدو أن اللجنة الدائمة قد أدركت ومن واقع التجربة العملية أن أسلوب العمل المتبع، والوقت المتاح، وطريقة تكوين اللجنة الدائمة ذاتها كلها أمور لا تساعدها على القيام بالمهام التي أوكلها إليها مؤتمر القمة

(1) تقرير الدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي ـ دمشق، الجمهورية العربية السورية من 15 إلى 17 يناير 1986م، OAU. LAS/ST - COM RR (V (111، Rev 2، ص 22.

العربي ـ الأفريقي الأول، ولذلك لجأت إلى أسلوب التفويض وتشكيل اللجان التي يمكن أن تتحمل جزءاً من المهام والمسؤولية.

هذا مع ملاحظة أن اللجنة الدائمة، وبعد انقطاع أعمالها لأكثر من ثلاث سنوات، واستئنافها لنشاطها بعقد دورتها الخامسة في إبريل 1982م، لم تعد قادرة على الاجتماع مرتين في السنة كما كان مقرراً لها وإنما أصبحت الدورات تعقد مرة كل عام، بل إن الدورة الثامنة لم تعقد إلا بعد مرور سبعة عشر شهراً من انعقاد الدورة السابعة.

ثانياً: لجنة التنسيق

تعتبر لجنة التنسيق من الأجهزة الرقابية والإدارية التي شكلها مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول عام 1977م، وهي بطبيعة تكوينها المصغر يمكن أن تجتمع بسهولة، وتعمل على حل المشكلات الإدارية والعاجلة التي تواجه أجهزة التعاون التنفيذية المتخصصة من حين لآخر.

ولقد برزت أهمية لجنة التنسيق أثناء فترة الأزمة التي شهدها التعاون في الفترة من ديسمبر 1978م إلى إبريل 1982م.

ولجنة التنسيق تم تشكيلها وبحسب قرار مؤتمر القمة على النحو الآتي:

1 ـ رئيس لجنة الإثني عشر والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن الجانب الأفريقي، ورئيس لجنة الإثني عشر وأمين عام جامعة الدول العربية عن الجانب العربي.

2 ـ الرئيسان المشاركان، ومقررا كل من لجان العمل المعنية إذا ما رأت لجنة التنسيق ذلك ضرورياً[1].

---

(1) انظر ملحق 2، 3.

أما من حيث صلاحيات لجنة التنسيق، فإن قرار تشكيلها قد حدد لها الاختصاصات الآتية:

1 ـ أن تتولى مسؤولية تنسيق أعمال مجموعات العمل المختلفة تحت سلطة اللجنة الدائمة.

2 ـ ضمان تنفيذ القرارات الصادرة.

3 ـ معالجة الأمور ذات الطابع العملي والإداري المستعجل[1].

لقد جاء قرار مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول واضحاً في ما يتعلق بتشكيل لجنة التنسيق، ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة، حيث إن وجود الامينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بهذه اللجنة، يشير إلى أهمية دور كل من هاتين المنظمتين في عملية التعاون.

إن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، منظمتان إقليميتان قامتا من أجل تحقيق أهداف معينة، وهناك تشابه كبير بين الأهداف المتوخاة، ولكنه تشابه لا يدفع إلى الاعتقاد بأن القصد من وراء إقامة التعاون الجماعي هو العمل على خلق منظمة عربية ـ أفريقية تحل محل المنظمتين المذكورتين وتحت أي اسم من الأسماء. لقد مرت الدول الأفريقية بتجارب معروفة كي تصل إلى صيغة موحدة جسدتها منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م، كما أن ميثاق جامعة الدول العربية يواجه ضغوطات مستمرة من أجل التعديل أو التغيير كي تتمكن جامعة الدول العربية من لعب دور أكثر إيجابية في العالم العربي، ولهذا فإن المجتمعين من رؤساء الدول والحكومات العربية والأفريقية بمؤتمر القمة الأول بالقاهرة عام 1977م قد اكتفوا بوجود يكاد يكون صورياً للامينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، في عملية التعاون برغم أن واقع الأمر قد كسا

(1) قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة ـ من الدورة الأولى حتى الدورة السابعة، مرجع سابق، ص 60 ـ 67.

هذا الوجود أهمية بالغة فيما بعد. إن الامينين العامين للمنظمة والجامعة أعضاء باللجنة الدائمة، وهما كذلك أعضاء بلجنة التنسيق ويبدو أن عضويتهما بلجنة التنسيق أقوى، حيث إن العضوية باللجنة الدائمة إنما هي تمثيل حكومي والأعضاء يعبرون عن مصالح ذاتية أو وطنية، ويصوتون تبعاً لأوامر دولهم وحكوماتهم. ولكن الوضع بلجنة التنسيق يختلف قليلاً، فهي لجنة ذات صلاحيات إدارية، وذات طابع مستعجل. ولا يحتوي سجل أعمال لجنة التنسيق على أية أمور ذات جدوى، وكانت اجتماعاتها في الغالب، تكون قبل ساعات قليلة من اجتماعات اللجنة الدائمة، وقد فشلت لجنة التنسيق في بعض المهمات القليلة التي كلفت بها من قبل اللجنة الدائمة ومن ذلك مثلاً أنه وخلال الدورة الثالثة للجنة الدائمة التي انعقدت بمدينة نيامي بالنيجر في شهر يوليو 1978م، خولت لجنة التنسيق بتحديد مكان وزمان انعقاد الدورة الثانية لمجلس الوزراء المشترك، على أن يتم انعقاد المجلس في فترة حددت ما بين شهري سبتمبر وديسمبر 1978م، ولكن لجنة التنسيق فشلت في تحقيق ذلك[1].

كذلك فقد توصلت لجنة التنسيق وخلال اجتماعها بمدينة الخرطوم في شهر مارس 1981م إلى إقرار مشاريع وبرامج للتعاون، عرضت على مجلسي وزراء الجامعة والمنظمة وتم التصديق عليها، ومع ذلك فإن هذه البرامج والمشاريع لم تظهر إلى حيز التنفيذ.

ولقد كانت تقارير لجنة التنسيق تعرض على اللجنة الدائمة في دوراتها المتعاقبة، بشكل روتيني، وبدون أن يكون لها أي تأثير على تحسين أداء الأجهزة التنفيذية للتعاون، وأصبحت التقارير المشتركة للامينين العامين التي تعرض على دورات اللجنة الدائمة المختلفة كبند منفصل تستحوذ على اهتمام أكبر من ذلك الذي يوجه لتقارير لجنة التنسيق.

---

(1) تقرير الدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الثالث

مجموعات العمل واللجان المتخصصة للتعاون العربي ـ الأفريقي

تعتبر مسألة إنشاء مجموعات العمل واللجان المتخصصة من ضرورات العمل في المنظمات والمؤتمرات الدولية، وذلك لغرضين أساسيين هما التأكيد من الحصول على الخبرة المتخصصة، وتوزيع المسؤوليات والأعمال وتدرجها.

ولقد عمدت بعض مواثيق واتفاقيات بعض المنظمات والمؤتمرات إلى النص الصريح على وجود مثل هذه الأجهزة، وذلك حال ميثاق جامعة الدول العربية الذي أشار في إطار المادة الرابعة منه إلى تأليف لجنة خاصة لكل شأن من شؤون التعاون العربي، كما نصت المادة الثامنة عشرة من النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية على تشكيل خمس لجان في بداية كل دورة انعقاد وأجيز للمجلس كذلك تشكيل المزيد من اللجان حسب الحاجة[1].

وفي ما يتعلق بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، فقد أشير في المادة السابعة منه والمتعلقة بمؤسسات المنظمة إلى مسألة إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم، كما اختصت المادة العشرون من الميثاق بذكر ثلاث لجان متخصصة تشكل من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وهي:

(1) انظر في ذلك في ميثاق جامعة الدول العربية.

1 ـ لجنة اقتصادية واجتماعية.

2 ـ لجنة للشؤون العلمية والتعليمية والثقافية والصحة.

3 ـ لجنة الدفاع.

كما أجاز النظام الداخلي لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، وفي المادة السادسة والثلاثين للمجلس أن يشكل لجاناً خاصة ومجموعات عمل مؤقتة وفقا للضرورة[1].

وقد أقرت وثائق مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول عام 1977م إنشاء مجموعات عمل ولجان متخصصة في العديد من الميادين وخاصة:

1 ـ التجارة.

2 ـ التعدين والصناعة.

3 ـ الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات.

4 ـ الطاقة ومصادر المياه.

5 ـ النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية.

6 ـ التعاون التعليمي والاجتماعي والثقافي والإعلامي.

7 ـ التعاون العلمي والتقني.

هذا كما أجيز للجنة الدائمة كذلك إنشاء مجموعات عمل أخرى وبحسب الضرورة والحاجة[2].

ولقد أشارت وثائق مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول إلى طريقة تكوين مجموعات العمل العربية ـ الأفريقية، وبحيث تتكون من عدد متساوٍ

---

(1) انظر في ذلك ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

(2) إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول 7 ـ 9 مارس 1977م، مرجع سابق، ص 20 ـ 21.

قدر الإمكان من العرب والأفارقة، وبأن يكون لكل مجموعة عمل رئيسان من الجانب العربي ومن الجانب الأفريقي بالإضافة إلى وجود مقرر لكل مجموعة عمل.

كما تم تحديد صلاحيات مجموعات العمل على النحو الآتي[1]:

أولاً: «لكل مجموعة عمل أن تتقدم بأي اقتراح ملائم ضمن اختصاصها إلى الرئيسين، وخاصة في ما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات مع الأخذ في الاعتبار التعليمات التي تصدرها اللجنة الدائمة».

ثانياً: «تقدم مجموعات العمل مقترحاتها وتوصياتها إلى اللجنة الدائمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها».

ثالثاً: «لكل مجموعة عمل بعد التشاور مع الرئيسين أن تقرر إنشاء لجان متخصصة لتقوم بأية مهمة محددة تقع ضمن صلاحياتها».

رابعاً: «تحدد كل من مجموعات العمل وفي نطاق اختصاصها صلاحيات اللجان المتخصصة وكذلك أسلوب عمل تلك اللجان».

خامساً: «لمجموعة العمل أن تقرر إنهاء أعمال أية لجنة متخصصة».

ويبدو أن مقررات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، سواء منها المتعلقة باختصاصات مجموعات العمل أو تلك المتعلقة بإعداد تلك المجموعات ومجالاتها قد صاحبها كثير من التفاؤل.

فمن حيث عدد مجموعات العمل، فقد اتضح للجنة الدائمة أنه ليس في الإمكان تشكيل ثماني مجموعات كما كان مقرراً من قبل مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، وإنما تم الاتفاق على تشكيل أربع مجموعات عمل فقط، وقد تدارست اللجنة الدائمة هذا الموضوع في أول دورة لها

(1) المرجع السابق، ص 21 ـ 22.

بمدينة ياوندي بالكاميرون في الفترة من 30 مايو إلى الأول من يونيو 1977م، وتباينت وجهات النظر حول عدد مجموعات العمل، والميادين ذات الأولوية، فمن جهة تم اقتراح بتشكيل ثلاث مجموعات عمل في الميادين الآتية:

أ ـ مجموعة عمل تعنى بالتعاون الاقتصادي والمالي.

ب ـ مجموعة عمل تعنى بمسائل النقل والمواصلات.

ج ـ مجموعة عمل تعنى بقضايا التربية والثقافة والعلم والإعلام.

ومن جهة أخرى قدم اقتراح آخر بتشكيل مجموعات عمل في الميادين الآتية:

أ ـ مجموعة عمل في ميدان المناجم والصناعة.

ب ـ مجموعة عمل في الصيد البحري وتربية المواشي.

ج ـ مجموعة عمل في التعاون الاقتصادي والمالي.

ويظهر أن التباين في هذين المقترحين إنما هو انعكاس للتباين في المصالح الحيوية لكل من الدول المعنية، وبالنظر إلى عدم قدرة اللجنة الدائمة على الاتفاق حول أولوية التعاون في الميادين المختلفة عدا الميدان المالي، فقد اتفق على تشكيل مجموعة عمل للتعاون المالي وترك مهمة تكوين مجموعات العمل الأخرى وتحديد أولوياتها للامينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بالتعاون مع لجنة التنسيق[1].

وخلال الانعقاد الثاني للجنة الدائمة الذي تم بمدينة القاهرة في شهر نوفمبر 1977م، قدمت الامانتان العامتان مقترحاً بالمجالات الآتية لمجموعات العمل:

(1) قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة من الدورة الأولى وحتى الدورة السابعة، مرجع سابق، ص 13.

أ ـ الزراعة والغابات والصيد البحري وتربية المواشي.

ب ـ استغلال المناجم والصناعة والموارد المائية.

ج ـ النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية.

هذا بالإضافة إلى مجموعة عمل خاصة بالتعاون المالي، وتقدم الجانب العربي كذلك باقتراح لإنشاء مجموعة عمل خاصة بالتعاون في الميادين التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، ومن أجل الحصول على موافقة الجانب الأفريقي على هذا المقترح الأخير، فقد عبر الجانب العربي عن الاستعداد لتغطية العجز المالي الذي يتطلبه تشكيل مجموعة العمل هذه، دون طلب المقابل من منظمة الوحدة الأفريقية[1].

إن الاختصاص الرئيسي لمجموعات العمل العربية ـ الأفريقية وبحسب قرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، هو العمل على تقديم الاقتراحات الملائمة في ما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات في ميادين التعاون المختلفة، وأن تقدم تلك المقترحات إلى اللجنة الدائمة لاتخاذ مايلزم حيالها من إجراءات.

لقد عقدت مجموعات العمل العربية الأفريقية التي تم تشكيلها اجتماعات محدودة جداً. ومن ذلك الاجتماع الذي عقدته مجموعة العمل للتعاون المالي في الفترة من 25 إلى 28 سبتمبر 1977م بمدينة القاهرة وقد عرض تقرير هذا الاجتماع أثناء الدورة الثانية للجنة الدائمة التي انعقدت بالقاهرة في شهر نوفمبر 1977م. كما عقدت مجموعة العمل الخاصة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات اجتماعاً لها بالقاهرة في الفترة من 20 إلى 24 مايو 1978م واجتمعت بالقاهرة كذلك مجموعة العمل الخاصة بالتعليم والثقافة والشؤون الاجتماعية في الفترة من 25 إلى

(1) المرجع السابق، ص 22.

28 مايو 1978م، أما في مدينة أديس أبابا فقد انعقدت اجتماعات كل من مجموعة العمل الخاصة بالمناجم والصناعات ومصادر المياه، ومجموعة العمل الخاصة بالنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية وذلك في شهر مايو 1978م.

ولقد صدر عن هذه الاجتماعات تقارير عرضت على اللجنة الدائمة أثناء دورتها الثالثة التي انعقدت بمدينة نيامي بالنيجر في شهر يونيو 1978م، وقد اتضح أن للجنة الدائمة جملة من الملاحظات حول تشكيل وعمل مجموعات العمل العربية الأفريقية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أولاً: لقد أدى عدم الوضوح في اختصاصات مجموعات العمل العربية ـ الأفريقية إلى أن تقوم بعض الدول العربية والأفريقية المعنية بترشيح أفراد غير متخصصين من موظفين إداريين عاديين أو دبلوماسيين، مما جعل اللجنة الدائمة تأخذ مجموعة من القرارات ومن ذلك القرار الذي جاء فيه[1]:

أ ـ «أن يكون تمثيل الدول الأعضاء في مجموعات العمل بخبراء على درجة عالية من الكفاية والتخصص تحقيقاً للأهداف التي توخاها مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول من إنشاء هذه المجموعات والمهام المنوطة به».

ب ـ «دعوة الامانتين العامتين للمنظمة والجامعة إلى الاتصال بالدول الأفريقية العربية لمعرفة البلدان التي تتوفر فيها أفضل الخبرات الأفريقية والعربية في مجال اختصاصات مجموعات العمل، ودعوة الدول التي لديها هذه الخبرات إلى التقدم لعضوية مجموعات العمل».

(1) المرجع السابق، ص 28.

وخلال الدورة الرابعة للجنة الدائمة والتي انعقدت بمدينة الكويت في شهر ديسمبر 1978م تم تفويض الامانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية للقيام باختيار الخبراء العرب والأفارقة للعمل في مجموعات العمل العربية ـ الأفريقية، وذلك بدلاً من الاعتماد على اختيار الدول المعنية ذاتها[1].

ثانياً: وقد لاحظت اللجنة الدائمة وعند استعراضها لتقارير مجموعات العمل العربية ـ الأفريقية والتي عقدت اجتماعاتها في كل من القاهرة وأديس أبابا في شهر مايو 1978م أن مجموعات العمل تلك لم تقدم مشروعات وبرامج عمل محددة. ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها:

1 ـ اتساع اختصاصات مجموعة العمل، فهي كما تشير تسمياتها قد شملت العديد من الميادين التي يصعب الجمع بينها في مجموعة عمل واحدة، ومن ذلك مجموعة العمل الخاصة بالتعليم والثقافة والشؤون الاجتماعية ومجموعة العمل الخاصة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان، كما أن مجموعة العمل الخاصة بالتعاون المالي أضافت إليها اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة بالكويت، الشؤون الاقتصادية والتجارية ووسعت من اختصاصاتها[2].

2 ـ عدم كفاية الوقت المتاح لمجموعات العمل العربية الأفريقية للقيام بواجباتها على الوجه المطلوب أداؤه، حيث إن اجتماعات كل مجموعة عمل قد حدد باجتماع واحد في السنة، ولمدة سبعة أيام فقط لكل اجتماع وذلك اقتصاداً في النفقات[3].

3 ـ وقد ساعدت الطريقة التي اتبعت في بداية الأمر في تكوين

---

(1) المرجع السابق، ص 33.

(2) المرجع السابق، ص 33.

(3) المرجع السابق، ص 4.

مجموعات العمل العربية ـ الأفريقية على عدم قدرة هذه المجموعات على القيام بمهامها بالشكل الذي رغبته اللجنة الدائمة، لقد كان أعضاء مجموعات العمل العربية ـ الأفريقية يختارون من قبل دولهم وهم أي أعضاء هذه المجموعات يعملون فيها وكأنهم ممثلون لحكوماتهم، وقد يقدمون المقترحات بالمشاريع التي تهم دولهم، دون النظر إلى مصلحة التعاون العربي ـ الأفريقي بشكل عام. ولقد أدت الظروف المالية التي أحاطت بالأجهزة التي تسير أمر التعاون العربي ـ الأفريقي ومنذ البداية إلى الحد من نشاطات واجتماعات هذه الأجهزة، ومنذ الدورة الأولى للجنة الدائمة التي انعقدت بمدينة ياوندي بالكاميرون في شهر مايو. يونيو 1977م عمدت اللجنة الدائمة إلى تخفيض عدد مجموعات العمل العربية الأفريقية من ثماني مجموعات إلى أربع مجموعات فقط. كما تقرر أن تعقد كل مجموعة عمل اجتماعا واحدا في السنة بدلا من اجتماعين كما كان مقررا من قبل.

وبذلك خفضت تكاليف الاجتماعات بمقدار نصف الميزانية المقترحة.

ويظهر من الملحق الخاص بمشروع ميزانية صندوق تسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون العربي ـ الأفريقي، خلال الفترة من أول يونيو 1977م إلى 31 مايو 1980م أن اجتماعات مجموعات العمل العربية الأفريقية تستحوذ على جزء كبير من ميزانية الصندوق مقارنة بما يخصص للجنة الدائمة ولجنة التنسيق حيث اقترح في المشروع مبلغ وقدره (331، 135، 00) دولار أمريكي، بينما تكاليف اجتماعات اللجنة الدائمة قد قدرت بحوالي (39، 194، 00) دولار أمريكي فقط[1].

ومن أجل أن تحسن اللجنة الدائمة من أداء مجموعات العمل العربية الأفريقية، وترفع من مستوى أدائها لأعمالها، فقد لجأت اللجنة الدائمة إلى اتخاذ بعض الخطوات الإجرائية، ومن ذلك مثلاً:

---

(١) انظر الملحق الخامس.

أولاً: بعد تجربة الاجتماعات الأولى التي عقدتها مجموعات العمل العربية الأفريقية، وتقديمها لتقاريرها إلى اللجنة الدائمة، رأت هذه اللجنة أن تدعو الدول العربية والأفريقية الأعضاء في مجموعات العمل، بأن يكون تمثيلها في هذه المجموعات بخبراء على درجة عالية من الكفاءة والتخصص، وأن تقوم الامانتان العامتان لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بالاتصال بالدول المعنية لمعرفة الخبرات المتوفرة لديها بغرض دعوتها لعضوية مجموعات العمل العربية الأفريقية.

ثانياً: وأثناء الدورة الرابعة للجنة الدائمة التي انعقدت بالكويت في شهر ديسمبر 1978م تم تفويض الامانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بمهمة اختيار الخبراء من الدول العربية والأفريقية للعمل في مجموعات العمل العربية الأفريقية وذلك من أجل التخلص من مسألة التعيين الحكومي لهذه المجموعات.

ثالثاً: وبالنظر إلى استمرار تعطل عمل مجموعات العمل العربية الأفريقية لأسباب مختلفة تتعلق بطلبات التأجيل من الدول العربية والأفريقية وتغيير عضوية المجموعات، فقد قامت اللجنة الدائمة وخلال دورتها الخامسة التي انعقدت بداكار بالسنغال في شهر إبريل 1982م بتفويض أمانتي منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وبالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية والمالية العربية ـ الأفريقية القائمة، وخاصة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية الأفريقية بدراسة الدور العملي والفعال الذي يتعين أن تضطلع به مجموعات العمل العربية الأفريقية التي تم تشكيلها[1].

رابعاً: وبرغم ما اتخذ من خطوات لدعم فعالية مجموعات العمل

(1) قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة من الدورة الأولى حتى الدورة السابعة، مرجع سابق، ص 42.

العربية الأفريقية، فقد تعطلت أعمال هذه المجموعات، وبدأت اللجنة الدائمة محاولة التخلص من قراراتها السابقة، ووافقت أثناء دورتها السابعة التي انعقدت بمدينة طرابلس ـ ليبيا في شهر أغسطس 1984م على مجموعة من التوصيات التي تقدمت بها امانتا جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وهي التوصيات التالية[1]:

أ ـ «تنشئ اللجنة الدائمة عند الاقتضاء مجموعات عمل مؤقتة ولأغراض محددة، تأخذ في الاعتبار أولويات التعاون التي ينبغي تحديدها».

ب ـ «تحدد الامانتان العامتان بالتشاور مع الأجهزة العربية والأفريقية المتخصصة خطة العمل والاختصاصات لهذه المجموعات».

ج ـ «يتم اختيار الخبراء العرب والأفارقة بواسطة الامانتين العامتين للجامعة والمنظمة على أساس الكفاءة، ويكون اختيارهم وتحديد عددهم لكل مجموعة عمل يتم بالتشاور بين الامانتين العامتين والأجهزة العربية والأفريقية المختصة».

د ـ «تقدم مجموعات العمل تقاريرها إلى الامانتين العامتين للجامعة والمنظمة اللتين تقدمانها مصحوبة بتقييمهما إلى اللجنة الدائمة عند الاقتضاء».

ومن خلال ما تناولته اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي منذ دورتها الأولى في مدينة ياوندي بالكاميرون عام 1977م وحتى الدورة السابعة التي انعقدت بمدينة دمشق في عام 1986م من تقارير مجموعات العمل العربية الأفريقية المختلفة، تبدو مساهمات هذه المجموعات ضئيلة للغاية في سبيل دعم التعاون العربي ـ الأفريقي ولم تبرز هذه المجموعات

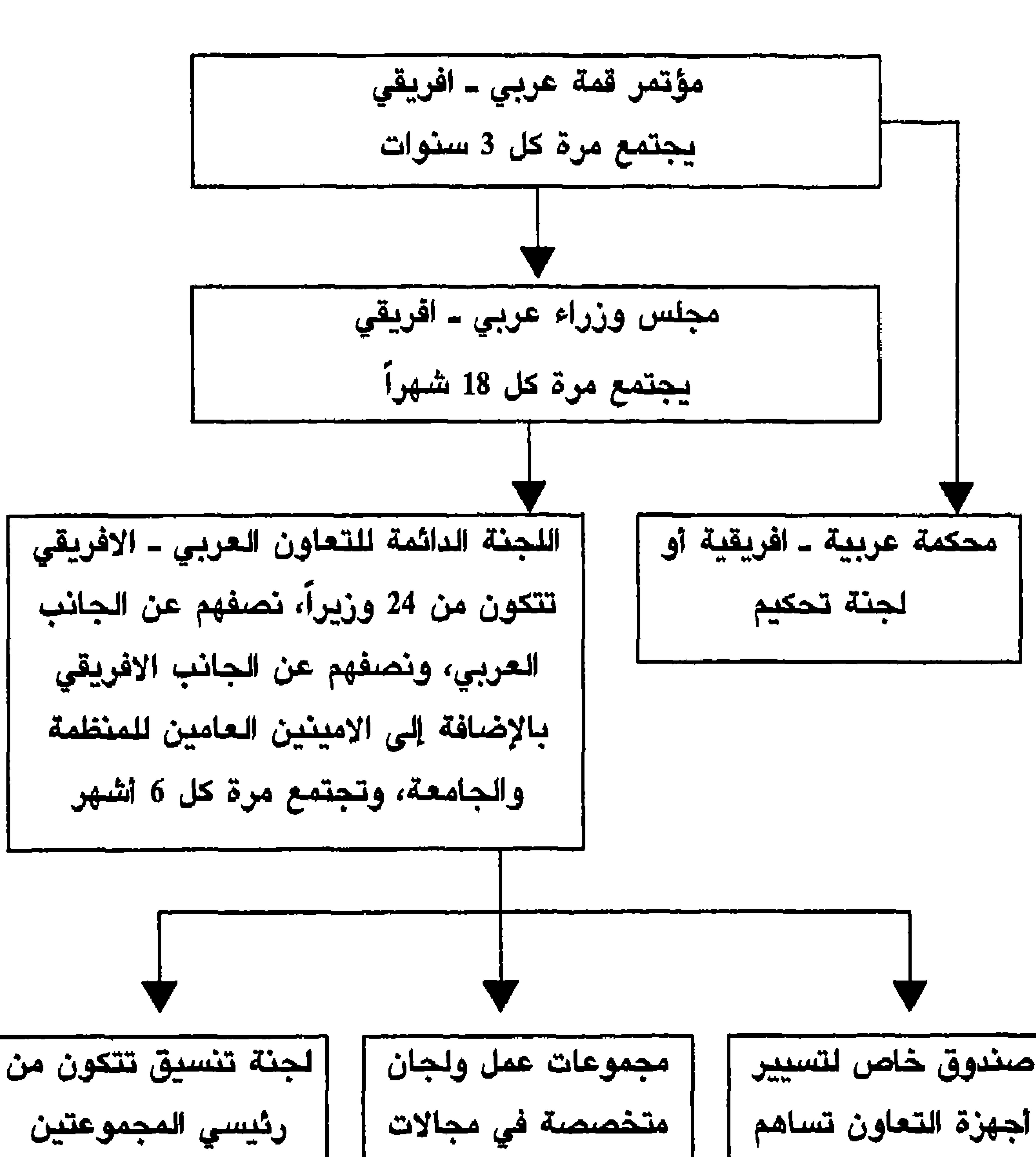
---

(1) المرجع السابق، ص 101.

كإحدى الأجهزة الفعالة لتسيير التعاون، الأمر الذي يتطلب جهداً وخبرة كبيرين من قبل اللجنة الدائمة والامانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لتلافي عيوب الفترة السابقة من أعمال مجموعات العمل العربية ـ الأفريقية.

وهكذا فقد تم في هذا الباب تناول أهم مؤسسات التعاون العربي ـ الأفريقي، ولقد اتضح أن هناك بعضاً من هذه الأجهزة التي تم تعطيلها مثل مؤتمر القمة، ومجلس الوزراء العربي ـ الأفريقي المشترك التي تم تناولهما في الفصل الأول، أما الفصل الثاني الذي احتوى على محاولة لتحليل تكون ومهام اللجنة الدائمة، ولجنة التنسيق بصفتها من الأجهزة الهامة التي تولت تسيير عملية التعاون بعد تعطيل أجهزته العليا، أما المستوى الثالث، والذي تناوله الفصل الثالث، فقد تضمن مجموعات العمل واللجان المتخصصة، وهي اللجان التي اهتمت بدراسة مجالات التعاون العربي ـ الأفريقي وتقديم الخبرة الفنية في مجالاته المختلفة.

شكل رقم (5)
يوضح هيكلية التعاون العربي ـ الأفريقي
كما أقرها مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول
القاهرة 7 ـ 9 مارس 1977م



الخاتمة

لقد جاء في الوثيقة الثانية وهي بعنوان «إعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي الأفريقي ـ العربي» والتي صدرت عن مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول عام 1977م أن «حجم التعاون العربي ـ الأفريقي في المجال الاقتصادي والمالي قد تضاعف سبع مرات» خلال سنوات «1974 ـ 1977م».

ويبدو أن ارتفاع أسعار النفط، وحدوث وفرة مالية لدى بعض الدول العربية النفطية بعد أحداث حرب أكتوبر 1973 قد أدى إلى الاحساس بأن مجرد العمل على توجيه جزء من هذه الأموال العربية إلى القارة الأفريقية، سيؤدي إلى تحقيق التعاون في كافة المجالات، وخاصة المجال السياسي والتجاري وفي غيرها من المجالات.

كذلك فإن رؤساء الدول والحكومات العربية والأفريقية وقد اجتمعوا في مؤتمر قمة لا سابقة له في تاريخ العلاقات العربية ـ الأفريقية، قد تناسوا -فيما يبدو ـ أن قهر التخلف وتحقيق التنمية والتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الشعوب العربية والأفريقية ـ وقد اعترفوا بأن تلك الأوضاع «قد نشأت أساساً عن ظروف الاستغلال والاستعمار قرونا طويلة»[1] ـ أكثر من مجرد وضع خطوط

(1) انظر الملحق الأول: الفقرة الثانية.

عريضة لبرنامج تعاون إقليمي بين الطرفين، وإنشاء أجهزة مشتركة تفتقد كثيراً من الإمكانيات المادية والمعنوية، والتي تمكنها من القيام بالمهام المنوطة بها، كما تناست هذه الأطراف العربية والأفريقية، بأن عملية التعاون المشترك تتطلب إدراكاً ذاتياً وعالياً بأهمية هذه العملية، وإدراكاً واعياً وأساسياً بالعوائق التي تواجهها عملية التعاون العربي ـ الأفريقي على كافة المستويات[1].

ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على تحليل أهم عوائق عملية التعاون العربي ـ الأفريقي، بغرض التحليل والتقويم، وسوف يتم في هذه المرحلة إبراز أهم نتائج الدراسة، وتقديم المقترحات النهائية لها والتي يأمل الباحث أنها ستساهم في تحسين أداء عملية التعاون العربي ـ الأفريقي.

أولاً: نتائج الدراسة

لقد استهدفت هذه الدراسة التحقق من الفرضية التي تقول «إن نمط التفاعل الجماعي الذي نتج عن قيام مؤسسات التعاون العربي ـ الأفريقي عام 1977م قد أدى إلى توحيد المواقف السياسية العربية الأفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى زيادة حجم التعاون الاقتصادي بين الجانبين وذلك قياساً بنمط التفاعل الثنائي الذي كان سائداً في المرحلة السابقة، وهو الأمر الذي يشير إلى أنه كلما تمكنت الدول المعنية من توقيع اتفاقيات جماعية في ما بينها، كلما أمكنها ذلك من زيادة تعاونها السياسي والاقتصادي وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية المعلنة».

(1) انظر في ذلك: تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن التعاون الأفريقي ـ العربي، والذي قدم إلى اللجنة الدائمة في دورتها العادية التاسعة المنعقدة بمدينة واغادوغو ـ بوركينا فاسو ـ 5 ـ 8 ديسمبر 1988م، وقد صدر ضمن تقرير الدورة ـ تحت اسم «تقرير عن أنشطة المؤسسات المتخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والفنية والثقافية»، 18 ـ 19.

وقد عمد الباحث إلى التحقق من هذه الفرضية عن طريق دراسة متغيرات سياسية واقتصادية محددة، وقد تعلقت المتغيرات السياسية بموقف الدول العربية من أهم قضايا القارة الأفريقية وموقف الدول الأفريقية من أهم قضايا الوطن العربي عند تناول تلك القضايا بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي ما يتعلق بتطور مواقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية والتي اعتبرت من أهم قضايا الوطن العربي فقد حدثت تغييرات ملحوظة بين الفترتين المعنيتين بالدراسة والتي تمتد أولها من 1967م إلى عام 1976م وتمتد الثانية من عام 1977م إلى عام 1986م.

وقد كانت نسبة التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية خلال الفترة الأولى من الدراسة تتراوح ما بين نسبة دنيا قدرت بحوالي 31% وهي النسبة التي سجلت للدول الأفريقية عام 1971م ونسبة عليا وقدرها 97% وهي التي سجلت عام 1974م. وأما متوسط التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية خلال تلك الفترة فقد قدر بحوالي 58%.

أما تأييد الدول الأفريقية للقضية الفلسطينية خلال الفترة الثانية فقد تراوحت نسبته ما بين 83%، وهي النسبة التي سجلت عام 1978م، ونسبة 94% وهي التي سجلت عام 1977م، وكان متوسط التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية خلال هذه الفترة قد قدر بحوالي 87%.

وفيما يتعلق بتطور مواقف الدول العربية من قضايا الجنوب الأفريقي فقد تراوحت نسبة التأييد العربي في المرحلة الأولى من الدراسة ما بين 66% عام 1968م ونسبة 100% التي سجلت للدول العربية خلال عامي 1974 و 1975م. أما متوسط التأييد العربي لقضايا الجنوب الأفريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذه الفترة فقد كانت حوالي 89%.

وخلال المرحلة الثانية من الدراسة، تراوحت نسبة التأييد العربي

للقضايا الأفريقية ما بين 84%، وهي النسبة التي سجلت للدول العربية عام 1978م ونسبة 99,5% المسجلة لها عام 1986م، بينما كان متوسط هذه الفترة حوالي 94,5%.

وفي مجال التجارة الخارجية المتبادلة بين العالم العربي والقارة الأفريقية، فقد لوحظ أن الفترة الثانية من الدراسة الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م قد شهدت تدنياً في نسب استيراد وتصدير الدول العربية إلى الدول الأفريقية، مقارنة بنسب استيرادها وتصديرها لها في الفترة الأولى من الدراسة، وقد أظهرت الجداول التي سجلت نسب الاستيراد والتصدير للدول العربية والأفريقية هذه الحقيقة ـ ولقد أكدت وثائق جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية الأفريقية أن التجارة العربية والأفريقية ذات خصائص مشتركة من حيث وجود الاختلال الهيكلي، وضعف الإنتاج وتخلف البنى الأساسية، والإرث التاريخي وغير ذلك من الظواهر التي عملت على إضعاف التجارة البينية العربية ـ الأفريقية خلال الفترة الممتدة من عام 1967م إلى عام 1986م.

وفي مجال تطور التعاون المالي خلال فترتي الدراسة، فإن المصادر المعنية بحصر التدفقات المالية من وإلى الدول العربية والأفريقية، قد أشارت إلى حقيقة هامة تتعلق بصعوبة حصر هذه التدفقات لعدة أسباب، سبق ذكرها. ومع ذلك فإن تقارير المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتقارير الصناديق العربية المختلفة قد أوضحت أن هناك تدفقات مالية خلال الفترة الممتدة من عام 1973م إلى عام 1976م قدرت بحوالي (2613,5) مليون دولار، بمتوسط سنوي قدره (653,2) مليون دولار. أما الفترة الثانية الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م، فقد شهدت تدفقاً مالياً عربياً إلى الدول الأفريقية قدر بحوالي (7630,2) مليون دولار بمتوسط سنوي قدره (763,2) مليون دولار الأمر الذي يظهر أن متوسط المرحلة الثانية من التعاون قد فاق متوسط المرحلة الأولى منه.

ولدى تحليل هذه النتائج أو مقارنة فترتي الدراسة بعضهما ببعض، يدرك الباحث أن التعاون العربي ـ الأفريقي قد شهد تطورات ملموسة في المجالات السياسية والمالية، وتدنياً في المجال التجاري.

وقد أثبتت الدراسة أن مواقف الدول الأفريقية تجاه القضية الفلسطينية قد تحسنت كثيراً في المرحلة الثانية من الدراسة، كما أثبتت الدراسة كذلك أن مواقف الدول العربية من قضايا الجنوب الأفريقي قد شهدت تحسناً معيناً رغم أن هذه المواقف كانت إيجابية خلال المرحلة الأولى من الدراسة، والتي كان متوسطها 89%.

أما من حيث التعاون المالي، فقد كان التدفق المالي أحادي الجانب، بمعنى أن الدول العربية النفطية، هي التي ساهمت بكل التدفقات المالية تجاه الدول الأفريقية، ولم يلاحظ أية تدفقات مالية أفريقية تجاه الدول العربية برغم وجود دول أفريقية نفطية مثل نيجيريا والجابون وغيرهما.

ثانياً: المقترحات النهائية

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن التعاون العربي ـ الأفريقي قد شهد في مراحله المختلفة العديد من الأزمات والنكسات، وقد اعتبر أن مجرد استمرار التعاون بين العرب والأفارقة، هو إنجاز بحد ذاته.

ولقد كانت العوائق السياسية من أهم الأمور التي أعاقت التعاون العربي ـ الأفريقي، ولقد تعددت المشكلات السياسية العربية والأفريقية لدرجة يصعب معها وضعها موضع التحليل العلمي الدقيق في هذا المجال، وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكن الإشارة إلى جملة من العوائق السياسية، والتي تسببت أكثر من غيرها في عرقلة التعاون العربي ـ الأفريقي منذ بدايته وفي مرحلته الثانية والممتدة من عام 1977م وحتى عام 1986م.

ومن أجل التحليل الموضوعي لهذه العوائق والمشكلات، فإنه يمكن أن تقسم تلك المشكلات السياسية إلى ثلاثة أقسام، يتعلق الأول منها

بالدول العربية وسياساتها المختلفة، والقسم الثاني يتعلق بالدول الأفريقية، أما القسم الثالث فهو الذي يتعلق بالمشكلات العربية ـ الأفريقية المشتركة.

وفيما يتعلق بالقضايا السياسية العربية والتي اعتبرت من العوائق الأساسية للتعاون في مرحلة من مراحله المتقدمة، زيارة الرئيس الراحل أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية إلى القدس في نوفمبر 1977م، ثم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في سبتمبر 1978م.

ويبدو أنه من سوء التوافق في التوقيت أن تتم زيارة الرئيس السادات للقدس في السنة ذاتها التي تم فيها انعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول بالقاهرة في مارس 1977م، وأن تكون مصر بوصفها رائدة العمل السياسي العربي في أفريقيا، وهي المضيفة للمؤتمر وأن يكون لها الدور الأكبر في الوصول إلى النتائج الإيجابية التي توصل إليها.

ويبدو كذلك أن قضايا السياسة العربية أبت إلا أن تجد لها في عملية التعاون العربي ـ الأفريقي مساحة جديدة لاستعراض تناقضاتها واختلافاتها حتى بالنسبة للمسائل الاستراتيجية للعالم العربي.[1] وقد ظهر ذلك من محاولة الدول العربية النفطية ـ الخليجية، التأكيد على الدور القيادي الذي بدأت ترنو إلى لعبه على الساحة الدولية، فأخذت بعض المبادرات المنفردة، وخاصة في بداية التعاون، حيث أشارت بعض الدراسات إلى المساهمات المالية التي أعلنت عنها دول الخليج العربي من دون تنسيق مع بقية الأطراف العربية[2].

لقد كان لمصر السبق في وجود سياسة خارجية أفريقية، إذ يذكر في هذا المجال أن محمد علي كانت له سياسة أفريقية حاول من خلالها تأمين

---

(1) Kunirum Osia: Choice in Africaan International Relations: Prespectives on Arab and Israeli influence in Africa: 1967 - 1979 - ph. D. Dessertation 3.5.1981 - George Washigton University - pp. 55 2 - 3.

(2) علي أبوسن: مرجع سابق، ص 49 ـ 50 ـ 51.

مصادر مياه النيل في القارة الأفريقية، كما كان للرئيس الراحل جمال عبدالناصر سياسته الأفريقية التي أضافت بعداً جديداً لسياسة محمد علي يتمثل في محاولة التصدي للتغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية. ولكن الدول العربية النفطية، وخاصة دول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة السعودية، حاولت أن تبرهن على مقدرتها على تزعم هذا العمل، ولعل ما جاء على لسان وزير خارجية فرنسا أثناء زيارة له للرياض في يونيو 1978م - من أن فرنسا تدرس مسألة التنسيق مع المملكة السعودية من أجل عمل مشترك في أفريقيا ما يؤكد هذا التوجه[1].

وكذلك أشارت بعض المصادر إلى أن المملكة العربية السعودية قد تحملت نفقات قوات عسكرية لإنقاذ الوضع في زائير عام 1979م[2]، كدليل على رغبة دول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة السعودية في لعب دور قيادي وبارز في هذا المجال. ولم تكن الدول الخليجية العربية بما فيها المملكة السعودية مؤهلة لقيادة العمل التعاوني العربي - الأفريقي، وذلك بسبب العديد من المعطيات، ولمواقفها المسبقة من كثير من القضايا والدول الأفريقية، ولنقص الخبرة والكوادر الفنية اللازمة، وهي دول كثيراً ما اتهمت بالتحيز وعدم الموضوعية، وأنها تسعى لنشر الإسلام في الدول الأفريقية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي[3]، وتساق الأدلة على ذلك في ما يتعلق بمساعداتها لبعض الدول الأفريقية ذات الولاء الغربي أو ذات الأغلبيات المسلمة، ويذكر في هذا الشأن أنه في الفترة الممتدة من عام 1975م إلى عام 1985م قد تلقت زائير، وبما يعرف عنها من علاقات ودية

---

(1) حلمي شعراوي: العرب والأفريقيون وجهاً لوجه، مرجع سابق، ص 110.

(2) المرجع السابق، ص 103.

وانظر كذلك: - Dunstan M. Wai: op. cit. p. 198.

(3) Gail. L. Peek A New Twist to Afro - Arab Relations Middle East Review - American Academic Assosiation for Peace in the Middle East - vol. X1 - no. 3 - spring 1979 - p. 36.

مع إسرائيل، وولاء غربي سافر، تلقت (16) ضعفاً من المساعدات عما تلقته أثيوبيا، كما تلقت السنغال وكينيا وغينيا ـ كوناكري مساعدات قيمتها أضعاف ما تلقته دول أخرى مثل أنجولا وزامبيا وتنزانيا وغيرها[1].

وتتعلق المشكلة العربية السياسية التالية، والتي أثرت على سير التعاون العربي ـ الأفريقي بالوضع في الصحراء الغربية التي تنازعتها حركة تحرير الساقية ووادي الذهب المعروفة اختصاراً باسم «البوليساريو» والمملكة المغربية، والتي ادعت أحقيتها في ضم الإقليم. وقد انقسمت الدول العربية أولاً ثم الدول الأفريقية حول ادعاءات الأطراف المعنية وازدادت تأثيرات هذه القضية على التعاون العربي ـ الأفريقي بإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية واعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بها، والإعلان عن انضمام الجمهورية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الأفريقية في أوائل عام 1982م، ومنذ ذلك التاريخ اتخذت المملكة المغربية مواقف متشددة من مسألة اشتراك الجمهورية الصحراوية في أية نشاطات أو اجتماعات عربية ـ أفريقية، ويبدو أن المملكة المغربية قد فرضت إرادتها على جامعة الدول العربية في هذا الشأن.

ومن القضايا التي أثرت على مسيرة التعاون العربي ـ الأفريقي ما عرف في حينه بسياسة القذافي في القارة الأفريقية[2]. لقد اكتسب القذافي عديداً من العداءات بسبب الإعلان عن سياسات معادية للغرب، وقد ازدادت هذه العداءات بعد توقيع السادات لاتفاقيات كامب ديفيد تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأت سياسة القذافي الأفريقية بدعم

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي ـ 1989م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1990م، ص 122.
انظر كذلك: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، التقرير السنوي 1985م. الخرطوم، الجدول رقم (3) ص 30.

(2) G. Arnold: New Directions for 1980 the Africa Report - May - 1981 - p. 60.

عيدي أمين في أوغندا والتدخل في الحرب الأهلية في تشاد، ومساندة حركة البوليساريو، ودعم جبهة تحرير الصومال، وتسليح وتدريب كثير من الكوادر الأفريقية التي خاضت حروب الاستقلال في ناميبيا وزيمبابوي وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى توقيع الاتفاق الدفاعي مع منجستو هلامريام رئيس اثيوبيا السابق.

كما دعم القذافي حركات المعارضة في السنغال، والنيجر ومالي والسودان وغيرها من الدول الأفريقية التي رأى العقيد القذافي أنها تسير في فلك الدول الغربية[1]، وهو الأمر الذي جعل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وخاصة أثناء فترة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، تتهم العقيد القذافي بأنه يمثل عامل عدم استقرار في المنطقة العربية والأفريقية، واتهم كذلك بأنه يسعى لإقامة ما يسمى «ليبيا الكبرى» والتي تشمل أجزاء من مالي وتشاد والنيجر والسودان وموريتانيا والسنغال وأجزاء من الجزائر[2]. وقد عمدت بعض الدول الأفريقية إلى استغلال مسألة تحويل السفارات الليبية إلى مكاتب شعبية، فقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا، ومن ذلك السنغال وغامبيا وغينيا الاستوائية وليبيريا وأفريقيا الوسطى وغيرها[3].

هذا، ولا يعتقد أن أياً من هذه المشكلات العربية قادرة لوحدها أو مجتمعة على عرقلة التعاون العربي ـ الأفريقي بشكل دائم، خاصة وإن هذا التعاون يشمل أكثر من ستين دولة عربية وأفريقية، وأن هذه المشكلات تبدو في التحليل النهائي لها مشكلات مفتعلة، وذلك مثل طلب بعض دول

(1) Statement of Mr. C.A. Crocker - Assestant Secretary of State for Africa - before the Senate Foreign Relations Comìttee 8. July 1981.

(2) A.Y. AL - Karie Mubarks African Policy Africa Report Vol. 27 Jan 1982 p. 28.

(3) R. Dealing with Qaddafy Africa Report - Vol. 27 - no. 1, Jan. Fe, 1982 - p. 48.

الجامعة العربية تعليق نشاطات مصر في اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي، وكذلك الحال بالنسبة لعدم اعتراف دولة المغرب بحكومة الجمهورية الصحراوية، وهو الأمر الذي بسببه تعطلت اجتماعات مجلس الوزراء العربي ـ الأفريقي المشترك فترة طويلة. والمتوقع أن تختفي مثل هذه المشكلات وغيرها وذلك بسبب التحولات السياسية التي شهدتها القارة الأفريقية والوطن العربي، وبسبب اختفاء ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي، وتلاشي قوة المد الشيوعي في هذه المناطق.

فرغم الصعوبات التي واجهتها السياسة الليبية في القارة الأفريقية خلال تلك الفترة، إلا أن الأحداث اللاحقة أثبتت مصداقية المواقف الليبية في كثير من الأحداث. فقد لقيت الدبلوماسية الليبية نجاحاً كبيراً في دعمها لحركات التحرر الأفريقية سياسياً ومادياً.

واستطاع العقيد معمر القذافي أن ينشئ علاقات استراتيجية مع غالبية قادة حركات التحرر الأفريقية. وقد عبرت النجاحات الليبية عن ذاتها عندما وصل عدد كبير من زعماء حركات التحرر الأفريقية والفصائل الثورية التي دعمتها الجماهيرية الليبية إلى الحكم في عدد من الدول الأفريقية مثل دولة جنوب أفريقيا وزمبابوي وناميبيا وأوغندا وزائير واريتريا وإثيوبيا وغيرها.

وقد اعترف زعماء حركات التحرر الأفريقية بالدعم الهام الذي تلقته حركاتهم من الجماهيرية الليبية. فقد اعترف الرئيس نيلسون مانديلا بدعم ليبيا لحركة ANC. واعترف الرؤساء روبرت موجابي، وسام انجوما، كابيلا، وأسياسي أفوركي بالدور الذي لعبه العقيد القذافي في وصولهم إلى النهايات السعيدة لحركاتهم الثورية.

ونظراً للأهمية الدولية للرئيس نيلسون مانديلا، فإننا نشير إليه في هذا السياق، للدور البارز الذي يلعبه على المسرح الدولي.

لقد قام الرئيس مانديلا بزيارة رسمية إلى الجماهيرية الليبية في 22.

10. 1997م متجاهلا نداءات غربية وأمريكية بعدم إتمام تلك الزيارة، وعندما وصل الرئيس مانديلا إلى الجماهيرية الليبية أدلى بتصريح يدل على شجاعة وصدق حقيقيين. لقد قال «إن القذافي صديقي وقد ساعدنا وقت كنا فيه وحدنا وكان الذين يمنعوننا من الحضور إلى هنا يساعدون أعداءنا في ذلك الوقت».

كما أن السياسة الليبية استطاعت أن تساهم بفاعلية في مسيرة التعاون العربي ـ الأفريقي، وأقامت منظمة دول الساحل والصحراء، وعملت بجهد كبير لإقامة الاتحاد الأفريقي.

بالإضافة إلى السياسات العربية التي أثرت على مسيرة التعاون العربي ـ الأفريقي، فقد ووجه هذا التعاون كذلك بتعقيدات السياسة الإقليمية والدولية التي أثرت في العالم العربي، ومن ذلك مثلاً قيام الثورة الإيرانية، وإعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية في يناير 1979م، وحجز الرهائن الأمريكيين في طهران، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في شهر سبتمبر 1980م، وتباين مواقف الدول العربية تجاهها وإعلان «مبدأ كارتر» المتعلق بحق الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة في سبيل تأمين احتياجات العالم الغربي من النفط[1].

ولم يكن تدخل الاتحاد السوفياتي ـ سابقا ـ في افغانستان في عام 1979م بالحدث البعيد التأثير عن الوضع العربي ـ الأفريقي، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية عقب ذلك الحدث إلى البحث عن التسهيلات اللوجستيكية «Logistic» في العالم العربي والقارة الأفريقية، وشكلت ما عرف آنذاك باسم «قوات الانتشار السريع» وتوصلت إلى اتفاقيات مع الصومال من أجل الحصول على تسهيلات بحرية في ميناء بربرة، كما

(1) R. Devtsch: Africa from a Strategic Perspective Africa Report - Vol, 26 - no, 2 - March 1981 p. 47.

تفاوضت الحكومة الأمريكية مع كينيا من أجل تسهيلات مماثلة في ميناء ممباسا، وحصلت أمريكا كذلك على تسهيلات في كل من عمان والسودان، وغيرها من أجل زيادة قواتها في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي[1].

وأما في ما يتعلق بالمشكلات الأفريقية التي ساهمت في عرقلة التعاون العربي ـ الأفريقي، فإن أهمها يتعلق بانقسام الدول الأفريقية، تاريخيا ـ إلى ما يعرف بالمجموعة الفرانكوفونية، والمجموعة التابعة للكومنولث البريطاني، حيث تتنافس هاتان المجموعتان مع بعضهما بعضاً تحت تأثيرات قوتين خارجيتين لهما مصالحهما المتناقضة في القارة الأفريقية والعالم العربي.

وقد لوحظ كذلك أن هناك تراجعاً أفريقياً في ما يتعلق بالموقف من مسألة التعامل مع دولة إسرائيل. ولقد اهتمت بعض الكتابات بمسألة الوجود الإسرائيلي في القارة الأفريقية، وقد وجد أن قطع العلاقات الدبلوماسية الأفريقية مع إسرائيل في بداية عقد السبعينيات، قد كان أمراً شكلياً، فقد استمرت باقي العلاقات الاقتصادية والعسكرية وغيرها من العلاقات الإسرائيلية ـ الأفريقية على حالها، بل إن هناك من الدراسات ما يشير إلى زيادة التعامل الإسرائيلي الاقتصادي والتجاري مع كثير من الدول الأفريقية، ولم تهتم الحكومات الإسرائيلية بالتخلي عن كثير من مباني سفاراتها في العواصم الأفريقية بحجة أن مسألة قطع العلاقات مع إسرائيل إنما هو أمر مؤقت[2].

ولقد كان للدول العربية موقف رسمي أكده مجلس جامعة الدول

(1) R. Devtsch: Africa from a Strategic Perspective Africa Report - Vol, 26 - no, 2 - March - April 1981 pp. 47 - 49.

(2) Israel, the Africa Report - Vol. 21 - no. 4 - July 1976 - p. 54.

العربية في دورته الثمانين في شهر سبتمبر 1983م بشأن قطع العلاقات الدبلوماسية العربية مع أية دولة أفريقية تعيد علاقاتها مع إسرائيل وتم بالفعل قيام بعض الدول العربية بقطع علاقاتها مع كل من زائير وليبيريا اللتين أعادتا علاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل في عامي 1982 و1983م[1].

ولقد تعددت الأسباب التي بررت لبعض الدول الأفريقية كي تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وذلك من دون انتظار صدور قرار أفريقي مشترك[2]. كما تعتبر المشاكل الاقتصادية والغذائية والعسكرية التي واجهت كثيراً من الدول الأفريقية خلال عقد الثمانينيات من أهم العراقيل التي واجهت عملية التعاون العربي ـ الأفريقي، فقد ازدادت المديونية الأفريقية ووصلت خلال الفترة من عام 1980م إلى 1978م حوالي (220) بليون دولار أمريكي وإذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه، فإن مجموع الدين الخارجي الأفريقي سيصل عام 2000 إلى حوالي (600) بليون دولار[3]. وزادت الفجوة الغذائية وتفشت ظاهرة المجاعة وسوء التغذية في كثير من الدول الأفريقية، وهبطت أسعار السلع الأولية التي تعتمد عليها الدول الأفريقية في الحصول على العملة الصعبة[4].

وهناك بالإضافة إلى تلك العراقيل العربية أو الأفريقية، قضايا عربية ـ

(1) القرارات العربية بشأن العلاقات العربية الأفريقية في التعاون العربي ـ الأفريقي 1964 ـ 1985، مرجع سابق، ص 65.
انظر كذلك: الصندوق العربي للمعونة الفنية: مخاطر توقف نشاطه، مرجع سابق، ص 11 ومابعدها.

(2) التعاون العربي ـ الأفريقي: مقومات وخصائص التعاون العربي ـ الأفريقي، مرجع سابق، ص 10 ومابعدها.

(3) المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية: طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة، مرجع سابق، ص 17.

(4) إعلان أديس أبابا: من إعداد الوزراء الأفارقة المختصين بشؤون التجارة والتنمية التحضيري لمؤتمر الاونكتاد السابع، الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا ـ إبريل 1987م، ص 2.

أفريقية مشتركة ساهمت في عرقلة التعاون، ومن ذلك الصراع الصومالي ـ الأثيوبي على منطقة الأوجادين منذ عام 1977م حيث انقسم الموقف العربي ـ الأفريقي، وكل طرف يؤيد دولة معينة من دول النزاع كما أن الحكومات الإثيوبية المتعاقبة اعتبرت أن تأييد بعض الدول الأفريقية لحركات تحرير ارتيريا، والصومال، إنما هو بغرض فرض السيطرة العربية على البحر الأحمر، ولهذا قامت إثيوبيا في فترات متعددة باللجوء إلى إسرائيل من أجل طلب المساعدة العسكرية والفنية ومنحتها بعض التسهيلات في بعض جزر البحر الأحمر، كما قامت إثيوبيا كذلك بتبني الحركات الانفصالية في جنوب السودان والصومال[1].

وهناك مشكلات حدودية عربية ـ أفريقية مشتركة، وقد أثيرت مثل تلك المشكلات بين كل من السنغال وموريتانيا، والسودان وأفريقيا الوسطى، وليبيا، وتشاد، والجزائر، ومالي، وغيرها كثير، وهي مشكلات سائدة بين كل الدول الأفريقية المتجاورة دون استثناء تقريباً.

وبناء على هذه المعطيات، فإن التعاون العربي ـ الأفريقي يحتاج إلى إعادة نظر جدية تتفق مع إمكانيات وظروف السياسات الدولية والإقليمية والقومية، ونقترح في هذا الخصوص النقاط الآتية:

أولاً: إن التطورات التي حدثت وتحدث على الساحتين العربية والأفريقية وخاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقضايا الجنوب الأفريقي وكذلك انحسار التيار الشيوعي بعد انهيار ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي يتطلب من الدول العربية والأفريقية، ومن خلال جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وضع دراسة علمية حول المصالح المشتركة، ومدى إمكانية تحقيقها عن طريق التعاون العربي ـ الأفريقي، كما يجب

---

(1) صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، عالم المعرفة، يناير 1982م، الكويت ص 114، ص 146.

العمل على صياغة مفاهيم واضحة وجلية، وتحديد أولويات التعاون وأسسه ومناهجه.

ثانياً: ونظراً لأن المشكلات الأساسية لعدد كبير من الدول العربية والأفريقية، إنما تتركز أساساً حول قضاياها السياسية، فإن صيغة التعاون العربي ـ الأفريقي الجديدة، يجب أن تبتعد قدر الإمكان عن الأمور السياسية، خاصة وأنه لم يثبت بالدليل أن حل هذه المشكلات السياسية قد يأتي عن طريق التعاون المشترك. فقضايا الجنوب الأفريقي، والقضية الفلسطينية يجري حلها بطرق مختلفة.

إن قطع الدول العربية لمساعداتها الاقتصادية عن زائير عام 1982م، وقطع بعض الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية معها وذلك لإعادة تلك الدولة لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل لم يمنع دولاً أفريقية أخرى من إعادة علاقاتها مع إسرائيل. كما أن اصرار الدول العربية على عزل مصر عن التعاون العربي ـ الأفريقي لم يؤد سوى إلى تعطيل التعاون، كما أن رفض المغرب الجلوس مع ممثلي الجمهورية الصحراوية، قد عطل انعقاد مجلس الوزراء الأفريقي ـ العربي المشترك منذ عام 1977م وحتى الوقت الراهن.

ثالثاً: ويستتبع المقترح المذكور أعلاه، مقترح يؤكد أهمية التركيز على التعاون في المجالات ذات الأثر الأقل على المشكلات السياسية للدول العربية والأفريقية، وهي المجالات المالية والمصرفية والتكنولوجية والتجارية والبيئية وغيرها.

إن مستويات الخبرة المتوفرة لدى الدول العربية والأفريقية في هذه المجالات متباينة، ويجب لذلك البدء بعملية تقصٍّ واسعة لهذه الخبرات، والوقوف على إمكانياتها، وذلك قبل اللجوء إلى الخبرات الأجنبية.

رابعاً: وفي إطار التعاون المالي والمصرفي والاستثماري، وفي

غيرها من المجالات، فإن الدول العربية والأفريقية في حاجة إلى أن تكون على إطلاع واسع وتفهم كبير لاحتياجات ومشكلات بعضها بعضاً ولهذا فإن الأمر يستدعي انفتاحاً إعلامياً وثقافياً بين الشعوب العربية والأفريقية، ويمكن في هذا المجال اقتراح توسعة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي العربي ـ الأفريقي، وفتح مكاتب لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في العديد من الدول العربية والأفريقية، وإعطاء أهمية كبرى للاتصالات الشعبية المتمثلة في الاتحادات والروابط المهنية المتشابهة.

خامساً: وفي المجال المالي كذلك، لوحظ أن التعاون يتم من طرف عربي يقدم، وطرف أفريقي يتلقى، برغم وجود ظروف تحتم أن يكون هناك تبادل بين الأطراف العربية والأفريقية، حيث توجد دول أفريقية نفطية وأخرى تتحكم في إمكانيات معدنية وموارد مختلفة كبيرة. كما أشارت وثائق صادرة من الجامعة العربية أن الأموال العربية المقدمة إلى الدول الأفريقية لا يجري تدويرها أو إعادة استخدامها في الدول العربية المانحة، أو في أية دولة نامية أخرى، بل إنها تساعد في آخر المطاف على دعم العلاقات بين الدول الأفريقية والدول المتقدمة، وهو الأمر الذي يناقض أهداف التعاون العربي ـ الأفريقي[1].

سادساً: وكي تتم معالجة الخلل الذي أشارت إليه وثائق جامعة الدول العربية في ما يتعلق بتدوير الأموال العربية، فإنه يجب التوصية باستبعاد المشاريع التي تتطلب تقنيات عالية، والتركيز على المشاريع ذات التقنيات المتوسطة أو الدنيا، وخاصة في مجالات الغذاء، وتحسين ظروف الإنتاج الحيواني والنباتي وصيد الأسماك وغيرها من المجالات. لقد أشارت خطة عمل لاجوس للتنمية الأفريقية حتى عام 2000 واستراتيجية

---

(1) تنمية التجارة بين العالم العربي وأفريقيا النامية: 1970م ـ 1987م، مرجع سابق، ص 103.

عمان للتنمية العربية حتى عام 2000 إلى الفجوات الغذائية التي تعاني منها كثير من الدول العربية والأفريقية، وإلى الحاجة إلى الاكتفاء الذاتي في الغذاء. ولهذه الأسباب يجب التوجه إلى إنتاج الغذاء وتسخير الموارد العربية والأفريقية المتاحة لهذه الغاية.

سابعاً: وتتعلق هذه التوصية بمسألة التجارة الخارجية للدول العربية والأفريقية، والتي تواجه العديد من المشاكل التي تعرقل تنميتها، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في القوانين الوطنية العربية والأفريقية من أجل إعفاء البضائع العربية والأفريقية من الحواجز الحمائية، ومحاولة مجاراة الاتفاقيات التي تعقدها كثير من الدول العربية والأفريقية مع الاتحاد الأوروبي أو مع غيره من التكتلات الاقتصادية الأخرى.

ثامناً: وتعتبر مسألة إعادة النظر في هيكلية التعاون العربي ـ الأفريقي التي أقامها مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، ذات أهمية قصوى وذلك بالنظر إلى القصور الذي أظهرته فترة التعاون السابقة، ولمتطلبات المستجدات التي حدثت في العالم العربي والقارة الأفريقية، والعالم أجمع. ولقد طالب مؤتمر القمة الأفريقية في منروفيا عام 1979م بإنشاء أمانة دائمة، وجهاز لسكرتارية خارجة عن نطاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ولعل الأمر يحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير، إن نجاح التعاون العربي ـ الأفريقي مرهون إلى حد كبير بوجود هيكلية تنظيمية تأخذ في الحسبان الظروف المالية للدول العربية والأفريقية ونقص الخبرة الإدارية، والعيوب المؤقتة التي تعاني منها الإدارة العامة في الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية والأفريقية بصفة خاصة.

وخلاصة الأمر، أن هناك العديد من الدراسات التي تؤكد الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي والقارة الأفريقية، أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به شعوب هذه المناطق الجغرافية في التنمية الإقليمية أو الدولية.

ويبدو أن المشكلة الحقيقية التي تواجه الشعوب العربية والأفريقية، هي مشكلة تتعلق بإعمال الإرادة، ومدى الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق تلك الشعوب لإثبات الذات.

وعملية التعاون العربي ـ الأفريقي، برزت كمحاولة جادة في الاتجاه الصحيح نحو عدم تهميش الوطن العربي والقارة الأفريقية على المسرح الدولي.

ولقد تم التنويه كثيراً بالتعاون العربي ـ الأفريقي الذي عبر عن التوجه نحو تعاون دول نامية مع بعضها بعضاً في مواجهة تعاون الشمال والجنوب.

ولقد أثبتت الدراسة أن أمام التعاون العربي ـ الأفريقي، أشواطاً طويلة كي يتمكن من تحقيق بعض من أهدافه في التنمية العربية ـ الأفريقية.

ولعل البداية تكون في إعادة النظر في كثير من المفاهيم والتصورات التي يحملها كل من العرب والأفارقة حول التعاون وأهدافه ووسائله والمخاطر الحقيقية التي تواجهه.

لقد كان التعاون الثنائي، هو التعاون السائد بين الدول العربية والأفريقية، ويبدو أن التحول إلى التعاون الجماعي، برغم أهميته، يلقى بعض الصعوبات، ولقد أدعي أن التعاون الجماعي، يعطي ثقلاً أكبر للدول العربية والأفريقية، ويجعلها تبدو أكثر قوة مما هي عليه في الواقع ويوفر لبعضها حماية ضد ضغوطات الدول المانحة للمساعدات وابتزازاتها المختلفة.

إن بروز بعض التنظيمات العربية، مثل مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، وهي كلها تنظيمات أقيمت بعد عام 1977م لأغراض التعاون الاقتصادي والعسكري، تستلزم إعادة النظر في موقف الدول العربية من التعاون العربي ـ الأفريقي، كما أن اختفاء الأنظمة العنصرية في جنوب أفريقيا، وظهور بوادر التعددية في بعض

الدول العربية والأفريقية، والدعوة إلى إنهاء المقاطعة مع إسرائيل، كلها عوامل تدعو إلى إعادة التفكير في صيغة التعاون العربي ـ الأفريقي وأهدافه.

ولابد من التركيز في هذا الشأن على ثوابت التعاون وليس على متغيرات السياسة العربية، والأفريقية. وتبدو مسألة التنمية، وأهداف خطة عمل لاجوس للتنمية حتى عام 2000 واستراتيجية عمان للتنمية العربية لعام 2000 أهم ما يجب أن تركز عليه أية خطة عربية ـ أفريقية للتعاون المشترك.

إن انتشار الديمقراطية في القارة الأفريقية والعالم العربي، وتوسيع وعي وثقافة الإنسان العربي والأفريقي بأهمية التعاون العربي ـ الأفريقي، وكذلك ازدياد اهتمام النخب الحاكمة في الدول العربية والأفريقية بهذا التعاون، هي الأمور الأكثر أهمية لترسيخ التعاون واستمراره مهما صادفته من صعوبات.

كما أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدها العالم خلال السنوات القليلة الماضية، تحتم على الحكومات العربية والأفريقية، وعلى كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وهما منظمتان إقليميتان هامتان، النهوض بمسؤوليات كبيرة ليس أقلها الاستعداد لمواجهة ما قد يفرضه النظام العالمي الجديد من تبعات سياسية واقتصادية خاصة وأن مناطق جغرافية متعددة[1] قد أخذت عدتها لمواجهة ما يمكن أن تسببه الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية ـ الجات، خاصة في ما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية، وإطلاق مبدأ المنافسة، ورفع القوانين الحمائية

(1) تم في السنوات الأخيرة تشكيل المناطق الاقتصادية العالمية الآتية:
- منطقة التجارة الحرة ـ النافتا ـ في شمال أمريكا.
- المنتدى الاقتصادي لآسيا والباسفيك ـ الايبك.
- مجموعة دول جنوب شرق آسيا ـ الآسيان.
- توقيع معاهدة ماستريخت ـ أوروبا الغربية.

وغير ذلك من المسائل ذات الصلة، كما أن العالم العربي والقارة الأفريقية قد ووجهت بمشاريع اقتصادية خاصة، مثل السوق الشرق الأوسطية التي أريد لها أن تشمل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1].

ولهذه الأسباب، وغيرها، فإن التعاون العربي ـ الأفريقي سيكون أحد الخيارات المتاحة أمام الحكومات العربية والأفريقية كي لا يهمش دور العالم العربي أو القارة الأفريقية أو أن يفرض على شعوبها أوضاعاً غير مرضية.

(1) عقد المؤتمر بالدار البيضاء 12 ـ 15 إبريل 1994 بحضور حوالي 59 دولة، وعدد كبير من مختلف الشركات والمصارف والمؤسسات الاقتصادية العالمية.

الملاحق

الملحق الأول

أولاً: إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي ـ الأفريقي

أولاً: مقدمة

1 ـ نحن ملوك ورؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية المجتمعين في القاهرة من 7 إلى 9 مارس (آذار) سنة 1977م.

2 ـ آخذين في الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وميثاق جامعة الدول العربية.

3 ـ مستذكرين المقررات التي اتخذت والمقررات الصادرة على مختلف المستويات وبوجه خاص تلك التي صدرت عن الدورة غير العادية الثامنة والدورتين العاديتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك الصادرة عن مؤتمري القمة السادس والسابع العربيين وعن الدورتين العاديتين الثانية والستين والثالثة والستين لمجلس جامعة الدول العربية من أجل تدعيم التعاون بين الدول.

4 ـ مدركين لروابطنا ولمصالحنا المتعددة وللاعتبارات الجغرافية والتاريخية والثقافية وللرغبة في تطوير التعاون في المجالات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية بسبب مقتضيات كفاحنا المشترك ضد السيطرة والاستغلال في جميع صورهما.

5 ـ مقدرين روابط الصداقة والأخوة وحسن الجوار القائمة بين الدول الأفريقية والدول العربية.

6 ـ مدفوعين بإرادة مشتركة لدعم التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لأماني شعوبنا في تعزيز الإخاء الأفريقي العربي.

7 ـ مصممين على تدعيم الروابط القائمة بين دولنا وشعوبنا وذلك بإنشاء مؤسسات مشتركة.

8 ـ آخذين في الاعتبار المصالح والمطامح المشتركة للشعوب الأفريقية.

9 ـ مقتنعين بأن التعاون الأفريقي العربي قد دخل في إطار العمل المشترك الذي تقوم به جميع البلدان النامية من أجل زيادة تعاونها من ناحية ومن ناحية أخرى من أجل تكثيف جهودها لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر إنصافاً وعدلاً.

10 ـ مصممين على استخدام مواردنا الطبيعية والبشرية من أجل التقدم الشامل لشعوبنا في جميع ميادين النشاط البشري.

11 ـ مستذكرين المبادئ والأحكام الواردة في ميثاق الجزائر وإعلان ليما والإعلان الأفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي وبيانات وقرارات وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي الصادر عن مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز والأحكام الاقتصادية والمتعلقة بتصفية الاستعمار في إعلان مؤتمر القمة الإسلامي في لاهور، والإعلان الرسمي لمؤتمر القمة لملوك ورؤساء الدول أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط، وإعلان وبرنامج العمل لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد الصادرين عن الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة وميثاق الحقوق والواجبات

الاقتصادية للدول، وإعلان برنامج العمل الصادرين عن مؤتمر داكار بشأن المواد الأولية والتنمية.

12 ـ قررنا الموافقة على هذا الإعلان وبرنامج العمل اللذين يحددان المبادئ وإطار العمل الجماعي والفردي للبلدان الأفريقية والعربية في ميدان التعاون الأفريقي العربي.

ثانياً: المبادئ

13 ـ التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأفريقية والعربية يقوم بصفة خاصة على المبادئ الآتية:

أ ـ احترام سيادة جميع دولنا وسلامتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

ب ـ المساواة بين جميع الدول.

ج ـ السيادة الدائمة للدول والشعوب على مواردها الطبيعية.

د ـ نبذ العدوان وعدم شرعية احتلال أو ضم أراضي الغير بالقوة.

هـ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

و ـ الحفاظ على المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل والمساواة.

ز ـ تسوية الخلافات وحل النزاعات بالطرق السلمية وبروح من التسامح.

ح ـ الكفاح المشترك ضد السيطرة والعنصرية والاستغلال في جميع صورها من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ثالثاً: مجالات التعاون وبرنامج العمل

أ ـ مجالات التعاون:

14 ـ تتعهد البلدان الأفريقية والعربية بتنمية علاقاتها على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف على أسس من التعاون الشامل وطويل الأجل في الميادين الآتية:

أ ـ الميدان السياسي والدبلوماسي.

ب ـ الميدان الاقتصادي والمالي.

ج ـ الميدان التجاري.

د ـ الميدان التربوي والثقافي والعلمي والفني والإعلامي.

ب ـ التعاون السياسي والدبلوماسي

15 ـ إن البلدان الأفريقية والعربية:

تؤكد من جديد التزامها بسياسة عدم الانحياز عاملاً هاماً في الكفاح من أجل:

أ ـ حرية واستقلال الأمم.

ب ـ إقامة عالم يسوده السلام والأمن لجميع الدول.

ج ـ التطبيق الشامل لمبادئ التعايش السلمي.

د ـ إضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية.

هـ ـ حقوق متساوية في التعاون.

و ـ التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

16 ـ تدين الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والميز العنصري وسائر أشكال التمييز والتفرقة العنصرية والدينية خاصة في أفريقيا وفي فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

17 ـ تؤكد من جديد مساندتها للقضايا الأفريقية والعربية وتتعهد

بتنسيق أعمالها في المجال الدولي ولا سيما في الأمم المتحدة حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتحقيقاً لذلك ستقيم المجموعات الأفريقية والعربية في المحافل الدولية تعاوناً أوثق بينها.

18 ـ ويواصل الجانبان تقديم مساندتهما السياسية والدبلوماسية والمادية والأدبية لحركات التحرير القومية الأفريقية والعربية التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية.

19 ـ تبذل الدول الأعضاء في كلا الجانبين جهودها لإقامة وتعزيز تمثيلها الدبلوماسي والاقتصادي في بلدان الطرف الآخر وتعزز الاتصالات بين مؤسساتها القومية والسياسية والاجتماعية ومؤسسات الطرف الآخر.

ج ـ التعاون الاقتصادي

20 ـ رغبة في تحقيق التعاون الاقتصادي على أوسع نطاق فقد قرر الجانبان توسيع وتكثيف التعاون وتدعيمه في الميادين الآتية:

أ ـ التجارة.

ب ـ التعدين والصناعة.

ج ـ الزراعة وتربية الحيوان.

د ـ الطاقة والموارد المائية.

هـ ـ النقل والمواصلات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية.

و ـ التعاون المالي.

التجارة:

21 ـ قرر الجانبان اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل:

أ ـ إقامة علاقات تجارية مباشرة.

ب ـ سد حاجة أسواقهما على أساس الأولوية قدر المستطاع.

ج ـ تسهيل التجارة الأفريقية العربية المباشرة بما في ذلك وضع الأنظمة التجارية التفضيلية.

هـ ـ إقامة التعاون بين المؤسسات المصرفية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين الأفريقية والعربية.

22 ـ ولتحقيق ذلك فإن الجانبين يطلبان إلى الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية إعداد دراسات عن الأسواق الأفريقية والعربية بالاشتراك مع البنك الأفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف تشجيع التجارة الأفريقية والعربية.

التعدين والصناعة:

23 ـ طبقاً لسياسة الجانبين في سيطرة الدول على مواردها وتحقيق القيمة المثلى لمواردها الأولية قرر الجانبان:

أ ـ التعاون في مجال المسح المنتظم للموارد الطبيعية بهدف تطوير استخدامها واستغلالها الرشيد.

ب ـ تكثيف التصنيع عن طريق استغلال وتسويق ونقل مواردها التعدينية والأولية وتشجيع مشروعات الاستثمار في هذه الميادين.

ج ـ تنمية التعاون المالي والفني وتشجيع الأبحاث في جميع ميادين الصناعة والتعدين والاتفاق على الشروط الملائمة لذلك التعاون عن طريق إقامة مشروعات مشتركة أو تقديم المنح والقروض.

الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان:

24 ـ قرر الجانبان:

أ ـ تطوير الزراعة بإدخال الأساليب الفنية الحديثة والمتقدمة في ميادين الإنتاج والتوزيع والتخزين.

ب ـ تعزيز تحديث أساليب تربية الحيوان وتحسين سلالاته وإنتاجيته.

ج ـ ضمان الزيادة السريعة والملموسة للإنتاج الغذائي عن طريق الاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة وأساليب التعاون الأخرى بالنسبة للإنتاج الحيواني والغذائي واستثمار الغابات وتسويق منتجات الأخشاب.

د ـ تبادل المعلومات ونتائج الأبحاث المستهدفة تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية مع التركيز على الهياكل الأساسية الريفية.

هـ ـ اتخاذ الخطوات اللازمة في إطار نظام مقبول لمساعدة البلدان الأفريقية والعربية على تصنيع موادها الأولية إلى أقصى حد ممكن قبل تصديرها.

و ـ الاتفاق على الترتيبات الخاصة بالتعاون المالي والفني بهدف الوصول إلى عمل مشترك لتطوير الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والإنتاج الحيواني.

الطاقة والموارد المائية:

25 ـ قرر الجانبان تأكيد السيطرة الفعالة لكل دولة على] موارد الطاقة في بلادها.

26 ـ قرر الجانبان الاتفاق بين الدول أو المؤسسات المختصة الوطنية الأفريقية والعربية على:

أ ـ تعزيز عمليات التنقيب عن جميع مصادر الطاقة بما فيها البترول واستغلالها ونقلها وتخزينها والعمل على تنمية الاستثمارات في هذه العمليات.

ب ـ تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا في ميدان الطاقة.

ج ـ تعزيز تبادل المعلومات واستخدام الخبرات المستفادة

والتكنولوجيا الملائمة من أجل تحسين الظروف المناخية والصحراوية، وكذلك أساليب العمل الملائمة المتعلقة باستغلال الأنهار والبحيرات والأحواض ومصادر المياه الجوفية.

د ـ التعاون في استغلال الطاقة الكهربائية المتولدة من القوة المائية ومصادر الطاقة الأخرى على أسس إقليمية كلما أمكن ذلك لأغراض التنمية في نطاق ترتيبات مقبولة للطرفين.

هـ ـ تكثيف استخدام موارد الطاقة الأخرى مثل الطاقة الشمسية والحرارية والنووية وغيرها من مصادر الطاقة وكذلك الأبحاث في هذا المجال وذلك بهدف الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية وإيقاف الزحف الصحراوي وتآكل التربة ومكافحة القحط في أفريقيا.

النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية:

27 ـ رغبة في تيسير وسائل الاتصال بين الدول الأفريقية والعربية يقرر الجانبان:

أ ـ الإسراع في تنمية الهياكل الأساسية الحديثة للطرق والسكك الحديد والخطوط الجوية والمجاري المائية الداخلية الصالحة للملاحة والنقل البحري باعتبارها أسساً هامة لتنمية التعاون الأفريقي العربي.

ب ـ إقامة وصلات ـ ووفقا للأولويات ـ بين شبكات الطرق والسكك الحديد والخطوط الجوية الوطنية بهدف تيسير النقل الاقتصادي السريع للأشخاص والسلع طبقاً لاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

ج ـ إجراء الدراسات اللازمة لإنشاء اتحادات لشركات الشحن البحري مما يتيح لها العمل بكفاءة أكبر والاشتراك في استخدام تسهيلات الموانئ والصيانة واستكشاف إمكانية الابتكارات الفنية في ميادين النقل والمواصلات.

د ـ تقوية أواصر التعاون بصورة فعالة بين شركات الطيران بهدف توسيع نطاق الخدمات الجوية وترشيدها.

هـ ـ تحسين الشبكات البريدية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية القائمة وتوسيع إطارها وفقا للأولويات.

و ـ التعاون في تنفيذ المشروعات على المستوى الإقليمي الفرعي وعلى المستوى القاري في ميادين الاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق والسكك الحديد.

التعاون المالي:

28 ـ يقرر الجانبان:

أ ـ اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتعزيز التعاون المالي الفعال بالشروط التي تكفل الأمن والضمانات عن طريق:

1 ـ القروض الثنائية المباشرة طويلة الأجل بأفضل الشروط الممكنة لكلا الجانبين والاستثمارات المباشرة وكذلك المشروعات المالية المشتركة.

2 ـ القروض متعددة الأطراف طويلة الأجل بأفضل الشروط الممكنة لكلا الطرفين لتمويل المشروعات بما في ذلك دراسات الجدوى.

3 ـ الاشتراك الأفريقي العربي في التجمعات (كونسورتيا) المالية الدولية لتمويل المشروعات المشتركة في أفريقيا والعالم العربي.

ب ـ تسهيل دخول المؤسسات المالية الأفريقية والعربية وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الدول المعنية وعلى أساس الأفضلية إلى أسواق رؤوس الأموال الأفريقية والعربية.

ج ـ دعوة منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية إلى التعاون مع بنك التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

وغيرهما من المؤسسات المتخصصة للبحث عن الصيغة الملائمة لتعاون اقتصادي ومالي وفني أوثق وخاصة عن طريق إنشاء مؤسسات مالية أفريقية عربية ووضع اتفاقية أفريقية عربية تتضمن قواعد معاملة الاستثمارات.

د ـ دعوة بنك التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا إلى تنسيق نشاطها الاستثماري والمشاركة في تمويل المشروعات الأفريقية متعددة الجنسية.

التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية

29 ـ رغبة في تحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب والدول العربية والأفريقية اتفق الجانبان على تعزيز الصلات في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية بعقد اتفاقات ملائمة بشأن:

أ ـ البعثات الثقافية والمهرجانات.

ب ـ المنح الدراسية وبرامج التدريب والرياضة.

ج ـ النشاط العمالي والنقابي.

د ـ التعاون في ميدان الوسائل الإعلامية كالصحافة ووكالات الأنباء والأقمار الصناعية المستخدمة في الاتصالات والراديو والتلفزيون.

هـ ـ تبادل المعلومات الملائمة والخبرات والمساعدات في حل المشاكل الاجتماعية مثل توطين الرحل.

30 ـ ونظرا للدور الإنساني والثقافي الذي تلعبه السياحة في تعزيز التفاهم بصورة أفضل اتفق الجانبان أيضاً على تشجيع وتيسير السياحة ودعم التعاون في هذا الميدان وخاصة عن طريق الاستثمارات والمشروعات المشتركة في ميدان السياحة.

هـ ـ التعاون العلمي والفني:

31 ـ قرر الجانبان:

أ ـ تعزيز وتنسيق الأبحاث عن طريق تبادل المعلومات والدراسات العلمية والفنية.

ب ـ إنشاء خدمات استشارية مشتركة ومعاهد متخصصة للتدريب.

ج ـ توفير التعاون الفني المباشر الذي يشمل المنح التدريبية والمنح الجامعية في ميدان العلوم والتكنولوجيا.

د ـ توسيع نطاق التعاون الفني لضمان توفير الخبراء.

رابعاً: المؤسسات

32 ـ رغبة في تعزيز تنسيق أنشطة التعاون الأفريقي العربي للإسهام في تنفيذ هذا الإعلان وبرنامج العمل فقد قرر الجانبان:

أ ـ إنشاء لجنة مشتركة دائمة على المستوى الوزاري لتقوم دوريا بمتابعة وضمان تنفيذ أحكام هذا الإعلان ولاستكشاف مجالات أخرى للتعاون.

ب ـ أن يمنح كل طرف صفة المراقب إلى الطرف الآخر في اجتماعات كل منظمة عند مناقشة موضوعات ذات أهمية مشتركة.

ج ـ أن تنشئ كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية في أسرع وقت ممكن تمثيلاً لدى سكرتارية الأخرى بهدف المحافظة على علاقات العمل بطريقة وثيقة ودائمة في تطبيق التعاون الأفريقي العربي.

د ـ دعوة المؤسسات الأفريقية والمؤسسات العربية المناظرة لها في مختلف المجالات لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإقامة علاقات عمل وثيقة من شأنها تسهيل التعاون وتنسيق أوجه نشاطها.

33 ـ صدر هذا الإعلان بالقاهرة في يوم 9 مارس (آذار) لعام 1977م ولنصوصه باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية نفس الحجية. ومصداقاً لما فيه وضعنا توقيعنا.

قائمة بأسماء الدول الموقعة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جمهورية أنغولا الشعبية
دولة البحرين
جمهورية بنين الشعبية
جمهورية بتسوانا
جمهورية بوروندي
جمهورية الكاميرون الشعبية
إمبراطورية أفريقيا الوسطى
جمهورية تشاد
جمهورية الكومور
جمهورية الكونغو الشعبية
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
جمهورية مصر العربية
جمهورية غينيا الاستوائية
إثيوبيا الاشتراكية
جمهورية الجابون
جمهورية جامبيا
جمهورية غانا
جمهورية غينيا بيساو
الجمهورية العراقية

جمهورية ساحل العاج
المملكة الأردنية الهاشمية
جمهورية كينيا
دولة الكويت
الجمهورية اللبنانية
مملكة ليسوتو
جمهورية ليبيريا
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
جمهورية مدغشقر الديمقراطية
جمهورية مالي
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
موريشيوس
المملكة المغربية
جمهورية موزمبيق الديمقراطية الشعبية
جمهورية النيجر
جمهورية نيجيريا الاتحادية
سلطنة عمان
فلسطين
دولة قطر
جمهورية رواندا
جمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية
المملكة العربية السعودية
جمهورية السنغال
جمهورية سيراليون
جمهورية الصومال الديمقراطية
جمهورية السودان الديمقراطية

مملكة سوازيلاند
الجمهورية العربية السورية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية توغو
الجمهورية التونسية
جمهورية أوغندا
دولة الإمارات العربية المتحدة
فولتا العليا (بوركينا فاسو)
الجمهورية العربية اليمنية
جمهورية زائير
جمهورية زامبيا

ثانياً: إعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي العربي ـ الأفريقي

إن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول المنعقد في القاهرة من 7 إلى 9 (آذار) سنة 1977م.

بالنظر إلى أن الشعوب الأفريقية والعربية تخوض نضالاً مشتركاً من أجل مواجهة أعباء التنمية وإنهاء السيطرة والتبعية والاستغلال والتحرك نحو تحقيق نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل.

وإدراكاً من مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول لحقيقة أن التخلف والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الشعوب الأفريقية والعربية إنما نشأت أساساً عن ظروف الاستغلال والاستعمار قروناً طويلة كما تكمن في الوضع غير المتكافئ في الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية وإنها تكمن في طبيعة النظام الاقتصادي الدولي الراهن القائم أساساً لخدمة أهداف

الدول الصناعية المستغلة.

وتعبيراً عن إيمان الدول الأفريقية والعربية بأن قضية التحرير والتنمية الأفريقية والعربية قضية واحدة لا تتجزأ.

وإذ يلاحظ المؤتمر، أن التعاون الأفريقي العربي قد قطع مراحل إيجابية نحو الإسهام في عملية التنمية وسيطرة الشعوب الأفريقية والعربية على مواردها وثرواتها الطبيعية.

وإذ يلاحظ كذلك أن حجم التعاون الأفريقي العربي في المجال الاقتصادي والمالي في السنوات الثلاث الماضية قد تضاعف سبع مرات وقام في معظمه على أسس تفضيلية وشروط ميسرة تتناسب والأوضاع الاقتصادية القائمة ودعم موارد المؤسسات المالية والتنموية العربية والأفريقية وعلى رأسها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والصندوق العربي لإقراض الدول الأفريقية والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية وبنك التنمية الأفريقي وصناديق التعاون الثنائي الأفريقي العربي.

يقرر عند هذه المرحلة التاريخية الموافقة على خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون الأفريقي العربي في المجال الاقتصادي والمالي تتضمن ما يأتي:

1 ـ تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسة الجدوى للمشروعات الإنمائية وهياكل البنية الأساسية في أفريقيا وإعدادها للتمويل بما في ذلك المشروعات الأربعة التي اقترحتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

2 ـ تدعيم موارد المؤسسات الوطنية والمتعددة الأطراف التي تعمل في ميدان التنمية الأفريقية.

3 ـ المساهمة في تدعيم الموارد المالية لبنك التنمية الأفريقي عن

طريق الإقراض من أسواق المال العربية بأفضل الشروط الممكنة.

4 ـ زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لتمكينه من زيادة المساهمة في تلبية احتياجات التنمية الأفريقية.

5 ـ تدعيم العلاقات التجارية بين الدول الأفريقية والعربية عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية متبادلة.

6 ـ تنسيق المساعدات المالية والمقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية الجماعية وذلك تعزيزاً للأثر الإنمائي لتلك المساعدات في الدول الأفريقية المستفيدة.

7 ـ تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق إنشاء مشروعات أفريقية عربية مشتركة والعمل على وضع نظام لضمان الاستثمارات في الدول الأفريقية.

8 ـ تشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في الدول الأفريقية في شكل استثمارات مباشرة أو قروض أو ودائع.

9 ـ تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية والدول الأفريقية.

10 ـ زيادة المساعدات الثنائية المقدمة عن طريق الصناديق الوطنية إلى الدول الأفريقية.

11 ـ أن تقوم اللجنة الدائمة بالتنسيق مع المؤسسات الأفريقية والعربية المختصة (وبصفة خاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا) بالعمل على وجه السرعة من أجل تنفيذ البنود السابقة وعلى الأخص البنود: الثالث والرابع والسابع والعاشر.

ثالثاً: تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون العربي ـ الأفريقي

بالإضافة إلى مؤتمر القمة الأفريقي العربي ومجلس الوزراء الأفريقي العربي تنشأ الأجهزة المشتركة لضمان تحقيق التعاون الأفريقي العربي كما تحدد في إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقي العربي وهي:

1 ـ اللجنة الدائمة.

2 ـ مجموعات العمل واللجان المتخصصة.

3 ـ لجنة التنسيق.

4 ـ محكمة أفريقية ـ عربية خاصة أو لجنة التحكيم.

أولاً: مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركان

يعقد مؤتمر القمة الأفريقي العربي مرة كل ثلاث سنوات ويعقد الاجتماع العادي لمجلس الوزراء المشترك مرة كل ثمانية عشر شهراً.

ثانياً: اللجنة الدائمة التكوين:

تشكل اللجنة الدائمة من أربعة وعشرين وزيراً يتم اختيار إثني عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية، وإثني عشر بواسطة جامعة الدول العربية أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى سفراء على الأقل ومن أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية.

الرئاسة:

يكون رئيسا كل من مجموعة الإثني عشر في منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة الإثني عشر في جامعة الدول العربية هما الرئيسين المشاركين للجنة الدائمة.

الاجتماعات وأمكنتها:

تعقد اللجنة الدائمة اجتماعاً عادياً مرتين كل عام في مقر المنظمتين بالتبادل إلا في حالة توجيه دعوة من إحدى الدول الأعضاء وتعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين، وتحدد مواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد إجراء مشاورات بين الرئيسين والامينين العامين للمنظمتين.

الصلاحيات:

تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون الأفريقي العربي ومتابعة تطوراته في المجالات المختلفة وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما توخاها إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقي العربي.

ومن أجل هذا تتخذ اللجنة القرارات اللازمة ويكون من بين ما تقوم به ما يأتي:

أ ـ ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء.

ب ـ النظر في المسائل التي يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة من أجل تقديمها إلى مجلس الوزراء بهدف دعم وترسيخ التعاون الأفريقي العربي.

ج ـ إنشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحي التعاون الأفريقي العربي وتحديد صلاحياتها وقواعدها الإجرائية.

د ـ إقرار تشكيل اللجان المتخصصة بناء على اقتراحات مجموعات العمل.

هـ ـ الموافقة على المشروعات التي تقترحها مجموعات العمل المتخصصة.

و ـ معالجة الأمور المتعلقة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل إقامة التعاون.

ز ـ للجنة الدائمة أن تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادي لمجلس الوزراء المشترك.

ثالثاً: مجموعات العمل واللجان المتخصصة

تنشأ مجموعات العمل واللجان المتخصصة في الميادين الآتية طبقاً لإعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقي العربي كلما دعت الحاجة إلى ذلك:

أ ـ التجارة

ب ـ التعدين والصناعة

ج ـ الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات

د ـ الطاقة ومصادر المياه

هـ ـ النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية

و ـ التعاون المالي

ز ـ التعاون التعليمي والاجتماعي والثقافي والإعلامي

ح ـ التعاون العلمي والتقني

ويجوز للجنة الدائمة إنشاء مجموعات عمل أخرى.

التكوين:

تتألف كل مجموعة عمل من عدد متساو ـ بقدر الإمكان ـ من خبراء وأخصائيين من الجانبين وعلى كل جانب بقدر الإمكان ضمان استمرار مدة خدمة أعضاء المجموعة.

يعين كل من الجانبين رئيساً لكل مجموعة عمل ويقوم بإبلاغ الاختيار إلى الجانب الآخر وتعين كل مجموعة مقررا.

يجوز لكل مجموعة عمل ـ عند الحاجة ـ استشارة أخصائيين من القطاع العام أو القطاع الخاص حسب الأحوال.

الصلاحيات :

1 ـ لكل مجموعة عمل أن تتقدم بأي اقتراح ملائم ضمن اختصاصها إلى الرئيسين وخاصة في ما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات مع أخذ التعليمات التي تصدرها اللجنة الدائمة في الاعتبار.

2 ـ تقدم مجموعات العمل مقترحاتها وتوصياتها إلى اللجنة الدائمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

3 ـ لكل مجموعة عمل بعد التشاور مع الرئيسين أن تقرر إنشاء لجان متخصصة لتقوم بأية مهمة محددة تقع ضمن صلاحياتها.

4 ـ تحدد كل من مجموعات العمل في نطاق اختصاصها صلاحيات اللجان المتخصصة وكذلك أسلوب عمل تلك اللجان.

5 ـ لمجموعة العمل أن تقرر إنهاء أعمال أية لجنة متخصصة.

رابعاً : لجنة التنسيق

تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة مسؤولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة من ناحية وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الأمور ذات الطابع العملي والإداري فحسب والتي تتطلب قرارات عاجلة.

التكوين :

تتألف لجنة التنسيق من :

ـ رئيس لجنة الإثني عشر والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من

جانب ورئيس لجنة الإثنى عشر والأمين العام لجامعة الدول العربية من الجانب الآخر.

- الرئيسين المشاركين ومقرري كل من لجان العمل المعنية إذا ما رأت لجنة التنسيق ذلك ضرورياً.

خامساً: محكمة أفريقية ـ عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم

تنشأ محكمة أفريقية ـ عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم لتقديم التفسير القانوني للنصوص التي تحكم التعاون الأفريقي العربي ولفض أي نزاع قد ينشأ.

ويتم الاتفاق على وضع مثل هذه المؤسسة وعلى تشكيلها خلال اجتماع للخبراء يعقد تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية.

سادساً: وسائل العمل

ينشأ صندوق خاص لضمان تسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقي العربي ويمول هذا الصندوق عن طريق مساهمة كل من المنظمتين بنسبة 50% فيه تحسب بانتظام من الميزانيات العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ويمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية إلى هذا الصندوق الخاص.

وتعتمد اللجنة الدائمة ميزانية الصندوق الخاص.

ويكون هذا الصندوق خاضعاً لإدارة الامينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية تحت إشراف ومسؤولية لجنة التنسيق التي تقدم تقارير منتظمة عن أعماله إلى اللجنة الدائمة.

رابعاً: الإعلان السياسي

1 ـ اجتمع المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بالقاهرة في الفترة من 7 ـ 9 مارس (آذار) سنة 1977م.

2 ـ وقد قام رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية مسترشدين بإيمان شعوبهم بتعزيز التعاون الأفريقي العربي القائم على المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وبإرادتهم السياسية المشتركة التي أعربوا عنها في العديد من القرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمرات القمة الأفريقية والعربية للمنظمتين ببحث وإقرار مشروع الإعلان وبرنامج العمل الذي أخذه المؤتمر الوزاري المشترك المنعقد في داكار من 19 إلى 22 من إبريل (نيسان) عام 1976م بشأن التعاون في الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتجارية والتربوية والثقافية والعلمية والاجتماعية والفنية.

3 ـ ويؤكد مؤتمر القمة الأفريقي العربي من جديد التزامه بمبادئ عدم الانحياز والتعايش السلمي وبإقامة نظام اقتصادي دولي عادل.

4 ـ ويؤكد مؤتمر القمة الأفريقي العربي التزامه بمبادئ احترام السيادة والوحدة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ونبذ العدوان وحق تقرير المصير وعدم شرعية احتلال وضم الأراضي بالقوة وحل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية.

5 ـ ويؤكد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية من جديد الحاجة إلى تعزيز جبهة شعوبهم الموحدة في كفاحها للتحرر الوطني ويدينون الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصري وجميع الأشكال الأخرى للتمييز العنصري والتفرقة العنصرية والدينية وبالأخص مظاهرها كما تتضح في أفريقيا الجنوبية وفلسطين وفي الأراضي

العربية والأفريقية الأخرى المحتلة وفي هذا الصدد يعربون عن مساندتهم التامة لكفاح شعوب فلسطين وزمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا وساحل الصومال المسمى بالفرنسية (جيبوتي) لاستعادة حقوقها الوطنية المشروعة وممارسة حقها في تقرير المصير، ويؤكدون تأييدهم للوحدة السياسية والإقليمية لجزر القمر.

6 ـ يدعو مؤتمر القمة الأفريقي العربي منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية إلى تبادل المعلومات بصفة منتظمة بشأن تطور النضال المشترك لشعوبهما من أجل التحرر في أفريقيا والشرق الأوسط كي تتمكن الدول الأعضاء من القيام بدور فعال وإيجابي في هذا الميدان.

7 ـ إن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية ليدينون الاعتداءات العسكرية المستمرة وسائر المناورات السياسية والاقتصادية التي تمارسها الامبريالية ـ من خلال النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وروديسيا وحلفائهما ضد الدول ذات السيادة وهي انغولا، بتسوانا، ليسوتو، موزمبيق، زامبيا بهدف زعزعة الاستقرار السياسي لحكومات تلك البلدان وتخريب الجهود التي تبذلها في سبيل الإنماء الاقتصادي.

وإن مؤتمر القمة ليعتبر مثل هذه الاعتداءات موجهة ضد العالم الأفريقي والعربي وتهديداً للسلم العالمي، ويدين المؤتمر أيضاً الأعمال المشابهة التي تقوم بها إسرائيل ضد مصر والأردن ولبنان وسوريا والشعب الفلسطيني، كما قرر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية ضرورة قيام بلدانهم بتقديم وزيادة الدعم المادي الذي تقدمه وأي نوع آخر من المساعدة اللازمة لتمكين تلك البلدان من دعم استقلالها والذود عنه.

ويدين المؤتمر السلطات الإسرائيلية لتماديها في تغيير الظروف السكانية والجغرافية في الأراضي العربية المحتلة وانتهاكها للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة، ويطالب المؤتمر بأن تكف إسرائيل عن اتخاذ

مثل هذه الإجراءات وذلك لخلق ظروف أفضل تيسر إيجاد تسوية في المنطقة.

8 ـ قرر مؤتمر القمة الأفريقي العربي مواصلة بذل مزيد من الجهود في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وجميع المنابر الدولية الأخرى للتوصل إلى أكثر السبل فاعلية لتعميق العزلة السياسية والاقتصادية لإسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا على المستوى الدولي مادامت أنظمة هذه البلاد تواصل بتعنت سياستها العنصرية والتوسعية والعدوانية ولتحقيق ذلك يؤكد مؤتمر القمة ضرورة الاستمرار في فرض المقاطعة السياسية والدبلوماسية والثقافية والرياضية والاقتصادية الكاملة خاصة الحظر البترولي ضد تلك الأنظمة.

9 ـ يعرب مؤتمر القمة الأفريقي العربي عن اقتناعه بأن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون الأفريقي العربي سيكون نقطة تحول تاريخية لتعزيز جميع أشكال الروابط بين الدول الأفريقية والعربية ودعم استقلالها السياسي وسيادتها، وبصفة خاصة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفي كفاح شعوب العالم الثالث وكفالة السلام والأمن العالميين.

10 ـ أعرب مؤتمر القمة الأفريقي العربي بعد دراسة مستفيضة للموقف عن قلقه العميق إزاء مشاكل فلسطين والشرق الأوسط وزمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا ولاقتناعه التام بأن هذه القضايا هي قضايا أفريقية عربية، قرر مؤتمر القمة تقديم تأييده التام للشعوب التي تناضل ضد العنصرية والصهيونية ولدول الخط الأمامي التي تجاور مناطق المواجهة لمساعدتها في النضال الوطني من أجل التحرر.

11 ـ ويدين مؤتمر القمة بشدة استخدام المرتزقة ويتعهد بالقضاء على هذه الظاهرة.

12 ـ كما يقرر مؤتمر القمة الأفريقي العربي اتخاذ جميع الإجراءات

اللازمة لتدعيم العلاقات الاقتصادية والمالية المباشرة والمبادلات في جميع المجالات وخاصة التجارية والثقافية والتربوية والعلمية والتقنية بين الدول الأفريقية والعربية.

13 ـ يعرب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية عن إيمانهم الراسخ بالتعاون الأفريقي العربي ويعلنون تصميمهم على التعهد بتعبئة جميع الطاقات وبذل جميع الجهود لتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقي العربي وذلك دعما للمزيد من التفاهم بين شعوبهم وإرساء روابط الأخوة الأفريقية العربية الثابتة على أسس متينة ودائمة.

المصدر:

إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول، القاهرة: 7 ـ 9 مارس 1977م.

إصدار:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ تونس الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ـ أديس أبابا د.ت ـ ص 1 ـ 27.

الملحق الثاني

النظام الداخلي اللجنة الدائمة
للتعاون العربي الأفريقي

مادة(1)

التكوين:

أ ـ تتكون اللجنة الدائمة طبقاً لقرارات مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول من أربعة وعشرين وزيراً، يتم اختيار اثني عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية واثني عشر بواسطة جامعة الدول العربية ومن أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية.

ب ـ يجوز أن ينوب ممثلون عن الوزراء الأعضاء على أن يكونوا على مستوى السفراء على الأقل.

ج ـ تعين اللجنة الدائمة في كل اجتماع لها مقررين: واحداً عن كل جانب ولجنة صياغة من عدد متساو من الجانبين.

د ـ لكل دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية غير عضو في اللجنة الدائمة، ومنضمة إلى إعلان القاهرة الخاص بالتعاون الأفريقي العربي، حق الاشتراك في اجتماعات اللجنة الدائمة بصفة مراقب، دون أن يكون لها حق التصويت.

مادة (2)

للجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين.

مادة (3)

الرئاسة:

يتولى الرئيسان رئاسة الجلسات وإدارتها بالتناوب.

مادة (4)

الاجتماعات:

تعقد اللجنة الدائمة اجتماعاً عادياً مرتين كل عام بمقر المنظمتين بالتناوب.

مادة (5)

للجنة الدائمة أن تعقد اجتماعاتها خارج مقر المنظمتين وذلك في حالة توجيه الدعوة لها من إحدى الدول الأعضاء وموافقة لجنة التنسيق مع مراعاة مبدأ التناوب.

مادة (6)

عند عقد الاجتماع خارج مقر المنظمتين تتحمل الدول المضيفة الفرق بين ما يتكلفه عقد الاجتماع بمقر المنظمة التي عليها الدور والتكاليف الفعلية لعقد الاجتماع في الدول المضيفة.

مادة (7)

للجنة الدائمة أن تعقد اجتماعات عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين، وتحدد مواعيد وفترات الاجتماعات بعد إجراء مشاورات في لجنة التنسيق.

مادة (8)

الصلاحيات:

تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون العربي الأفريقي ومتابعة تطوراته في مختلف المجالات. وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الأهداف التي تتوخاها قرارات مؤتمر القمة للتعاون العربي الأفريقي. وتتخذ اللجنة الدائمة القرارات اللازمة في هذا الشأن.

مادة (9)

يكون من بين الأعمال التي تقوم بها اللجنة الدائمة ما يأتي:

أ ـ ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر القمة الأفريقي العربي ومجلس الوزراء المشترك.

ب ـ النظر في المسائل التي يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة لتقديمها إلى مجلس الوزراء المشترك بهدف دعم وترسيخ التعاون الأفريقي العربي.

ج ـ إنشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحي التعاون الأفريقي العربي وتحديد صلاحياتها وقواعد إجراءاتها.

د ـ إقرار تشكيل اللجان المتخصصة بناء على اقتراحات مجموعات العمل.

هـ ـ الموافقة على المشروعات التي تقترحها مجموعات العمل.

و ـ معالجة الأمور المتصلة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل إقامة التعاون.

ز ـ اقتراح عقد اجتماع غير عادي لمجلس الوزراء المشترك عند الضرورة.

مادة (10)

لغات العمل:

لغات العمل في اللجنة الدائمة هي لغات العمل في المنظمتين.

مادة (11)

جدول الأعمال:

يعد الأمينان العامان مشروع جدول أعمال اللجنة الدائمة لتصادق عليه لجنة التنسيق ويبلغانه إلى أعضاء اللجنة قبل الاجتماع العادي بثلاثين يوماً على الأقل.

مادة (12)

يكون من بين ما يشتمل عليه مشروع جدول الأعمال الاجتماعات العادية البنود الآتية:

أ ـ تقرير لجنة التنسيق عن سير أعمالها.

ب ـ موضوعات مقترحة من الدول أعضاء المنظمتين عن طريق لجنة التنسيق.

ج ـ موضوعات مقترحة من مجموعات العمل واللجان المتخصصة عن طريق لجنة التنسيق.

ادة (13)

يكون جدول أعمال الدورة غير العادية مقصوراً على الموضوعات المقترح بحثها في طلب عقدها ويرسل جدول الأعمال إلى الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة قبل خمسة عشر يوما من عقد الاجتماع على الأقل.

مادة (14)

النصاب القانوني والمناقشات:

النصاب القانوني لاجتماع اللجنة الدائمة الأغلبية المطلقة من كل جانب.

مادة (15)

يعطي الرئيسان الكلمة لمن يطلبها وذلك حسب ترتيب الطلبات.

مادة (16)

للرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به لكل متحدث.

مادة (17)

قائمة المتحدثين:

للرئيس أن يعلن خلال المناقشات قائمة المتحدثين ويعلن قفل القائمة بموافقة اللجنة الدائمة.

وللرئيس أن يعطي أي مندوب حق الرد إذا ما رأى أن كلمة ألقيت بعد إعلان قفل قائمة المتحدثين تستوجب ذلك.

مادة (18)

قفل باب المناقشة:

عند الانتهاء من بحث أي موضوع بحثاً كافياً يحق لأي مندوب بأن يقترح قفل باب المناقشة. ويجوز لمندوبين أن يتحدثا باختصار مؤيدين للاقتراح، ويتحدث إثنان آخران ضده وبعد ذلك مباشرة بطرح الاقتراح للتصويت، فإذا ما حاز الاقتراح الأغلبية المطلقة يعلن الرئيس قفل باب المناقشة.

مادة (19)

تأجيل المناقشة:

عند بحث أي موضوع يحق لأي مندوب أن يقترح تأجيل المناقشة في الموضوع محل البحث. وبالإضافة إلى مقدم الاقتراح يسمح لمندوب واحد بالتحدث باختصار مؤيداً الاقتراح وآخر معارضا. بعد ذلك يطرح الاقتراح للتصويت.

مادة (20)

تأجيل الجلسة:

لأي مندوب أثناء بحث أي موضوع. أن يقدم اقتراحاً مسبباً بتأجيل الجلسة ويطرح الاقتراح للتصويت فوراً من دون أي مناقشة.

مادة (21)

النقاط النظامية:

يحق لأي مندوب أن يثير أثناء النقاش نقطة نظامية ويفصل فيها الرئيس فوراً طبقاً للنظام الداخلي ولأي ممثل الحق في استئناف قرار الرئيس ويطرح الاستئناف فوراً للتصويت ويكون اتخاذ القرار بالأغلبية المطلقة لكل من الجانبين ولا يجوز للمندوب الذي يثير نقطة النظام التحدث في جوهر الموضوع الجاري بحثه.

مادة (22)

ترتيب الاقتراحات الإجرائية:

مع مراعاة ما جاء في المادة السابقة (21) تعطى الأسبقية للمقترحات الآتية بالترتيب.

أ ـ تأجيل الجلسة.

ب ـ تأجيل المناقشة.

ج ـ قفل باب المناقشة في الموضوع الجاري بحثه.

مادة (23)

التصويت واتخاذ القرارات:

تتخذ القرارات في شؤون التعاون الأفريقي بالموافقة العامة، وذلك في ما عدا الشؤون الإجرائية للاجتماعات وشؤون الصندوق الخاص فتتخذ فيها القرارات بالأغلبية المطلقة.

مادة (24)

لكل دولة عضو في اللجنة الدائمة صوت واحد.

التصويت على الشؤون الإجرائية وشؤون الصندوق الخاص:

مادة (25)

تقدم مشروعات القرارات والاقتراحات والتعديلات كتابة إلى الأمينين العامين اللذين يقومان بتوزيع نسخ منها على المندوبين وللجنة أن تسمح بمناقشة أي اقتراح لم يوزع سلفاً وتدرس القرارات بالترتيب نفسه الذي قدمت به.

ويمكن لمقدم أي مشروع قرار سحبه قبل عرضه للتصويت، ويحق لأي مندوب أن يعيد تقديم أي اقتراح أو مشروع قرار كان قد سحب من قبل.

مادة (26)

بعد قفل باب المناقشة يطرح الرئيس فوراً مشروعات القرارات مع جميع التعديلات للتصويت عليها ولا يجوز قطع عملية التصويت إلا إذا أثيرت نقطة نظامية تتعلق بالطريقة التي يجري بها التصويت.

مادة (27)

عندما يقترح إدخال تعديل على اقتراح ما يجري التصويت على التعديل أولاً، وعندما يقترح إدخال تعديلين أو أكثر على اقتراح ما تصوت اللجنة أولاً على أكثر التعديلات بعداً عن جوهر الاقتراح الأصلي ثم على التعديل الأقل بعداً وهكذا حتى يتم التصويت على جميع التعديلات وإذا ما تمت الموافقة على تعديل أو أكثر يطرح الاقتراح المعدل للتصويت عليه. وإذا لم يتم الموافقة على أية تعديلات يطرح الاقتراح في صورته الأصلية للتصويت عليه، ويعتبر أي اقتراح تعديلاً للنص الأصلي إذا ما تناوله بالإضافة أو التعبير أو الحذف.

التصويت على أجزاء منفصلة من اقتراح:

مادة (28)

يجري التصويت على أجزاء من اقتراح أو قرار ما إذا ما طلب ذلك. وفي هذه الحالة يطرح النص الذي تسفر عنه سلسلة عمليات التصويت للتصويت عليه بكامله، وإذا ما رفضت جميع الأجزاء العاملة في مشروع اقتراح أو مشروع قرار يعد الاقتراح أو مشروع القرار مرفوضاً في مجمله.

مادة (29)

تؤخذ الأصوات برفع الأيدي ويحق لأي مندوب أن يطلب أخذ الأصوات بالنداء بالاسم ويتم ذلك حسب ترتيب الحروف الأبجدية لأسماء الدول الأعضاء باللجنة الدائمة.

مادة (30)

يجري التصويت سرياً في الظروف الخاصة التي تقررها اللجنة الدائمة.

مادة (31)

في حالة تساوي الأصوات على أي موضوع، يعد الاقتراح مرفوضاً.

تعديل النظام الداخلي:

مادة (32)

للجنة الدائمة أن تعدل نظامها الداخلي، ولا يؤخذ في الاعتبار أي اقتراح يتعلق بتعديل النظام الداخلي للجنة الدائمة، إلا إذا تبنته على الأقل دولتان من الدول الأعضاء في اللجنة. ويجب أن يقدم الاقتراح بالتعديل كتابة إلى الأمينين العامين اللذين يقومان بإبلاغه إلى الدول الأعضاء قبل النظر فيه بشهرين على الأقل، وتتم الموافقة على الاقتراح بأغلبية الثلثين.

الملحق الثالث

اتفاقية عامة للتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية

الديباجة:

إن منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية إذ تضعان في الاعتبار أن المنظمتين تعملان وبموجب أحكام ميثاقهما على تحقيق الأهداف نفسها وخاصة دعم الوحدة والتضامن بين دولهما الأعضاء وتنسيق وتكثيف التعاون والجهود التي ترمي لضمان مستويات معيشية أفضل لشعوبهما والدفاع عن سيادة ووحدة أراضيهما واستقلالهما وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في كل من المنظمتين وإزالة الاستعمار والميز العنصري بجميع أشكالها من أفريقيا والعالم العربي.

وإذ تذكران بإعلان وبرنامج عمل التعاون العربي الأفريقي الصادر في مارس سنة 1977م والإعلان الخاص بالتعاون العربي الأفريقي في المجالين الاقتصادي والمالي والإعلان السياسي الذي أجازه مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول الذي عقد في القاهرة في العام نفسه.

وإدراكاً منهما للعلاقات الأزلية والتاريخية التي تربط بين الشعوب العربية والأفريقية والمصير المشترك للشعبين.

واقتناعاً منهما بدور المنظمتين في ترسيخ وتطوير سبل تحقيق التعاون العربي الأفريقي في كافة المجالات.

وإذ تلاحظان أن بعض الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أعضاء في جامعة الدول العربية أيضاً.

واقتناعاً منهما بأن وجود إطار للتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية سوف يمكنهما من الاضطلاع بمسؤولياتهما بصورة أكثر فعالية لمصلحة الدول الأعضاء في المنظمتين وبالتالي المساهمة الإيجابية في تحقيق السلام والازدهار العالميين.

ورغبة منهما في المساهمة الفعالة وعن طريق جهود مكثفة لتحقيق الأهداف المشتركة التي تم تحديدها في برنامج العمل في أفريقيا والعالم العربي.

تتفقان على ما يأتي:

المادة (1)

في صياغة هذه الاتفاقية يكون للمصطلحات التالية المعاني الموضوعة أمام كل منهما:

أ ـ المنظمتان: جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ب ـ الأمينان العامان: الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

ج ـ الأمانتان العامتان: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

د ـ اللجنة الدائمة: اللجنة الدائمة التي كونها مؤتمر القمة العربي الأفريقي عام 1977م.

المادة (2)

من أجل تحقيق التطلعات المشتركة لشعوب الدول الأعضاء في المنظمتين اتفقت المنظمتان على التعاون المستمر بينهما عن طريق أمانتيهما العامتين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية والإعلامية لهذا الغرض يكلف الأمينان العامان بالآتي:

أ ـ إجراء دراسات مشتركة تهدف إلى دعم جهود التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء في المنظمتين وللتوعية بالاستراتيجية التنموية لكل من المنظمتين.

ب ـ التشاور الدوري حول المسائل الدولية ذات المصلحة المشتركة بهدف اتخاذ موقف موحد.

ج ـ تبادل المعلومات والبيانات حول المسائل ذات المصلحة المشتركة.

المادة (3)

تشجيعاً ودعما لتعاون أوثق في إطار نصوص إعلان وبرنامج العمل الذي أجازه مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول تتفق المنظمتان على:

أ ـ منح صفة المراقب المتبادلة لكل منهما في اجتماعات ومؤتمرات المنظمتين والمفتوحة للمراقبين والتي تتم خلالها مناقشة المسائل ذات المصلحة المشتركة.

ب ـ أن تقيم الأمانتان العامتان صلات وثيقة بينهما وأن تنسقا مواقف المنظمتين في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالمسائل ذات المصلحة المشتركة.

ج ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعوة المؤسسات العربية والأفريقية التي تعمل على تحقيق الأهداف نفسهافي مختلف المجالات وذلك لإقامة

علاقات عمل وثيقة لدعم التعاون بينها وتنسيق أنشطتها.

د ـ أن تمثل كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ببعثة دائمة في المقر الرئيسي لكل منهما إذا ما أمكن ذلك وعليه ينبغي على الأمانتين العامتين تقديم كل المساعدة الممكنة لكل من البعثتين الدائمتين في مقر كل من المنظمتين.

المادة (4)

أ ـ عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأمانتين العامتين للمنظمتين في المقر الرئيسي لكل منهما بالتناوب.

ب ـ يجتمع الأمينان العامان مراراً وكلما استدعت الضرورة ذلك.

ج ـ تقيم الأمانتان العامتان سير وتقدم التعاون العربي ـ الأفريقي ويجوز للمنظمتين وبعد التشاور المتبادل الاستعانة بخبراء حول المسائل التي تخدم مصلحة التعاون العربي ـ الأفريقي.

المادة (5)

يسري مفعول هذه الاتفاقية بعد المصادقة عليها من مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس جامعة الدول العربية وبعد توقيعها وتبادل وثائق التصديق عليها من قبل الأمينين العامين للمنظمتين.

المادة (6)

يجوز تعديل هذه الاتفاقية بناء على اتفاق الطرفين.

يسري مفعول هذه التعديلات بعد موافقة كل من مجلس منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس جامعة الدول العربية.

المصدر:

مكتب الأمين العام ـ الأمانة العامة: إدارة شؤون مجلس جامعة الدول العربية، الدورة 8 ـ مارس 1983م.

ملحوظة هامة:

صادق مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على هذه الاتفاقية في دورته الأربعين في 27 فبراير إلى 7 مارس 1984م، كما صادق مجلس جامعة الدول العربية عليها في دورته العادية التاسعة والسبعين في 31 مارس 1983م.

الملحق الرابع

اتفاقية للتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية في مجال المقاطعة وفرض العقوبات ضد النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة

الديباجة:

إن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية رغبة في التعاون في مجال مقاطعة النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة.

وإذ تدركان أن الشعوب العربية والأفريقية تناضل ضد النظامين المعاديين العنصريين، الاستعماريين، التوسعيين.

وإذ تلاحظان العلاقات العنصرية القائمة بين النظامين، وخاصة في مجال التعاون النووي العسكري.

وإذ تلاحظان أيضاً احتلالهما غير المشروع لبعض الأراضي العربية والأفريقية وأعمالهما العدوانية والقمعية والتخريبية ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية وضد الجنوب الأفريقي.

ووعياً منهما بالالتزامات الأدبية بمكافحة الظلم العنصري وضمان الحقوق الأساسية للإنسان وحقوق الشعوب العربية والأفريقية.

قد اتفقتا على المبادئ الأساسية التالية لخلق تعاون فعال بين المنظمتين في نضالهما ضد الصهيونية والفصل العنصري.

المصدر:

اجتماع السادة مندوبي الدول الأعضاء، تمهيداً لانعقاد اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي: الدورة التاسعة، تونس: 26. 11. 1988م، جامعة الدول العربية: الأمانة العامة.

ملحوظة هامة:

صادق مجلس جامعة الدول العربية على هذه الاتفاقية في 11. 9. 1985م، كما صادق عليها مجلس منظمة الوحدة الأفريقية، وتم توقيع الأمينين العامين عليها في 18. 1. 1986م.

المادة (1)

يقوم كل من مكتب المقاطعة الرئيسي التابع لجامعة الدول العربية وقسم العقوبات بمنظمة الوحدة الأفريقية بتوفير الآتي لبعضهما البعض:

أ ـ أحكام ومبادئ المقاطعة و/ أو القرارات الخاصة بالعقوبات التي وافقت عليها كل من المنظمتين مع أي تعديلات تم إدخالها على هذه الأحكام والمبادئ.

ب ـ أي قوائم سوداء تتعلق بأفراد أو شركات أو مؤسسات أو أي كيانات شرعية أخرى تقوم بخرق أحكام المقاطعة أو قرارات العقوبات الأخرى ضد النظامين العنصريين في إسرائيل وجنوب أفريقيا.

ج ـ أي معلومات أخرى تتعلق بالأفراد والكيانات الشرعية التي تخرق مبادئ وأحكام المقاطعة.

مادة (2)

يقوم كل من المكتب الرئيسي للمقاطعة التابع لجامعة الدول العربية وقسم العقوبات بمنظمة الوحدة الأفريقية كل في إطار صلاحياته الآتي:

أ ـ تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن أي من الجانبين في ما يتعلق بأي إضافة و/ أو حذف إلى أو من القائمة السوداء بعد موافقة الأجهزة المختصة في كل من المنظمتين وينبغي لكل طرف أن يبلغ الطرف الآخر بكل التدابير التي تتخذ في هذا الصدد وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تنفيذ تلك التوصيات والقرارات.

ب ـ نشر أسماء كافة من يقومون بخرق المقاطعة أو العقوبات.

مادة (3)

1 ـ ينبغي أن يجتمع موظفو قسم العقوبات بمنظمة الوحدة الأفريقية وموظفو المكتب الرئيسي للمقاطعة التابع لجامعة الدول العربية مرة واحدة على الأقل في العام وذلك بهدف إنجاز المهام التالية:

أ ـ مراجعة كافة المسائل المتعلقة بمقاطعة إسرائيل وتلك المتعلقة بالعقوبات ضد جنوب أفريقيا.

ب ـ التوصية بالإجراء الذي من شأنه دعم فعالية المقاطعة والعقوبات ضد النظامين العنصريين.

ج ـ اقتراح مبادئ جديدة للعمل لعلاج أي ضعف في الأحكام المضمنة في قرارات المقاطعة والعقوبات.

د ـ مراجعة إجراءات الدعم من جانب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك أيضاً التقارير الخاصة بخرق العقوبات التي أعدها المكتب الرئيسي للمقاطعة التابع لجامعة الدول العربية وقسم العقوبات بمنظمة الوحدة الأفريقية.

2 ـ تدخل المبادئ المقترحة طبقاً للفقرة (1) أعلاه حيز التنفيذ بمجرد أن توافق عليها الأجهزة المختصة في كل من المنظمتين.

مادة (4)

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد أن توافق عليها الأجهزة المختصة في كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية إثباتا لذلك وقع الطرفان بواسطة ممثليهما المعتمدين المذكور اسم كل منهما فيما بعد على هذه الاتفاقية في 18/ 1/ 1986م.

تم تحرير هذه الاتفاقية من ثلاث نسخ باللغة الفرنسية والإنجليزية والعربية، ويعتبر كل نص من النصوص الثلاثة أصلياً ومعتمدا.

عن منظمة الوحدة الأفريقية
عيدي امارو
الأمين العام

عن جامعة الدول العربية
الشاذلي القليبي
الأمين العام

الملحق الخامس

مشروع ميزانية الصندوق الخاص لتسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقي العربي خلال الفترة من أول يونيو 1979م إلى 31 مايو 1980م

1 ـ اجتماعا القمة والمجلس الوزاري المشترك مارس 1980م 187,993,00 دولار أميركي

2 ـ اجتماع اللجنة الدائمة (مقر جامعة الدول العربية) 39,194,00 دولار أميركي

3 ـ اجتماع اللجنة الدائمة (مقر منظمة الوحدة الأفريقية) 40,546,00 دولار أميركي

4 ـ مجموعات العمل (مقر الأمانتين) 331,135,00 دولار أميركي يجتمع خمس مجموعات عمل مرة كل عام ويشتمل هذا المبلغ النفقات، تذاكر السفر وأجور الخبراء المشتركين في هذه المجموعات.

5 ـ اجتماعات لجنة التنسيق (مقر الأمانتين) 6,298,00 دولار أميركي

أ ـ الاجتماعات 30,000,00 دولار أميركي

ب ـ البعثات الخاصة 635,166,00 دولار أميركي
تتحمل منظمة الوحدة الأفريقية نصف النفقات 317,583,00 دولار أميركي
تتحمل جامعة الدول العربية نصف النفقات 317,583,00 دولار أميركي

المصدر:

تقرير اللجنة الدائمة: الدورة العادية الرابعة: الكويت 2 ـ 4 ديسمبر 1978م، جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة.

ميزانية الصندوق الخاص لتسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقي العربي

1 ـ يغطي مشروع الميزانية هذه الفترة من 1 يونيو 1979م وحتى نهاية مايو 1980م.
2 ـ جميع التقديرات بالدولار الأمريكي.
3 ـ تتولى الحكومات الأفريقية والعربية من جانبها مسؤولية الإنفاق على سفر وإقامة ممثليها في اللجنة الدائمة ولجنة التنسيق وكذلك اجتماعات القمة والوزراء الأفريقية العربية المشتركة.
4 ـ يتحمل الصندوق كافة المصروفات المترتبة على اشتراك الأمانتين وموظفيها ومصروفات مجموعات العمل واللجان المتخصصة والموظفين الفنيين الذين يقومون بتقديم الخدمات الفنية.
5 ـ أية مصروفات تزيد عن المخصصات المالية الواردة في هذه الميزانية ناجمة عن تطبيق اللوائح المالية لأي من المنظمتين

يجب أن تتحملها المنظمة المسؤولة عن هذه الزيادة. ويستمر العمل بهذا الترتيب إلى أن يتم وضع لائحة مالية مشتركة للصندوق الخاص بتسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون العربي الأفريقي.

وتنص الفقرة السادسة من وثيقة تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي الصادرة عن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول بالقاهرة على ما يأتي:

«ينشأ صندوق خاص لضمان تشغيل الأجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقي العربي ويمول هذا الصندوق عن طريق مساهمة كل من المنظمتين بنسبة 50% تحسب بانتظام من الميزانية العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية.

ويمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية لهذا الصندوق الخاص ويخضع هذا الصندوق لإدارة الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية تحت إشراف ومسؤولية لجنة التنسيق التي تقدم تقارير عن أعمالها إلى اللجنة الدائمة.

ونصت ديباجة الوثيقة المشار إليها أعلاه على إنشاء الأجهزة المشتركة التالية لضمان تحقيق التعاون الأفريقي العربي على الوجه الذي حدده إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقي العربي.

أ ـ مؤتمر القمة الأفريقي العربي المشترك.

ب ـ المجلس الوزاري المشترك.

ج ـ اللجنة الدائمة.

د ـ مجموعات العمل واللجان المتخصصة.

هـ ـ لجنة التنسيق.

و ـ المحكمة أو اللجنة المخصصة للمصالحة والتحكيم.

أولاً: مؤتمر القمة المشترك:

تنص وثيقة تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي المصادق عليها من قبل مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول بالقاهرة على أن يعقد مؤتمر أفريقي عربي مرة كل ثلاث سنوات، وحيث إن اجتماع القمة الأول قد عقد في مارس 1977م فإن اجتماع القمة القادم سيكون في مارس 1980م بمقر منظمة الوحدة الأفريقية أو أية دولة عضو أخرى.

ثانياً: اجتماع المجلس الوزاري المشترك:

بمقر منظمة الوحدة الأفريقية سيسبق مؤتمر القمة مباشرة باجتماع لمؤتمر الوزراء الأفريقي العربي المشترك وذلك اقتصاداً في الوقت والمصاريف الأخرى.

وعلى ذلك فإن التقديرات المالية للاجتماعين ستدمج وسيكون الاجتماعين لمدة عشرة أيام، وفي ما يأتي نص التقديرات المالية اللازمة للاجتماعين:

1 ـ يتطلب الأمر أن يسافر عشرون موظفاً لهذين المؤتمرين (أربعة بالدرجة الأولى و16 بالدرجة الاقتصادية).

أ ـ تذاكر سفر بالدرجة الأولى: 850 × 4 = 3,400,00

بدل السفر: 4 × 75 × 10 = 3,500,00

مصروفات نهاية الرحلة: 4 × 6 × 2 = 48,00

الإجمالي: 6,948,00

ب ـ 16 تذكرة سفر بالدرجة الاقتصادية: 16 × 650 = 10,400,00

بدل السفر: 16 × 28 × 10 = 4,400,00

مصروفات نهاية الرحلة: 16 × 6 × 2 = 192,00

الإجمالي الكلي: 15,072,00

للفقرة (1) 21,520,00

2 ـ الموظفون الفنيون:

أ ـ 24 مترجم فوري ـ ثمانية لكل لغة

السفر جواً بالدرجة الاقتصادية: 24 × 650 = 15,600,00

الأجور: 125 × 24 × 10 = 30,320,00

بدل السفر: 24 × 28 × 10 = 6,720,00

مصروفات نهاية الرحلة: 12 × 24 × 2 = 576,00

الإجمالي: 52,896,00

ب ـ مترجم تحريري ـ ستة لكل لغة

السفر جواً بالدرجة الاقتصادية: 18 × 650 = 11,700,00

الأجور: 18 × 85 × 10 = 15,300,00

بدل السفر: 18 × 28 × 10 = 5,040,00

مصروفات نهاية الرحلة: 18 × 12 × 2 = 432,00

الإجمالي: 32,472,00

ج ـ 15 كاتب محاضر ـ خمسة لكل لغة

تذاكر السفر بالدرجة الاقتصادية: 15 × 650 = 9,750,00

الأجور: 15 8 70 × 10 = 10,500,00

بدل السفر: 15 × 28 × 10 = 4,200,00

مصروفات نهاية الرحلة: 15 × 12 × 2 = 360,00

الإجمالي: 24,810,00

د ـ 6 مصححي مسودات ـ 2 لكل لغة

تذاكر السفر بالدرجة الاقتصادية: 6 × 650 = 3,900,00

الأجور: 6 × 50 × 10 = 3,000,00

بدل السفر: 6 × 28 × 10 = 1,680,00

مصروفات نهاية الرحلة: 6 × 12 × 2 = 144,00

الإجمالي: 8,724,00

هـ ـ 18 سكرتيراً ـ 6 لكل لغة

تذاكر السفر بالدرجة الاقتصادية: 18 × 650 = 11,700,00

الأجور: 18 × 30 × 10 = 5,400,00

بدل السفر: 18 × 28 × 10 = 5,40,00

مصروفات نهاية الرحلة: 18 × 12 × 2 = 432,00

الإجمالي: 22,572,00

الإجمالي الكلي للموظفين الفنيين:

(أ + ب + د + د + هـ) 141,473,00

3 ـ إيجار المواصلات المحلية للرسميين والعاملين الفنيين:

10,000,00

4 ـ مصروفات موظفين محليين، والخدمات الطارئة ـ خدمات المؤتمر ـ تلغراف ـ تليفون ـ أدوات مكتبية ـ نقل ـ وثائق ـ خدمات متنوعة: 15,000,00

الإجمالي الكلي لنفقات اجتماع المجلس الوزاري المشترك: (1 + 2 + 3 + 4)

دولار أمريكي 21,520,00

141,473,00

10,000,00

15,000,00

187,993,00

ثالثاً: اللجنة الدائمة:

تعقد اللجنة الدائمة اجتماعين عاديين كل عام ومن المقرر عقد الاجتماع القادم للجنة في مقر جامعة الدول العربية خلال نوفمبر 1979م، ويعقد الاجتماع الذي يليه في مقر منظمة الوحدة الأفريقية خلال مايو 1980م (المدة المخصصة ستة أيام بما في ذلك أيام السفر بالنسبة للأمين العام وموظفي الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية).

1 ـ الاجتماع المنعقد في مقر جامعة الدول العربية ـ القاهرة، مصر، نوفمبر 1979م:

1 ـ الموظفون:

أ ـ الأمين العام:

السفر جواً بالدرجة الأولى: 850,00

بدل السفر: 75 × 6 450,00

مصروفات نهاية الرحلة: 6 × 2 = 12,00

الإجمالي: 1,312,00

ب ـ موظفون من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية:

مطلوب 6 موظفين من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية لخدمات المؤتمر.

السفر جواً: 650 × 6 = 3,900,00

بدل السفر: 36 × 6 × 6 = 1,296,00

مصروفات نهاية الرحلة: 6 × 2 × 6 = 72,00

الإجمالي: 5,268,00

الإجمالي بالنسبة للموظفين: 6,580,00

2 ـ الموظفون الفنيون:

أ ـ 9 مترجمين فوريين 3 لكل لغة

ستة مترجمين فوريين يتم تعيينهم محلياً وثلاثة يحضرون من مقر منظمة الوحدة الأفريقية.

مرتبات للمعينين محلياً: 6 × 125 × 4 = 4,500,00

تذاكر السفر: لـ 3 من المنظمة 3 × 650 = 1,950,00

بدل السفر: لـ 3 من المنظمة 3 × 36 × 6 = 648,00

فروق مرتبات: 3 × 77 × 6 = 1,386,00

36,00

المجموع: 8,520,00

ب ـ 9 مترجمين تحريريين 3 لكل لغة

ستة مترجمين تحريريين يتم تعيينهم محلياً وثلاثة يحضرون من مقر منظمة الوحدة الأفريقية.

مرتبات للمعنين محلياً: 6 × 85 × 6 = 3,060,00

تذاكر السفر: لـ 3 من المنظمة: 3 × 650 = 1,950,00

بدل السفر: لـ 3 من المنظمة: 36 × 3 × 6 = 648,00

مصاريف نهاية الرحلة: 3 × 6 × 2 = 36,00

المجموع: 5,694,00

ج ـ 6كتبة محاضر 2 لكل لغة

مرتبات: 6 × 70 × 6 = 2,520,00

د ـ 3 مصححي مسودات 1 لكل لغة:

مرتبات: 6 × 50 × 60 = 1,800,00

هـ ـ 6 سكرتيرين 2 لكل لغة:

مرتبات: 6 × 30 × 6 = 1,80,00

مجموع تقديرات المصروفات للموظفين الفنيين (أ + ب + ج + د + هـ) = 19,614,00

3 ـ إيجار وسائل النقل المحلية للموظفين والموظفين الفنيين: 5,000,00

4 ـ أجر العمال المهنيين محلياً ـ الخدمات وخدمات المؤتمر تلغراف ـ تليفون ـ أدوات كتابية ـ نقل الوثائق ـ وخدمات متنوعة: 8,000,00

الإجمالي الكلي بالنسبة لـ (1 + 2 + 3 + 4) 39,194,00

2 ـ الاجتماع المنعقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ـ أديس أبابا ـ مايو 1980م:

1 ـ الموظفون:

أ ـ الأمين العام لجامعة الدول العربية:

السفر جواً بالدرجة الأولى: 850.000

بدل السفر: 75 × 6 = 450.00

مصروفات نهاية الرحلة: 12.00

الإجمالي: 1,312,00

ب ـ موظفون من جامعة الدول العربية:

مطلوب 6 موظفين من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للحضور

إلى المنظمة لخدمات المؤتمر.

السفر جواً: 6 × 650 = 3,900,00

بدل السفر: 6 × 6 × 28 = 1,008,00

مصروفات نهاية الرحلة: 6 × 6 × 2 = 72,00

الإجمالي: 4,980,00

الإجمالي بالنسبة للموظفين: 6,292,00

2 ـ الموظفون الفنيون:

أ ـ 9 مترجمين فوريين لكل لغة:

سيتم استجلاب خمسة مترجمين من خارج مقر المنظمة وأربعة من جهاز المنظمة.

فروق المرتبات لمترجمي المنظمة الفوريين: 4 × 77 × 6 1,848,00

السفر جواً: 5 × 650 = 3,250,00

المرتب: 5 × 125 × 6 = 3,750,00

بدل السفر: 5 × 28 × 6 = 840,00

مصروفات نهاية الرحلة: 5 × 12 × 2 = 120,00

الإجمالي: 9,808,00

ب ـ 9 مترجمين تحريريين 3 لكل لغة:

سيتم استجلاب خمسة مترجمين تحريريين من خارج المنظمة وأربعة من جهاز المنظمة.

السفر جواً: 5 × 650 = 3,250,00

المرتب: 5 × 85 × 6 = 2,550,00

بدل السفر: 5 × 28 × 6 = 840,00

مصروفات نهاية الرحلة: 5 × 12 × 2 = 120,00

الإجمالي: 6,760,00

ج ـ 6 كتبة محاضر 2 لكل لغة:

ثلاثة من خارج جهاز المنظمة وثلاثة من جهاز المنظمة.

فروق مرتبات لموظفي المنظمة: 3 × 50 × 6 = 900,00

السفر جواً: 3 × 50 × 6 = 1,950,00

المرتب: 3 × 70 × 6 = 1,260,00

بدل السفر: 3 × 28 × 6 = 504,00

مصروفات نهاية الرحلة: 72,00

الإجمالي: 4,686,00

التقدير الإجمالي لنفقات الموظفين الفنيين:

3 ـ إيجار وسائل نقل محلية للموظفين الفنيين: 5,000,00

4 ـ أجور الموظفين المعينين محلياً، الخدمات الطارئة، خدمات المؤتمر، تلغراف ـ تليفون ـ نقل الوثائق ـ الأدوات الكتابية ـ خدمات متنوعة: 8,000,00

الإجمالي الكلي بالنسبة لـ (1 ـ 2 ـ 3 ـ 4) 40,546,00

ملاحظات:

احتسب الاعتماد على أساس (5) مترجمين فوريين و(5) مترجمين تحريريين و(3) كتبة محاضر يستدعون من خارج المنظمة. وسوف يضطلع الموظفون الفنيون الدائمون بالمنظمة بباقي أعمال الترجمة الفورية

والتحريرية وسوف توفر الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية جميع السكرتيرين دون أية زيادة في اعتمادات الميزانية. ومن ثم فإن الاعتماد الخاص بهذا الاجتماع قد خفض بنسبة كبيرة.

رابعاً: مجموعات العمل واللجان المتخصصة:

تشكل مجموعة العمل أو اللجنة المتخصصة من عشرة خبراء على ألا يزيد خبراء أي من الجانبين عن خمسة ويتطلب الأمر أن يسافر لهذه الاجتماعات موظفون من أي من الأمانتين طبقاً لمكان عقد هذه الاجتماعات.

وهناك حاجة لوضع اعتمادات لاجتماعات خمس مجموعات عمل أو لجان متخصصة خلال هذه السنة المالية. وعلى ذلك فإن تقديرات عقد اجتماع واحد لمجموعة عمل أو لجنة متخصصة ستكون على الوجه الآتي:

1 ـ ممثلان عن أي من الأمانتين:

السفر جواً بالدرجة الاقتصادية: 650 × 2 = 1,300,00

بدل السفر: 50 × 2 × 7 = 700,00

مصروفات نهاية الرحلة: 2 = × 6 × 2 24,00

الإجمالي: 2,024,00

2 ـ الموظفون الفنيون:

أ ـ 6 مترجمين فوريين 2 لكل لغة:

توفر أي من الأمانتين ثلاثة مترجمين فوريين محلياً في الوقت الذي يتم استجلاب الثلاثة الآخرين من الخارج.

السفر جواً بالدرجة الاقتصادية: 3 × 650 = 1,950,00

المرتب: 3 × 125 × 7 = 2,625,00

بدل السفر: 3 × 50 × 7 = 1,050,00

فروق مرتبات: 3 × 77 × 7 = 1,617,00

مصروفات نهاية الرحلة: 6 × 12 × 2 = 72,00

الإجمالي: 7,314,00

ب ـ 6 مترجمين تحريريين 2 لكل لغة:

يتم توفير ثلاثة مترجمين تحريريين محلياً من قبل أي من الأمانتين.

السفر جواً بالدرجة الاقتصادية: 3 × 650 = 1,950,00

المرتب: 3 × 85 × 7 = 2,550,00

بدل السفر: 3 × 50 × 7 = 1,050,00

مصروفات نهاية الرحلة: 3 × 12 × 3 = 72,00

الإجمالي: 4,857,00

ج ـ 6 كاتب محاضر 2 لكل لغة:

يتم توفير ثلاثة كتبة محاضر محلياً بواسطة أي من الأمانتين.

السفر جواً بالدرجة الاقتصادية: 3 × 650 = 1,950,00

المرتب: 3 × 70 × 7 = 1,470,00

بدل السفر: 3 × 50 × 7 = 1,050,00

فروق مرتبات: 1,050,00

مصروفات نهاية الرحلة: 3 × 12 × 3 = 72,00

الإجمالي: 5,592,00

ملاحظات:

سيتم توفير الاحتياجات من السكرتاريين محلياً الإجمالي بالنسبة للموظفين الفنيين (أ + ب + ج) 17,763,00

3 ـ إيجار وسائل نقل محلية للموظفين والفنيين وإيجار العاملين المعينين محلياً ـ الخدمات الطارئة وخدمات المؤتمر ـ تلغراف ـ تليفون ـ نقل الوثائق ـ الأدوات الكتابية ـ الخدمات المتنوعة ـ مطلوب لذلك مبلغ وقدره 6,000,00

الإجمالي الكلي: (1 + 2 + 3) 25,787,00

نفقات الخبراء المشتركين في مجموعات العمل:

عشرة خبراء خمسة على الأكثر من كل جانب.

السفر جواً بالدرجة الاقتصادية: 10 × 850 = 8,500,00

المرتب: 10 × 250 × 7 = 17,500,00

بدل السفر: 10 × 60 × 7 = 4,200,00

مصروفات نهاية الرحلة: 10 × 12 × 2 = 240,00

الإجمالي: 30,440,00

وسائل النقل المحلية للخبراء والمهام الطارئة:

الدراسات والتقارير: 10,000,00

الإجمالي الكلي للخبراء لكل اجتماع: 40,440,00

تقدر نفقات عقد اجتماع مجموعة عمل واحدة بمبلغ: 66,227,00 ـ 40,440,000 ـ 25,787,00

تقدر نفقات عقد اجتماعات مجموعات العمل واللجان المتخصصة الخمسة بواقع اجتماع واحد لكل مجموعة أو لجنة خلال السنة المالية الحالية: 66,227 × 5 = 331,135,00

خامساً: تقديرات الميزانية للجنة التنسيق:

تشكل لجنة التنسيق من رئيس لجنة الاثني عشر والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من جهة ومن رئيس لجنة الاثني عشر والأمين العام لجامعة الدول العربية من جهة أخرى ونرى أن تجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات كل سنة لمدة خمسة أيام كل اجتماع وذلك بمقر المنظمتين بالتناوب.

ويساعد في هذا الاجتماع موظفان رسميان واحد عن كل أمانة ويسبق اثنين من هذه الاجتماعات الأربعة للجنة التنسيق مباشرة اجتماعات اللجنة الدائمة وعلى ذلك فليست هناك مصاريف مترتبة عن هذين الاجتماعين حيث إنهما سيكونان من ضمن مخصصات اللجنة الدائمة، أما الاجتماعان الآخران فيعقدان في مواعيد مختلفة في مقر المنظمة بالتناوب.

1 ـ الأمين العام:

السفر جواً بالدرجة الأولى: 850 × 2 = 1,700,00

بدل السفر: 75 × 2 × 5 = 750,00

مصاريف نهاية الرحلة: 6 × 2 × 2 = 24,00

الإجمالي: 2,474,00

2 ـ موظفان واحد عن كل منظمة:

السفر جواً بالدرجة الاقتصادية: 650 × 2 = 1,300,00

بدل السفر: 50 × 2 × 5 = 500,00

مصاريف نهاية الرحلة: 6 × 2 × 2 = 24,00

الإجمالي: 1,824,00

ملاحظات:

توفر الأمانتان خدمات السكرتارية لهذه الاجتماعات إلا أنه قد خصص اعتماد رمزي وقدره 2,000,00 دولاراً أمريكي لهذا البند.

الإجمالي الكلي: 6,298,00 دولار أمريكي

المهام الخاصة:

يحتاج الأمر إلى تبادل الآراء بشأن الاشتراك في الأنشطة الأفريقية العربية غير المقررة وبشأن الزيارات التي يقوم بها الأمينان العامان واثنان من الموظفين التابعين لكل من الأمانتين وقد اعتمد مبلغ رمزي وقدره 30,000,00 دولار أمريكي لهذا الغرض.

وسوف تحدد تفاصيل هذه الزيارات خلال اجتماعات الأمينين العامين في المستقبل القريب.

سادساً: المحكمة أو اللجنة المخصصة للمصالحة والتحكيم:

من غير المقرر أن تجتمع هذه اللجنة خلال السنة المالية الحالية ويقدر إجمالي مصروفات الصندوق الخاص المشترك على النحو التالي:

المجلس الوزاري المشترك في اجتماعات اللجنة الدائمة: 187,993,00

الاجتماع الأول: 39,194,00

الاجتماع الثاني: 40,546,00

اجتماع مجموعة العمل: 331,135,00

لجنة التنسيق:

1 ـ الاجتماعات: 6,298,00

2 ـ مهام خاصة: 30,000,00

الإجمالي: 635,166,00 دولار أمريكي

نصيب منظمة الوحدة الأفريقية بواقع 50% من الميزانية = 317,583,00

نصيب جامعة الدول العربية بواقع 50% من الميزانية = 317,583,00

الملحق السادس
الهيكل العالمي لتجارة البلدان الأفريقية
بملايين الدولارات

التصنيف النموذجي للتجارة الدولية	متوسط الفترة 1970 ـ 1973		متوسط الفترة 1974 ـ 1979		متوسط الفترة 1980 ـ 1981	
اغذية باستثناء الحبوب	القيمة	النسبة المئوية من الإجمالي	القيمة	النسبة المئوية من الإجمالي	القيمة	النسبة المئوية
واردات	425,7	5,1	1089,4	4,9	2337,1	6,3
صادرات	571,8	6,3	1095,4	4,2	1527,7	3,5
حبوب						
واردات	289,2	3,5	859,2	3,8	1739,8	4,7
صادرات	54,5	0,6	109,7	0,4	120,8	0,3
توابل ومشروبات وقمح						
واردات	191,1	2,3	465,3	2,1	704,0	1,9
صادرات	1871,5	20,8	5031,2	19,4	5723,5	13,2
منتجات زراعية ـ غير غذائية						
واردات	168,7	5,0	464,2	2,1	762,2	2,1
صادرات	1635,8	18,1	2496,1	9,6	2743,5	6,3
مواد خام ـ غير زراعية						
واردات	24,4	0,3	79,5	0,4	197,4	0,5
صادرات	620,7	6,9	1170,4	4,5	1563,8	3,6
طاقة						
واردات	410,2	5,0	1746,8	7,8	3083,4	8,3
صادرات	2086,2	23,1	12392,3	47,7	26449,3	60,9
كيماويات						
واردات	643,4	7,8	1763,1	7,9	3240,0	8,7
صادرات	107,4	1,2	199,3	0,8	180,8	0,4
معادن محضرة وأدوات بسيطة						
واردات	721,5	8,7	1879,7	8,4	3068,6	8,3
صادرات	1633,9	18,1	2114,7	8,1	2812,7	6,5
مواد محضرة ومصنوعات بسيطة						
واردات	783,7	10,6	1918,8	8,6	3224,7	8,7

التصنيف النموذجي للتجارة الدولية	متوسط الفترة 1970 ـ 1973		متوسط الفترة 1974 ـ 1979		متوسط الفترة 1980 ـ 1981	
	القيمة	النسبة المئوية من الإجمالي	القيمة	النسبة المئوية من الإجمالي	القيمة	النسبة المئوية
صادرات	292,1	5,2	714,1	2,4	869,8	2,0
معدات نقل						
واردات	2524,0	3,5	6413,7	28,6	8247,5	22,2
صادرات	52,4	0,6	159,9	0,6	403,7	0,9
آلات						
واردات	1494,9	18,1	4426,4	19,8	7939,1	21,4
صادرات	24,0	0,3	47,5	0,3	91,0	0,2
مصنوعات متنوعة						
واردات	436,0	5,3	1035,0	4,6	1879,6	5,1
صادرات	24,0	0,3	88,7	0,3	169,1	0,4
سلع غير مصنعة في مكان آخر						
واردات	74,5	0,9	251,6	1,1	721,1	1,9
صادرات	42,8	0,5	334,9	1,3	793,7	1,8
المجموع						
واردات	8277,3	100,0	22392,7	100,0	37144,5	100,0
صادرات	9017,1		25981,2		43448,9	

المصدر: تنفيذ التجارة بين العالم العربي وأفريقيا النامية: 1970 ـ 1981، المجلد الأول ـ التقرير الجدول 3 ـ 1، ص 17 ـ 18.

إعداد: أمانة الاونكتاد لصالح أمانة جامعة الدول العربية ـ جامعة الدول العربية ـ تونس 1985م.

الملحق السابع

الهيكل السلعي للتجارة العربية متوسط الفترة ـ ملايين الدولارات

التصنيف النمونجي للتجارة الدولية		1970 ـ 1973		1974 ـ 1979		1980 ـ 1981	
		القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
أغذية باستثناء الحبوب	واردات	299,1	7,4	2821,2	5,2	7006,0	6,1
	صادرات	580,1	3,2	1236,8	1,3	1854,0	0,9
الحبوب	واردات	650,1	6,9	2504,1	4,7	5293,3	4,6
	صادرات	59,8	0,3	114,4	0,1	198,8	0,1
التوابل والمشروبات والتبغ	واردات	352,8	3,7	1338,5	2,5	2285,5	2,0
	صادرات	115,3	0,6	172,5	0,2	162,4	0,1
منتجات زراعية ـ غير غذائية	واردات	491,3	5,2	1726,4	3,2	3198,3	2,8
	صادرات	737,2	4,2	1172,3	1,2	1236,0	0,6
مواد خام ـ غير زراعية	واردات	33,5	0,4	172,8	0,3	526,0	0,5
	صادرات	435,7	2,4	1213,3	1,3	1733,9	0,8
طاقة	واردات	229,6	2,4	2792,0	5,2	8620,4	7,6
	صادرات	15323,5	85,6	88987,6	92,3	20455,3	95,0
كيماويات	واردات	728,0	7,7	2719,6	5,1	6081,3	5,3
	صادرات	104,3	0,6	493,8	0,5	884,4	0,4
معادن محضرة وأدوات بسيطة	واردات	1035,4	10,9	6564,0	12,4	13137,5	11,4
	صادرات	108,1	0,6	468,8	0,5	927,9	0,4
مواد محضرة ومصنوعات بسيطة	واردات	1138,1	12,0	4965,6	9,3	10745,1	9,3

التصنيف النموذجي للتجارة الدولية		1973 ـ 1970		1979 ـ 1974		1981 ـ 1980	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
	صادرات	202,5	1,1	695,4	0,7	835,3	0,4
معدات نقل	واردات	1114,5	11,8	8189,6	15,4	16249,1	14,1
	صادرات	28,8	0,2	537,8	0,6	598,8	0,3
آلات	واردات	2300,9	24,3	15202,6	28,6	31449,1	27,3
	صادرات	61,3	0,3	479,2	0,5	844,9	0,4
مصنوعات متنوعة	واردات	603,6	6,4	3490,5	6,6	8751,3	7,6
	صادرات	107,6	0,6	671,8	0,7	1222,4	0,6
سلع غير مصنفة في مكان آخر	واردات	85,0	0,9	758,9	1,4	1564,6	1,4
	صادرات	37,3	0,2	153,0	0,1	303,3	0,1
المجموع	واردات	9461,9	100,0	53246,1	100,0	115007,6	100,0
	صادرات	17900,9	99,9	96395,7	100,0	215359,4	100,0

المصدر: تنمية التجارة بين العالم العربي وأفريقيا النامية 1970 ـ 1981، المجلد الأول ـ التقرير الجدول 5 ـ 1، ص 27 ـ 28
إعداد: أمانة الاونكتاد لصالح أمانة جامعة الدول العربية ـ جامعة الدول العربية ـ تونس 1985م.

الملحق الثامن

تقسيم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لأقاليم القارة الأفريقية ودول كل إقليم

م	إقليم غرب افريقيا	م	إقليم شرق افريقيا
1	انجولا	1	بتسوانا
2	بنين	2	بوروندي
3	بوركينا فاسو	3	جزر القمر
4	الكاميرون	4	إثيوبيا
5	جزر الرأس الأخضر	5	كينيا
6	ج. أفريقيا الوسطى	6	ليسوتو
7	الكونغو	7	مدغشقر
8	ساحل العاج	8	ملاوي
9	الغابون	9	مورشيوس
10	غامبيا	10	موزمبيق
11	غانا	11	أوغندا
12	غينيا	12	رواندا
13	غينيا بيساو	13	سيشل
14	غينيا الاستوائية	14	سوازيلاند
15	ليبيريا	15	تنزانيا
16	مالي	16	زائير
17	النيجر	17	زامبيا
18	نيجيريا	18	زيمبابوي
19	ساوتومي وبرنسيب		
20	السنغال		
21	سيراليون		
22	تشاد		
23	توغو		

المصدر: التقرير السنوي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 1985م ـ الجدول رقم 12 المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ الخرطوم ـ 1985م.

الملحق التاسع

إجمالي تدفقات العون العربي، وعون المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ 1974 ـ 1987 ـ بملايين الدولارات

البلد المستفيد	إجمالي العون العربي	التفصيلي منه	نسبته المئوية	عون المصرف	نسبة عون المصرف إلى العون العربي%
غرب أفريقيا					
أ ـ بلدان الساحل	3359,7	3211,8	95,6	197,8	5,9
1 ـ السنغال	827,6	760,7	91,9	41,00	4,9
2 ـ النيجر	585,9	565,0	96,4	35,9	6,1
3 ـ بوركينا فاسو	420,6	410,6	97,6	33,3	7,9
4 ـ تشاد	201,8	176,5	87,5	10,7	5,3
5 ـ غامبيا	126,8	126,8	100,0	9,1	7,2
6 ـ جزر الرأس الأخضر	122,6	122,6	100,0	28,2	23,0
7 ـ مالي	649,5	625,1	96,2	39,7	6,1
غير محدد	424,9	424,9	100,0	-	-
ب ـ بلدان غرب أفريقيا الأقل نمواً					
8 ـ ج. أفريقيا الوسطى	65,9	56,9	86,3	13,2	20,0
9 ـ بنين	142,5	115,9	81,3	38,7	27,2
10 ـ توغو	99,9	89,1	89,2	8,6	8,6
11 ـ ياوتومي وبرنسيب	30,1	25,1	83,4	20,7	68,8
12 ـ سيراليون	139,0	127,3	91,6	25,1	18,1
13 ـ غينيا	898,2	794,1	88,4	35,5	3,9
14 ـ غينيا الاستوائية	30,9	28,1	90,9	8,0	25,9
15 ـ غينيا بيساو	162,5	94,0	75,8	22,2	13,7
إجمالي (أ + ب)	4928,7	4596,1	93,2	369,8	8,5
ج ـ بلدان غرب أفريقيا الأخرى	1270,6	760,0	67,7	158,8	12,5
16 ـ الجابون	174,6	100,0	75,3	-	-
17 ـ الكاميرون	332,6	283,8	85,3	31,9	9,6
18 ـ الكونغو	177,6	152,4	85,8	33,8	19,0
19 ـ انغولا	51,8	41,8	80,2	32,4	62,5
20 ـ ساحل العاج	59,9	7,9	13,2	3,3	5,5
21 ـ غانا	412,7	220,6	53,4	46,8	11,3
22 ـ ليبيريا	56,9	51,0	89,6	10,6	18,6

البلد المستفيد	إجمالي العون العربي	التفصيلي منه	نسبته المئوية	عون المصرف	نسبة عون المصرف إلى العون العربي%
23 ـ نيجيريا	4,5	2,5	55,5	-	-
إجمالي غرب أفريقيا	6199,3	5456,1	528,0	528,6	8,5
شرق أفريقيا					
أ ـ البلدان الأقل نمواً	1664,8	1418,8	85,2	252,1	15,1
24 ـ إثيوبيا	68,8	67,9	98,7	14,7	21,4
25 ـ جزر القمر	155,2	149,2	96,1	27,7	17,8
26 ـ بتسوانا	101,2	82,2	81,2	33,0	32,6
27 ـ بوروندي	216,4	203,3	93,9	35,9	16,6
28 ـ تنزانيا	373,9	295,8	79,1	34,2	9,1
29 ـ رواندا	205,4	204,0	99,3	35,8	17,4
30 ـ ليسوتو	61,2	58,2	95,1	25,1	40,8
31 ـ مالاوي	7,6	3,1	40,8	-	-
32 ـ أوغندا	475,1	355,1	74,7	45,2	9,5
ب ـ بلدان أخرى في شرق أفريقيا					
33 ـ زامبيا	557,9	279,8	50,2	47,7	8,5
34 ـ زائير	443,2	112,5	25,4	22,4	5,1
35 ـ زيمبابوي	186,8	169,6	90,8	37,3	20,0
36 ـ سوازيلاند	4,6	4,6	100,0	2,4	52,2
37 ـ سيشل	71,0	62,3	87,7	6,2	8,7
38 ـ كينيا	468,4	366,2	78,2	30,4	6,5
39 ـ مدغشقر	228,6	187,4	82,0	36,8	16,1
40 ـ مورشيوس	72,4	72,4	100,0	12,7	17,5
41 ـ موزمبيق	206,8	178,8	86,5	55,0	26,6
غير محدد	0,3	0,3	100,0	-	-
إجمالي شرق أفريقيا	3904,3	2852,7	73,1	5,4,8	12,9
غير محدد	382,1	145,5	-	9,7	2,5
مجموع القارة	10485,7	8554,3	81,6	1043,1	9,9

المصدر: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: التقرير السنوي لعامي 1986 و1987م.

إصدار: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ الخرطوم ـ الملحق الثالث، ص78.

الملحق العاشر

الجدول المبين لنسب الفائدة وفترات السداد والسماح وعنصر المنحة لتمويلات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 1977م ـ 1986م.

السنة	نسبة الفائدة	فترة السداد بالسنة	فترة السماح بالسنة	عنصر المنحة%
1977	5,0	16,1	4,4	29,91
1978	3,7	18,1	5,2	40,84
1979	4,3	17,2	4,4	35,20
1980	5,6	15,9	3,8	25,44
1981	5,9	14,4	3,9	22,73
1982	6,0	16,0	4,7	23,82
1983	6,5	15,0	4,1	19,69
1984	6,6	14,3	3,5	18,24
1985	5,9	15,9	4,3	24,05
1986	4,2	16,5	4,2	35,02

المصدر: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا التقرير السنوي لعامي 1986 و 1987 ـ الجدول رقم (4)، ص 22.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق العربية والمترجمة:

1 ـ اتفاقية عامة للتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ـ مكتب الأمين العام ـ إدارة شؤون مجلس جامعة الدول العربية ـ الدورة الثامنة ـ مارس 1983م.

2 ـ اتفاقية للتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية في مجال مقاطعة وفرض العقوبات ضد النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة ـ اجتماع السادة مندوبي الدول الأعضاء تمهيداً لانعقاد اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي ـ الدورة التاسعة تونس 26. 11. 1988م ـ جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة.

3 ـ اتفاقية بإنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ـ القاهرة 1974م.

4 ـ اتفاقية إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

إصدار: صندوق الأوبك للتنمية الدولية ـ 1980م.

5 ـ إعلان أديس أبابا ـ إعداد الوزراء الأفارقة المختصين بشؤون التجارة والتنمية، للتحضير لمؤتمر الاونكتاد السابع ـ الأمم المتحدة ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ اللجنة الاقتصادية ـ

أديس أبابا ـ إبريل 1987م.

6 ـ إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول.
إصدار: الأمانة العامة ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة 1977م.

7 ـ أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ـ الدورة الخامسة ـ مانيلا ـ المجلد الثالث ـ الوثائق الأساسية ـ الأمم المتحدة ـ نيويورك 1981م.

8 ـ البنك الإسلامي للتنمية: اتفاقية التأسيس ـ دار عكاظ للطباعة والنشر ـ الطبعة الثانية ـ جدة ـ 1983م.

9 ـ التعاون العربي ـ الأفريقي: مقومات وخصائص التعاون العربي ـ الأفريقي ـ ورقة صادرة عن الإدارة العامة للشؤون السياسية ـ جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ـ تونس ـ د.ت.

10 ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ 1987م.
إصدار: صندوق النقد العربي ـ مؤشرات عامة عن الوطن العربي.

11 ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ 1988 ـ الملحق 6/ 10 صندوق النقد العربي.

12 ـ التقرير العام عن نتائج عمل المؤسسات العربية والأفريقية المتخصصة ـ الوثيقة رقم 17 ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية د.ت.

13 ـ الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ناميبيا وما يتصل بها ـ تقرير اللجنة الدائمة الثانية التابعة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ـ الأمم المتحدة ـ نيويورك 1981م.

14 ـ الحالة العسكرية في ناميبيا والمتعلقة بها ـ تقرير مجلس الأمم المتخدة لناميبيا ـ نيويورك 1984م.

15 ـ أقل البلدان نمواً: التعريف بأقل البلدان نمواً، وبرنامج العمل الجديد الكبير لصالحها.

16 ـ القرارات العربية بشأن العلاقات العربية ـ الأفريقية والتعاون العربي

الأفريقي: 1964 ـ 1985م.
الإدارة الأفريقية ـ الإدارة العامة للشؤون الدولية ـ جامعة الدول العربية ـ 1986م.

17 ـ القوانين والمراسيم الاميرية المنشئة والمنظمة للصندوق ـ صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي ـ أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية ـ 1971م.

18 ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: التقرير السنوي 1985م ـ إصدار المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ الخرطوم.

19 ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: التقرير السنوي لعامي 1986 ـ 1987م.

20 ـ الصندوق العربي للمعونة الفنية: مخاطر توقف نشاطه ـ جامعة الدول العربية ـ ديسمبر 1985م.

21 ـ الوثائق الرسمية: الدورة الثانية والعشرون: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها رقم 22 ـ المجلد الأول من 19 ـ 9 إلى 19 ـ 12. 1967م ـ الملحق رقم 16 (16 ـ 67. الف) الأمم المتحدة 1967م.

22 ـ الوثائق الرسمية: الدورة الثالثة والعشرون: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها رقم 23 من 15 ـ 9 إلى 19 ـ 12. 1968م.

23 ـ الوثائق الرسمية: الدورة الرابعة والعشرون: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها رقم 24 ـ 1969م.

24 ـ الوثائق الرسمية: الدورة الخامسة والعشرون: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها رقم 25 ـ المجلد الأول ـ 1970م.

25 ـ الوثائق الرسمية: الدورة السادسة والعشرون: القرارات التي

اتخذتها الجمعية العامة في دورتها رقم 26 ـ 1971م.
26 ـ الوثائق الرسمية: الدورة السابعة والعشرن: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها رقم 27 ـ 1972م.
27 ـ الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والعشرون: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها رقم 28 ـ 1973م.
28 ـ الوثائق الرسمية: الدورة التاسعة والعشرون: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها رقم 29 ـ 1974م.
29 ـ الوثائق الرسمية: الدورة الثلاثون: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها رقم 30 ـ 1975م. وبقية الإصدارات حتى عام 1986م.
30 ـ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ التقرير الرابع عشر ـ 1987م.
31 ـ تقرير الدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي ـ دمشق ـ الجمهورية العربية السورية ـ 15 ـ 17 يناير 1986م.
32 ـ تقرير الأمين العام بالإنابة لمنظمة الوحدة الأفريقية عن التعاون العربي ـ الأفريقي ـ إلى الدورة رقم 42، مجلس وزراء المنظمة أديس أبابا ـ إثيوبيا ـ 1985م.
33 ـ تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن التعاون العربي الأفريقي 1986م ـ الدورة رقم 43 ـ مجلس وزراء المنظمة أديس أبابا ـ إثيوبيا 4 ـ 3 ـ 1986م.
34 ـ توصيات اللجنة المكلفة بدراسة العلاقات العربية الأفريقية جامعة الدول العربية ـ تمهيداً لاجتماع الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي ـ مارس 1986م.
35 ـ تنمية التجارة بين العالم العربي وأفريقيا النامية 1971 ـ 1981م ـ المجلد الأول ـ التقرير ـ جامعة الدول العربية ـ 1985م.
36 ـ تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن التعاون العربي ـ الأفريقي

والذي قدم إلى الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون ـ واغادوغو ـ بوركينا فاسو ـ 5 ديسمبر 1988م.

37 ـ حق الشعب الفلسطيني في العودة ـ دراسة أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ووفق إرشادها ـ الأمم المتحدة ـ 1979م.

38 ـ خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا 1981 ـ 2000 ـ منظمة الوحدة الأفريقية ـ الدولي للدراسات الاجتماعية ـ جنيف ـ 1987م.

39 ـ دور الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية ـ الدراسة الثالثة ـ مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ـ الأمم المتحدة ـ نيويورك 1983م.

40 ـ ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ـ مكتب الأمم المتحدة للإعلام ـ نيويورك 1978م.

41 ـ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

42 ـ ميثاق جامعة الدول العربية.

43 ـ منشأ القضية الفلسطينية وتطورها: 1917 ـ 1988م. دراسة أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إرشادها ـ الأمم المتحدة ـ نيويورك 1990م.

44 ـ مذكرة خاصة ثانية من مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية الأفريقية بشأن إجراء دولي لإحياء المبادرة من أجل تحقيق تنمية ونمو اقتصادي طويل الأجل في أفريقيا ـ أديس أبابا ـ 1985م.

45 ـ مشاكل ميزان المدفوعات في أفريقيا النامية: إعادة تقييم ـ قسم السياسات النقدية والمالية ـ شعبة البحث والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي ـ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ـ أديس أبابا ـ 1984م.

46 ـ نحو عمل اقتصادي غربي مشترك: الورقة الرئيسية ـ الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ـ جامعة الدول العربية ـ عمان 1980م.

47 ـ نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. العدد الثالث ـ بغداد ـ الأمم المتحدة ـ 1985م.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

1 ـ إبراهيم: إبراهيم: محرر: دراسات في الاقتصاد والسياسة والقانون ـ وزارة الخارجية ـ الإمارات العربية المتحدة ـ 1976م.

2 ـ الإبراهيمي: عبدالحميد: الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ـ 1990م.

3 ـ أبوسن، علي: العرب وتحديات الحوار مع أفريقيا ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة ـ 1980م.

4 ـ اسبرو، أمين: أفريقيا والعرب ـ دار الحقائق ـ الطبعة الأولى ـ 1980م.

5 ـ الدقاق، محمد السعيد: التنظيم الدولي ـ الدار الجامعية ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ـ 1982م.

6 ـ الحس، يوسف: التعاون العربي ـ الأفريقي: الإمارات العربية المتحدة نموذج عربي للتضامن والتنمية.
دار الوحدة للطباعة والنشر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1982م.

7 ـ الجبوري، عصام محسن: العلاقات العربية ـ الأفريقية: 1961 ـ 1977م ـ وزارة الإعلام ـ العراق ـ 1981م.

8 ـ الشرابي، د.محبات إمام: الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا: دراسة سياسية اقتصادية ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ 1982م.

9 ـ الزعبي، حلمي عبدالكريم: مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا ـ كاظمة للنشر والتوزيع ـ الكويت ـ 1985م.

10 ـ الرميحي، محمد: النفط والعلاقات الدولية ـ وجهة نظر عربية ـ سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت ـ 1982م.

11 ـ الأصفهاني، نبية: التضامن العربي ـ الأفريقي ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة ـ 1977م.

12 ـ العويني، محمد علي: العلاقات الدولية المعاصرة ـ النظرية ـ التطبيق: الاستخدامات الإعلامية ـ مكتبة الانجلو العربية ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ـ 1982م.

13 ـ اوزادفسكي، اندريه: الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا.
ترجمة: عماد حاتم ـ مركز البحوث والدراسات الأفريقية ـ أمانة البحث العلمي ـ سبها ـ ليبيا ـ 1986م.

14 ـ الفرج، محمد عبود: الموقف الأفريقي من القضية الفلسطينية قبل حرب أكتوبر 1973م.
المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ـ الطبعة الأولى ـ طرابلس ـ ليبيا ـ 1982م.

15 ـ العياري، د.الشاذلي: الاقتصاد العربي والاقتصاد الأفريقي ومشروع التعاون العربي الأفريقي أمام تحديات الثمانينيات.
إصدار: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ الخرطوم ـ 1984م.

16 ـ آفاق التعاون العربي ـ الأفريقي
إصدار: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ الخرطوم ـ 1980م.

17 ـ العرب وأفريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ـ 1984م.

18 ـ النشاشيبي، حكمت شريف: استثمارات الأرصدة العربية ـ دار السابع للنشر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ـ 1978م.

19 ـ المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية: طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة ـ مجموعة مختارة من البحوث التي قدمت إلى

المؤتمر الدولي عن المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية ـ الهيئة العامة للبحث العلمي ـ مركز بحوث العلوم الاقتصادية ـ بنغازي ـ ليبيا ـ 1990م.
التقرير الاستراتيجي العربي ـ 1989م ـ الأهرام ـ القاهرة ـ 1990م.

20 ـ بشير، محمد عمر: العلاقات العربية ـ الأفريقية ـ دراسة تحليلية. معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ـ جامعة الخرطوم ـ 1984م.

21 ـ بوفر، الجنرال اندريه: استراتيجية العمل ـ دار الطليعة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ـ 1970م.

22 ـ برنا ماغوين: التطورات السياسية في تاريخ جنوب أفريقيا ـ الأمم المتحدة ـ نيويورك ـ 1985م.

23 ـ جامعة الدول العربية: الواقع والطموح ـ ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ 1983م.

24 ـ حافظ، صلاح الدين: صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي ـ عالم المعرفة ـ الكويت ـ 1982م.

25 ـ حماد، د.مجدي: إسرائيل وأفريقيا ـ دراسة في إدارة الصراع الدولي ـ الدار المستقبل العربي ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ـ 1986م.

26 ـ دورتي ـ جيمس وروبرت باستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ـ ترجمة د.وليد عبدالحي ـ كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ـ الكويت ـ 1985م.

27 ـ روتيه، بول: التنظيمات الدولية ـ ترجمة: أحمد رضا ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ 1982م.

28 ـ سعيد، د.عبدالمنعم: العرب ومستقبل النظام العالمي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ـ 1987م.

29 ـ سيد، عبدالمنعم عبدالرحمن الحبيب: العرب والأزمة الاقتصادية العالمية: نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ـ 1986م.

30 ـ شكري، محمد عزيز: جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والتطبيق ـ منشورات ذات السلاسل ـ الطبعة الأولى ـ 1975م.

31 ـ شعراوي، حلمي: العرب والأفريقيون وجهاً لوجه ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ـ د.ت.

32 ـ قراءة جديدة لوقائع العلاقات بين حركتي التحرر الوطني العربية والأفريقية ـ معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ـ جامعة الخرطوم ـ 1978م.

33 ـ عبدالرحمن، د.عاطف: إسرائيل وأفريقيا: 1972 ـ 1984 مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية ـ بيروت ـ 1984م.

34 ـ عبدالله، اسماعيل صبري: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ـ 1977م.

35 ـ عزالعرب، مصطفى: سياسة وتخطيط التجارة ـ الدار المصرية اللبنانية ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ـ 1988م.

36 ـ عيسى، د.محمود خيري: مشرف: العلاقات العربية ـ الأفريقية ـ دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ معهد البحوث والدراسات ـ القاهرة ـ 1978م.

37 ـ فوق العادة ـ سموحي: معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية ـ مكتبة لبنان ـ بيروت ـ 1974م.

38 ـ فيرست، روث: أفريقيا الجنوبية الغربية: مستعمرة التفرقة العنصرية ـ ترجمة: عبدالسلام شحاتة ـ وزارة الثقافة ـ دار الكتاب ـ د.ت.

39 ـ غالي، د.بطرس بطرس: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ـ مكتبة الانجلو المصرية ـ 1987م.

40 ـ لبيب، د.سلوى محمد: دبلوماسية القمة ـ العلاقات الدولية الأفريقية ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ 1980م.

41 ـ هارت، ليدل: الاستراتيجية وتاريخها ـ ترجمة: الهيثم الأيوبي ـ دار الطليعة الطبعة ـ الثالثة ـ بيروت ـ 1979م.

42 ـ هويدي، عبدالله، وآخران: حوار الشمال والجنوب وإزالة تقسيم العمل والشركات المتعددة الجنسية ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ 1986م.

43 ـ هيكل، د.عبدالعزيز: النفط وتطور البلاد العربية ـ معهد الاتحاد العربي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ـ 1976م.

44 ـ وثائق مؤتمرات القمة العربية: 1964 ـ 1982 ـ المجموعة ـ 17 ـ إدارة المعلومات والأبحاث ـ وكالة الأنباء الكويتية ـ 1982م.

ثالثاً: الدوريات العربية:

1 ـ الصالح عبدالرحمن اسماعيل: « رؤية مستقبلية للتعاون العربي الأفريقي» شؤون عربية ـ تونس ـ العدد 47 ـ 1986م.

2 ـ حمادي، سعدون: «الوحدة العربية ومبدأ النضال: الوطن العربي وأفريقيا» ـ المستقبل العربي ـ السنة الثانية ـ العدد العاشر ـ 1979م.

3 ـ زلزلة، عبدالمحسن: «محاولة لتقويم التعاون العربي ـ الأفريقي» المستقبل العربي ـ السنة الثالثة ـ العدد الخامس عشر ـ 1980م.

4 ـ شعراوي، حلمي: «حول مسيرة التعاون العربي ـ الأفريقي ومؤسساته الدائمة» ـ المستقبل العربي ـ المجلد الثامن ـ العدد 74 ـ 1985م.

5 ـ «الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في حوار التعاون العربي

الأفريقي» ـ شؤون عربية ـ تونس ـ 1982م.

6 ـ عودة، د.عبدالملك: «التعاون العربي ـ الأفريقي ـ الواقع والمستقبل» ـ السياسة الدولية ـ العدد 78 ـ 1984م.

7 ـ غالي، د.بطرس بطرس: «الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية» السياسة الدولية: ـ السنة الثانية ـ العدد الخامس ـ 1965م.

8 ـ فؤاد، علي: «رؤية عربية لمواجهة إسرائيل في أفريقيا» المستقبل العربي ـ العدد 46 ـ السنة الخامسة ـ 1985م.

9 ـ لبيب، د.سلوى محمد: «منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينيات» ـ السياسة الدولية ـ العدد 93 ـ 1988م.

10 ـ محمود، أحمد إبراهيم: «العلاقات العربية الأفريقية في بيئة دولية متغيرة» ـ مستقبل العالم الإسلامي ـ السنة الثالثة ـ العدد 8 ـ 1992م.

11 ـ هلال، علي الدين: «مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية» الفكر الاستراتيجي ـ العدد الرابع ـ 1982م.

12 ـ هويدي، أمين: «العرب وأفريقيا وقضايا الأمن المشترك» المستقبل العربي ـ العدد 56 ـ 1983م.

محتويات الكتاب

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

الملاحق


Bibliotheca Alexandrina
0753695